مركز تبيين للبحوث والدراسات الإصدار (٤)

مقدمة في أصول التفسير

وهي: قاعدة عظيمة القدر شريفة في تبيين
ما يعين على فهم القرآن وتفسيره ومعرفة معانيه

ويليها:

قاعدة في فضائل القرآن

وهي: المجلس الأول الذي ابتدأ به المؤلف مجالس تفسيره

تأليف شيخ الإسلام
أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية
المتوفى سنة (٧٢٨) رحمه الله تعالى

تحقيق وتعليق
سامي بن محمد بن جاد الله

وبين يديهما للمحقق بحث حول صحة نسبة الفصلين الأخيرين
- المنشورين ضمن الطبعة الأولى من المقدمة - لابن تيمية

دار المحدث للنشر والتوزيع

مُقَدِّمَةٌ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ

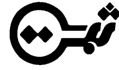
وَيَلِيهَا:

قَاعِدَةٌ فِي فَضَائِلِ القُرْآنِ

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢م



المملكة العربية السعودية - الرياض
almohadith
966561354333
www.almohadith.com
الدائري الشرقي، مخرج ١٥، طريق صلاح الدين الأيوبي



الإصدار



مقدمة في أصول التفسير

وهي: قاعدة عظيمة القدر شريفة في تبيين
ما يعين على فهم القرآن وتفسيره ومعرفة معانيه

ويليها:

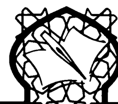
قاعدة في فضائل القرآن

وهي: المجلس الأول الذي ابتدأ به المؤلف مجالس تفسيره

تأليف شيخ الإسلام
أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية
المتوفى سنة (٧٢٨) رحمه الله تعالى

تحقيق وتعليق
سامي بن محمد بن جاد الله

وبين يديها للمحقق بحث حول صحة نسبة الفصلين الأخيرين
- المنشورين ضمن الطبعة الأولى من المقدمة - لابن تيمية



دار المحدث للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة التَّحقيق

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على نبيِّنا محمَّد، وعلى آله وصحبه والتَّابعين؛ أمَّا بعدُ:

فهذه رسالة من رسائل شيخ الإسلام ابن تيميَّةَ المُؤسِّسة، أسَّس فيها جُملةً من أصول التَّفسير المهمَّة، الَّتي تُعين على فهمِ القرآن وتفسيرِه ومعرفةِ معانيه، وقد طُبِعت هذه الرِّسالةُ عِدَّةَ مرَّات، وهي من أوائل ما نُشِر من آثاره رحمه الله، وكانت لديَّ رغبةٌ قديمة في أن أُعيدَ تحقيقَها على أصول خطِّيَّة، مع الإفادة من الطَّبَعات السَّابقة، وتأكَّدت هذه الرَّغبةُ لمَّا وقفتُ على بعض القرائن الَّتي تدعو إلى التَّوقُّف في نسبة فصلين من الرِّسالة نُشِرا في آخِرها منسوبين لابن تيميَّة، وقد كتبتُ في ذلك بحثًا منذ بِضعِ سنوات، فكان ذلك سببًا في إحياء العزم القديم على تحقيق هذه الرِّسالة، والحمد لله على تيسيره.

وقد تحدَّثتُ في البحث المشار إليه عن النَّشَرات السَّابقة للرِّسالة، وعن نُسَخِها الخَطِّيَّة بشيء من التَّوسُّع، وسأذكره كاملًا بعد هذه التَّقدمة، ولكن أذكر هنا على وجه الاختصار ما يتعلَّق بالأصول الخَطِّيَّة والنَّشَرات السَّابقة للرِّسالة، وتوثيق نسبتها، وعنوانها، ومنهج تحقيقها.

* * *

النُّسَخ الخَطِّيَّة، والنَّشَرات السَّابقة، والمصادر النَّاقلة:

هذه الرِّسالة لها نسختان خَطِّيَّتان، وهما:

الأولى: محفوظة في مكتبة الشَّطِّي، وهذه النُّسخة لم أحصُلْ عليها، ولكن هي عمدة الشَّيخ/ جميل الشَّطِّي، ومِن بعدِه الأستاذ/ عدنان زرزور، في نشرتَيْهما للرِّسالة، وأُشير إليها بالأصل، أو الأصل القديم.

والثَّانية: محفوظة في مكتبة الظَّاهريَّة، ولديَّ صورةٌ منها، ولكنَّها ناقصة ومتأخِّرة، ورمزتُ لها بـ (ظ).

وأمَّا النَّشَرات السَّابقة للرِّسالة فهي كثيرة؛ ولكنَّ المهمَّ منها ثلاث:

الأولى: نشرة الشَّيخ/ جميل الشَّطِّي، ورمزتُ لها بـ (ط١).

والثَّانية: نشرة الأستاذ/ عدنان زرزور، ورمزتُ لها بـ (ط٢).

والثَّالثة: نشرة العلَّامة الشَّيخ/ عبد الرَّحمن بن قاسم، وابنه الشَّيخ/ محمَّد، وهذه النَّشرة لم يُذكَرِ الأصلُ الَّذي اعتُمِد فيها، ولكن يبدو من خلال المقابلة أنَّه تمَّ الاعتماد على نشرة الشَّيخ الشَّطِّي، مع بعض التَّصحيحات من نسخة أخرى، قد تكون نسخة «الكواكب الدَّراري» أو «مختصره»، ورمزتُ لها بـ (ط٣).

وأمَّا النَّشَرات الأخرى للرِّسالة- فيما وقَفتُ عليه- فهي مأخوذة عن إحدى هذه النَّشَرات السَّابقة.

وأمَّا المصادر الَّتي نقَلتْ هذه الرِّسالةَ أو نصوصًا منها فهي:

١ - «الكواكب الدَّراري» لابن عُروةَ، فإنَّه ساق الرِّسالة في مقدِّمة تفسيره -الَّذي هو جزء من كتاب «الكواكب»- بعد حذف أوَّلها دونَ نسبتها لابن تيميَّة، ووقفتُ على نسخة خطِّيَّةٍ منه، ورمزتُ لها بـ (ك١)[1].

(١) لقد وقَفتُ -بحمد الله- على بعض رسائل ابن تيميَّة وابن رجب ضمنَ «الكواكب الدراري» تارةً منسوبة، وتارةً بدون نسبة، وقد تبين من خلال المقابلة مع النُّسخ والمطبوعات الأخرى لتلك الرسائل أن النسخ التي اعتمدها ابن عروةَ كانت نُسَخًا متقنةً، يقِلُّ فيها التحريفُ والسَّقْط، وحافظ على ذلك الإتقان ناسخ «الكواكب» إبراهيمُ بن بدر المعروف بالناجي، وهو من أهل العلم. =

٢ - «مختصر الكواكب الدَّراري» له أيضًا، وساق هذه الرِّسالة في مقدِّمة «مختصر تفسيره»، كما فعل في الأصل، ولكن مع بعض التَّصرُّف اليسير الَّذي سيأتي بيانُه، ولم ينسبها لابن تيميَّة أيضًا، ورمزتُ لها بـ (ك٢).

ووقفتُ أيضًا في الخِزانة التَّيموريَّة التَّابعة لدار الكتب المِصريَّة على نسخة متأخِّرة لمقدِّمة «مختصر تفسير ابن عُروة» وحدَها، وقد ذُكِر على غِلافها أنها نُسِخت من «الكواكب الدَّراري»، والصَّحيح أنَّها منسوخة من «المختصر»، لا من الأصل، ورمزتُ لها بـ (م).

٣ - «الإتقان» للسِّيوطيِّ، فقد نَقَل أكثرَ الفصول الأربعة من الرِّسالة في مواضعَ متفرِّقةٍ من كتابه، مع بعض الاختصار، وقد نسبها لابن تيميَّة، وأكتفي بذكر اسم الكتاب في العزو إليه «الإتقان».

٤ - مقدِّمة «تفسير ابن كثير»، وقد وجدتُّ فيها الفصلين الأخيرين المنشورين ضمن النَّشَرات السَّابقة، وأُشِير إليها في العزو باسم المؤلِّف «ابن كثير».

وسيأتي الكلام عن هذه الأصول والنَّشَرات والمصادر بشيء من التَّفصيل في البحث الخاصِّ بتحقيق نسبة الفصلين الأخيرين المنشورين ضمنَ الرِّسالة في نشراتها السَّابقة لابن تيميَّة[1]، وإنما ذكرتُها هنا على وجه الاختصار لبيان الفِقراتِ الآتية:

= وقد وجدت ذلك أيضًا في هذه الرسالة، فكثير من التحريفات التي وقعت في أصل نسخة الشطي هي على الصواب في نسخة «الكواكب»، وهناك مواضعُ اتفقت فيها النسختان؛ مما يشير إلى أنه هكذا وقعت في أصلهما؛ ولكن ينبغي التنبه والحذر من تصرفات ابن عروةَ بالاختصار والإضافة ونحو ذلك أحيانًا، وخاصةً في الرسائل التي نقلها بدون نسبة، وسيأتي مزيدُ بيانٍ لذلك.

(١) لكثرة الرموز والاختصارات الخاصة بالنسخ الخطية والنشرات المطبوعة والمصادر الناقلة، وتكررها في الحواشي، فقد أفردتها في ورقة مستقلة (ورقة طَيارة)؛ حتى يسهلَ على القارئ فكُّ هذه الرموز عند حاجته لذلك دون الرجوع لمقدمة التحقيق.

توثيق نسبة الرِّسالة:

هذه الرِّسالة لا يُشَكُّ في صحَّة نسبتها لشيخ الإسلام ابن تيميَّة من حيث الأصلُ، وذلك لعِدَّة أمورٍ، منها:

١ - ما وُجِد على صفحة غِلافِ الأصل القديم من نسبتها لابن تيميَّة، وكذلك على غِلاف نسخة الظَّاهريَّة (ظ).

٢ - نقول العلماء عنها، وممَّن نقل عنها السِّيوطيُّ في «الإتقان»، وذكرها في مقدِّمة كتابه ضمنَ مصادره، وأمَّا مَن نقَلَ عنها من العلماء قبل طباعة الرِّسالة، فيغلب على الظَّنِّ- والله أعم- أنَّ نقولَهم كانت بواسطة السِّيوطيِّ، ومن ذلك ما نقله الشِّهاب الخَفاجيُّ في «حاشيته على تفسير البيضاويِّ»[(١)]، قال: «وقال ابن تيميَّة: الخلاف بين السَّلَف في التَّفسير قليل جدًّا، وهو في الأحكام أكثر، وغالب ما رُوِي عنهم من الأوَّل راجع إلى تنوُّع العبارة».

٣ - أنَّ نَفَسَ شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّة ظاهرٌ فيها.

٤ - أنَّ الكثير من كلام شيخ الإسلام ابن تيميَّة المذكور فيها موجود في مواضعَ أخرى من كتبه بالمعنى؛ بل يكاد يكون التَّوافق حرفيًّا في بعض المواضع، مع التَّماثل في الأدلَّة والأمثلة المذكورة؛ بل قد قرَّر الكثير من المباحث الَّتي ذكرها هنا في كتابه «جواب الاعتراضات المِصريَّة»، وأشَرتُ إلى ذلك في التَّعليق على تلك المواطن من الرِّسالة.

ولم أقِفْ على ذكرٍ لها بالاسم الَّذي كُتِب على غِلافها فيما وقَفتُ عليه من تراجمَ لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، ولا غرابةَ في ذلك، فلم يزعُمْ أحدٌ من مُتَرجِميه أنَّه استقصى جميع مؤلَّفاته ورسائله؛ بل قد نصُّوا على كثرة مؤلَّفاته، وأنَّ له غيرَ ما ذكروا[(٢)].

---

(١) (١/ ١٣١).

(٢) قال ابن رُشَيِّق في صدر رسالته «أسماء مؤلفات ابن تيمية» (الجامع- ص: ٢٨٢): =

نعم قال تلميذُه العلَّامةُ ابنُ القيِّم: «وبعَث إليَّ في آخِرِ عُمُرِه قاعدةً في التَّفسير بخَطِّه، وعلى ظهرها أبيات بخَطِّه من نظمه...» وساقها[(١)].

فهل يقصد هذه الرِّسالةَ أم غيرَها؟ الله أعلم.

وهذا الكلام بالنِّسبة للفصول الأربعة الأولى منها حسَبَ النَّشرات السَّابقة، وأمَّا الفصلان الأخيران فالأقرب أن نسبتَهما لابن تيميَّة لا تصِحُّ، وإنَّما هما لتلميذه ابنِ كَثيرٍ، كما سيأتي.

***

عنوان الرِّسالة:

ينحصر الكلام عن هذا الموضوع في العناصر الآتية:

أوَّلًا: وقع في الأصل الخَطِّيِّ القديم على صفحة الغِلافِ العنوانُ الآتي: «قاعدة عظيمة القدر شريفة، في تبيين ما يعين على فهم القرآن، وتفسيره، ومعرفة معانيه».

والَّذي أُرجِّحُه أنَّ هذا العنوانَ من شيخ الإسلام ابن تيميَّة؛ لما يأتي:

١ - أنَّ الأصل فيما يُوجَدُ على النُّسَخ الخَطِّيَّة للكتب والرَّسائل أنَّه مِن وضع المؤلِّف، ولا يُعدَلُ عن هذا إلَّا بدليل يدلُّ على خلافه.

= «إن جماعةً من محبِّي السنة والعلم سألني أن أذكرَ له ما ألَّفه الشيخ الإمام... ابن تيمية رضي الله عنه، فذكرتُ لهم أني أعجِزُ عن حصرها وتَعدادها، لوجوه أبديتها لبعضهم...» إلخ.

وقال ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» (ص: ١٠٧)- بعد أن سرد جملةً من مؤلفات شيخ الإسلام-: «وله من الأجوبة والقواعد شيءٌ كثيرٌ غير ما تقدم ذكره يشق ضبطه وإحصاؤه، ويعسُرُ حصره واستقصاؤه».

(١) مدارج السالكين (١/ ٥٢٠).

٢ - من عادة شيخ الإسلام ابن تيميَّة تسميةُ الرَّسائل الَّتي يندرج تحتها عِدَّةُ فصول في موضوع واحد بالقاعدة، وربَّما كانت القاعدةُ بلا فصول[١]، وقد ذكر جُملةً من ذلك تلميذاه ابنُ عبد الهادي (ت: ٧٤٤)[٢] وابن رُشَيِّق (ت: ٧٤٩)[٣] في سَرْدِهما لأسماء مؤلَّفاته، وقد وصل إلينا الكثيرُ منها بحمد الله، بل قد وصل إلينا جملةٌ منها بخطِّ شيخ الإسلام نفسِه، ضمنَ مجاميع المدرسة العُمريَّة.

٣ - وأيضًا من عادته رحمه الله وصفُ هذه القواعد بما يدلُّ على مكانتها؛ ترغيبًا للقارئ في قراءتها والإفادة منها، فهنا قال: «عظيمة القدر شريفة»، فوصفها بثلاث صفات، وهذا نجدُه أيضًا في بعض القواعد الَّتي سبقت الإشارةُ إليها، فبعضها يصفها بأنَّها «عظيمة»[٤]، وبعضها بأنَّها «عظيمة جامعة متشعِّبة»[٥]، وبعضها «عظيمة نافعة»[٦]، وبعضها بدون وصف[٧].

٤ - أنَّ من منهج شيخ الإسلام ابن تيميَّة في القواعد الَّتي يكتبها أن يضَعَ لها عنوانًا يبين الموضوعَ الَّذي تتعلَّق به تلك القاعدة، وإن كان فيه طول، ومن ذلك: «قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإيمان، وبين عبادات أهل الشِّرك والنِّفاق»[٨]، و«قاعدة في أنَّ جنس فعل المأمور به أعظمُ من

---

(١) وهذا يحتاج إلى تتبع أكثر.
(٢) ينظر: «العقود الدرية» (ص: ٥٩، ٦١-٨٣، ٩٨-١٠٢، ١١٠-١١١).
(٣) ينظر: «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية» (ضمن الجامع لسيرته -ص: ٢٩٤، ٢٩٧-٢٩٩، ٣٠١-٣٠٩).
(٤) ينظر: الفتاوى (٤/ ١٩٤)، (٥/ ١٥٢)، جامع الرسائل (٢/ ١٩٣).
(٥) ينظر: الفتاوى (١٩/ ١٢٩).
(٦) ينظر: الفتاوى (٢٩/ ١٨).
(٧) وهذه كثيرة جدًّا. ينظر: الفتاوى (١/ ١٢؛ ٦/ ١٢؛ ٢٠/ ٨٥؛ ٢٢/ ٧٧؛ ٣٥٦؛ ٢٤/ ٣٣؛ ٢٨/ ٦١؛ ٢٩/ ٤١١؛ ٣٢/ ٦٢) وغيرها.
(٨) وقد طبعت مفردة.

جنس ترك المنهيِّ عنه، وأنَّ جنس ترك المأمور به أعظمُ من جنس فعل المنهيِّ عنه، وأنَّ مَثوبةَ بني آدمَ على أداء الواجبات أعظمُ من مثوبتهم على ترك المحرَّمات، وأنَّ عقوبتَهم على ترك الواجبات أعظمُ من عقوبتهم على فعل المحرَّمات»[١].

ثانيًا: ذكر السِّيوطيُّ الرِّسالة ضمنَ موارده في مقدِّمة كتابه «الإتقان»[٢]، وسمَّاها: «قواعد في التَّفسير»، وعندما نقل عنها في النَّوع (٧٨) من كتابه[٣]، وهو في معرفة شروط المفسِّر وآدابه، قال: «وقال ابن تيميَّة في كتاب ألَّفه في هذا النَّوع»، ولم يُسَمِّه.

ثالثًا: عندما نشر الشَّيخ/ جميل الشَّطِّي الرِّسالة وضع لها هذا العنوان: «مقدِّمة في أصول التَّفسير»، ولم يتعرَّض في مقدِّمة الرِّسالة للعنوان الَّذي وُجِد على الأصل الخَطِّيِّ، بل لم يضَعْ صورةً لصفحة غِلاف الأصل القديم الَّذي عليه العنوان المشارُ إليه أولًا.

ثمَّ لمَّا أعاد الأستاذ/ عدنان زرزور تحقيق الرِّسالة ونشرها أثبت عليها نفسَ العنوان؛ ولكن قال في وصف النُّسخة الخَطِّيَّة: «وقد كُتِب على الوجه الأوَّل من ورقتها الأولى العبارة التَّالية: «قاعدة عظيمة القدر شريفة، في تبيين ما يُعين على فهم القرآن، وتفسيره، ومعرفة معانيه...»، وهذه العِبارة كالعنوانِ لهذه الرِّسالة - وهي بخَطِّ الأوراق الأساسية، وهو خطٌّ مُعجَمٌ حسن - وليس هناك ما يشير إلى تسميتها بـ «مقدِّمة في أصول التَّفسير»، ولكن الَّذي دعا الشَّيخ محمَّد جميل الشَّطِّي رَحِمَهُ الله إلى تسميتها بهذا الاسم - إلى جانب موضوعها بالطَّبع- قول ابن تيميَّة في فاتحتها: «فقد سألني بعضُ الإخوان أن أكتُبَ له مقدِّمة تتضمَّن قواعدَ كلِّيَّةً تُعين

(١) الفتاوى (٢٠/ ٨٥).
(٢) (١/ ٤٢).
(٣) (٦/ ٢٢٧٧).

على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه»، والقواعد الكلِّيَّة هي الَّتي عبَّر عنها بـ«الأصول»، وإن كان لا مانعَ من أن تُسمَّى: مقدِّمة في قواعد التَّفسير».

ووضع صورةً لصفحة الغِلاف من النُّسخة الخَطِّيَّة، ولذا كان من المناسب عند إعادة نشر الرِّسالة إثباتُ العنوان الَّذي وضعه المؤلِّف - رغمَ طولِه نسبيًّا - مع الاسم الَّذي اشتَهرتْ به.

❊ ❊ ❊

منهج التَّحقيق والتعليق:

يتلخَّص المنهج الَّذي سلَكتُه في التَّحقيق والتعليق في الأمور الآتية:

١ - اعتَمدتُّ النَّشرة الأولى نشرةَ الشَّيخ الشَّطِّي، والنَّشرة الثَّانية نشرةَ الأستاذ عدنان زرزور في إثبات نصِّ الكتاب، حسَبَ ما نقلاه عنِ الأصل الَّذي اعتمدا عليه، أمَّا ما صحَّحاه أو أضافاه[١] فإنِّي لا أُثبِتُه إلَّا بعد النَّظَر فيه، وفي حال وجود اختلاف بينهما في قراءة الأصل، فإنِّي أُشير إلى ذلك في الحاشية، وما أُضيفه على الأصل فإنِّي أضَعُه بين معقوفتين، وأُعلِّق عليه في الحاشية أيضًا.

واضطُرِرتُ لهذا؛ لأنِّي لم أقِفْ على ذلك الأصل - كما سبق- ولا على نسخةٍ خَطِّيَّةٍ كاملةٍ للكتاب منسوبةٍ لابن تيميَّة.

---

(١) أضاف الأستاذ/ عدنان عناوينَ لفصول الرسالة، ولم يضَعْها بين معقوفتين، ولم يُشِرْ في مقدمة التحقيق أو تعليقه على الرسالة إلى أنه أضاف هذه العناوينَ، وهي تشبه العناوينَ التي أضافها الأستاذ/ محب الدين الخطيب في نشرته التي ستأتي الإشارةُ إليها.

ولم أُثبِت هذه العناوينَ؛ لأنها ليست من الأصل، وأكتفي بهذا التنبيه هنا عن الإشارة إليها في مواطنها من الرسالة.

٢ - قابلتُ النَّصَّ السَّابقَ على النُّسخ والمصادر الَّتي سبقت الإشارةُ إليها، وهي: نسخة الظَّاهريَّة (ظ)، وطبعة «مجموع فتاوى ابن تيميَّة» (ط٣)، و«الكواكب الدَّراري» لابن عروةَ (ك١)، و«مختصره» له أيضًا (ك٢)، والنُّسخة التَّيْموريَّة، وهي منقولة من «مختصر الكواكب» (م)، و«الإتقان» للسِّيوطيِّ، وزِدتُ في الفصلين الأخيرين مقابلتَهما على مقدِّمة «تفسير ابن كثير»، وأشرتُ في الحاشية إلى الفروق بينها وبين (ط١) و(ط٢)، وربَّما صحَّحتُ بعضَ المواضع منها، مع التَّنبيه على ذلك.

٣ - أثبتُّ في الحاشية بعضَ التَّعليقات المتعلِّقة بضبط النَّصِّ ممَّا أفاده من سبق إلى خدمة الرِّسالة، إمَّا بتحقيقٍ، أو بشرحٍ، وتعليقٍ[١].

٤ - عَلَّقتُ على بعض المواضع بتعليقات يسيرة كاشفة للنَّصِّ، ورابطة بين فِقراته، ومبيِّنة للمواضع الأخرى الَّتي تكلَّم فيها شيخ الإسلام عن مباحث الرِّسالة، وربما نقَلتُ نصَّ شيخ الإسلام كاملًا من تلك المصادر؛ لما فيه من زيادةِ بيانٍ، أو تمثيل، أو تلخيص لبعض المباحث الطَّويلة.

وأمَّا في الفصلين الأخيرين فقد ذكرتُ ما وقَفتُ عليه من كلام الحافظ ابن كَثيرٍ ممَّا يشبه الكلامَ المذكورَ فيهما.

---

(١) وقد شرح هذه الرسالة عددٌ من أهل العلم، ومن أجلِّ شروحها شرح شيخنا الشيخ الأستاذ مساعد بن سليمان الطيار، ومن مزايا هذا الشرح:
١ - مكانة الشارح، فهو من أعلام العصر في علم التفسير وأصوله، وله في هذا الفن تحريراتٌ بديعة، تراها في هذا الشرح وغيره.
٢ - تضمُّنُه لشرح كلام المؤلِّف بكلامه في كتبه الأخرى.
٣ - كثرة الأمثلة المذكورة فيه على المسائل التي قرَّرها المؤلف، مع الإحالة على المصادر التي تفيد في ذلك.

٥ - عزوتُ الآياتِ القرآنيَّةَ إلى مواضعها، والأحاديثَ النَّبويَّةَ والآثارَ السَّلَفيَّةَ إلى مصادرها الأصليَّة، ووثَّقتُ النُّقولَ، حسَبَ ما تيسَّر.

وهذا أوانُ إيراد البحث الخاصِّ بتحقيق صحَّة نِسبة الفصلين الأخيرين المنشورين ضمنَ نَشَرات الرِّسالة السَّابقة لابن تيميَّة، ثم بعده نماذجُ من النُّسخ الخَطِّيَّة للرِّسالة ومصادرها، وبعدَها النَّصُّ المُحقَّق.

وأشكر جميع المشايخ والزُّملاء الأفاضل الَّذين تفضَّلوا بقراءة هذه الرِّسالة قبلَ نشرها، والَّذين أفدتُّ من ملحوظاتهم القيِّمة، وأخصُّ بالذِّكر شيخي الكريم وأستاذي الفاضل العالم بالقرآن الكريم وعلومه وتفسيره/ مساعد بن سليمان الطَّيَّار حفظه الله ورعاه، فقد أذِنَ لي مشكورًا -رغمَ كثرة أعماله وارتباطاته- في أن أقرأَ عليه هذه الرِّسالةَ، وكان ذلك عبرَ أحد برامج التَّواصلِ الاجتماعيِّ خلالَ فترة حظر الجولان الَّذي فُرِض ضمنَ الإجراءات المتَّخذة للوِقاية من وَباء «كورونا»- عجَّل الله برفعه- وقد تمَّت القراءة -بحمد الله- في عشَرةِ مجالسَ، كان أوَّلها في ٩/ ٩/ ١٤٤١، وآخِرُها في ٢٦/ ٩/ ١٤٤١، ثمَّ بعد ذلك طلب منِّي بتواضعه المعهود أن أقرَأَ عليه مقدِّمةَ التَّحقيق، وكان ذلك في بِضْعةِ مجالسَ، كان آخِرُها في ٧/ ٤/ ١٤٤٢، وقد أفدتُّ من توجيهاته الدَّقيقة، وإرشاداته السَّديدة في إخراج هذه الرِّسالة، فأسألُ اللهَ ﷻ أن يَجزيَه خيرَ الجزاء، وأن يُمِدَّ في عُمُرِه على طاعته، وأن يباركَ له في علمه وعمله وذُرِّيَّته، وأن ينفعَ به الإسلامَ والمسلمين.

والحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على نبيِّنا محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المحقِّق

الفصلان الأخيران المنشوران ضمنَ «مقدِّمة في أصول التَّفسير» هل هما لابن تيميَّةَ، أم لابن كَثيرٍ[(١)]؟

الحمد لله وحده، والصَّلاة والسَّلام على مَن لا نبيَّ بعدَه، وعلى آله وصحبه؛ أمَّا بعدُ:

فإنَّ من المباحث المهمَّة المتعلِّقة بالكتب: تحقيقَ صحَّةِ نسبة الكتاب للمؤلِّف، وقد اعتنى علماؤنا المتقدِّمون بهذا الموضوع عنايةً فائقة، وتبعهم على ذلك أساتذة تحقيق المخطوطات في العصور المتأخِّرة، وهو موضوع له قواعدُه وأصولُه المذكورة في الكتب الَّتي تُعنَى بهذا الجانب.

والخطأُ في نسبة الكتب إلى غير مؤلِّفيها أمرٌ قديم، ولكن ظهر بشكلٍ أكبَرَ مع ظهور الطِّباعة، فالخطأ قديمًا كان محصورًا غالبًا في نسخةٍ أو نسختين، لا تتداولها الأيدي، وأمَّا مع ظهور الطِّباعة فأصبح الأمرُ أخطرَ؛ لأنَّ الكتاب ينتشر بين النَّاس في سائر الأصقاع بكمِّيَّات كبيرة، ويتتابع النَّاس على طباعة تلك الطَّبعة- إمَّا بالتَّصوير، أو بصفٍّ جديدٍ- دونَ الرُّجوع إلى الأصول الخَطِّيَّة، فيصبح الخطأُ أمرًا مسلَّمًا لا يَعْتَوِرُه شكٌّ!

---

(١) هذا البحث كتبتُ مسوَّدته الأولى قبل تحقيق الرسالة؛ حيث كانت النية أن أخرجَه مستقلًّا في إحدى الدوريات، ثم رأيت أن أُخرِجَه بصورته النِّهائية هذه بين يدي النص المحقق.

والخطأ في النِّسبة تارةً يقع في نسبة الكتاب كلِّه، وتارةً في جزء منه، فيكون أصلُ الكتاب ثابتًا للمؤلِّف، ولكن أُدخِل فيه ما ليس منه، والإشكال في هذا الأخير أكبرُ من الأوَّل؛ لأنَّه لا يُكتشَف إلَّا بعد الوقوف على أصولٍ خَطِّيَّةٍ صحيحة، أو أدلَّة وبراهينَ قاطعةٍ، وقد يُتوقَّفُ في ذلك لظهور قرائنَ تدعو للتَّوقُّف في صحَّة تلك النِّسبة، وهذا البحث يتعلَّق بمثالٍ من القِسم الثَّاني؛ وهو الخطأُ في نسبة جزء من كتاب إلى غير مؤلِّفه.

- ١ -

عقد الحافظ ابنُ كثير فصلين في مقدِّمة كتابه التَّفسير، تكلَّم فيهما بكلامٍ نَفيسٍ جدًّا عن أحسن طرق التَّفسير (١/ ٧-١٥)، والعارف بمكانة ابن كثير العلميَّة ومنهجه في الكتابة لا يستغرب أن يكونَ هذان الفصلان من تحريره هو؛ ولكن طُبِعت رسالةٌ لشيخ الإسلام ابن تيميَّة بعنوان: «مقدِّمة في أصول التَّفسير»، وورد في آخِرِها نصُّ الفصلين اللَّذين كتبهما ابن كثير بتطابُقٍ كبيرٍ، فظنَّ النَّاس- ومنهم كاتب هذه السُّطور- أنَّ هذا الكلامَ لابن تيميَّة وأنَّ ابن كثير أفاده منه دونَ أن ينسُبَه إليه- وهو أسلوبٌ معروفٌ عند بعض الأوائل- وصار هذا الأمر شائعًا بين طلبة العلم والباحثين، وبنَوْا عليه كثيرًا من الأمور والنَّتائج العلميَّة.

- ٢ -

رسالة «مقدِّمة في أصول التَّفسير» المطبوعةُ تتكوَّن من مقدِّمة وستَّة فصولٍ:

أمَّا المقدِّمة فاشتملت على: خُطبة الحاجة، وسبب تأليف الرِّسالة.

والفصل الأوَّل: في بيان النَّبيِّ ﷺ معانيَ القرآن لأصحابه.

والفصل الثَّاني: في اختلاف السَّلَف في التَّفسير.

والفصل الثَّالث: في النَّوع الأوَّل من نَوعَيِ الاختلاف في التَّفسير، وهو المستند إلى النَّقل فقط.

والفصل الرَّابع: في النَّوع الثَّاني من نَوعَيِ الاختلاف في التَّفسير، وهو ما يُعلَمْ بالاستدلال.

والفصل الخامس: في أحسن طرق التَّفسير، وذكر فيه تفسيرَ القرآن بالقرآن، وبالسُّنَّة، وبأقوال الصَّحابة.

والفصل السَّادس: في تفسير التَّابعين والتَّفسير بالرَّأي.

والفصول الأربعة الأولى من هذه الرِّسالة ليس هناك أدنى شبهةٍ في صحَّة نسبتها لشيخ الإسلام ابن تيميَّة لعدَّة أدلَّة[١]؛ ومن ذلك: اختصار السِّيوطيِّ لهذه الرِّسالة في كتابه «الإتقان»، الَّذي ستأتي الإشارةُ إليه، فهذا دليل كافٍ في إثبات أصل الرِّسالة والفصول الأربعة الأولى منها لابن تيميَّة، أضِفْ إلى ذلك أنَّه ليس فيها ما يدعو إلى التَّوقُّف في نسبتها له.

وأمَّا الفصلان الأخيران (الخامس والسادس) فهما بحاجةٍ إلى تحقيق في صحَّة نسبتهما؛ لأمرين اثنين:

الأوَّل: وجود التَّشابه الكبير بينهما وبين الفصلين الواردين في مقدِّمة «تفسير ابن كثير»، وقد شاع عند النَّاس- كما سبق- أنَّ ابن كثير أفادهما من شيخ الإسلام ابن تيميَّة دونَ نسبة، ولكن ثَمَّتَ احتمالٌ آخَرُ، لم أَرَ مَن عرَضَ له، وهو أن يكونَ الفصلان لابن كثيرٍ، ونُسِبا لابن تيميَّة خطأً.

---

(١) قد ذكرت بعضها في مقدمة تحقيق الرسالة (ص ٨).

والثَّاني: وجودُ بعض الإشكالات في هذين الفصلين، وستأتي الإشارةُ إليها.

- ٣ -

وكنت قد قرأتُ «مقدِّمة في أصول التَّفسير» عدَّة مرَّات، أهَمُّها عندي قراءتي لها على شيخي وأستاذي الشَّيخ الفاضل/ أبي عبد الملك مساعد بن سليمان الطَّيَّار، حفظه الله ورعاه، وجزاه عنِّي خيرَ الجزاء[(١)]، ومرَّ بنا في الفصلين الأخيرين من المقدِّمة بعضُ الإشكالات، ومن ذلك:

١ - قوله في الفصل السَّادس: «وبه إلى التِّرمِذيِّ قال...»[(٢)]، مع أنَّ المؤلِّفَ لم يسبِقْ له ذِكرُ إسنادٍ إلى التِّرمِذيِّ.

٢ - قوله: «عن قَتادةَ قال: ما في القرآن آيةٌ إلَّا وقد سمِعتُ فيها شيئًا...، قال مجاهدٌ: لو كنتُ قرأتُ قراءةَ ابنِ مسعودٍ لم أحتَجْ أن أسألَ ابنَ عبَّاسٍ عن كثير من القرآن ممَّا سألتُ»[(٣)].

هذان الأثران لا علاقةَ لهما بما قبلَهما وما بعدَهما، فالأثر الَّذي قبلهما والأثر الَّذي بعدهما في بيان مكانة مجاهدٍ في التَّفسير، وأخذه هذا العلمَ عن ابن عبَّاس، فما علاقةُ كلام قَتادةَ وكلام مجاهدٍ السّابق بذلك؟!

---

(١) كانت هذه القراءة الأولى لهذه الرسالة على شيخنا، وكانت قبلَ أكثرَ من عشرين سنةً، ثم قرأتها عليه مرةً أخرى- كما سبق- في سنة (١٤٤١)، والحمد لله على آلائِه ونِعَمِه.

(٢) (ص: ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٣).

(٣) (ص: ٢٠٨).

٣ - قوله: «فأمَّا تفسيرُ القرآن بمجرَّد الرَّأي فحرام، حدَّثَنا مؤمَّلٌ»[١]، والإشكال هنا أنَّ قائل: «حدَّثَنا مؤمَّلٌ» هو الإمام أحمدُ، وليس ابنَ تيميَّةَ!

٤ - أنَّ المؤلِّفَ في هذا الفصل يسوق الأخبارَ بأسانيدها على خلاف العادة الغالبة لابن تيميَّة؛ لا سيَّما في هذه الرِّسالة، فإنَّه لم يذكُرْ فيها في الفصول الأربعة الأولى أيَّ خبرٍ بإسناد، وقد قال في صدر هذه الرِّسالة: «وقد كتبتُ هذه المقدِّمةَ مختصرةً بحسب تيسير الله تعالى من إملاء الفؤاد»[٢]، والأخبار الَّتي تُذكَر من إملاء الفؤاد لا تُساقُ بأسانيدها في الغالب.

- ٤ -

وهذا الأمر جعلني أتطلَّبُ النُّسخَ الخَطِّيَّة للرِّسالة، فوقفتُ على النُّسخة التَّيموريَّة الَّتي ستأتي الإشارةُ إليها؛ ولكنَّها لم تحُلَّ الإشكالاتِ السَّابقةَ؛ بل زادتها؛ حيث وجدتُّ ديباجتَها تختلف عن ديباجةِ رسالة ابن تيميَّة!

ثم وقفتُ على المجلَّد العشرين من «الكواكب الدَّراري» لابن عروةَ، وفي أوَّله مقدِّمة ابن عُروةَ لكتابه «التَّفسير»- الَّذي هو جزء من «الكواكب»- فوجدتُّها مطابقةً بشكل كبير لرسالة ابن تيميَّة، مع أنَّه لم ينسُبْ شيئًا منها لابن تيميَّة، وفي أثناء المقابلة وجدتُّ ابنَ عُروةَ ينسُبُ كلامًا في الفصل الأخير من الرِّسالة لابن كثيرٍ، لا لابن تيميَّة!

---

(١) (ص: ٢١٣).

(٢) (ص: ٩٠).

فوسَّعتُ دائرةَ البحث في الموضوع، حتَّى وقفتُ على قرائنَ أخرى تدعو للتَّوقُّف في صحَّة نسبة الفصلين الأخيرين من الرِّسالة المطبوعة لابن تيميَّة، وهذا ما سأشرحه في الفِقراتِ القادمةِ إن شاء الله تعالى.

* * *

(١)

نَشَرات الرِّسالة

نُشِرت رسالة شيخ الإسلام ابن تيميَّة عدَّة مرَّات، أهمُّها ثلاث نشرات:

النَّشرة الأولى: صدرت سنة (١٣٥٥) عن مطبعة التَّرقِّي بدمشق، ضمن مطبوعات دار الآثار الوطنيَّة بدِمِشقَ، وحقَّقها وقدَّم لها الشَّيخ/ جميل الشَّطِّي مفتي الحنابلة بدِمشق، وقد قال في مقدِّمة هذه النَّشرة: «... أمَّا بعدُ: فقد عثَرْنا في مجموع عندنا مخطوط سنة (٧١٢هـ)[(١)] على هذه الرِّسالة الفريدة في بابها، من كلام شيخ الإسلام، بحر العلوم، ناصر السُّنَّة، تقيِّ الدِّين، أحمد ابن تيميَّةَ، الحنبليِّ، الحَرَّانيِّ، ثمَّ الدِّمَشقيِّ، المتوفَّى سنة (٧٢٨هـ)، الَّذي سارت مؤلَّفاته في الآفاق، وانتفع بعلمه الخاصُّ والعامُّ، تتعلَّق بأصول تفسير القرآن العظيم، وبيان طرق المفسِّرين إلى عهد المؤلِّف المنوَّه به، مع التَّنبيه على ما يوافق نهج السَّلَف وتقريره، والإشارة إلى ما يخالف ذلك والتَّحذير منه.

وهي رسالة تدلُّ على تبحُّره -قدَّس الله رُوحَه- في هذا العلم كغيره، ولم يُعلَمْ حتَّى الآنَ أنَّه ألَّف مثلها في موضوعها، ولا أنَّها وُجِدت عند أحد مخطوطة أو مطبوعة، ولكنَّها- ويا لَلأَسفِ- مشحونة

---

(١) سيأتي في الكلام عن النشرة الثانية الإشارةُ إلى الخلاف في تاريخ نسخ هذه النسخة.

بتحريفات النَّسْخ وتصحيفاته، ولذلك بذَلْنا الجهدَ في تصحيحها على ما يقتضيه سياقها، ويلتئمُ مع روحها، وسنجعل ما نُلحِقُه من كلماتٍ لا بدَّ منها بين قوسين، ونُشير إلى حالة الأصل في ذيل الصَّحيفة حسَبَ العادة.

ولقد كانت هذه الرِّسالة ناقصةً من موضعين، **فاطَّلع عليها الأستاذ العلَّامة الشَّيخ/ طاهرٌ الجزائريُّ** رَحِمَهُ اللَّهُ، **وأشار علينا بإكمالها من نسخةٍ جاءنا بها وقتئذٍ محرَّفةٍ أيضًا**، فأكملناها ولله الحمد، وذلك سنة (١٣١٨)، وها نحن الآنَ نُخرِجها إلى عالم الطَّبع والنَّشر؛ ليستفيدَ منها حَضَرات القُرَّاء معرفة ما يجب اعتبارُه، وما لا ينبغي الأخذُ به من تفسير كلام الله العزيز؛ حيث كثُرت كتب التَّفسير، واختلفت مشارب المفسِّرين اختلافًا كثيرًا من قَبْلِ المؤلِّف ومن بعدِه، فهذه رسالة تبيِّن الغَثَّ من السَّمين، والخطأ من الصَّواب في هذا الباب؛ إن شاء الله.

هذا، ولا يُنكَر في المناسبة فضلُ من نشَّطونا لنشر تلك الرِّسالة البديعة، ولا سيَّما حضرةُ الأديب النَّبيل الأمير/ جعفر الجزائريُّ مدير دار الآثار بدِمَشقَ، الَّذي انتدب فقام بطبعها وتعميم نفعِها على نفقة دار الآثار، واللهُ المسؤول أن يُثبِّتنا جميعًا، ويوفِّقَنا لما يحبُّ ويرضى، آمينَ!

مفتي الحنابلة بدِمَشقَ محمَّد جميل الشَّطِّي».

هذه مقدِّمة الشَّيخ جميل الشَّطِّي كاملةً[1]، والذي يهمُّنا منها هنا قوله: (فقد عثَرْنا في مجموع عندنا مخطوط سنة (٧١٢هـ) على هذه الرِّسالة الفريدة في بابها، من كلام شيخ الإسلام...؛ ولكنَّها- ويا لَلأَسَفِ- مشحونة بتحريفات النَّسْخ وتصحيفاته؛ ولذلك بذَلْنا الجهد في

(١) سُقت المقدمةَ كاملةً لندرة وجود هذه النشرة، فأردت أن أحفظَ هذه المقدمة من الضياع؛ لأنها وثيقةٌ مهمة في تاريخ رسالة ابن تيمية.

تصحيحها...، ولقد كانت هذه الرِّسالة ناقصةً من موضعين، فاطَّلع عليها الأستاذ العلَّامة الشَّيخ/ طاهر الجزائريُّ ﵀، وأشار علينا بإكمالها من نسخة جاءنا بها وقتئذٍ محرَّفةٍ أيضًا، فأكملناها ولله الحمد، وذلك سنة (١٣١٨)...) إلخ.

فأفادنا الشَّيخ الشَّطِّي أنَّ النُّسخةَ الَّتي اعتمد عليها كُتِبت في حياة الشَّيخ سنةَ (٧١٢هـ)، ولكن ذكر أنَّ بها نقصًا في موضعين، وأنَّه أكمل هذا النَّقصَ من نسخة جاء بها الشَّيخ طاهرٌ الجزائريُّ سنةَ (١٣١٨)، ولم يبيِّنِ الموضعَ الَّذي وقع فيه النَّقصُ من النُّسخة الأولى، ولكن بيَّن ذلك الأستاذ عدنان زرزور، كما سيأتي.

وقد وضع الشَّيخ جميل بعد المقدِّمة صورةً ضوئيَّةً للصَّفحة الأولى من أصل الرِّسالة؛ ولكنَّه لم يضَعْ صورةً للنُّسخة الأخرى الَّتي أكمل منها النَّقصَ!

وقد وقع في هذه النَّشرة المواضعُ المشكلة الَّتي سبقت الإشارةُ إليها في مقدِّمة هذا البحث.

النَّشرة الثَّانية: صدرت سنة (١٣٩١) بتحقيق الأستاذ/عدنان زرزور، وقال في مقدِّمتها (ص: ٢٣): (وقد قمت بتحقيق هذه الرِّسالة عن أصلٍ مخطوط كُتِب على الأرجح في القرن الحادي عشَرَ الهِجريِّ، كما يبدو من سمات الخطِّ الَّذي يتردَّد بين قاعدتي النَّسخيِّ والرُّقعة[(١)]، وإن كان قد وقع فيه بعدُ خَرْمٌ في مكانين:

(١) النسخة التي اعتمدها الأستاذ عدنان هي نفس النسخة التي اعتمدها الشيخ جميل الشطي؛ بدليل ما يأتي من الكلام، ويؤكد ذلك أنه وضَعَ بعد مقدمته صورتين =

الأوَّل: من قوله: «أن يرادَ به كلُّ المعاني الَّتي قالتها السَّلَف...» إلى قوله: «فإذا كان الحديث جاء...»، وهو مقدار ورقتين من أوراق الأصل.

والثَّاني: من قوله: «وفسَّروا كلام الله ورسوله ﷺ بغير ما أُريدَ به...» إلى آخِر الرِّسالة، وهو بمقدار ثلاث أوراقٍ من أوراق الأصل.

وقد استُدرِكَ هذا النَّقصُ من نسخةٍ أخرى جاء بها الأستاذ العلَّامة الشَّيخ طاهرٌ الجزائريُّ، ووضعها لدى القاضي الشَّيخ محمَّد حسن بن الشَّيخ محمَّد الشَّطِّي الحنبليِّ الدِّمَشقيِّ رحمهم الله جميعًا، حتَّى استكملَ منها النَّقصَ في الموضعين المذكورين بمعاونة ابن شقيقه الشَّيخ محمَّد جميل الشَّطِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان ذلك سنةَ (١٣١٨)[(١)].

وتقع هذه المخطوطةُ على صورتها الَّتي آلَتْ عليها في ستَّ عشْرةَ ورقةً...، وقد كُتِب على الوجه الأوَّل من ورقتها الأولى العبارة التَّالية: «قاعدة عظيمة القدر شريفة في تبيين ما يُعين على فهم القرآن وتفسيره ومعرفة معانيه، من كلام شيخ الإسلام تقيِّ الدِّين أبي العبَّاس أحمدَ بنِ

= ضوئيتين للوجهين الأول والثاني من الورقة الأولى، وصورة الوجه الثاني هي نفس الصورة التي وضعها الشيخ جميل الشطي.

ولكن ثمَّتَ إشكالٌ؛ وهو أن الشيخ الشطي ذكر أن نسخته كُتِبت سنة: (٧١٢)، ولم يذكر مستندَه في ذلك خاصَّةً وأنه تبين لنا أن آخِرَ النسخة مخرومٌ- كما سيأتي- وأما الأستاذ عدنان فذكر أنها كُتِبت في القرن الحادي عشَرَ الهجري تقديرًا. والله أعلم.

(١) بعض هذه التفاصيل لم تسبق في مقدمة الشيخ الشطي، فلعل الأستاذ عدنان وجدها مدونةً على النسخة الخطية، أو في بعض المصادر، أو أخذها مشافهةً. والله أعلم.

عبدِ الحليم بن عبد السَّلام، ابنِ تيميَّةَ الحَرَّانيِّ، تغمَّده الله برحمته، وأسكنه بُحبوحةَ جنَّتِه، آمينَ[(١)]».

وهذه العبارة بمثابة عنوانٍ لهذه الرِّسالة- وهي بخطِّ الأوراق الأساسيَّة، وهو خطٌّ مُعجَمٌ حسن، وليس هناك ما يشير إلى تسميتها بـ «مقدِّمة في أصول التَّفسير»، ولكنَّ الَّذي دعا الشَّيخ محمَّد جميل الشَّطِّي رَحِمَهُ اللَّهُ إلى تسميتها بهذا الاسم- إلى جانب موضوعها بالطَّبع- قولُ ابن تيميَّةَ في فاتحتها: «فقد سألني بعضُ الإخوان أن أكتُبَ له مقدِّمةً تتضمَّن قواعدَ كلِّيَّةً تُعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه...»، والقواعد الكلِّيَّة الَّتي عبَّر عنها بـ «الأصول»، وإن كان لا مانعَ من أن تُسمَّى: مقدِّمة في قواعد التَّفسير). اهـ.

فأنت ترى أنَّ الأستاذ عدنان قد بيَّن الموضعين اللَّذينِ وقع فيهما الخَرْمُ، والَّذي يهمُّنا هو الموضع الثَّاني: (من قوله: «وفسَّروا كلام الله ورسوله ﷺ بغير ما أُريدَ به...» إلى آخِرِ الرِّسالة، وهو بمقدار ثلاث أوراقٍ من أوراق الأصل).

فهذا الخَرْمُ فيه آخِرُ الكلام الَّذي لا يُشَكُّ أنَّه لابن تيميَّة (آخِر الفصل الرَّابع)، مع الفصلين اللَّذين أوردهما ابنُ كثيرٍ في تفسيره كاملين.

النَّشرة الثَّالثة: صدرت سنة (١٣٨٠)، ضمنَ المجموع النَّفيس: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة» (١٣/ ٣٢٩-٣٧٥)، الَّذي قام بجمعه وتحقيقه الشَّيخ العلَّامة عبد الرَّحمن بن محمَّد بن قاسم، وساعده

---

(١) قد يقال: إن هذا مما يشكك أيضًا في صحة التاريخ الذي ذكره الشيخ الشطي للنسخة، فإن هذا يفيد أنها كُتِبت بعد وفاة ابن تيمية، خاصةً وأن العبارة بنفس خطِّ الناسخ.

ابنه الشَّيخ الفاضل/ محمَّد رحمهما الله تعالى، وقد كتَبَ مقدِّمةَ هذا المجموع المبارك الشَّيخُ/ محمَّد، ولم يذكُرْ فيها النُّسخةَ الَّتي اعتمد عليها في إخراج هذه الرِّسالة ولا غيرها، وقد اعتذر عن ذلك فقال: «وإنَّا لنعتذرُ إلى القُرَّاء- لضيق ظروفنا- عن عدم التَّنبيه على بعض ما قد يستشكله القُرَّاء...، وأرقام الفتاوى المخطوطة والمطبوعة في مجاميعها وكتبها على صفحات هذه الطَّبعة»[١]. اهـ.

وإن كان قد أشار إلى كثير من مواطن الأصول الخَطِّيَّة وأرقامها على وجه الإجمال [٢]، كما أشار إلى عناوين أسماء الكتب والمجاميع والفتاوى المطبوعة سابقًا[٣]، وذكر من ضمنها «مقدِّمة التَّفسير»، ولكن لم يذكُرْ أيَّ معلومة عن الطَّبعة الَّتي اعتُمِدت.

وأيضًا ذكر الشَّيخ/ محمَّد ضمنَ المكتبات الَّتي جمع منها النُّسخَ الخَطِّيَّة لآثار شيخ الإسلام ابن تيميَّة مكتبة الشَّيخ/حسن الشَّطِّي بدِمَشقَ[٤]، وأنَّه وجد عندَه كتابين في الوقف، ولم يذكُرْ «مقدِّمة التَّفسير»[٥].

---

(١) (ص: ل-م).

(٢) (ص: ز-ي).

(٣) (ص: م).

(٤) (ص: ح).

(٥) وذكر أيضًا الشيخ جمال الدين القاسمي في إحدى رسائله للشيخ محمود الألوسي أنه وقف على مجموعة من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية في مكتبة بني الشطي، وذكر عناوينَها؛ ولكنه لم يذكُرْ من ضمنها «مقدمة التفسير»، ولا الكتابين المتعلقين بالوقف اللذين أشار إليهما الشيخ ابن قاسم. ينظر: «الرسائل المتبادلة بين القاسمي والألوسي» (ص ١٦٢).

وبعد مقابلة هذه النَّشرة مع النَّشرات السَّابقة، والأصول الخَطِّيَّة، والمصادر الَّتي نقَلت عن الرِّسالة تبيَّن أنَّها في الأصل موافقةٌ لنشرة الشَّيخ/الشَّطِّي، حتَّى في المواطن الَّتي صحَّحها على خلاف ما في الأصل[(١)]؛ ولكنَّ هناك بعضَ المواضع تخالفُ فيها هذه النَّشرةُ نشرةَ الشَّطِّي، وتكون نشرةُ ابن قاسم موافقةً لما في نسخة «الكواكب الدَّراري»[(٢)] (ك١)، أو نسخة «مختصر الكواكب» (ك٢)، أو إحداهما، ممَّا يدلُّ على أنَّ الشَّيخ كان لديه نسخةٌ أخرى غير نشرة الشَّطِّي، قد تكون إحدى نسخ «الكواكب» الَّتي سيأتي التّعريف بها، أو نسخة أخرى لم نقِفْ عليها.

وهذه النَّشرات الثَّلاث اتفقت في المواضعِ المشكلةِ الَّتي سبق ذكرها[(٣)].

---

(١) ينظر مثلًا:

(٢) سيأتي الكلام عن هذا الكتاب وعلاقته بهذه الرسالة.

(٣) (ص: ١٨).

وهناك نشرة رابعة لا تفيدنا في بحثنا؛ لأنها مأخوذةٌ عن النشرة الأولى، ولكنها امتازت بوضع عناوينَ لفصول الرسالة، والتعليق عليها بترجمة بعض الأعلام المذكورين، وقد اعتمدها بعضُ من طبع الرسالةَ دون إشارة لذلك، فأشير لها هنا، وهي نشرة الأستاذ محب الدين الخطيب، وصدرت هذه النشرة عن المطبعة السلفية بالقاهرة سنة (١٣٧٠).

وقال الأستاذ الخطيب في التقديم لها: «وبعدُ، فإن **أهلَ العلم والفضل المشرفين على المعهد العلمي في الرياض اختاروا هذه الرسالةَ النفيسة للدراسة في ذلك المعهد**، وكانت دار الآثار الوطنية بدمشقَ قد نشرتها بعناية صديقي العالم الفاضل مفتي الحنابلة في دمشقَ عن مخطوطة في خزانة بيتهم القديم، معاصرة لشيخ الإسلام المؤلف، غير أن مَن يعرف خطَّ شيخ الإسلام يعذِرُ ناسخَها على ما وقع فيها من تحريف، زيادةً على ما فيها من نقصٍ في موضعين، فأُكمِلت من مخطوطة =

وخلاصة القول: أنَّ الشَّيخَ جميلًا الشَّطِّي- وهو أوَّل من نشر رسالةَ ابن تيميَّة حسَبَ علمي(١)- اعتمد في إدخال الفصلين الأخيرين ضمنَ الرِّسالة على النُّسخة الَّتي أحضرها الشَّيخ/ طاهرٌ الجزائريُّ، وهي نسخة لا نعرف عن وصفها شيئًا، وتابعه على ذلك الأستاذ/عدنان زرزور في نشرته للكتاب.

وأمَّا نشرة الشَّيخ/ ابن قاسم ضمن «مجموع الفتاوى» فلا نعلمُ هل اعتمد فيها على أصلٍ خطِّيٍّ غير «الكواكب الدَّراري» و«مختصره»، أم على النُّسخة المطبوعة فقط؟

❊ ❊ ❊

= أخرى لشيخنا الشيخِ طاهرٍ الجزائريِّ رحمه الله، ومع ذلك بقي فيها مواضعُ توقف فيها صديقنا الأستاذ الشطي، ولما كانت النسخ الباقية من تلك الطبعة أقلَّ من العدد الذي يحتاج إليه المعهد العلمي في العاصمة النجدية استخرتُ الله في إعادة النظر إليها، وإطالة التأمل في مواضع التحريف منها، وعلَّقت عليها بفقرات للتعريف برجال السلف من التابعين وتلاميذهم إلى أوائل زمن التصنيف؛ ليأنس أبناؤنا الطلابُ بذلك الجو النقي الطاهر، ويزدادوا صلةً بصدر الإسلام، وقربًا من حَمَلةِ أماناته الأولين، وبالله التوفيق، ومنه العون والسَّداد».

(١) وقفت على نسخة حجرية هندية قديمة- ليست بين يديَّ الآن- مطبوعة على هامش بعض الكتب، ولكن تبين أنها منقولة من «الإتقان» للسيوطي، والسيوطي اختصر الرسالة ولم يسُقْها بتمامها؛ كما سيأتي.

(٢)
النُّسخ الخَطِّيَّة

هناك عدَّة نسخ خَطِّيَّة لرسالة ابن تيميَّة، منها ما سبقت الإشارةُ إليه، ومنها ما وقفتُ عليه في فهارس بعض خزائن المخطوطات، وهذه قائمة بجميع المعلومات الَّتي وقفت عليها حولَ هذه النُّسَخ:

النُّسخة الأولى: هي النُّسخة الَّتي اعتمدها الشَّيخ جميل الشَّطِّي في نشر الكتاب، وذكر أنَّها كُتبت سنة (٧١٢)، وهي النُّسخة الَّتي اعتمدها الأستاذ عدنان زرزور في نشرته للكتاب أيضاً؛ ولكنَّه ذكر أنَّها من نُسخ القرن الحادي عشَرَ تقديرًا.

وسبق أنَّ هذه النُّسخةَ وقع فيها خَرْمٌ في موضعين، الثَّاني منهما يشملُ الفصلين محلِّ البحث.

ولا يُعرَفُ المكانُ الَّذي آلَتْ إليه هذه النُّسخة[١].

النُّسخة الثَّانية: هي النُّسخة الَّتي أحضرها الشَّيخ طاهرٌ الجزائريُّ، وتمَّ إكمال النَّقص الَّذي وقع في النُّسخة الأولى منها، وليس لديَّ معلومات عن هذه النُّسخة.

---

(١) وقد تواصلت مع الأستاذ/ بلال بن زهير الشاويش- حفظه الله ورحم والده الكريم- وسألته عن مكتبة الشيخ الشطي، فأخبرني أن جزءًا منها آلَ إلى مكتبتهم، ووعدني مشكورًا بالبحث عن هذه الرسالة ضمن المخطوطات المحفوظة لديهم، ولكن مع الأسف أبلغني بعد مدة أنه بعد البحث الشديد لم يقِفْ عليها.

النُّسخة الثَّالثة: محفوظة بدار الكتب الظَّاهريَّة، كما في «فهرس مخطوطات دار الكتب الظَّاهريَّة- علوم القرآن الكريم» (٢/ ٢٣٧)، وهذا نصُّ ما جاء فيه في وصف هذه النُّسخة:

«قاعدة في تليين[١] ما يعين على فهم القرآن، وتفسيره، ومعرفة معانيه، من كلام شيخ الإسلام تقيِّ الدِّين أبي العبَّاس أحمدَ بنِ عبدِ الحليم بن عبد السَّلام، ابنِ تيميَّةَ الحَرَّانيِّ. الرَّقم: **١١٢٠٣**، المؤلِّف: مجهول[٢].

أوَّلها: الحمد لله، نستعينه ونستغفره... أمَّا بعدُ؛ فقد سألني الإخوان[٣]، أن أكتُبَ له مقدِّمةً تتضمَّن قواعدَ كلِّيَّةً تُعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتَّمييز في منقول ذلك ومقوله بين الحقِّ وأنواع الأباطيل، والتَّنبيه على الدَّليل الفاصل بين الأقاويل، فإن الكتب المصنَّفةَ في التَّفسير مشحونةٌ بالغثِّ والسَّمين.

آخِرُها: والنَّقلُ الصَّحيحُ يدفع ذلك؛ بل هذا موجود فيما مستنده النَّقل، وفيما قد يُعرَف بأمورٍ أخرى غير النَّقل، فالمقصود أنَّ المنقولاتِ الَّتي يُحتاج إليها في الدِّين قد نصَب اللهُ الأدلَّةَ على بيان ما فيها من صحيحٍ وغيره.

أوصاف المخطوط: نسخة من القرن الثَّالثَ عشَرَ الهجريِّ، كُتِبت بخطٍّ نَسْخيٍّ معتادٍ كبير، أوراقها مفروطة، وقد أُصِيبت بالرُّطوبة، فتلِفتْ أطرافها العليا والسُّفلى، ليس لهذه النُّسخة غِلافٌ.

---

(١) كذا، والصواب: (تبيين).

(٢) كذا.

(٣) كذا، وصوابه: (بعض الإخوان).

ق: ٩، م: ٢٨ × ١٩، س: ٢٠». اهـ.

وقد حصَلتُ على هذه القطعة بحمد الله؛ ولكنَّها ناقصةٌ من آخِرِها، وليس فيها الفصلان محلِّ البحث.

النُّسخة الرَّابعة: محفوظة بدار الكتب المصريَّة، ضمنَ الخزانة التَّيموريَّة، بعنوان «قاعدة في التَّفسير»، ورقمها (٢٩٩ تفسير، تيمور)، وعدد أوراقها: ٢٠ ورقة.

ولم يرِدْ في أوَّلها أو آخِرِها نسبتُها لابن تيميَّة، ولكن كُتِب في الورقة الأولى بخطٍّ حديثٍ العبارةُ التَّالية: «قاعدة في التَّفسير، يظهر أنَّها للإمام أحمدَ بنِ تيميَّةَ، وهي الَّتي اختصرها السِّيوطيُّ في «الإتقان»، وقد نُقِلت من نسخة في دار الكتب الأزهريَّة، ضمنَ أحد أجزاء «الكواكب»[1]».

فتبيَّن أنَّ هذه النُّسخة مستلَّةٌ من «الكواكب»، وليست منسوبةً لابن تيميَّة، وإنَّما استنتج ذلك من خلال مطابقة بعض ما ورد فيها مع ما نقله السِّيوطيُّ في «الإتقان» عن ابن تيميَّة، فنُسِبت المقدِّمة كلُّها لابن تيميَّة.

وقد وقَفتُ- بحمد الله- على هذه النُّسخة، وتبيَّن بعد مقابلة الفصلين الأخيرين عليها أنَّها متفقةٌ مع نشرة الشَّيخ الشَّطِّي[2]؛ عدا أحرفٍ يسيرةٍ، كما تبيَّن أنَّ ديباجتَها تختلف عن ديباجة رسالة ابن تيميَّة،

(١) لم أقف على هذا الجزء المشار إليه من أجزاء «الكواكب»، وأخشى أن كلمة (الأزهرية) خطأ، وصوابها: (الظاهرية)؛ لأن مكتبة الأزهر لا أعرفُ أنها تُسمَّى: (دار الكتب الأزهرية). والله أعلم.

(٢) وكذلك النشرات الأخرى، وسأكتفي فيما يأتي بذكر نشرة الشطي؛ لأنها أقدمهنَّ.

وتتَّفِق مع جزءٍ من ديباجة «الكواكب الدَّراري» الَّتي سأنقُلها في الفِقرة الآتية.

كما تبيَّن أيضًا بعد مقابلتها على نسخة «الكواكب الدَّراري» وجودُ اختلافٍ بينهما؛ ولكنَّها موافقةٌ لنسخة «مختصر الكواكب» الَّتي سيأتي ذكرُها، فالصَّحيح أنَّها مستلَّةٌ من «المختصر»، وليس من الأصل، ولذا فلسنا بحاجةٍ لهذه النُّسخة في هذا البحث مع وجود أصلها؛ وهو «مختصر الكواكب»[1].

النُّسخة الخامسة: نسخة محفوظة بالمكتبة السُّلَيمانيَّة في تركيا (الرقم: ٤، الخزانة: خليل أوكتين ١/ ٢٩٧، عدد الأوراق **٥٩**ص)، كما ورد في فهرسها.

ولم أقِفْ عليها، ولكن ذُكِر لي أنَّها ليست نسخةً خَطِّيَّة، وإنَّما هي نسخة مطبوعة، فإن صحَّ ذلك فقد تكون نسخة من نشرة الشَّيخ محبِّ الدِّين الخطيب، فإنَّ عددَ صفحاتها (**٥٩**).

وذُكِر لي أنَّ هناك نسخةً نجديَّةً للرِّسالة؛ ولكنِّي لم أقِفْ عليها أيضًا.

---

(١) ومن الأمور اللافتة في النسخة التيمورية أنني وجدت فيها بعضَ الكلمات كانت قد كُتِبت موافقةً لما في «الكواكب»، ثم صُحِّحت وَفقَ ما وقع في الأصل القديم، مع أنه في بعض المواضع يكون الصوابُ ما في «الكواكب»، وكذلك في بعض المواضع وجدت إشاراتٍ في الحاشية إلى ما في نسخة أخرى، وتكون كذلك موافقةً للأصل القديم، فهل قُوبِلت هذه النسخةُ على ذاك الأصل، وصُحِّحت منه؟

(٣)

«الكواكب الدَّراري» لابن عُروةَ

كتاب «الكواكب الدَّراري في ترتيب مسند الإمام أحمدَ على أبواب البخاري» لأبي الحسن عليٍّ بن الحسين بن عُروةَ الحنبليِّ (ت: ٨٣٧)، من الكتب العجيبة، قال الحافظ ابنُ حجر في «إنباء الغمر» (٨ / ٣١٩): «وأقبَلَ- أي: ابن عُروةَ- على «مسند أحمد» فرتَّبه على الأبواب، ونقل في كلِّ باب ما يتعلَّق بشرحه من كتاب «المغني» وغيره، وفرغ في[1] مجلَّدات كثيرة».

وقال الحافظ السَّخاويُّ في «الضَّوء اللَّامع» (٥/ ٢١٤) واصفًا منهجَ ابن عُروةَ فيه: «طريقته فيه أنَّه إذا جاء لحديث الإفكِ مثلًا يأخذ نسخةً من شرحه للقاضي عِياضٍ فيضعها بتمامها، وإذا مرَّت به مسألةٌ فيها تصنيف مفرد لابن القيِّم، أو شيخه ابن تيميَّة، أو غيرهما، وضعه بتمامه، ويستوفي ذاك البابَ من «المغني» لابن قُدَامةَ ونحوه».

وقد أدخل ابن عُروةَ في كتابه هذا كتبًا كثيرةً، ومن منهجه في ذلك:

١ - أنه تارةً يُدخِل الكتابَ كاملًا في موضع واحد، وتارةً يفرِّقه في مواضعَ من كتابه.

٢ - أنَّه أحيانًا ينصُّ على اسم صاحب الكتاب، فيقول: قال ابن

(١) كذا.

تيميَّة، قال ابن القيِّم، قال شيخنا ابن كثير... وهكذا، وأحيانًا ينقُلُ الكتابَ كاملًا، أو جزءًا منه دونَ النَّصِّ على اسم صاحبه، ومن ذلك أنَّه فرَّق شرح الأربعين النَّوويَّة لابن رجب في مواضعَ من كتابه، فينقل شرحَ الحديث بحروفه منه دونَ نسبته إليه، وغيره كثير.

ومن ذلك أنَّه أدرج «تفسير القرآن العظيم» للحافظ ابن كثير مفرَّقًا في كتابه؛ ولكنَّه أحيانًا يسوق كلامَ ابن كثير بحروفه، وأحيانًا يتصرَّف فيه بالزِّيادة والنَّقص، وربَّما نسب بعضَ الكلام إلى ابن كثير، وأمَّا في الغالب فيسوق الكلام دونَ نسبةٍ.

٣ - أنَّه إذا نقل عن كتاب، وذكر صاحب الكتاب حديثًا وهو عند الإمام أحمدَ فإنَّ ابنَ عُروةَ يسوق هذا الحديثَ من «المسند» بإسنادِ أحمدَ دون أن يقولَ: «قال أحمد»، وقد يكون صاحبُ الكتاب أورده من طريقٍ آخَرَ، أو بدون سوقٍ لإسناده.

والمقصودُ أنَّ منهج ابن عُروةَ في كتابه هذا فيه غموضٌ ويحتاجُ إلى مزيدِ دراسةٍ[1]، كما يحتاج إلى انتباهٍ وحذَرٍ عند النَّقل منه، أو اعتماده في تحقيق كتاب من الكتب.

---

(١) وقد كُتِبت نُبذةٌ مختصرةٌ عن ابن عروةَ ومنهجه في كتابه ضمن مقدمة تحقيق «شرح أبواب من صحيح البخاري» لابن رجب (ص: ١٤-٢٤).
وقد أخبرني الشيخ الفاضل عبد الوهاب الزيد- وفقه الله- أنه كتب دراسة عن «الكواكب الدراري»، ولكنها لم تُطبَع حتى الآن.
ومما تحسن دراستُه أيضًا منهجه في استخدام الدارات التي يضعها بين النصوص، وكذلك استخدامه للحُمرة، فهل هذه الرموز لها دلالات عنده أم لا؟ فقد لاحظت أنه عندما ينقل الحديث من «المسند» يكتب كلمة (حدثنا) التي في أول الإسناد بالحمرة، وكذلك إذا أراد أن يدخل كلامًا ضمن نصٍّ منقولٍ يضع دارة، ثم يكتب =

وقد وقفتُ على صورة للمجلَّد العشرين من «الكواكب الدَّراري»[١]، وناسخ هذا المجلَّد هو: إبراهيمُ بنُ محمَّد بن محمود بن بدرٍ الحنبليُّ[٢]، وتاريخ النَّسخ: (٢١/ ١١/ ٨٢٥).

وكتب في صفحة الغِلاف من هذا المجلَّد: «الأوَّل من تفسير القرآن العزيز، وهو المجلَّد العشرون من «الكواكب»، تأليف شيخنا العلَّامة أبو[٣] الحسن عليِّ بن الحسين بن عروةَ الحنبليِّ رضي الله عنه».

وقد كتب ابن عروةَ في مقدِّمة هذا المجلَّد مقدِّمةً لتفسيره، قال في ديباجتها: «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، حسبي الله ونعم الوكيلُ، ما شاء الله، لا قوةَ إلَّا بالله.

= النص الذي يريد إدخاله، ثم يضع دارة أخرى، ويكمل بقيةَ النقل السابق بعدها، ولكن الجزم بهذا يحتاج إلى تتبع أكثر، ونظر في اطراده وعدمه.

(١) وأصلها محفوظ في المجمع العلمي بدمشق، رقمها (١٨)، وقد حصلت منها على نسخة ملونة من أخينا الفاضل الأستاذ محمد كمال عبيد، جزاه الله خيرًا.

(٢) هو: إبراهيمُ بن محمد بن محمود بن بدر، برهان الدين، الحَلَبيُّ الأصلِ، الدِّمَشقي، القبيباتي، الشافعي، قال السخاوي: يُعرَف بالناجي- بالنون والجيم- لكونه كان فيما قيل حنبليًا ثم تشفَّع...، واختص بالعلاء بن زكنون، وقرأ عليه القرآنَ وغيره، وتزوَّج ابنته، ثم فارقه وتحول شافعيًا غيرَ مرة، وقد تكلم على الناس بأماكن؛ بل وخطب، مع مزيد تحرِّيه، وشدة إنكاره على معتقدي ابن عربي ونحوه كابن حامد، وكان محبًّا في أهل السنة، منجمعًا عن بني الدنيا، قانعًا باليسير، والثناء عليه مستفيض، وُلِد سنة (٨١٠)، وتُوفِّي سنة (٩٠٠). ينظر: «الضوء اللامع» (١/ ١٦٦)، و«شذرات الذهب» (٧/ ٣٦٧).

والعلاء بن زكنون هو: ابن عُروةَ، قال يوسف بن عبدالهادي في «الجوهر المنضد» (ص: ٩٧-٩٨) ضمن ترجمته: «وكان يكره أن يُدعَى بـ «ابن زكنون»، ونُقِل عنه أنه لم يُبرِئْ ذِمَّةَ مَن قالها، وأنه كان يقول: «زكنون» شيطان». اهـ.

(٣) كذا، وصوابه: (أبي).

الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستهديه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيِّئات أعمالنا، من يهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومن يُضلِلْ فلا هاديَ له، وأشهد أنْ لا إلهَ إلَّا الله وحدَه لا شريكَ له، وأشهد أنَّ محمَّدا عبده ورسوله، أرسله بالحقِّ بين يدي السَّاعة بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، والحمد لله الَّذي أرسل رُسُلَه ﴿مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾، وختمهم بالنَّبيِّ الأُمِّيِّ العربيِّ المَكِّيِّ الهادي لأوضح السُّبُل، أرسله إلى جميع خَلْقِه من الإنس والجِنِّ، من لدُنْ بَعثتِه إلى قيام السَّاعة، كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾.

فمن بلغه هذا القرآنُ من عربٍ وعجَم، وأسودَ وأحمرَ، وإنسٍ وجانٍّ، فهو نذيرٌ له؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥۚ﴾، فمن كفر بالقرآن ممَّن ذكرنا فالنَّار موعدُه بنصِّ الله تعالى، وكما قال: ﴿فَذَرْنِى وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِۖ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ (٤٤) وَأُمْلِى لَهُمْۚ﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «**بُعِثتُ إلى الأحمَرِ والأسوَدِ**». قال مجاهد: يعني: الإنسَ والجِنَّ، فهو- صلوات الله وسلامه عليه- رسولُ الله إلى جميع الثَّقَلَين؛ الإنسِ والجِنِّ، مبلِّغًا لهم عن الله ما أوحاه إليه من هذا الكتاب العزيز الَّذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾». اهـ.

وهذه الدِّيباجة ملفَّقةٌ من ديباجة ابن تيميَّة لـ «رسالته»، ومن ديباجة ابن كثير لـ «تفسيره»، فمن أوَّلها إلى قوله: «عبده ورسوله» مشابه بشكل

كبير لديباجة ابن تيميَّة، ومن قوله: «والحمد لله الَّذي أرسل رُسُلَه...» إلخ مأخوذٌ بالحرف من ديباجة ابن كثير لتفسيره!

وقد حذف من ديباجة ابن تيميَّة سببَ تأليفه للرِّسالة، ولم يصرِّح بنسبتها له؛ ممَّا يعني: أنَّه سيتصرَّف فيها، وممَّا يؤكِّد ذلك أنَّه حذف بعض الفِقرات من الفصول الأربعة الأولى، وكذلك الإحالات على المواضع الأخرى.

ثمَّ قال ابن عُروةَ: «فصلٌ: يجب أن يُعلَمَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ بيَّن لأصحابه معانيَ القرآن...» إلخ، وهذا هو الفصل الأوَّل من رسالة ابن تيميَّة، ثمَّ تأتي بقيَّةُ الفصول تِباعًا كما في نشرة الشَّطِّي دون نسبةٍ أيِّ شيءٍ منها لابن تيميَّة[(١)].

ثمَّ وقفتُ بعد ذلك على نسخةٍ مصوَّرةٍ للمجلَّد الثَّامن من «مختصر الكواكب الدَّراري»[(٢)]، وبعد مقابلته مع أصله «الكواكب» وجدتُّ بينهما بعضَ الاختلاف في عدَّة أمورٍ:

الأمر الأوَّل: المقدِّمة، فنصُّ المقدِّمة في المختصر يبدأ من قوله: «الحمد لله الَّذي أرسل رُسُلَه...» إلخ، وحُذِفت خطبةُ الحاجة.

الأمر الثَّاني: الاختلاف في بعض المواضع المشكلة في نشرة الشَّطِّي، والَّتي سبقت الإشارة إليها، ومنها:

---

(١) وقد حذف ابن عروةَ بعضَ الفقرات من رسالة ابن تيمية، وبعض الإحالات، وقد نبَّهت على ذلك في حواشي النص المحقق.

(٢) أصلها محفوظ بدار الكتب الظاهرية، ورقهما: (٥٥٢).

١ - قوله (ص ٢١٣-٢١٤): «حدَّثَنا مؤمَّلٌ، حدَّثَنا سفيانُ، حدَّثَنا عبدُ الأعلى...

حدَّثَنا وَكيعٌ، حدَّثَنا سفيانُ، عن عبد الأعلى الثَّعلبيِّ...

وبه إلى التِّرمِذيِّ، قال: حدَّثَنا عبدُ بنُ حُميدٍ، حدَّثَني حَبَّانُ...»، إلى قوله: «أنَّهم لم يقولوا من قِبَلِ أنفُسِهم بغير علمٍ».

فهذا النَّصُّ موجودٌ بهذا السِّياق في «مختصر الكواكب»، وهذه صورته[١]:

يقول قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو السنة أو عموم لغة العرب
أو أقوال الصحابة في ذلك فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام حدثنا مؤمل ثنا سفين ثنا عبد الأعلى عن سعيد
ابن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار
حدثنا وكيع ثنا سفين عن عبد الأعلى الثعلبي عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار وبه إلى الترمذي قال حدثنا عبد ابن حميد حدثني حبان
ابن هلال قال ثنا سهيل أخو حزم القطعي قال ثنا أبو عمران الجوني عن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ قال الترمذي هذا حديث غريب وقد تكلم بعض أهل
الحديث في سهيل ابن أبي حزم هكذا روي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أنهم شددوا
في أن يفسر القرآن بغير علم وأما الذي روي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم أنهم فسروا القرآن

وهذه صورة ما في «الكواكب»[٢]:

---

(١) وقد وضعت صورة الورقة كاملة في ملحق الصور عقب هذا البحث (الصورة رقم ١١).

(٢) وقد وضعت صورة الورقة كاملة في ملحق الصور عقب هذا البحث (الصورة رقم ٨).

ويلاحظ أنَّ كلمة «حدَّثَنا» في الإسناد الأوَّل والثَّاني كُتِبت بالحُمرةِ، ولم يضع فوقَها رمزًا؛ لأنَّ القائلَ «حدَّثَنا» هو الإمامُ أحمدُ، وسبق أنَّ ابن عُروةَ قد يُدرِج أحاديثَ «المسند» بأسانيدها في أثناء الكتب الَّتي ينقُلُ منها دونَ بيانٍ لذلك.

وأمَّا في الإسناد الثَّالث فيُلاحظ أنَّه كتب فوقها (ت) إشارةً إلى أنَّ القائل هو التِّرْمِذيُّ، بينما صرَّح باسمه في «مختصر الكواكب»، فقال: «وبه إلى التِّرْمِذيِّ».

ومَنْ عرَفَ منهجَ صاحب «الكواكب الدَّراري» لا يستغرب وجودَ مثل هذه التَّصرُّفات من ابن عُروةَ، فهو حين ينقُلُ ولا ينسُبُ القولَ يتصرَّفُ فيه بمثل ذلك.

وبهذا يمكن الجوابُ عن هذا الإشكال الَّذي وقع في نشرة الشَّطِّي، وذلك بأن يقالَ: إنَّ هذه الزِّيادةَ هي من ابن عُروةَ، وأنَّ قائل: «حدَّثَنا مؤمَّل»، و«حدَّثَنا وَكيع» هو الإمام أحمدُ؛ لأنَّ من عادة ابن عُروةَ كما سبق أنَّه إذا ورد حديثٌ منقولٌ أو معزُوٌّ للإمام أحمدَ فإنَّه يسوقه بإسناد الإمام أحمدَ في «المسند».

وقائل: «حدَّثَنا عبدُ بنُ حُميدٍ» هو التِّرْمِذيُّ، كما يُفهَم من الرَّمز

الَّذي وُضِع فوقَ أوَّل الإسناد، وكما هو موجود في «مختصر الكواكب».

وأمَّا الضَّمير في قوله: «به» فيعود إلى إسناد ابن عُروةَ الَّذي ساقه إلى «جامع التِّرْمِذيِّ» في مقدِّمة كتابه «الكواكب»(١).

٢ - قوله (ص ٢٠٨-٢٠٩): «وبه إلى التِّرْمِذيِّ، قال: حدَّثنا الحسينُ بنُ مَهديٍّ البَصريُّ، حدَّثنا عبدُ الرَّزَّاقِ، عن مَعمَرٍ، عن قَتادةَ قال: ما في القرآنِ آيةٌ إلَّا وقد سمِعتُ فيها شيئًا.

وبه إليه قال: حدَّثنا ابنُ أبي عمرَ، حدَّثنا سفيانُ بنُ عُيَينةَ، عن الأعمشِ، قال: قال مجاهدٌ: لو كنتُ قرأتُ قراءةَ ابنِ مسعودٍ لم أحتَجْ أن أسألَ ابنَ عبَّاسٍ عن كثيرٍ من القرآنِ ممَّا سألتُ».

فهذا النَّصُّ بهذا السِّياق وفي نفس الموضع موجودٌ في «المختصر»، وهذه صورته(٢):

يغذ كل ابيهند واساله عنها وبه الى الترمذي قال حدثنا الحسين بن مهدي البصري حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن
قتادة قال ما في القران اية الا وقد سمعت فيها شيا وبه اليه قال حدثنا ابن ابي عمر حدثنا سفين ابن عيينة عن
الاعمش قال قال مجاهد لو كنت قرات قراءة ابن مسعود لم احتج ان اسال ابن عباس عن كثير من القران مما سالت
وقال ابن جرير حدثنا ابو كريب قال ثنا طلق بن غنام عن عثمان المكي عن ابن ابي مليكة قال رايت مجاهدا

ولكن في «الكواكب» ذكر هذا النَّصَّ في الحاشية، ووضع فوق أوَّل إسناده رمز التِّرْمِذيِّ (ت)، وهذه صورةُ الإسناد الأوَّل في حاشية «الكواكب»(٣):

(١) وقد ذكرته في تعليقي على الرسالة (ينظر: ٢٠٩).
(٢) وقد وضعت صورة الورقة كاملة في ملحق الصور عقب هذا البحث (الصورة رقم: ١١).
(٣) وقد وضعت صورة الورقة كاملة في ملحق الصور عقب هذا البحث (الصورة رقم: ٨).

وهذه صورة الإسناد الثَّاني، وقد كتبه بشكل عموديٍّ، وقد وُضِع فوقَه أيضًا رمز (ت):

ويقالُ في هذا الموضع مثل ما قيل في الموضع الأوَّل المنقول عن التِّرْمِذيِّ.

وسبق أنَّ ممَّا يُشكِل في نشرة الشَّطِّي أنَّ أثرَيْ قتادةَ ومجاهدٍ السَّابقين لا علاقةَ لهما بما قبلهما وما بعدهما؛ فالكلام كان عن مكانة مجاهدٍ في التَّفسير، ثمَّ يأتي هذان الأثران، ثمَّ يعود الكلام إلى بيان مكانةِ مجاهدٍ.

وبعد البيان السَّابق يُجابُ عن هذا الإشكال بأنَّ ابنَ عُروةَ في الأصل كتب هذين الأثرين في الحاشية(١)، ولم يحدِّدِ المكانَ الَّذي يُوضَعان فيه، فاجتهد النَّاسخ وأدخلهما في هذا المكان، ومكانَهما الصَّحيحُ بعد كلام التِّرْمِذيِّ (ص٢١٤): «وقد رُوِي عنهم ما يدلُّ على ما قلنا...» إلخ.

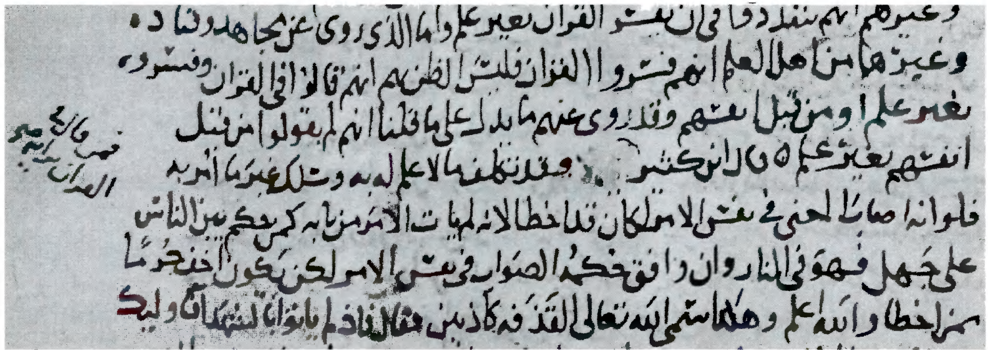
الأمر الثَّالث: في نهاية الفصل السَّادس وجدتُّ في «الكواكب» كلامًا طويلًا عن حديث: «ما كان النَّبيُّ ﷺ يفسِّرُ شيئًا من القرآن إلَّا آيًا تُعَدُّ، علَّمَهنَّ إيَّاه جِبْريلُ عليه السَّلام»، لا يوجد في نسخة «المختصر»، وهو موجود في «مقدِّمة تفسير ابن كثير»، فيبدو أنَّ ابنَ عُروةَ أو النَّاسخ حذَفَه من «المختصر».

الأمر الرَّابع- وهو أهمُّ ما وجدتُّه؛ بل هو المِفتاحُ الَّذي فتح لي

(١) هذا يكثر عند ابن عروة في «الكواكب»، تجده يلحقُ أواخر الكلام المنقول في الحاشية، ومن أسباب ذلك- والله أعلم- أنه كان ينقل من الكتب، فإذا مر موضع يريد أن ينقلَ فيه حديثًا من «المسند» وغيره من كتب السنة، أو كلامًا لأحد أهل العلم، ترك له بياضًا، ثم يكمل النقلَ من الكتاب الأول، فربما كان ما تركه كافيًا لإضافة ما يريد إضافتَه، وربما زاد عنه فيتركه بياضًا، وربما لم يكن كافيًا فيُلحِقُ بقيةَ الكلام في الحاشية.

الكثيرَ من الإشكالات في هذا البحث-: أنَّ ابن عُروةَ في «الكواكب» في أثناء الفصل السَّادس، وبعد أن نقل النُّصوصَ الَّتي سبقت الإشارةُ إليها من «المسند» و«جامع التِّرْمِذيِّ»، قال: «قال ابنُ كثير: فمَن قال في القرآن برأيه فقد تكلَّف ما لا علمَ له به...» إلخ.

وهذه صورة هذا الموضع[1]:


وغيرهم أنهم شددوا في أن يفسروا القرآن بغير علم وأما الذي روي عن مجاهد وقتادة
وغيرهما من أهل العلم أنهم فسروا القرآن فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن وفسروه
بغير علم أو من قبل أنفسهم وقد روي عنهم ما يدل على ما قلنا أنهم لم يقولوا من قبل
أنفسهم بغير علم ق قال ابن كثير ... فقد تكلف ما لا علم له به وسلك غير ما أمر به
فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ لأنه لم يأت الأمر من بابه كمن حكم بين الناس
على جهل فهو في النار وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر لكن يكون أخف جرمًا
ممن أخطأ والله أعلم وهكذا سمى الله تعالى القذفة كاذبين فقال فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك
فمن قال في القرآن برأيه

وأمَّا في «المختصر» فلم يذكُرْ هذه النِّسبة، وهذه صورته[2]:

فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن وفسروه بغير علم أو من قبل أنفسهم وقد روي عنهم ما يدل على ما قلنا أنهم لم
يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم ق من قال في القرآن برأيه فقد تكلف ما لا علم له به وسلك غير ما أمر به فلو أنه
أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ لأنه لم يأت الأمر من بابه كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار وإن
وافق حكمه الصواب في نفس الأمر لكن يكون أخف جرمًا ممن أخطأ والله أعلم وهكذا سمى الله تعالى القذفة كاذبين

وبعد مقابلة نسخة «مختصر الكواكب» مع نشرة الشَّطِّي، وخاصَّة في الفصلين الأخيرين وجَدتُّها توافقُ نسخةَ «المختصر» موافقةً شبهَ تامَّة.

---

(١) وقد وضعت صورة الورقة كاملة في ملحق الصور عقب هذا البحث (الصورة رقم: ٩).

(٢) وقد وضعت صورة الورقة كاملة في ملحق الصور عقب هذا البحث (الصورة رقم: ١٢).

وهذا يفيد أنَّ أصلَ «مختصر الكواكب»، وأصلَ النُّسخة الَّتي أحضرها الشَّيخ الجزائريُّ لإكمال الخَرْمِ الَّذي في الأصل القديم: واحدٌ، هذا إن لم تكُنْ نسخة «مختصر الكواكب» نفسها هي عمدةَ الشَّيخ الجزائريِّ في ذلك، والله أعلم.

ثمَّ كان خاتمة المقابلات مقابلةَ نسخة «الكواكب» مع «مقدِّمة تفسير ابن كثير»، فوجَدتُّ أنَّ ما في «الكواكب» مطابقٌ لما فيها، عدا مواضعَ يسيرةٍ، منها المواضع الَّتي سبقت الإشارةُ إليها، وكذلك أحيانًا يكون عند ابن كثير بعض الإحالات على مواضعَ أخرى؛ ولكنَّ ابنَ عُروةَ حذفها كعادته، فمثلًا عندما ذكر ابن كثيرٍ حديث معاذٍ: «بمَ تحكُمُ؟». قال: «وهو مقرَّرٌ في موضعه»، فهذه الإحالة غير موجودة عند ابن عُروةَ.

* * *

(٤)

اختصار السِّيوطيِّ

لقد ذكر السِّيوطيُّ رسالة ابن تيميَّة في مقدِّمة كتابه «الإتقان في علوم القرآن» (١/ ٤٢) ضمن موارده، وسمَّاها «قواعد في التَّفسير»، ونقل منها في ثلاثةِ مواضعَ من كتابه:

الموضع الأوَّل: في النَّوع التَّاسع، وهو معرفة سبب النُّزول، نقل عنها ثلاث فِقراتٍ بحروف ابن تيميَّة (١/ ١٩٠، ١٩٩-٢٠١، ٢٠٨).

والموضع الثَّاني: في النَّوع الثَّامن والسَّبعين، وهو معرفة شروط المفسِّر وآدابه (٦/ ٢٢٧٧)، فقد لخَّص في هذا الموضع جميعَ رسالة ابن تيميَّة؛ ما عدا كلامَه في أسباب النُّزول؛ لأنَّه سبق في النَّوع التَّاسع، ولم يذكُرْ شيئًا ممَّا في الفصلين الأخيرين في النَّشرة المطبوعة (محلِّ البحث)، وقال في أوَّل هذا التَّلخيص: «وقال ابن تيميَّة في كتاب ألَّفه في هذا النَّوع: يجب أن يُعلَمَ أنَّ النَّبيَّ بيَّن لأصحابه معانيَ القرآن كما بيَّن لهم ألفاظَه...» إلخ.

وذكر ما أورده ابن تيميَّة مع بعض الاختصار، ولمَّا بلغ إلى كلام الشَّيخ فيما يتعلَّق بأسباب النُّزول- والَّذي سبق ذكره في الموضع الأوَّل- تجاوزه وانتقل إلى ما بعده.

ومضى في تلخيص كلام الشَّيخ ابن تيميَّة إلى أن قال: «وأمَّا الَّذين أخطؤوا في الدَّليل لا المدلول فمثل كثير من الصُّوفيَّة، والوُعَّاظ، والفقهاء، يفسِّرون القرآن بمعانٍ صحيحةٍ في نفسها؛ لكنَّ القرآنَ لا يدلُّ

عليها، مثل كثير ممَّا ذكره السُّلَميُّ في «الحقائق»، فإن كان فيما ذكروه معانٍ باطلة دخل في القسم الأوَّل. انتهى كلام ابن تيميَّة ملخصًا، وهو نَفيسٌ جدًّا».

والموضع الثَّالث: في النَّوع الثَّمانين- وهو: طبقات المفسِّرين **(٦/ ٢٣٣٩)**- فنقل فيه قولَ ابن تيميَّة: «أعلَمُ النَّاس بالتَّفسير أهل مكَّةَ؛ لأنَّهم أصحاب ابن عبَّاس، كمجاهد، وعَطاء بن أبي رَبَاحٍ، وعِكرمةَ مولى ابن عبَّاس، وسعيد بن جُبَير، وطاوسٍ، وغيرهم، وكذلك في الكوفة أصحاب ابن مسعود، وعلماء أهل المدينة في التَّفسير، مثل: زيد بن أسلَمَ، الَّذي أخذ عنه ابنُه عبدُ الرّحمن بن زيد، ومالك بن أنس. انتهى».

وهذه الفِقرة في الفصل الثَّالث من رسالة ابن تيميَّة، وهي ضمن الجزء الَّذي اختصره السِّيوطيُّ في الموضع الثَّاني.

ولما ذكر في هذا النَّوع قولَ الثَّوريِّ: إذا جاءك التَّفسير عن مجاهد فحَسبُكَ به، قال: «قال ابن تيميَّة: ولهذا يُعتمَد على تفسيره الشَّافعيِّ والبُخاريِّ وغيرهما من أهل العلم». وهذه العبارة في الفصل الأوَّل من رسالة ابن تيميَّة.

فظهر ممَّا سبق أنَّ السِّيوطيَّ لم ينقُلْ شيئًا من الفصلين الأخيرين المطبوعين ضمنَ رسالة ابن تيميَّة، وأيضًا لمَّا اختصر الرِّسالةَ في الموضع الثَّاني وقَفَ عند نهاية الفصل الرَّابع، وقال: «انتهى كلامُ ابن تيميَّة ملخَّصًا، وهو نَفيسٌ جدًّا».

❊ ❊ ❊

(٥)

الفصلان الأخيران

بعد دراسة الفصلين دراسةً تحليليةً من خلال النَّصِّ المثبَت في جميع نشرات الرِّسالة السَّابقة، ومقابلته على النُّسخ الخَطِّيَّة لـ «الكواكب الدَّراري» و«مختصره»، مع «مقدِّمة تفسير ابن كثير»، ظهر ما يأتي:

في الجانب اللَّفظي:

١ - الاتِّفاق التَّام بين النَّصِّ المنشور في نشرة الشَّطِّي وبين «مختصر الكواكب».

٢ - الاتِّفاق شبه التَّام بين النَّصِّ المنقول في «الكواكب الدَّراري» بدون نسبة مع «مقدِّمة تفسير ابن كثير»، نعم هناك موضعٌ واحد يوجَد في مقدِّمة «تفسير ابن كثير» و«الكواكب»، ولا يوجَد في «مختصر الكواكب»، ولا نشرة الشَّطِّي، وهو المتعلِّق بالكلام على حديث: «ما كان النَّبيُّ ﷺ يفسِّر شيئًا من القرآن إلَّا آيا تُعَدُّ».

ولكن المهمَّ هنا هو وجود نسبة بعض الفصل السَّادس لابن كثير في «الكواكب الدَّراري».

٣ - المواضع المشكلة موجودةٌ في «مختصر الكواكب» بالصُّورة نفسها، وهي في «الكواكب» أيضًا مع بعض الاختلاف، وأمَّا في «مقدِّمة تفسير ابن كثير» فلا وجودَ لها.

٤ - نجد في «مقدِّمة تفسير ابن كثير» بعضَ الإحالات؛ ولكن لا نجد

ذلك في نشرة الشَّطِّي، ولا في «الكواكب الدَّراري»، كقول ابن كثيرٍ بعد ذكره لحديث معاذٍ: «بمَ تحكُمُ؟»: «هذا الحديث في المسانيد والسُّنن بإسناد جيِّد، كما هو مقرَّر في موضعه»، فهذه الإحالةُ غير موجودةٍ في «الكواكب».

وقد تقدَّم بيانُ هذه الأمور في الفِقرات السَّابقة بالتفصيل، وإنَّما ذكرتُ هنا مُلخَّصًا لما تَفرَّق فيما سبق.

وأمَّا في الجانب العلميِّ والأسلوبيِّ:

فبعد القراءة الفاحصة لهذين الفصلين ظهر أنَّ الأسلوبَ الَّذي كُتِبا به لا يشبهُ أسلوبَ ابن تيميَّة، سواءٌ في الفصول الأولى من هذه الرِّسالة، أو في سائر كتبه، وفي المقابل هو متَّفِق مع أسلوب ابن كثير ومنهجه المعروف، كما ظهر عدم التَّناسق والتَّرابُط بين الفصلين الأخيرين وما سبقهما من فصول، مع وجود بعض التَّكرار، وبيان ذلك من خلال الوجوه الآتية:

الوجه الأوَّل: أنَّ الكاتب هنا يتميَّز أسلوبُه بكثرة النُّقول الحرفيَّة مع العزو، وهذا يشبه أسلوبَ ابن كثير، أمَّا ابنُ تيميَّة فإنَّ الغالبَ عليه الإنشاءُ، حتَّى في الموضوعات الَّتي سُبِق إليها.

ومن الأمثلة على ذلك: قال الكاتب في بداية الفصل الخامس: «فإن أعياك ذلك فعليك بالسُّنَّة؛ فإنَّها شارحةٌ للقرآن، وموضِّحة له؛ بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمَّد بنُ إدريسَ الشَّافعيُّ: كلُّ ما حكم به رسولُ الله ﷺ فهو ممَّا فهمه من القرآن...» إلخ.

فنجده هنا استند إلى كلام الإمام الشَّافعيِّ، بخلاف ابن تيميَّة رحمه الله، فإنَّه في مثل هذه المباحث يتكلَّم عنها من إنشائه هو، ولا ينقلها عن

غيره، لا سيَّما وقد قال في صدر الرِّسالة: «يجب أن يُعلَمَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ بيَّن لأصحابه معانيَ القرآن، كما بيَّن لهم ألفاظَه»، وهذا ألصق بموضوع التَّفسير ممَّا ذكره الإمام الشَّافعيُّ.

وقال شيخ الإسلام في موضعٍ آخَرَ (الفتاوى ١٧/ ٤٣٢): «وقد اتَّفق الصَّحابة والتَّابعون لهم بإحسان وسائر أئمَّة الدِّين أنَّ السُّنَّة تفسِّر القرآنَ وتبيِّنه، وتدلُّ عليه، وتعبِّر عن مجمَله، وأنَّها تفسِّر مجملَ الأمر من الأمر والخبر». اهـ.

فأين هذه العبارة في قوَّتها وعمومها من الاقتصار على كلام الإمام الشَّافعيِّ[(١)]؟!

الوجه الثَّاني: أنَّ كاتب هذين الفصلين كثيرًا ما يذكُرُ الآثارَ بأسانيدها، فيذكر إسنادَ ابن جَريرٍ، وإسناد أبي عُبيدٍ، وغيرهما.

وهذا يتَّفِق مع منهج ابن كثيرٍ دون ابن تيميَّة، فابن كثير قد ألزم نفسَه في «تفسيره» وغيره من كتبه بذِكرِ أسانيد أصحاب المصادر الأصليَّة، وأمَّا ابنُ تيميَّة فإنَّه لا يكاد يذكُرُ الإسنادَ إلَّا لحاجةٍ ظاهرةٍ لذلك، والحاجة هنا غيرُ ظاهرة.

ثمَّ إنَّ ابن تيميَّة لم يسُقْ أيَّ إسنادٍ في الفصول الأربعة الأولى، فلماذا يذكر هنا الآثارَ بأسانيدها؟!

---

(١) انظر: «الفتاوى» (٣/ ١٣٨؛ ٤/ ١٠٢؛ ٢١/ ١٣١؛ ٢٣/ ١٤٠؛ ٣٤/ ٤٤).
كما يلاحظ في العبارة السابقة أن الكاتب لما أراد النقلَ عن الإمام الشافعي ذكره بكنيته واسمه، وابن تيمية لا يفعل هذا إلا لحاجة، بخلاف ابن كثيرٍ، فإن هذا دَيْدَنٌ له، ليس مع الشافعي فقط؛ بل مع غيره من الأئمة؛ وإن تكرر ذكرهم في كتابه كالإمامين أحمد، وابن جرير الطبري، وغيرهما.

وتَذكَّرْ أيضًا أنَّه نصَّ في المقدِّمة على أنَّه كتب هذه الرِّسالةَ من إملاء الفؤاد، والعادة أنَّ ما كان من إملاء الفؤاد لا تُذكَرُ فيه الأسانيد؛ بل حتَّى الألفاظُ قد تُذكَرُ بالمعنى، وهذا ما نجده جليًّا في الفصول الأولى، أمَّا هذان الفصلان فيبعد جدًّا كتابتُهما من إملاء الفؤاد بهذه الصُّورة.

الوجه الثَّالث: أنَّ هناك عدَّةَ مباحثَ ورد ذِكرُها في الفصلين الخامس والسَّادس قد سبقت في الفصول الأولى، فإعادة ذكرها تَكرارٌ لا مسوِّغَ له مع قرب الفاصل، وإن كان هناك حاجةٌ فقد عُلِم من عادة ابن تيميَّة الإحالةُ على ما سبق في كلامه؛ بل وفي مواضعَ كثيرةٍ يكتفي بالإحالة على ما ذكره في كتبه الأخرى(١).

ومن ذلك:

١) بيان منزلة تفسير أئمَّة التَّابعين، كمجاهدٍ، فقد ذكر كاتب الفصل السَّادس ثلاثةَ آثارٍ في بيان منزلته، وساق اثنين منها بالإسناد، وقد سبق في الفصل الأوَّل أثران من هذه الثَّلاثة بدون إسناد.

ثمَّ نجد كاتب الفصل السَّادس لم يجزِمْ بموقف واضح من تفسير التَّابعين؛ بل قال في أوَّله: «إذا لم تَجِدِ التَّفسيرَ في القرآنِ، ولا في السُّنَّةِ، ولا وَجَدتَّه عن الصَّحابةِ، فقد رجَعَ كثيرٌ من الأئمَّةِ في ذلك إلى أقوالِ التَّابعين...

وقال شُعبةُ بنُ الحَجَّاجِ وغيرُه: أقوالُ التَّابِعينَ في الفروعِ ليست حُجَّةً، فكيف تكونُ حُجَّةً في التَّفسيرِ؟!

---

(١) نجد هذا في بعض المواضع ضمنَ الفصول الأربعة الأولى (ينظر: ص١٠١، ١٢٢، ١٨١)، وقد حذف ابن عروةَ بعض هذه الإحالاتِ عند نقله لكلام ابن تيمية بدون نسبة.

يعني: أنَّها لا تكونُ حُجَّةً على غيرِهم ممَّن خالفَهم، وهذا صحيحٌ، أمَّا إذا اجتمعوا على الشَّيءِ [فلا] يُرتابُ في كونِه حُجَّةً، فإن اختلفُوا فلا يكونُ قولُ بعضِهم حُجَّةً على بعضٍ، ولا على مَن بعدَهم، ويُرجَعُ في ذلك إلى لُغة القرآنِ، أو السُّنَّةِ، أو عُمُومِ لغةِ العربِ، أو أقوالِ الصَّحابةِ في ذلك»(١).

بينما نجد موقفَ ابنِ تيميَّة من تفسير التَّابعين واضحًا بيِّنًا، فهو يرى أنَّ التَّابعين أخذوا التَّفسيرَ عن الصَّحابة، ويشتركون هم والصَّحابة في أنَّ بعضَ كلامهم في التَّفسير والأحكام كان اجتهادًا، وقد ذكر ذلك في الفصل الأوَّل من رسالته.

بل قد قال في «جواب الاعتراضات المصريَّة» (ص١٦): «...فثبت بهذه الوجوه القاطعة(٢) أنَّ الرُّجوعَ في تفسير القرآن- الَّذي هو تأويله الصَّحيح المبيِّن لمراد الله تعالى به- إلى الصَّحابة هو الطَّريق الصَّحيح المستقيم، وأنَّ ما سواه إمَّا أن يُخطئَ بصاحبه، وإمَّا أن يكونَ دونَه في الإصابة، ولهذا نصَّ الإمام أحمدُ على أنَّه يُرجَعُ إلى الواحد من الصَّحابة في تفسير القرآن إذا لم يخالِفْه منهم أحدٌ، ثمَّ من أصحابه من يقول: هذا قول واحد، وإن كان في الرُّجوع في الفتيا في الأحكام إليه روايتان، ومنهم من يقول: الخلاف في الموضعين واحد.

ثمَّ نعلم أنَّ الصَّحابة إذا كانوا حفظوا فالتَّابعون لهم بإحسان الَّذين أخذوا عنهم وتلقَّوا منهم لا يجوز أن يكونوا عَدَلوا في ذلك عمَّا بلَّغهم إيَّاه الصَّحابة، لا يجوز ذلك في العادة العامَّة، ولا في عادة القوم وما

---

(١) (ص: ٢٠٨-٢١٢).

(٢) وقد ذكر قبل هذا خمسة وجوه في ذلك.

عُرِف من عقلهم ودينهم، مع ما علِموه من وجوب ذلك عليهم في دينهم، فإذا كان هذا يوجب الرُّجوع إلى الصَّحابة والتَّابعين، فكيفَ بالأحاديث الصَّحيحة عن رسول الله ﷺ؟!».

٢) الإسرائيليَّات، تكلَّم كاتبُ الفصل الخامس عن هذا الموضوع بعد ذِكرِه لابن مسعودٍ وابن عبَّاس رضي الله عنهما، وذكر في جملة كلامه حديثَ عبد الله بن عمرٍو: «حدِّثوا عن بني إسرائيلَ ولا حرَجَ».

وذكر أنَّ ابن عمرٍو رضي الله عنهما أصاب زاملتين يومَ اليَرموكِ، ثمَّ ذكر أنَّ هذه الأحاديثَ تُذكَرُ للاستشهاد لا للاعتقاد، وأنَّ الإسرائيليَّات على ثلاثة أقسام، وهي معروفة مشهورة.

ثمَّ ذكر أنَّ غالبَ المسكوت عنه من الإسرائيليَّات ممَّا لا فائدةَ فيه، كأسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم... إلخ.

فإذا نظرنا في الفصول الأربعة الأولى وجَدْنا أنَّ شيخ الإسلام ابن تيميَّة تكلَّم عن عدَّة مباحثَ ممَّا ذُكِر.

فقد تكلَّم عن الإسرائيليَّات بكلام أدقَّ من هذا في الفصل الثَّالث من رسالته[١]، وذكر في جملة كلامه حديثَ ابن عمرٍو رضي الله عنه، فلماذا يعيدُ الكلامَ فيها هنا؟ هذا مع ما فيه من الاختلاف عمَّا قرَّره هناك[٢].

ونبَّه أيضًا على أنَّ كثيرا ممَّا يُنقَل ولا يُعرَف صحَّتُه ممَّا لا فائدةَ فيه، ومثَّل ببعض الأمثلة المذكورة هنا.

والإضافة الَّتي نجدها هنا هي خبر الزَّاملتين، وهذا الخبر لم أجِدْ

---

(١) (ص: ١٢٤).

(٢) ينظر في بيان ذلك :التعليق على الرسالة (ص: ١٢٤- ١٢٧، ٢٠٤-٢٠٦).

له ذكرًا في كتب شيخ الإسلام ابن تيميَّة، نعم ذكَرَ في مواضعَ يسيرةٍ أنَّ ابنَ عمرو رضي الله عنهما ربَّما حدَّث عن أهل الكتاب، ولكن دون ذكر خبر الزَّاملتين[(١)].

بينما نجد أنَّ الحافظَ ابنَ كثيرٍ قد أكثر من ذكر هذا الخبر، واستند إليه في تعليل بعض المَرويَّات عن عبد الله بن عمرٍو رضي الله عنهما[(٢)].

٣) قال في الفصل السَّادس حولَ اختلاف عبارات السَّلَف في التَّفسير- بعد أن ذكر بعض أئمَّة التَّابعين وأتباعهم-: «فتُذكَرُ أقوالُهم في الآية، فيقع في عباراتهم تباينٌ في الألفاظ يحسبها مَن لا علمَ عنده اختلافًا، فيحكيها أقوالًا، وليس كذلك، فإنَّ منهم مَن يعبِّر عن الشَّيء بلازمه أو نظيره، ومنهم من ينصُّ على الشَّيء بعينه، والكلُّ بمعنًى واحدٍ في كثير من الأماكن، فلْيَتفَطَّنِ اللَّبيبُ لذلك. والله الهادي». اهـ.

فنجد أنَّ الكاتب هنا لخَّص كلامَ شيخ الإسلام ابن تيميَّة المبسوطَ في رسالته حول هذا الموضوع بعبارة موجزة، فالكلام عن الخلاف بين السَّلَف في التَّفسير سبق في الفصلين الثَّاني والثَّالث من الرِّسالة بتفصيل أكبرَ ممَّا هنا بكثير، ولكنَّه جاء هنا مختصَرًا وبأسلوب مختلِف.

ومثل هذا يمكنُ أن يقالَ: إن ابنَ كثير استفاده من ابن تيميَّة، وصاغه بأسلوبه الخاصِّ، وهذا له نظائرُ كثيرةٌ في كتبه.

الوجه الرَّابع: أنَّ التَّرتيب العلميَّ المنهجيَّ يقتضي أن يكونَ الكلامُ عن أصحِّ طرق التَّفسير في أوَّل الرِّسالة، ثمَّ تأتي بقيَّة الفصول شارحةً

---

(١) ينظر: (حاشية ص١٢٥).

(٢) ينظر: (حاشية ص١٩٩-٢٠٠).

له، أو يكونَ الكلامُ عن بيان النَّبيِّ ﷺ للقرآن أوَّلًا، ثمَّ أصحِّ طرق التَّفسير، ثمَّ أنواع الخلاف وأسبابه.

أمَّا أن يأتي الكلام عن البيان النَّبويِّ، ثمَّ يذكر أخذ الصَّحابة للتَّفسير عن النَّبيِّ ﷺ، ثمَّ أخذ التَّابعين للتَّفسير عن الصَّحابة، ثمَّ أنواع الخلاف عن السَّلَف، ثمَّ أنواع الخلاف في كتب التَّفسير المدوَّنة بعد عصر السَّلَف، ثمَّ يعود للكلام عن أحسن طرق التَّفسير، ويعيد الكلام عن التَّفسير بالقرآن، والسُّنَّة، وتفسير الصَّحابة والتَّابعين، ويذكر التَّفسير بالرَّأي، ففي استقامة هذا التَّرتيب نظر.

الوجه الخامس: جاء في صدر الرِّسالة: «فقد سألني بعض الإخوان أن أكتُبَ له مقدِّمةً تتضمَّن قواعدَ كلِّيَّة تعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتَّمييز في منقول ذلك ومقوله بين الحقِّ وأنواع الأباطيل، والتَّنبيه على الدَّليل الفاصل بين الأقاويل، فإنَّ الكتب المصنَّفة في التَّفسير مشحونة بالغَثِّ والسَّمين، والباطل الواضح والحقِّ المبين».

وهذه الأمور الَّتي سُئِل عنها شيخ الإسلام ابن تيميَّة قد أجاب عنها في الفصول الأربعة الأولى(١).

الوجه السَّادس: أنَّ جُلَّ مسائل الفصول الأربعة الأولى قد تكلَّم عنها شيخ الإسلام في مواضعَ أخرى من كتبه، وأمَّا الفصلانِ الخامسُ والسَّادس فلم أقِفْ على كلامٍ لشيخ الإسلام عن أصحِّ طرق التَّفسير بهذا الأسلوب، إضافةً إلى ما سبقَ التَّنبيه عليه من أنَّ الكلام الَّذي فيهما عن الإسرائيليَّات يختلف عمَّا سبق في الفصل الثَّالث(٢).

---

(١) أفدت هذا الوجهَ من شيخنا مساعد الطيار -رعاه الله-.

بينما نجد أنَّ كثيرًا من المباحث المذكورة هنا قد ذكرها ابنُ كثيرٍ في مواضعَ أخرى من كتبه[(١)].

نعم الكلامُ عن التَّفسير بالرَّأي قد تكلَّم عنه شيخ الإسلام في «قاعدة في فضائل القرآن»[(٢)] بكلامٍ أبسطَ ممَّا في الفصل السَّادس، ولم يسبق له ذِكرٌ في الفصول الأولى، ومثل هذا يمكن أن يكونَ أفاده ابنُ كثيرٍ من شيخ الإسلام، أو ممَّن قبله، فكلام ابن جَريرٍ أيضًا حولَ ذلك فيه شبه ممَّا ذُكِر في الفصل السَّادس.

الوجه السَّابع: أنَّه لم يُعهَدْ عن ابن كثيرٍ ﵀ النُّقول الطَّويلة عن العلماء بهذا الشَّكل دون نسبة، فهو قد يأخذ بعضَ الأفكار من شيخ الإسلام ابن تيميَّة أو غيره من العلماء، ثمَّ يصوغها بأسلوبه الخاصِّ بشكلٍ مختصَرٍ، ومن تتبَّع المواطن الَّتي نقل فيها عن ابن تيميَّة[(٣)]، أو استفاد فيها منه دون إشارة إليه[(٤)] علِمَ ذلك، وأيضًا من يقرَأْ في كتب ابن كثيرٍ يجِدْه شديدَ العناية بالإشارة إلى مصادره الَّتي ينقل عنها، فمن المستبعد جدًّا أن ينقل فصلين كاملين من كلام ابن تيميَّة نقلًا حرفيًّا دون نسبة.

وهذه الوجوه ليست متساويةً في قوتها؛ ولكنَّ اجتماعَها يزيدُها

(١) ينظر: «شرح مقدمة في أصول التفسير» لشيخنا مساعد الطيار -حفظه الله-، فقد عُنِي بجمع ما تفرق من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية الموافق لما في الرسالة، وذكر بعضَه في أثناء الشرح وبقيته ذيَّل به شرحَه، وقد علَّقت على الرسالة ببعض من ذلك أيضًا.

(٢) وقد أشرت إلى ذلك في التعليق على الرسالة.

(٣) ينظر مثلاً: (حاشية ص٢٠٣).

(٤) ينظر: (حاشية ص٢٠٠).

قوَّةً، ووراء هذه الوجوه وجوهٌ أخرى دونَها، ولا يتَّسِع المقام لبسطها، وفيما ذُكِر كفايةٌ. والله الموفِّق.

* * *

(٦)
الخلاصة والنَّتائج

بعد هذه المباحث أذكر هنا خلاصةً لما سبق ذِكرُه قبل أن أذكر نتائجَ هذا البحث، فنخلص ممَّا سبق إلى أنَّ:

١ - أقدمَ نشرات رسالة ابن تيميَّة الَّتي وصلتنا هي نشرة الشَّيخ الشَّطِّي، وقد ذَكر في المقدِّمة أنَّه اعتمد في إخراجها على أصل قديم، وبآخِرِه خَرْمٌ، يبدأ من نهاية الفصل الرَّابع، وأنَّه أكمل هذا النَّقص- بما في ذلك الفصلين الأخيرين- من نسخة أحضرها الشَّيخُ طاهرٌ الجزائريُّ، ولم يصِفْها لنا، ولم يضَعْ صورةً من أوراقها، فهي نسخة لا يوجد عنها معلومات كافية.

فأصبح الأصل الَّذي عند الشَّيخ الشَّطِّي مُلفَّقًا من نسختين، وقد حصل على هذا الأصل المُلفَّق الأستاذ عدنان زرزور، وأعاد تحقيقَ الرِّسالة عنه.

وأمَّا الشَّيخ ابنُ قاسمٍ فلم يذكُرْ في مقدِّمة نشرته الأصلَ الَّذي اعتمد عليه، وهل اقتصر على المطبوع، أم استعان بمخطوط؟ ولكن المقابلة مع نشرة الشَّطِّي ترجِّح أنَّه اعتمد عليها، ولكنَّه صحَّح بعضَ المواضع من نسخة أخرى، قد تكون من «الكواكب الدَّراري» أو من «مختصره».

وقد اتَّفقت النَّشرات الثَّلاث لرسالة ابن تيميَّة على إثبات الفصلين

الأخيرين ضمنَ الرِّسالة، كما اتَّفقت على أربعةِ مواطنَ وقع فيها إشكالٌ، ولا يوجَد بينها اختلافٌ يُذكَر في إثبات النَّصِّ.

٢ - نقل ابنُ عُروةَ في مقدِّمة «تفسيره»- الَّذي أدرجه ضمنَ كتابه الكبير «الكواكب الدَّراري»- هذه الرِّسالةَ بما في ذلك الفصلين الأخيرين، ولم ينسُبْ شيئًا منها لابن تيميَّة، ولكنَّه نسب جزءًا من الفصل السَّادس لابن كثيرٍ، وهذا لا يُستغرَب من ابن عروةَ رَحِمَهُ اللهُ، فهو منهجٌ معروفٌ له.

وقد أظهرت المقابلةُ وجودَ بعض الاختلاف بين نشرة الشَّطِّي وبين نسخة «الكواكب»، وخاصَّة في المواضع المُشكِلة، وقد وُجِد في «الكواكب» بعضُ الزِّيادات الَّتي لا توجد في نشرة الشَّطِّي.

أمَّا مقابلةُ نشرة الشَّطِّي مع نسخة «مختصر الكواكب» فأظهرت التَّوافُقَ التَّامَّ بينهما في سياق هذين الفصلين، بما في ذلك المواضع المُشكِلة، وهذا يرجِّح أنَّ أصلَ نسخة «مختصر الكواكب» والنُّسخة الَّتي أُكمِل بها النَّقصُ في نشرة الشَّطِّي واحدٌ، إن لم تكُنْ هي نَفْسَها.

٣ - بعد مقابلة النَّصِّ المنشور للفصلين مع «مقدِّمة تفسير ابن كثير» وُجِد بينهما تطابُقٌ كبير، عدا الموضعَ الَّذي سبقت الإشارةُ إلى وجوده في «الكواكب» وعدم وجوده في نشرة الشَّطِّي، وكذلك في المواضع الأربعة المشكلة، فإنَّ الاختلافَ بين نشرة الشَّطِّي ومقدِّمة «تفسير ابن كثير» كبير.

٤ - أظهرت الدِّراسة التَّحليلية لنصِّ الفصلين أنَّ أسلوبَ كاتب هذين الفصلين يُشبِهُ أسلوبَ ابن كثيرٍ، ولا يُشبِهُ أسلوبَ ابن تيميَّة، ولو

وقف الباحثُ العارفُ بكتب ابن تيميَّة وكتب ابن كثيرٍ على مخطوطة فيها هذان الفصلان بدون نسبة؛ لمال إلى أنَّهما لابن كثيرٍ، وليسا لابن تيميَّة.

كما أظهرت الدِّراسةُ عدمَ التَّناسق بين هذين الفصلين وما سبقهما، مع وجود بعض التَّكرار.

وأمَّا النَّتائج فهي:

أوَّلًا: التَّوقُّف في صحَّة نسبة هذين الفصلين لابن تيميَّة، والأقربُ أنَّهما من كلام ابن كثيرٍ؛ لعدَّةِ قرائنَ؛ منها:

١) أنَّ الأسلوبَ يشبه أسلوبَ ابن كثيرٍ، ولا يُشبِهُ أسلوبَ ابن تيميَّة.

٢) أنَّ الفصلين غير متناسقين مع ما قبلهما من الفصول.

٣) أنَّ السِّيوطيَّ اختصر الرِّسالة في مواطنَ متفرقةٍ من كتابه «الإتقان»، وقد ساق الفصل الرَّابع إلى نهايته مختصرًا، ولم ينقل شيئًا من الفصلين الأخيرين؛ رغمَ حاجتِه لهما.

٤) أنَّ ابنَ عُروةَ- بعد أن أضاف بعض النُّقول من قِبله في أثناء الفصل السَّادس- قال: «وقال ابن كثير...»، ثمَّ ساق بقيَّةَ الفصل السَّادس، فلو كان النَّقل من كلام ابن تيميَّة لنسبه إليه.

ثانيًا: وجود قرائنَ ترجِّحُ أنَّ عمدةَ الشَّيخ الشَّطِّي في إدخال هذين الفصلين هي نسخةٌ منسوخة من «مختصر الكواكب الدَّراري»، ومنها:

١) التَّوافق التَّامُّ بين نشرة الشَّطِّي في الفصلين الأخيرين وبين نسخة «مختصر الكواكب».

٢) وجود أربعة مواضعَ مُشكِلة في نشرة الشَّطِّي، ولكن إذا عُرِف أنَّها مأخوذةٌ من «مختصر الكواكب» زال الإشكالُ عنها، ويكون إدخالُ هذه النُّصوص من ابن عُروةَ، أدخلها على ما نقله من «مقدِّمة تفسير ابن كثير»، وَفقًا لمنهجه في كتابه.

٣) أنَّ أصل «الكواكب الدَّراري» و«مختصره» محفوظان بالمكتبة الظَّاهريَّة بدِمَشقَ، وهي بلد الشَّيخين الجزائريِّ والشَّطِّي، ومعلومٌ اهتمامُ الشَّيخين بكتب ابن تيميَّة وأصحابه ومُحبِّيه، فلا يُستغرَبُ أن يكونَ الشَّيخُ الجزائريُّ لمَّا رأى أوَّلَ مقدِّمة تفسير ابن عُروةَ متَّفِقًا مع النُّسخة الخَطِّيَّة العتيقة من رسالة ابن تيميَّة ظنَّ أنَّ الفصلين الأخيرين ضمنَ الرِّسالة أيضًا، وأُلحِقا بها بناءً على ذلك(١).

وتبقى المسألة في دائرة الاحتمال حتَّى يُوقَفَ على نسخ خَطِّيَّة أخرى للرِّسالة تؤكِّد هذا الاحتمالَ، أو تنفيه.

ثالثًا: في ضوء ما سبق يمكن الإجابةُ عن الإشكالات الَّتي وقعت في نشرة الرِّسالة الأولى بعناية الشَّيخ الشَّطِّي، وتتابعت في بقيَّة النَّشرات، كما سبق بيان ذلك(٢).

* * *

(١) تذكرت هنا قول ابن بدران (ت: ١٣٤٦) في «المدخل» (ص ٢٤٧)- وهو يتحدث عن «الكواكب الدراري» لابن عروةَ-: «والناس يظنون أنَّ ما فيه من التفسير لابن تيمية؛ وهذا غلَطٌ واضح».

(٢) (ص ٣٧-٤٢).

أخيرًا أُنبِّه إلى أمرين:

الأوَّل: أنَّ هذا الكلامَ لا يعني التَّشكيكَ في نسبة كتب العلماء إليهم، أو التَّوقُّفَ في ذلك، أبدًا؛ بل الأصلُ هو صحَّة النِّسبة بطرقها العلميَّة المعروفة الَّتي حدَّدها العلماء وأساتذة تحقيق النُّصوص العصريُّون؛ ولكن تبقى هذه الطُّرق على درجاتٍ متفاوتة في القوَّة، فمن النُّصوص المخطوطة ما يبلغ أعلى درجات الثُّبوت؛ بحيث لا يُشَكُّ في صحَّة نسبته لمؤلِّفها، ومنها ما يكون دونَ ذلك، ومنها ما يكون ضعيفًا؛ لا سيَّما إذا وُجِدت قرائنُ تزيد الأمرَ ضعفًا، ومنها ما يكون خطأً إذا دلَّ الدَّليل والبُرهان الصَّحيح على ذلك.

وأمَّا بالنِّسبة لشيخ الإسلام ابن تيميَّة فكلُّ كتبه المنشورة اجتمعت فيها- بحمد الله تعالى- أعلى درجات ثبوت النِّسبة إلَّا نَزْرًا يسيرًا جدًّا منها، هي محلُّ نظرٍ قديمًا وحديثًا، وهذا لا يجعلنا نتوقَّفُ في الأغلب الأعمِّ إلَّا بقرائنَ قويَّةٍ، أو دليل قاطع حاسم.

الثَّاني: أنَّ المنهج الَّذي قَعَّده ابنُ كثير في مقدِّمة تفسيره يشبه كثيرًا منهجَ ابن تيميَّة في التَّفسير، فهو عندما يتحدَّث عن هذا المنهج كأنَّه يتحدَّث عن منهج ابن تيميَّة، فكلاهما يتَّفِق على أنَّ القرآنَ الكريم والسُّنَّةَ النَّبويَّة وأقوالَ الصَّحابة والتَّابعين هي أهمُّ مصادر التَّفسير، وأمَّا كيفيَّةُ التَّعامل معها والتَّرجيح عند الاختلاف فهذا ما يتفاوتان فيه، وإن كان في كثير من المواطن نجد ابنَ كثيرٍ يوافق شيخَه في التَّرجيح عند الاختلاف، كما أنَّنا نجد شيخ الإسلام ابن تيميَّة يتوسَّع جدًّا في المسائل العَقديَّة والرَّدِّ على أهل البدع، بخلاف ابن كثيرٍ، فإنَّه يشير إلى

ذلك إشاراتٍ مختصرةً، وغير ذلك من أوجه الاختلاف بينهما، والمقصود أنَّ ابن كثير قد تأثَّر بشيخه أبي العبَّاس(١)، ولكن هذا لا يمنع أن يكونَ بينهما اختلافٌ في بعض المسائل، سواء في أصول التَّفسير أو فروعه.

وإنَّما الغايةُ من هذا البحث تحريرُ نسبة هذين الفصلين بالطُّرق العلميَّة، وألَّا يُنسَبَ لابن تيميَّة ما ليس له، وأن يُبَرَّأ ابنُ كثيرٍ ممَّا أُلصِقَ به من نقل الكلام دون نسبة، رحمهما الله جميعًا، وغفر الله لنا ولهم.

---

(١) قال عبد القادر بن محمد النعيمي في تقاييدَ له: «فائدة: قال الحافظ شمس الدين محمد بن ناصر الدين- ومن خطِّه نقلت-: قال العلامة بدر الدين أبو البقاء محمد بن الإمام العلامة الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الشافعي: حدثني والدي، قال: كنتُ في أول طلبي مجانبًا لشيخ الإسلام ابن تيمية، ثم إني حضرتُ درسَه بحلقة الثلاثاء من جامع دمشق، فأخذ بمجامع قلبي، ثم جئتُ إليه مرةً أخرى وهو بالمدرسة الحنبلية، فصعِدت السُّلَّمَ إلى بيته، فرأيتُه وهو يشتغل بالعلم، وأثاث بيته يسير جدًّا، وله منارةٌ من طينٍ عليها سِراجُه، فخطر بسرِّي علماء زمانه وما هم فيه من البسط في الدنيا والتوسع، ولم أنطِقْ بذلك، فناداني الشيخ: يا إسماعيل، لا تكثر الفضولَ؛ فإن أولئك لم يذوقوا حلاوةَ العلم. انتهى ما وجدته بخطِه». اهـ. نقلًا من كتاب «المنثور من سيرة شيخ الإسلام ابن تيمية»، لأخينا الفاضل الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البراك وفقه الله.

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في «البداية والنهاية» (١٤/ ١٦٠) وهو يترجم لشيخه: «وقد أُفرِدت له تراجمُ كثيرةٌ، وصنَّف في ذلك جماعةٌ من الفضلاء وغيرهم، وسألخِّص من مجموع ذلك ترجمةً وجيزة في ذكر مناقبه، وفضائله، وشجاعته، وكرمه، ونصحه، وزهادته، وعبادته، وعلومه المتنوعة الكثيرة المجودة، ومصنفاته الكبار والصغار التي احتوت على غالب العلوم، ومفرداته في الاختيارات التي نصرها وأفتى بها، وبالجملة كان من كبار العلماء، وممن يصيب ويخطئ».

والله تعالى أعلم، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبيِّنا محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

سامي بن محمد بن جاد الله

٢٤/ ٤/ ١٤٤٢[1]

* * *

(١) كانت كتابة المسوَّدة الأولى لهذا البحث في ١١/ ٤/ ١٤٣٧ بالمدينة النبوية، وما زلت أعدِّل وأضيف فيه حتى هذا التاريخ.

رموز النُّسخ الخَطِّيَّة والنَّشرات المطبوعة والمصادر المعتمدة في المقابلة

المخطوطات:

الأصل القديم : نسخة مكتبة الشَّطِّي الَّتي اعتمدها الشَّيخ جميل الشَّطِّي، والأستاذ عدنان زرزور في نشر الرِّسالة، وهذا الأصل لم أَقِفْ عليه.

ظ : نسخة الظَّاهريَّة، وهي ناقصة من الآخر.

ك١ : نسخة (ج٢٠) من الكواكب الدَّراري، وفي أوَّلها مقدِّمة تفسير ابن عروةَ.

ك٢ : نسخة (ج٨) من مختصر الكواكب الدَّراري، وفي أوَّلها مختصر مقدِّمة تفسير ابن عروةَ.

م : نسخة من مقدِّمة تفسير ابن عروةَ، وهي مستلَّة من مختصر الكواكب الدَّراري.

المطبوعات:

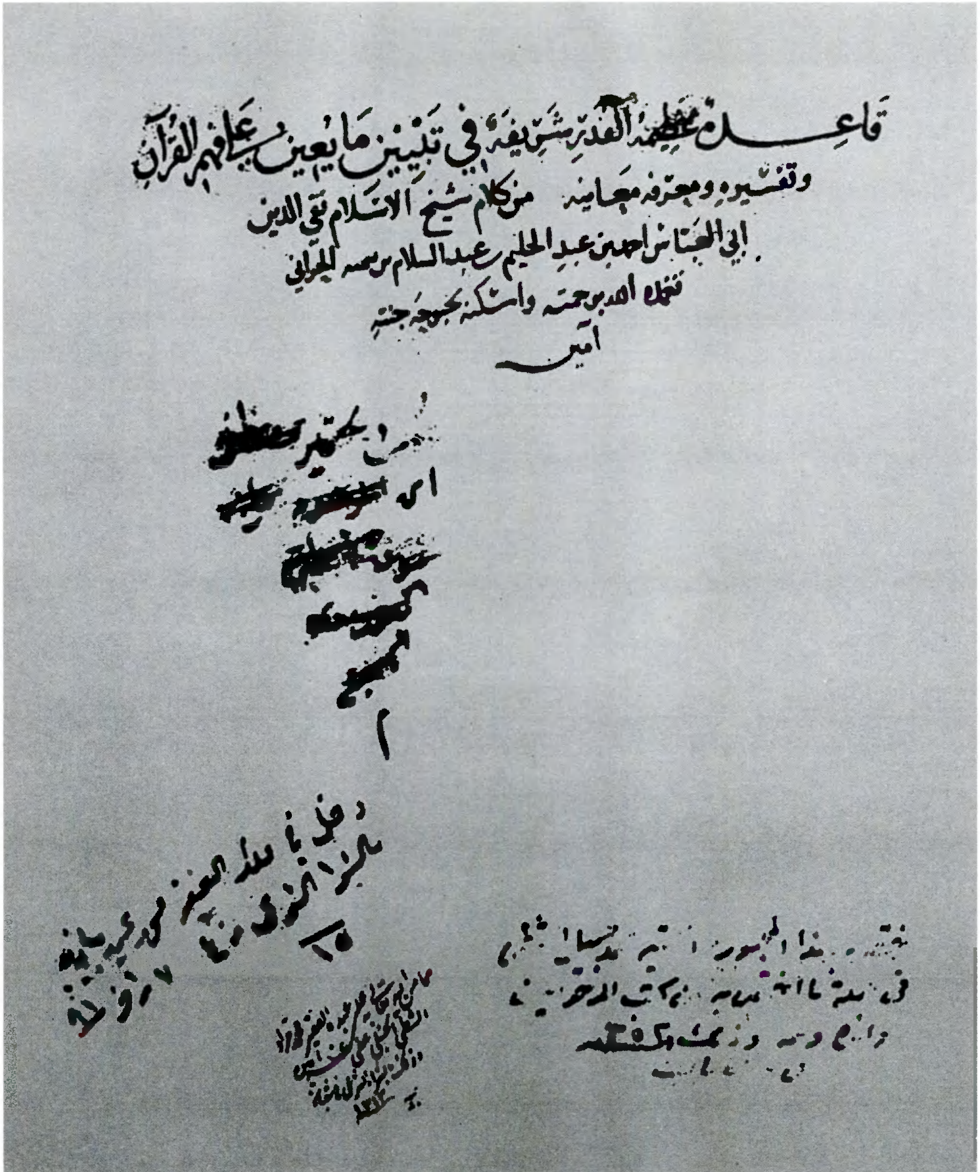
ط١ : طبعة الشَّيخ جميل الشَّطِّي، واعتمد فيها على الأصل القديم.

ط٢ : طبعة الأستاذ عدنان زرزور، واعتمد فيها على الأصل القديم.

ط٣	طبعة الشَّيخ ابن قاسم ضمنَ مجموع فتاوى ابن تيميَّة، ولم ينصَّ على الأصل الَّذي اعتمد عليه؛ ولكن يبدو أنَّه اعتمد على ط١، وصحَّح بعضَ المواضع من ك١، أو ك٢، أو نسخة أخرى.
ابن كثير	: مقدِّمة تفسير ابن كثير.
إتقان	الإتقان للسيوطي.

* * *

ملحق الصُّور


قاعدة عظيمة القدر شريفة في تبيين ما يعين على فهم القرآن
وتفسيره ومعرفة معانيه من كلام شيخ الإسلام تقي الدين
أبي العباس احمد بن عبد الحليم عبد السلام بن تيمية الحراني
تغمده الله برحمته وأسكنه بحبوحة جنته
آمين

صورة رقم (١): صفحة الغِلاف من النُّسخة القديمة الَّتي اعتمدها الشَّطِّي وعدنان زرزور.

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن برحمتك
الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيآت اعمالنا
من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليما اما بعد
فقد سالني بعض الاخوان ان اكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية تعين على فهم
القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه والتمييز في منقول ذلك ومعقوله بين الحق وانواع
الاباطيل والتنبيه على الدليل الفاصل بين الاقاويل فان الكتب المصنفة في التفسير
مشحونة بالغث والسمين والباطل الواضح والحق المبين والعلم اما نقل مصدق
عن معصوم واما قول عليه دليل معلوم وما سوى هذا فاما مزيف مردود
واما موقوف لا يعلم انه بهرج ولا منقود وحاجة الامة ماسة الى فهم القرآن
الذي هو حبل الله المتين والذكر الحكيم والصراط المستقيم الذي لا تزيغ به الاهوا
ولا تلتبس به الالسن ولا يخلق عن كثرة الرد ولا تنقضي عجايبه ولا يشبع منه العلما
من قال به صدق ومن عمل به اجر ومن حكم به عدل ومن دعا اليه هدي الى
صراط مستقيم ومن تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهدى في غيره اضله الله
قال تعالى فاما ياتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن اعرض عن
ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيمه اعمى قال رب لم حشرتني اعمى وقد
كنت بصيرا قال كذلك اتتك اياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى وقال تعالى
قد جاكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام
ويخرجهم من الظلمات الى النور باذنه ويهديهم الى صراط مستقيم وقال تعالى
الر

صورة رقم (٢): الورقة الأولى من النُّسخة القديمة الَّتي اعتمدها الشَّطِّي وعدنان زرزور

قاعدة عظيمة

القدر شريفة في تبيين ما يعين على فهم القرآن وتفسيره ومعرفة معانيه من كلام شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن الحراني تغمده الله برحمته وأسكنه بحبوحة جنته

آمين



صورة رقم (٣): صفحة غِلاف نسخة الظَّاهريَّة (ظ).

ق ١

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وأعن برحمتك

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور انفسنا
ومن سيئات اعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل
فلا هادي له واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان
محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليما. اما بعد: فقد
سألني بعض الاخوان ان اكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية تعين
على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه والتمييز في منقول ذلك
ومعقوله بين الحق وانواع الاباطيل والتنبيه على الدليل الفاصل بين
الاقاويل فان الكتب المصنفة في التفسير مشحونة بالغث والسمين
والباطل الواضح والحق المبين والعلم اما نقل مصدق عن
معصوم واما قول عليه دليل معلوم وما سوى هذا فاما مزيف
مردود واما موقوف لا يعلم انه بهرج ولا منقود وحاجة الامة
ماسة الى فهم القرآن الذي هو حبل الله المتين والذكر الحكيم
والصراط المستقيم الذي لا تزيغ به الاهوا ولا تلتبس به الالسن
ولا يخلق عن كثرة الرد ولا تنقضي عجايبه ولا يشبع منه العلماء من قال به
صدق ومن عمل به اجر ومن حكم به عدل ومن دعا اليه هدى الى
صراط مستقيم ومن تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهدى في
غيره [illegible] اضله الله قال تعالى فاما ياتينكم مني هدى فمن

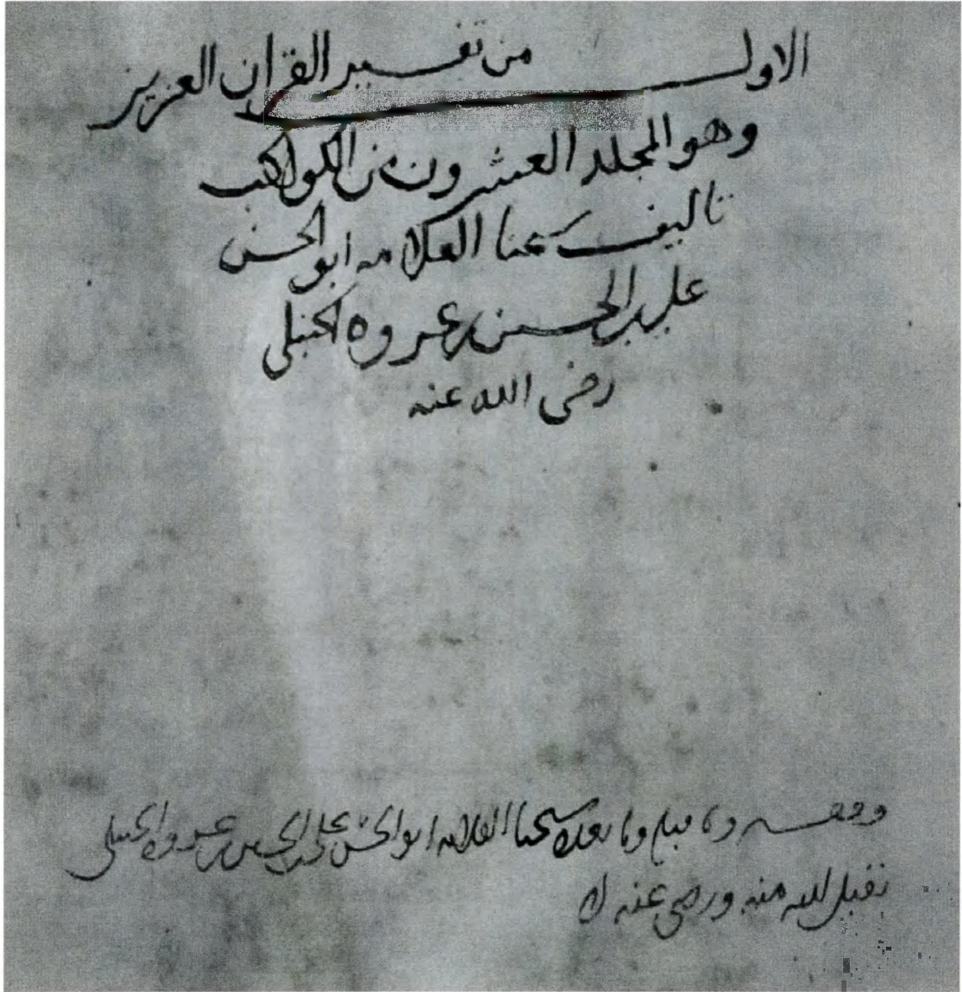
اتبع

صورة رقم (٤): أوَّل النُّسخة الظَّاهريَّة (ظ).

٩

من الانبيا صلوات الله عليهم وسلامه والنقل الصحيح بدفع
ذلك الناقل هذا موجود فيما مستنده النقل وفيما قد يعرف
بامور اخرى غير النقل فالمقصود ان المنقولات التي يحتاج
اليها في الدين قد نصب الله الادلة على بيان ما فيها
من صحيح وغيره

صورة رقم (٥): آخِر النُّسخة الظَّاهريَّة (ظ).



الاول من تفسير القران العزيز
وهو المجلد العشرون من الكواكب
تاليف شيخنا العلامة ابو الحسن
علي بن الحسين بن عروه الحنبلي
رضي الله عنه

[illegible] شيخنا العلامة ابو الحسن علي بن الحسين بن عروة الحنبلي
تقبل الله منه ورضي عنه اه

صورة رقم (٦): صفحة غِلاف المجلَّد العشرين من «الكواكب الدَّراري» لابن عروةَ

كتاب تفسير القران

بسم الله الرحمن الرحيم حسبي الله ونعم الوكيل ما شاء الله لا قوة الا بالله
الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور
انفسنا ومن سيئات اعمالنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ارسله بالحق بين
يدي الساعة بشيرا ونذيرا وداعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا والحمد لله الذي
ارسل رسله مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وختمهم بالنبي
الامي العربي المكي الهادي لاوضح السبل ارسله الى جميع خلقه من الانس والجن من
لدن بعثته الى قيام الساعة كما قال تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا
الذي له ملك السماوات والارض لا اله الا هو يحيي ويميت فامنوا بالله ورسوله النبي
الامي الذي يومن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون وقال تعالى لانذركم به
ومن بلغ فمن بلغه هذا القران من عرب وعجم واسود واحمر وانس وجان فهو نذير
له ولهذا قال تعالى ومن يكفر به من الاحزاب فالنار موعده فمن كفر بالقران ممن ذكرنا فالنار
موعده بنص الله تعالى وكما قال فذرني ومن يكذب بهذا الحديث سنستدرجهم من
حيث لا يعلمون واملي لهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثت الى الاحمر والاسود
قال مجاهد الانس والجن فهو صلوات الله وسلامه عليه رسول الله الى جميع الثقلين
الانس والجن مبلغا لهم عن الله ما اوحاه اليه من هذا الكتاب العزيز الذي لا ياتيه الباطل
من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فصل يجب ان يعلم
ان النبي صلى الله عليه وسلم بين لاصحابه معاني القران كما بين لهم الفاظه فقوله تعالى
لتبين للناس ما نزل اليهم يتناول هذا وهذا وقد قال ابو عبد الرحمن السلمي حدثنا
الذين كانوا يقرئوننا القران كعثمان ابن عفان وعبد الله ابن مسعود وغيرهم
انهم كانوا اذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر ايات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها
من العلم والعمل قالوا فتعلمنا القران والعلم والعمل جميعا ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ
السورة وقال انس كان الرجل اذا قرا البقرة وال عمران جل في اعيننا واقام ابن عمر
على حفظ البقرة عدة سنين قيل ثمان سنين ذكره مالك وذلك ان الله تعالى
قال كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا اياته وقال افلا يتدبرون القران وقال
افلم يدبروا القول وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن وكذلك قال تعالى
انا انزلناه قرانا عربيا لعلكم تعقلون وعقل الكلام متضمن لفهمه ومن المعلوم
ان كل كلام فالمقصود منه فهم معانيه دون مجرد الفاظه فالقران اولى بذلك
وايضا فالعادة تمنع ان يقرا قوم كتابا في فن من العلوم كالطب والحساب

صورة رقم (٧): الصَّفحة الأولى من مقدِّمة تفسير القرآن لابن عروةَ
(مجلد ٢٠ من الكواكب)

النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته فتشغل به عن الأهم فأما من حكى خلافاً في مسألة
ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص إذ قد يكون الصواب في الذي تركه
أو يحكي الخلاف ويطلقه ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضاً فإن صحح
غير الصحيح عامداً فقد تعمد الكذب أو جاهلاً فقد أخطأ وكذلك من نصب الخلاف
فيما لا فائدة تحته أو حكى أقوالاً متعددة لفظاً ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين
معنى فقد ضيع الزمان وتكثر بما ليس بصحيح فهو كلابس ثوبي زور والله
الموفق للصواب. فصل إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته
عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين كمجاهد بن جبر
فإنه كان آية في التفسير كما قال محمد بن إسحاق حدثنا أبان بن صالح عن مجاهد قال عرضت
المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته أوقفه عند كل آية منه وأسأله
عنها وقال ابن جرير حدثنا أبو كريب قال ثنا طلق بن غنام عن عثمان المكي عن ابن أبي مليكة
قال رأيت مجاهداً سأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه فيقول له ابن عباس اكتب
حتى سأله عن التفسير كله ولهذا كان سفيان الثوري يقول إذا جاءك التفسير عن مجاهد
فحسبك به وكسعيد بن جبير وعكرمة مولى ابن عباس وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري
ومسروق بن الأجدع وسعيد بن المسيب وأبي العالية والربيع بن أنس وقتادة
والضحاك بن مزاحم وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم فتذكر أقوالهم في الآية
فيقع في عباراتهم تباين في الألفاظ يحسبها من لا علم عنده اختلافاً فيحكيها أقوالاً وليس
كذلك فإن منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو نظيره ومنهم من ينص على الشيء بعينه
والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن فليتفطن اللبيب لذلك والله الهادي وقال
شعبة بن الحجاج وغيره أقوال التابعين في الفروع ليست حجة فكيف تكون حجة في التفسير
يعني أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم وهذا صحيح أما إذا أجمعوا على الشيء فلا
يرتاب في كونه حجة فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم
ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو السنة أو عموم لغة العرب أو أقوال الصحابة
في ذلك فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام حدثنا مؤمل قال ثنا سفيان
ثنا عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار. حدثنا وكيع ثنا سفيان عن عبد الأعلى
الثعلبي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال في القرآن
بغير علم فليتبوأ مقعده من النار. حدثنا عبد بن حميد حدثني حبان بن هلال قال
ثنا سهيل أخو حزم القطعي قال ثنا أبو عمران الجوني عن جندب قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم

صورة رقم (٨): الكواكب الدَّراري، ج٢٠ (ق ١٠/ب).

عليه وسلم من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ هذا حديث غريب وقد تكلم
بعض أهل الحديث في سهيل ابن أبي حزم وهكذا روى بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
وغيرهم أنهم شددوا في أن يفسر القرآن بغير علم وأما الذي روي عن مجاهد وقتادة
وغيرهما من أهل العلم أنهم فسروا القرآن فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن أو فسروه
بغير علم أو من قبل أنفسهم وقد روي عنهم ما يدل على ما قلنا أنهم لم يقولوا من قبل
أنفسهم بغير علم قال ابن كثير فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلف ما لا علم له به وسلك غير ما أمر به
فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ لأنه لم يأت الأمر من بابه كمن حكم بين الناس
على جهل فهو في النار وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر لكن يكون أخف جرمًا
ممن أخطأ والله أعلم وهكذا سمى الله تعالى القذفة كاذبين فقال فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك
عند الله هم الكاذبون فالقاذف كاذب ولو كان قد قذف من زنى في نفس الأمر لأنه أخبر
بما لا يحل له الإخبار به ولو كان أخبر بما يعلم لأنه تكلف ما لا علم له به والله أعلم ولهذا تحرج
جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به كما روى شعبة عن سليمان عن عبد الله بن مرة
عن أبي معمر قال قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه أي أرض تقلني وأي سماء تظلني إذا
قلت في كتاب الله بما لم أعلم وقال أبو عبيد القاسم ابن سلام حدثنا محمود ابن يزيد عن العوام بن حوشب
عن إبراهيم التيمي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه سئل عن قوله وفاكهة وأبا فقال أي سماء تظلني
وأي أرض تقلني إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم منقطع وقال أبو عبيد أيضًا
حدثنا يزيد عن حميد عن أنس أن عمر ابن الخطاب قرأ على المنبر وفاكهة وأبا فقال هذه الفاكهة
قد عرفناها فما الأب ثم رجع إلى نفسه فقال إن هذا لهو التكلف يا عمر وقال عبد ابن حميد
حدثنا سليمان ابن حرب قال حدثنا حماد ابن زيد عن ثابت عن أنس قال كنا عند عمر ابن الخطاب رضي الله عنه
وفي ظهر قميصه أربع رقاع فقرأ وفاكهة وأبا فقال ما الأب ثم قال إن
هذا لهو التكلف فما عليك أن لا تدريه وهذا كله محمول على أنهما رضي الله عنهما إنما أرادا
استكشاف علم كيفية الأب وإلا فكونه نبتًا من الأرض ظاهر لا يجهل لقوله تعالى فأنبتنا
فيها حبًا وعنبًا وقضبًا وزيتونًا ونخلًا وحدائق غلبًا وقال ابن جرير حدثنا يعقوب ابن إبراهيم
حدثنا ابن علية عن أيوب عن ابن أبي مليكة أن ابن عباس سئل عن آية لو سئل عنها بعضكم
لقال فيها فأبى أن يقول فيها إسناده صحيح وقال أبو عبيد حدثنا إسماعيل ابن إبراهيم عن أيوب
عن ابن أبي مليكة قال سأل رجل ابن عباس عن يوم كان مقداره ألف سنة فقال له ابن
عباس فما يوم كان مقداره خمسين ألف سنة فقال الرجل إنما سألتك لتحدثني فقال ابن
عباس هما يومان ذكرهما الله تعالى في كتابه الله أعلم بهما فكره أن يقول في كتاب الله ما لا يعلم

فمن قال في القرآن برأيه

صورة رقم (٩): الكواكب الدَّراري، ج٢٠ (ق ١١/أ)

كتاب تفسير القران

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ارسل رسله مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس حجة على الله بعد الرسل وختمهم بالنبي
الامي العربي المكي الهادي لاوضح السبل ارسله الى جميع خلقه من الانس والجن من لدن بعثته الى قيام الساعة
كما قال تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الذي له ملك السموات والارض لا اله الا هو يحيي ويميت
فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يومن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون وقال تعالى لانذركم به ومن بلغ
فمن بلغه هذا القران من عرب وعجم واسود واحمر وانس وجان فهو نذير له ولهذا قال تعالى ومن يكفر به
من الاحزاب فالنار موعده فمن كفر بالقران ممن ذكرنا فالنار موعده بنص الله تعالى وكما قال فذرني ومن يكذب
بهذا الحديث سنستدرجهم من حيث لا يعلمون واملي لهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثت الى الاحمر
والاسود قال مجاهد الانس والجن فهو صلوات الله وسلامه عليه رسول الله الى جميع الثقلين الانس والجن
مبلغا لهم عن الله عز وجل ما ارسله به من هذا الكتاب العزيز الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل
من حكيم حميد فصل يجب ان يعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم بين لاصحابه معاني القران كما بين لهم الفاظه فقوله
تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم يتناول هذا وهذا وقد قال ابو عبد الرحمن السلمي حدثنا الذين كانوا يقرئوننا
القران كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهم انهم كانوا اذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر ايات لم
يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل قالوا فتعلمنا القران والعلم جميعا ولهذا كانوا يبقون مدة في
حفظ السورة وقال انس كان الرجل اذا قرا البقرة وال عمران جل في اعيننا واقام ابن عمر على حفظ البقرة
عدة سنين قيل ثمان سنين ذكره مالك وذلك ان الله تعالى قال كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا اياته
وقال افلا يتدبرون القران وقال افلم يدبروا القول وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن وكذلك قال
تعالى انا انزلناه قرانا عربيا لعلكم تعقلون وعقل الكلام متضمن لفهمه ومن المعلوم ان كل كلام فالمقصود منه
فهم معانيه دون مجرد الفاظه فالقران اولى بذلك وايضا فالعادة تمنع ان يقرا قوم كتابا في فن من العلوم
كالطب والحساب ولا يستشرحوه فكيف بكلام الله تعالى الذي هو عصمتهم وبه نجاتهم وسعادتهم وقيام
دينهم ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القران قليلا جدا وهو وان كان في التابعين اكثر منه
في الصحابة فهو قليل بالنسبة الى من بعدهم وكلما كان العصر اشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان
فيه اكثر ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة كما قال مجاهد عرضت المصحف على ابن عباس
اوقفه عند كل اية منه واساله عنها ولهذا قال الثوري اذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به ولهذا يعتمد
على تفسيره الشافعي والبخاري وغيرهما من اهل العلم وكذلك الامام احمد وغيره ممن صنف في التفسير يكرر
الطرق عن مجاهد اكثر من غيره والمقصود ان التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة كما تلقوا عنهم علم السنة
وان كانوا قد يتكلمون في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال كما يتكلمون في بعض السنن بالاستنباط والاستدلال
فصل الخلاف بين السلف في التفسير قليل وخلافهم في الاحكام اكثر من خلافهم في التفسير وغالب ما

صورة رقم (١٠): مختصر الكواكب، ج٨ (ق ٢٤٢/ ب)

تستوعب الأقوال في ذلك المقام وأن ينبه على الصحيح منها وتبطيل الباطل وتذكر فائدة الخلاف وثمرته لئلا
يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته فيشتغل به عن الأهم فأما من حكى خلافا في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس
فيها فهو ناقص إذ قد يكون الصواب في الذي تركه أو يحكي الخلاف ويطلقه ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص
أيضا فإن صحح غير الصحيح عامدا فقد تعمد الكذب أو جاهلا فقد أخطأ وكذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته
أو حكى أقوالا متعددة لفظا ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى فقد ضيع الزمان وتكثر بما ليس بصحيح فهو
كلابس ثوبي زور والله الموفق للصواب فصل إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة
فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين كمجاهد بن جبر فإنه كان آية في التفسير كما قال محمد بن إسحاق
حدثنا أبان بن صالح عن مجاهد قال عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته أقفه
عند كل آية منه وأسأله عنها وبه إلى الترمذي قال حدثنا الحسين بن مهدي البصري حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن
قتادة قال ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئا وبه إليه قال حدثنا ابن أبي عمر حدثنا ابن عيينة عن
الأعمش قال قال مجاهد لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت
وقال ابن جرير حدثنا أبو كريب قال حدثنا طلق بن غنام عن عثمان المكي عن ابن أبي مليكة قال رأيت مجاهدا
سأله عن تفسير القرآن ومعه ألواحه قال فيقول له ابن عباس اكتب حتى سأله عن التفسير كله ولهذا كان
سفيان الثوري يقول إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به وكسعيد بن جبير وعكرمة مولى ابن عباس
وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري ومسروق بن الأجدع وسعيد بن المسيب وأبي العالية والربيع بن أنس
وقتادة والضحاك بن مزاحم وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم فتذكر أقوالهم في الآية فيقع في عباراتهم
تباين في الألفاظ يحسبها من لا علم عنده اختلافا فيحكيها أقوالا وليس كذلك فإن منهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو
نظيره ومنهم من ينص على الشيء بعينه والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن فليتفطن اللبيب لذلك والله
الهادي وقال شعبة بن الحجاج وغيره أقوال التابعين في الفروع ليست حجة فكيف تكون حجة في التفسير يعني أنها
لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم وهذا صحيح أما إذا اجتمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة فإن اختلفوا فلا
يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو السنة أو عموم لغة العرب
أو أقوال الصحابة في ذلك فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام حدثنا مؤمل حدثنا سفيان حدثنا عبد الأعلى عن سعيد
بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار
حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن عبد الأعلى الثعلبي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار وبه إلى الترمذي قال حدثنا عبد بن حميد حدثني حبان
بن هلال قال حدثنا سهيل أخو حزم القطعي قال حدثنا أبو عمران الجوني عن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ قال الترمذي هذا حديث غريب وقد تكلم بعض أهل
الحديث في سهيل بن أبي حزم وهكذا روي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أنهم شددوا
في أن يفسر القرآن بغير علم وأما الذي روي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم أنهم فسروا القرآن

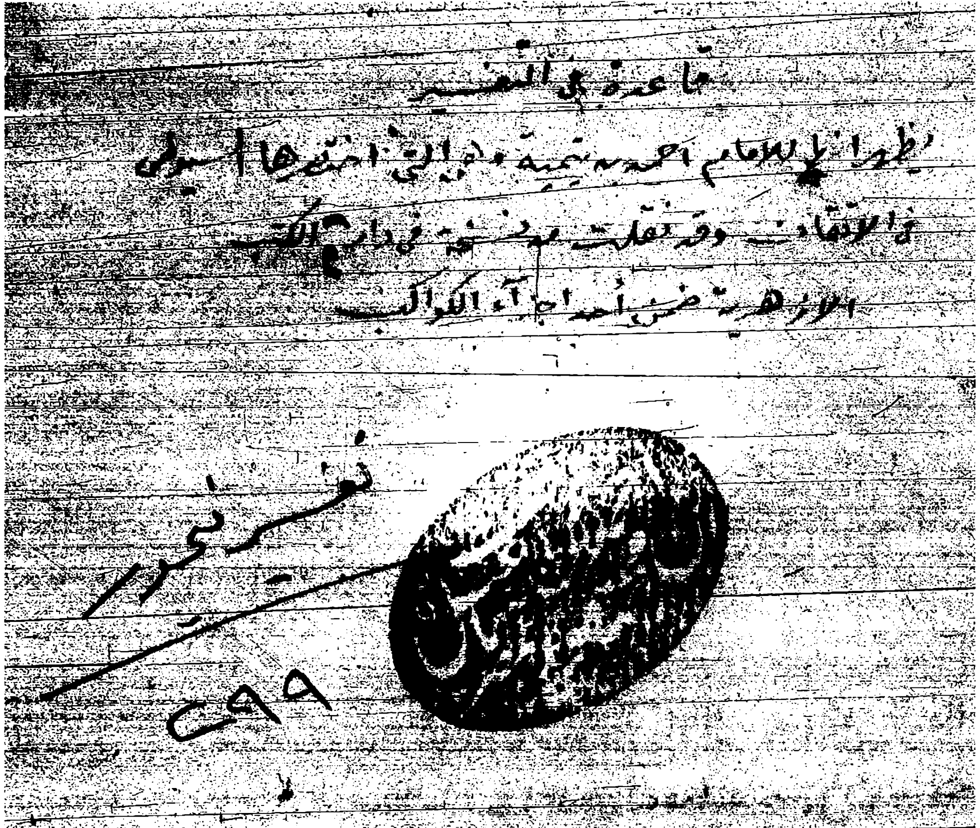
صورة رقم (١١): مختصر الكواكب، ج٨ (ق ٢٤٧/ب).

فليس الظن بانهم قالوا في القران وفسروه بغير علم او من قبل انفسهم وقد روي عنهم ما يدل على ما قلناه انهم لم يقولوا من قبل انفسهم بغير علم ٥ فمن قال في القران برايه فقد تكلف ما لا علم له به وسلك غير ما امر به فلو انه اصاب المعنى في نفس الامر لكان قد اخطا لانه لم يات الامر من بابه كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار وان وافق حكمه الصواب في نفس الامر لكن يكون اخف جرما ممن اخطا والله اعلم وهكذا سمى الله تعالى القذفة كاذبين فقال فاذ لم ياتوا بالشهدا فاولئك عند الله هم الكاذبون فالقاذف كاذب ولو كان قد قذف من زنى في نفس الامر لانه اخبر بما لا يحل له الاخبار به وتكلف ما لا علم له به والله اعلم ولهذا تحرج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به كما روى شعبة عن سليمان عن عبد الله بن مرة عن ابي معمر قال قال ابو بكر الصديق اي ارض تقلني واي سما تظلني اذا قلت في كتاب الله ما لا اعلم وقال ابو عبيد القسم بن سلام حدثنا محمود بن يزيد عن العوام بن حوشب عن ابرهيم التيمي ان ابا بكر الصديق سيل عن قوله وفاكهة وابا فقال اي سما تظلني واي ارض تقلني ان انا قلت في كتاب الله ما لا اعلم منقطع وقال ابو عبيد ايضا حدثنا يزيد عن حميد عن انس ان عمر بن الخطاب قرا على المنبر وفاكهة وابا فقال هذه الفاكهة قد عرفناها فما الاب ثم رجع الى نفسه فقال ان هذا لهو التكلف يا عمر وقال عبد بن حميد حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن انس قال كنا عند عمر ابن الخطاب وفي ظهر قميصه اربع رقاع فقرا وفاكهة وابا فقال ما الاب ثم قال ان هذا لهو التكلف فما عليك ان لا تدريه وهذا كله محمول على انهما رضي الله عنهما انما ارادا استكشاف علم كيفية الاب والا فكونه نبتا من الارض ظاهر لا يجهل لقوله تعالى فانبتنا فيها حبا وعنبا وقضبا وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وقال ابن جرير حدثنا يعقوب بن ابرهيم قال حدثنا ابن علية عن ايوب عن ابن ابي مليكة ان ابن عباس سيل عن اية لو سيل عنها بعضكم لقال فيها فابى ان يقول فيها اسناده صحيح وقال ابو عبيد حدثنا اسمعيل بن ابرهيم عن ايوب عن ابن ابي مليكة قال سال رجل ابن عباس عن يوم كان مقداره الف سنة فقال له ابن عباس فما يوم كان مقداره خمسين الف سنة فقال الرجل انما سالتك لتحدثني فقال ابن عباس هما يومان ذكرهما الله في كتابه الله اعلم بهما فكره ان يقول في كتاب الله ما لا يعلم وقال ابن جرير حدثني يعقوب يعني ابن ابرهيم حدثنا ابن علية عن مهدي بن ميمون عن الوليد بن مسلم قال جا طلق بن حبيب الى جندب بن عبد الله فساله عن اية من القران فقال احرج عليك ان كنت مسلما لما قمت عني او قال ان تجالسني وقال مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان اذا سيل عن تفسير اية من القران قال انا لا نقول في القران شيا وقال الليث عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان لا يتكلم الا في المعلوم من القران وقال شعبة عن عمرو بن مرة قال سال رجل سعيد بن المسيب عن اية من القران فقال لا تسالني عن القران وسل من يزعم انه لا يخفى عليه منه شي يعني عكرمة وقال ابن شوذب حدثني يزيد بن ابي يزيد قال كنا نسال سعيد بن المسيب عن الحلال والحرام وكان اعلم الناس فاذا سالناه عن تفسير اية من القران سكت كان لم يسمع وقال ابن جرير حدثني احمد بن عبدة الضبي حدثنا حماد بن زيد حدثنا عبيد الله بن عمر قال لقد ادركت فقها المدينة وانهم ليعظمون القول في التفسير منهم سالم بن عبد الله والقسم بن محمد وسعيد بن المسيب ونافع وقال ابو عبيد حدثنا [illegible]

صورة رقم (١٢): مختصر الكواكب، ج٨ (ق ٢٤٨/أ).

آية قط وقال أبو عبيد حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن هشام بن عروة قال ما سمعت أبي تأول آية من كتاب الله
قط وقال أيوب وابن عون وهشام الدستوائي عن محمد بن سيرين سألت عبيدة السلماني عن آية من القرآن فقال ذهب
الذين كانوا يعلمون فيما أنزل القرآن فاتق الله وعليك بالسداد وقال أبو عبيد حدثنا معاذ عن ابن عون عن عبيد الله
ابن مسلم بن يسار عن أبيه قال إذا حدثت عن الله فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده حدثنا هشيم عن مغيرة
عن إبراهيم قال كان أصحابنا يتقون التفسير ويهابونه وقال شعبة عن عبد الله بن أبي السفر قال قال الشعبي
والله ما من آية إلا وقد سألت عنها ولكنها الرواية عن الله وقال أبو عبيد حدثنا هشيم أنا عمر بن أبي زائدة عن
الشعبي عن مسروق قال اتقوا التفسير فإنما هو الرواية عن الله فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة
السلف محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعا فلا حرج
عليه ولهذا روي عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير ولا منافاة لأنهم تكلموا فيما علموه وسكتوا عما جهلوه
وهذا هو الواجب على كل أحد فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به فكذلك يجب القول فيما سئل
عنه مما يعلمه لقوله تعالى لتبيننه للناس ولا تكتمونه ولما جاء في الحديث المروي من طرق من سئل عن علم فكتمه
ألجم يوم القيامة بلجام من نار وقال ابن جرير حدثنا محمد بن بشار ثنا مؤمل ثنا سفيان عن أبي الزناد قال
قال ابن عباس التفسير على أربعة أوجه وجه تعرفه العرب من كلامها وتفسير لا يعذر أحد بجهالته
وتفسير يعلمه العلماء وتفسير لا يعلمه إلا الله ۝ والله سبحانه وتعالى أعلم ۝
آخر المجلد الثامن من مختصر الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري
والحمد لله رب العالمين كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى وكما ينبغي لكرم وجهه ولعز جلاله وصلواته
وسلامه وبركاته على سيدنا محمد عبده ورسوله النبي الأمي وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل
بيته الطيبين الطاهرين وكان الفراغ من تعليقه يوم الخميس حادي عشرين شهر رجب المعظم سنة إحدى
وثلاثين وثمانمائة من الهجرة النبوية على يد العبد الفقير المعترف بالزلل والتقصير إبراهيم بن محمد بن محمود
ابن بدر الحنبلي غفر الله له ولوالديه ولمالكه ولقاريه ولمن نظر فيه ولجميع المسلمين اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين والحمد لله رب العالمين يتلوه تفسير سورة الفاتحة إن شاء الله تعالى ۝

صورة رقم (١٣): مختصر الكواكب، ج٨ (ق ٢٤٨/ ب).


قاعدة في التفسير

صورة رقم (١٤): صفحة غلاف النُّسخة التَّيموريَّة (م).

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي ارسل رسوله مبشرين ومنذرين لئلا يكون
للناس حجة على الله بعد الرسل وختمهم بالنبي الامي العربي المكي
الهادي لاوضح السبل ارسله الى جميع خلقه من الانس والجن
من لدن بعثته الى قيام الساعة كما قال تعالى قل يا ايها الناس
اني رسول الله اليكم جميعا الذي له ملك السموات والارض لا اله
الا هو يحيي ويميت فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن
بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون وقال تعالى لانذركم به
ومن بلغ فمن بلغه هذا القرآن من عرب وعجم واسود واحمر
وانس وجان فهو نذير له ولهذا قال تعالى ومن يكفر به
من الاحزاب فالنار موعده فمن كفر بالقرآن ممن ذكرنا فالنار موعده
بنص الله تعالى وكما قال فذرني ومن يكذب بهذا الحديث سنستدرجهم
من حيث لا يعلمون واملي لهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعثت الى الاحمر والاسود قال مجاهد الانس والجن فهو صلوات
الله وسلامه عليه رسول الله الى جميع الثقلين الانس والجن
مبلغا لهم عن الله ما اوحاه اليه من هذا الكتاب العزيز الذي

لا يأتيه

صورة رقم (١٥): أوَّل النُّسخة التَّيموريَّة (م).

من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيمة بلجام من نار وقال ابن جرير
حدثنا محمد بن بشار حدثنا مومل حدثنا سفين عن ابي الزناد
قال قال ابن عباس التفسير على اربعة اوجه وجه تعرفه العرب
من كلامها وتفسير لا يعذر احد بجهالته وتفسير يعلمه العلما وتفسير
لا يعلمه الا الله والله سبحانه وتعالى اعلم

م

صورة رقم (١٦): آخر النُّسخة التَّيموريَّة (م).

النَّصُّ المحقَّق

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الإسلام:

ربِّ يسِّر وأعِنْ برحمتك

الحمد لله، نستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيِّئات أعمالنا، مَنْ يهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومن يُضلِلْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وحدَه لا شريكَ له، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، صلَّى الله عليه وسلَّم تسليمًا.

أمَّا بعدُ:

فقد سألني بعضُ الإخوان أن أكتُبَ له مقدِّمةً تتضمَّن(١) قواعدَ كلِّيَّةً، تُعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتَّمييزِ في منقول ذلك ومقولِه(٢) بين الحقِّ وأنواع الأباطيل، والتَّنبيهِ على الدَّليل الفاصل بين الأقاويل؛ فإنَّ الكتبَ المصنَّفةَ في التَّفسير مشحونةٌ بالغَثِّ والسَّمين، والباطل الواضح والحقِّ المبين.

---

(١) في حاشية ط١: (الأصل: «فيها تتضمن»، ولعل إحداهما زائدة).

(٢) في ط١، ط٢، ط٣: (ومعقوله)، وأشار مُصحِّحا ط١، ط٢ إلى أنها في الأصل: (مقوله)، وما في الأصل موافق لما في ظ، ك١، ك٢، م، وله وجه، ويؤيد صحتَه قولُه فيما يأتي: (إما نقل...، وإما قول عليه دليل...).

ويكون المعنى: أن التفسير:

- إما أن يكون منقولًا عن النبي ﷺ، والصحابة، والتابعين، وهذا فيه ما هو صحيح ثابت من جهة الإسناد، وهو حق، وفيه ما لا يصح؛ وهو باطل. =

والعلمُ إمَّا نقلٌ مصدَّقٌ عن معصوم(١)، وإمَّا قولٌ عليه دليلٌ معلومٌ، وما سوى هذا(٢) فإمَّا مزيَّفٌ مردودٌ، وإمَّا موقوفٌ لا يُعلَمْ أنَّه بَهْرَجٌ(٣) ولا منقودٌ(٤).

وحاجةُ الأمَّة ماسَّةٌ إلى فهم القرآن الَّذي هو حبل الله المتين، والذِّكرُ الحكيم، والصِّراطُ المستقيم، الَّذي لا تَزيغُ به الأهواء، ولا

= - وإما أن يكون مقولًا عن رأيٍ واجتهادٍ واستدلال، وهذا أيضًا فيه ما هو حق، وفيه ما هو باطل.
وبيان الأول سيأتي في الفصل الثالث، وأما الثاني فسيأتي الكلام عنه في الفصل الرابع، وقد قال في صدره: «وأما النوع الثاني من مستندي الاختلاف- وهو ما يُعلَمُ بالاستدلال لا بالنقل...» إلخ.
وكلمة (معقوله) هنا- إن صحَّت- فتُفسَّر بالاجتهاد، وليس المرادُ بها التفسيرَ بالقواعد العقلية التي وضعها المتكلمون ونحوهم. والله أعلم.

(١) قال المؤلف في «منهاج السنة» (٧/ ٤١٩): «وقولنا: «نَقْل» يدخل فيه كلام الله ورسوله، وكلام أهل الإجماع عند من يحتج به- فإن الرافضةَ لا تحتج بالإجماع- والأفعال، والإقرار، والإمساك يجري مجرى ذلك». اهـ.

(٢) في ط٢: (ذلك).

(٣) البَهْرَج: الباطل والرديء من الشيء، يقال: دِرهَمٌ بَهْرَج. «مختار الصحاح» (ب هـ ر ج: ص ٤١).

(٤) قال المؤلف في موضعٍ آخَرَ- كما في «الفتاوى» (٦/ ٣٨٨)-: «والكلام في تفسير أسماء الله وصفاته وكلامه فيه من الغَثِّ والسَّمين ما لا يُحصيه إلا ربُّ العالمين، وإنما الشأن في الحق والعلم والدين، وقد كتبت قديمًا في بعض كتبي لبعض الأكابر: إن العلمَ ما قام عليه الدليلُ، والنافعُ منه ما جاء به الرسول، فالشأن في أن نقول علمًا، وهو النقل المصدَّق، والبحث المحقَّق، فإن ما سوى ذلك- وإن زخرَفَ مثلَه بعضُ الناس- خَزَف مزوق، وإلا فباطل مطلق...، وهذه الكتب التي يسميها كثيرٌ من الناس «كتب التفسير» فيها كثيرٌ من التفسير منقولات عن السلف مكذوبة عليهم، وقولٌ على الله ورسوله بالرأي المجرد؛ بل بمجرد شبهة قياسية، أو شبهة أدبية». اهـ.

تَلتبس به الأَلْسُن، ولا يَخْلَقُ[(١)] عن[(٢)] كثرة الرَّدِّ[(٣)]، ولا تنقضي عجائبُه، ولا يَشبَع منه العلماء، مَن قال به صدَقَ، ومَن عمِل به أُجِر، ومن حكَمَ به عدَلَ، ومَن دعا إليه هُدِيَ إلى صراطٍ مستقيم، ومَن تركه من جبَّارٍ قصَمَه الله، ومَن ابتغى الهُدى في غيره أضلَّه الله[(٤)].

قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٣- ١٢٦][(٥)].

---

(١) أي: لا يَبلَى؛ يقال: خَلُقَ الثوب؛ إذا بَلِيَ. «مختار الصحاح» (خ ل ق: ص ٩٥).

(٢) في ط٢: (على)، وكذا وقع في بعض نسخ «جامع الترمذي»، كما في «تحفة الأحوذي» (٨/ ١٧٧).

(٣) غيَّرها مصحح ط١ إلى: (الترديد)، وقال في الحاشية: (الأصل: «الرد»)! وفي ط٣: (الترديد).
والردُّ: رجع الشيء، تقول: رَددتُ الشيءَ أَرُدُّه رَدًّا. «مقاييس اللغة» (ر د: ٢/ ٣٨٦).
وقال الطِّيبِي في «شرح المشكاة» (٤/ ٢٤٥): «أي: لا يزول رَونَقُه، ولذة قراءته واستماعه عن كثرة تَرداده على ألسنة التالين، وتَكراره على آذان المستمعين، على خلاف ما هو كلام المخلوقين».

(٤) وردت هذه الأوصافُ في حديث الحارث الأعور عن عليٍّ رضي الله عنه المشهور، والذي رُوِي موقوفًا ومرفوعًا، وستأتي الإشارة إليه في كلام المؤلف (ص١٠٤).

(٥) قال المؤلف في «جواب الاعتراضات المصرية» (٢٤-٢٥): «والنسيان تركُها والإعراض عنها، وكذلك ترك استماعها، وترك تدبرها وفهمها، وترك الإيمان بها، والعمل بها، كلُّ ذلك من نسيانها، وقراءة مجرد حروفها وحفظه، أو استماع مجرد صوت القارئ بها لا يمنع النسيان المذموم، فلا بد من الإيمان الذين- كذا، ولعله: الذي- يتضمن معرفتَها والعملَ بها، وهذا وإن لم يكن واجبًا على كلِّ أحدٍ في كل آيةٍ على سبيل التفصيل؛ لكن الإيمانَ بالله أوجَبَ مجموعَ هذا على مجموعِ الأمة. =

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖۚ قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ ﴿١٥﴾ يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِهِۦ وَيَهۡدِيهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [المائدة: ١٥-١٦].

وقال تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴿١﴾ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَوَيۡلٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ مِنۡ عَذَابٖ شَدِيدٍ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يَسۡتَحِبُّونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبۡغُونَهَا عِوَجًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلِۢ بَعِيدٖ﴾ [إبراهيم: ١-٣].

وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣].

وقد كتبتُ هذه المقدِّمةَ مختصرةً بحسَب تيسير الله تعالى، من إملاء الفؤاد، واللهُ الهادي إلى سبيل الرَّشاد.

= فمن كان يرى أن الذي أمر الله به [إما] أن تكون الأمةُ كلُّها أُمِّيَّةً لا تعقلُ معانيَ الكتاب، وإما أن يكونَ فيها مَن يُحرِّفه بالتأويلات المبتدعة، فهو ممن يدعو إلى الإعراض عن معاني كتاب الله ونسيانها، ولهذا صار هؤلاء ينسون معانيَه حقيقةً كما يُنسَى اللفظ، فلا يخطر بقلوبهم المعنى الذي أراده الله، ولا يتفكرونه، وهذا نسيانٌ حقيقيٌّ لمعاني كتاب الله، وإن كان فيهم من يحفظ حروفَه».

فصلٌ(١)

يجبُ أن يُعلَمَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ بَيَّن لأصحابِه معانيَ القرآنِ، كما بيَّن لهم ألفاظَه، فقولُه تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] يتناولُ هذا وهذا(٢).

---

(١) من هنا يبدأ ما نقله ابن عروة في «الكواكب الدراري» في مقدمة «تفسيره» دون نسبة لابن تيمية.

(٢) قرَّر المؤلف هذا الأصلَ في عدة مواضعَ من كتبه، ينظر مثلًا: «الفتاوى» (٥/ ١٥٧؛ ١٣/ ٣٠٨، ٤٠٢)، «بغية المرتاد» (٣٣٠-٣٣٢) وغيرها.
وقال رحمه الله في «جواب الاعتراضات المصرية» (١١-١٣): «أن النبي ﷺ بَيَّن لأصحابه القرآنَ؛ لفظَه ومعناه جميعًا، فإن البيانَ لا يحصلُ بدون هذا، وقد قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾، وقال: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾، ولو خاطبهم بلفظٍ لم يفهموا معناه لم يكن ذلك بيانًا.
وقد امتنَّ عليهم في غير موضع بكونه أرسَلَه بلسانٍ عربيٍّ، وأنه يسَّره عليهم بذلك، فقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، فهل يعقِلونَه إذا لم يعرِفُوا اللفظ؟! وكذلك: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾، فكيف يتذكر من لا يفهَمُ الكلام؟! قال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾؛ أي: أقرآنٌ أعجميٌّ ونبيٌّ عربيٌّ أو مخاطَبٌ عربي؟! فدل على أنه فَصَّل آياته، والتفصيل التبيينُ المنافي للإجمال، فلو كانت آياته مجملةً لم يُفهَمْ معناها لم تكن آياتُه قد فُصِّلت، والتفصيل إنما يكون للبيان والتمييز الذي يزول معه الاشتباهُ والاشتراك والإجمال المنافي لفهم المراد بالخطاب، وإن كان المعنى المفهوم قد يحصل بينه وبين معنًى آخَرَ مشابهةٌ ومشاركةٌ تمنع إدراكَ حقيقته التي لا تُفهَم بمجرد اللفظ.
وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾، وإذا كان المخاطَبون لم يفهموا معنى كلامه لم يكُنْ قد بلَّغهم بلاغًا مبينًا، ومن قال ذلك فلم يشهَدْ له بالبلاغ، وهذا حال هؤلاء الذين يزعمون أنه لم يُعرَف من جهته معاني القرآن، فإنهم يقولون: لم يُبيِّنْ، ولم يُبلِّغْ، وإن كانوا يقولون ما يستلزم ذلك ولم يفهموه، =

وقد قال أبو عبد الرَّحمن السُّلَميُّ[(١)]: حَدَّثَنا الَّذين كانوا يُقرِئُوننا القرآنَ- كعثمانَ بنِ عفَّانَ، وعبدِ الله بنِ مسعودٍ وغيرِهما- أنَّهم كانوا إذا تَعلَّمُوا من النَّبيِّ ﷺ عشْرَ آياتٍ لم يُجاوزوها حتَّى يتعلَّموا ما فيها منَ العلمِ والعمل، قالوا: فتعلَّمنا القرآنَ والعلمَ والعملَ[(٢)] جميعًا[(٣)].

ولهذا كانوا يَبقون مُدَّةً في حفظ السُّورة.

وقال أنسٌ: كان الرَّجُلُ إذا قَرَأَ البقرةَ وآلَ عِمرانَ [جَدَّ][(٤)] في

= ففيهم من يعرف أنه حقيقة قولهم، ويقول: إن معانيَ هذه الألفاظ لم يُبيِّنْها، إما لأن المصلحةَ كانت كتمانَها، وإما لأنه هو لا يعرفُها، فمن الزنادقة من يقول هذا، ومنهم من يقول هذا.

وأما الذين شاهدوه فقد شهِدوا له بالبلاغ، ونحن نشهد بما شهد به إخواننا الذين سبقونا بالإيمان، فإنه بلَّغ البلاغَ المبينَ، وعبد الله حتى أتاه اليقين، صلى الله عليه وعلى آله أجمعين...» إلخ.

(١) هو التابعيُّ الجليل والمقرئُ الشهير عبدُ الله بنُ حبيبٍ الكوفي، تُوفِّي بعد السبعين. «تقريب التهذيب» (٣٢٨٩).

(٢) (والعمل) ليست في ك١، ك٢، م.

(٣) أخرجه أحمد (٣٨/ ٤٦٦)، وابن سعد (٨/ ٢٩٢)، وابن جرير (١/ ٧٤) وغيرهم من طرقٍ عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن بنحوه، وليس عندهم تسمية أحد من الصحابة، وقد أشار الدارقطني في «العلل» (٣/ ٦٠) إلى اختلاف أصحاب عطاء في التسمية وعدمها، ثم رجَّح الروايةَ التي ليس فيها التسمية، فقال عنها: «أشبه بالصواب».

وقد جاء هذ المعنى عن ابن مسعود أيضًا من غير طريق أبي عبد الرحمن السُّلَمي. ينظر: «تفسير الطبري» (١/ ٧٤).

وقال المؤلف تعليقًا على كلام أبي عبد الرحمن السُّلَمي (الفتاوى: ١٧/ ٤٠٧): «وهذا أمرٌ مشهور، رواه الناس عن عامة أهل الحديث والتفسير، وله إسنادٌ معروف».

(٤) في النسخ: (جَلِ)، والمثبت من «الإتقان» -نقلاً عن المؤلف- و«مسند الإمام =

أَعيُنِنا(١).

وأقام ابنُ عمرَ على حفظ «البقرةِ» عِدَّةَ سنين، قيل: ثمانِ سنينَ. ذكره مالكٌ(٢).

وذلك: أنَّ الله تعالى قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص:٢٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء:٨٢]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون:٦٨]، وتدبُّرُ الكلام بدون فهم معانيه لا يُمكِن.

وكذلك قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف:٢]، وعَقْلُ الكلام متضمِّنٌ لفهمِه، ومن المعلوم أنَّ كلَّ كلامٍ فالمقصودُ منه فَهْمُ معانيه دون مجرَّدِ ألفاظِه، فالقرآنُ أَوْلى بذلك(٣).

= أحمد»، قال الراوي: يعني: عظُمَ، وهو الموافق لما ذكره أصحاب كتب الغريب. ينظر: «غريب الحديث» لابن قتيبة (١/ ١٧٠؛ ٢/ ٣٩٣)، و«النهاية» (١/ ٢٢٤)، وهكذا ذكره المؤلف في غير هذا الموضع. ينظر: «الصارم المسلول» (ص ١٢١).

(١) زاد في «الإتقان»: (رواه أحمد في «مسنده»)، وهو فيه (١٢٢١٥) عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن حُميد، عن أنس بلفظ: «جدَّ فينا- يعني: عظم-»، و(١٢٢١٦) عن عبد الله بن بكر، عن حميد عنه به، بلفظ: «يُعَد فينا عظيمًا»، فهو من ثلاثيات «المسند»، وقال المؤلف في «الصارم» (ص ١٢٢): «إسناد صحيح».

(٢) «الموطأ، رواية يحيى الليثي» (٥٤٦) بلاغًا، وقال الإمام أحمد في «العلل، رواية ابنه عبد الله» (٢/ ٧٢): «حدثنا إسحاقُ الطباع قال: سمعت مالكَ بنَ أنسٍ عاب العجلة في الأمور يومًا، ثم قال: قرأ ابنُ عمرَ «البقرة» في ثماني سنين».
وروى ابن سعد في «طبقاته» (٤/ ١٥٣) من طريق أبي المليح، عن ميمون: أن ابنَ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا تعلم «سورة البقرة» في أربع سنين.

(٣) قال المؤلف في «جواب الاعتراضات» (٢٧-٢٨): «وهذا الذي ذكَرتُه بيِّنٌ لمن تدبَّره، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله؛ فإن الله تعالى إنما أنزل كتابَه ليُعقَلَ ويُتدبَّرَ، وتَتبُّعُ المعاني أشرفُ من الألفاظ، والكمال المقصود بالألفاظ، وهي معها كالأرواح مع الأجساد، فاللفظ بلا معنًى جسمٌ بلا روحٍ، ومن لم يعلَمْ من الكلام =

وأيضًا: فالعادة تمنع أن يَقرَأَ قومٌ[(١)] كتابًا في فنٍّ من العلم[(٢)] -كالطِّبِّ والحساب- ولا يَستشرحوه[(٣)]، فكيف بكلام الله الَّذي هو عِصمتُهم، وبه نَجاتُهم وسعادتُهم، وقيامُ دينهم ودنياهم[(٤)]؟!

= إلا لفظَه فهو مثلُ من لم يعلَمْ من الرسولِ إلا جسمَه، ومن لم [يعلم] من الصلاة إلا حركةَ البدن بالقيام والقعود والركوع والسجود، ولهذا قال تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ...﴾ الآيةَ...، ولهذا قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾، قالوا: شاهد القلب غير غائبه.

ولهذا ذمَّ العلماء الراسخون والمؤمنون الصادقون مَن اقتصر في إعجاز القرآن على ما فيه من الإعجاز من جهة لفظه، أو تأليفه، أو أسلوبه، وقالوا: هذا وإن كان معجزًا فنسبته إلى ما في معانيه من الإعجاز نسبةُ الجسد إلى الروح، ومحاسن الخَلْق إلى محاسن الخُلُق، وهو يشبه من عظم النبي ﷺ بمحاسن خَلْقِه وبدنِه، ولم يعلَمْ ما شرَّف اللهُ به قلبَه الذي هو أشرف القلوب، ونفسَه التي هي أزكى النفوس، من الأمور التي تعجِزُ القلوب والألسنة عن كمال معرفتها وصفتها...

وهذا القدر الذي ذكرناه- من أن المقصود بالقرآن معانيه، ومن ذم المعرض عن معناه- هو أجَلُّ في نفسه وأظهرُ معرفةً من أن يُحتاجَ إلى بسطٍ، فإذا كان كذلك فمن أعرضَ عن معناه بالكلية فهو مُعرضٌ عن البِرِّ المقصود منه، ومن أعرض عن معاني كثيرٍ منها فهو معرضٌ عن كثيرٍ منه، فإذا كان يأمر بذلك الإعراض ويُرغِّب فيه فهو آمِرٌ بالإعراض عن القرآن، وآمِرٌ بنسيانه وتركه...» إلخ.

(١) في ك١، ك٢: (القوم)، وكذا في م، ولكن كتب في الحاشية: (نسخة: قوم).

(٢) في ك١، ك٢، م: (العلوم).

(٣) في «الإتقان»: (يستشرحونه).

(٤) (ودنياهم) ليست في ك١، ك٢، م، ولكن أُلحقت في حاشية م بخطٍّ مغايرٍ، وفي آخرها: (صح).

وقال المؤلف في «جواب الاعتراضات» (١٤-١٥): «أن بعضَ الناس لو قرأ مصنفات الناس [في] الطب والنحو والفقه والأصول، أو لو قرأ بعضَ قصائد الشعر، لكان من أحرص الناس على فهم معنى ذلك، ولكان من أثقل الأمور عليه قراءةُ كلام لا يفهمه؛ فإذا كان السابقون يعلمون أن هذا كلام الله وكتابه الذي أنزل إليهم، وهداهم به، وأمرهم باتباعه، أفلا يكونون من أحرص الناس على فهمه =

ولهذا(١) كان النِّزاعُ بين الصَّحابة في تفسير القرآن قليلًا جدًّا، وهو وإن كان في(٢) التَّابعين أكثرَ منه في(٣) الصَّحابة فهو قليلٌ بالنِّسبة إلى ما(٤) بعدهم، **وكلَّما كان العصرُ أشرَفَ كان الاجتماعُ والائتلافُ والعلمُ والبيانُ فيه أكثرَ**(٥).

= ومعرفة معناه، من جهة العادة العامة وعادتهم الخاصة، ومن جهة دينهم وما أمرهم الله به من ذلك؟!

ولم يكن للصحابة كتابٌ يدرُسُونه وكلامٌ محفوظٌ يتفهَّمونَ فيه يكتبونه إلا القرآن، لم يكن الأمر عندهم مثلَ ما هو في المتأخرين؛ أن قومًا يقرؤون القرآنَ ولا يفهمونه، وآخَرون يتفهمون في كلام آخرين، وآخرون يشتغلون بعلومٍ أُخَرَ؛ بل كان القُرَّاءُ عندهم أهلَ العلم المحفوظ، وذلك اسمٌ معروف لهم، وهذا مما يوجب العلمَ بحرصهم على فهم معناه، وإذا كانوا حِرَاصًا والرسول بين أظهرهم فمن الممتنع أن يكونوا يرجعون إلى غيره في بيان معانيه، وتفصيل مجمَله، وبيان متشابِهِه، فعُلِم أنهم أخذوا عن الرسول بيانَ معاني آيات القرآن التي يُقال: إنها مشكِلةٌ أو مجمَلةٌ».

(١) الإشارة إلى «بيان النبي ﷺ لمعاني القرآن» الوارد في أول الفصل؛ أي: لما بَيَّن النبيُّ ﷺ للصحابة معانيَ القرآن قلَّ النزاعُ بينهم في تفسيره جدًّا.

(٢) في «الإتقان»: (بين).

(٣) في «الإتقان»: (بين).

(٤) في ط٣: (من).

(٥) قال المؤلف في «جواب الاعتراضات» (١٢-١٣): «وإذا عُلِم أن الصحابةَ أخذوا عن الرسولِ لفظَ القرآن ومعناه؛ بل كانوا يأخذون عنه المعانيَ مجردةً عن ألفاظه بألفاظ أُخَرَ، كما قال جُندُبُ بنُ عبد الله البَجَليُّ وعبد الله بن عمرَ: تعلَّمْنا الإيمانَ ثم تعلَّمْنا القرآنَ، فازددنا إيمانًا. فكان يُعلِّمهم الإيمانَ، وهو المعاني التي نزل بها القرآنُ من المأمور به والمخبَر عنه المتلقى بالطاعة والتصديق، وهذا حق، فإن حُفَّاظَ القرآن كانوا أقلَّ من عموم المؤمنين، فعُلِم أن بيانَ معانيه لهم كان أعمَّ من بيان ألفاظه.

ومن هذا الباب صاروا يروون عنه الأحاديثَ التي ليست ألفاظُها ألفاظَ القرآن؛ لأنه قد كان يُبيِّن لهم معانيَ كثيرةً بغير ألفاظِ القرآن، وذلك هو حديثه، فإذا كان =

ومن التَّابعين مَن تلقَّى جميعَ التَّفسير عن الصَّحابة، كما قال

= الصحابة قد تلقَّوا عن نبيهم لفظَ القرآن ومعناه لم يحتاجوا بعد ذلك إلى لغة أحد، فالمنقول عن الصحابة من معاني القرآن كان في ذلك كالمنقول عنهم من حروفِه سواءً بسواءٍ، وإن تنازعَ بعضُهم في بعض معانيه فذلك كما قد يتنازعون في بعض حروفه، وكما قد تنازعوا في بعض السنة لخفائها عن بعضهم؛ إذ لم يكن كلٌّ منهم تلقى من نفس الرسولِ جميعَ القرآن وجميعَ السنة؛ بل كان بعضهم يُبلِّغ بعضًا القرآنَ؛ لفظَه ومعناه، والسنةَ، كما قال البَرَاءُ بن عازبٍ: ليس كلُّ ما نحدِّثُكم سمعناه من رسول الله ﷺ، ولكن كان لا يُكذِّبُ بعضُنا بعضًا...».

ثم قال (١٥-١٦): «...أن أصحابه المعروفين هم الذين نزل القرآنُ بلغتهم، فإن لغات العرب وإن اشتركت في جنس العربية فبينها افتراقٌ في مواضعَ كثيرةٍ، والنبي ﷺ لما خاطب أهلَ اليمن كتب إليهم بلغةٍ هي غريبةٌ بالنسبة إلى لغة قريش، والقرآن نزل بلغة قريش ونحوهم من أهل الحاضرة والبادية، وأولئك هم خواصُّ أصحابه، فلا يحتاجون في معرفة لغتهم وعادتهم في خطابهم إلى شعر شاعر غيرهم، فضلًا عمن يكون حدث بعدهم».

ثم قال: «...أن الصحابة سمعوا من النبي ﷺ من الأحاديث الكثيرة، ورأوا منه من الأحوال، وعلموا بقلوبهم من الأمور ما يُوجِب لهم من فهم ما أراد بكلامه ما يتعذرُ على مَن بعدهم، فليس مَن سمع ورأى وعلم حالَ المتكلم كمن كان غائبًا، ولم يَرَ ولم يسمَعْ منه، ولكن علم بعضَ أحواله وسمع بواسطة.

وإذا كان الصحابة سمعوا لفظَه وفهموا معناه، كان الرجوع إليهم في ذلك واجبًا متعينًا، ولم يُحتَج مع ذلك إلى غيرهم، ولهذا قال الإمام أحمدُ: أصولُ السنة عندنا التمسكُ بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ...

فثبت بهذه الوجوه القاطعة أن الرجوعَ في تفسير القرآن- الذي هو تأويله الصحيح المبين لمراد الله تعالى به- إلى الصحابة هو الطريقُ الصحيح المستقيم، وأن ما سواه إما أن يُخطِئَ بصاحبه، وإما أن يكون دونَه في الإصابة، ولهذا نصَّ الإمام أحمدُ على أنه يُرجَع إلى الواحد. من الصحابة في تفسير القرآن إذا لم يخالفه منهم أحدٌ، ثم من أصحابه من يقول: هذا قول واحد، وإن كان في الرجوع في الفتيا في الأحكام إليه روايتان، ومنهم من يقول: الخلافُ في الموضعين واحد».

وينظر أيضًا حول ذلك: «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٤-٢٥).

مجاهدٌ: عرَضْتُ المصحفَ على ابنِ عبَّاسٍ، أُوقِفه عند كلِّ آيةٍ منه[١]، وأسألُه عنها[٢].

ولهذا قال الثَّوريُّ: إذا جاءكَ التَّفسيرُ عن مجاهدٍ فحَسْبُك به[٣].

ولهذا يعتمدُ على تفسيرِه الشَّافعيُّ والبخاريُّ وغيرُهما من أهل العلم[٤]، وكذلك الإمامُ أحمدُ وغيرُه ممَّن صنَّفَ في التَّفسير، يكرِّر

---

(١) (منه) ليست في ظ.

(٢) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٨٥) بنحوه، وسيأتي بإسناده ولفظه في الفصل الأخير (ص ٢١٠).
وقال المؤلف- كما في « الفتاوى» (٣/ ٥٥)-: «مجاهدٌ إمام المفسِّرين»، وقال أيضًا (١٤/ ٣٩٦): «وهو من أعلم- أو أعلم- التابعين بالتفسير».
وممن أخذ تفسيرَ القرآن كاملًا عن ابن عباس أبو الجوزاء أوسُ بن عبد الله الرَّبَعيُّ، فقد أخرج ابن سعد في «طبقاته» (٧/ ٢٢٤) من طريق عمرو بن مالك، عنه، قال: جاورت ابنَ عباسٍ في داره اثنتي عشرةَ سنةً، ما في القرآن آيةٌ إلا وقد سألتُه عنها.
ولكن مع ذلك فالمروي عن ابن عباسٍ من طريق أبي الجَوزاء في التفسير قليل- حسَبَ ما وصل إلينا- وأغلب مرويَّاته عن ابن عباس في الأحكام، وأيضًا لا يكاد يوجد قولٌ لأبي الجوزاء في التفسير. والله أعلم.

(٣) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٨٥)، وسيأتي هذا الخبر مرةً أخرى في الفصل الأخير (ص ٢١٠).

(٤) علق السيوطي على عبارة المؤلف السابقة بقوله: «وغالب ما أورده الفِرْيابي في تفسيره عنه- أي: عن مجاهد- وما أورده فيه عن ابن عباس أو غيره قليل جدًّا». «الإتقان» (٦/ ٢٣٤٠).
وقال المؤلف في موضعٍ آخَرَ- كما في «الفتاوى» (١٧/ ٤٠٨)-: «على تفسير مجاهد يعتمدُ أكثرُ الأئمة، كالثوري، والشافعي، وأحمدَ بنِ حنبلٍ، والبخاري، قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهدٍ فحَسْبُكَ به. والشافعي في كتبه أكثر الذي ينقله عن ابن عُيَينةَ، عن ابن أبي نَجيحٍ، عن مجاهد، وكذلك البخاري في «صحيحه» يعتمد على هذا التفسير. =

الطُّرقَ عن مجاهدٍ أكثرَ من غيرِه(١).

والمقصودُ أنَّ التَّابعين تَلقَّوُا التَّفسيرَ عنِ الصَّحابةِ كما تَلقَّوا عنهم علمَ السُّنَة، وإن كانوا قد يتكلَّمون في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال، كما يتكلَّمون في بعض السُّنَن بالاستنباط والاستدلال(٢).

* * *

= وقول القائل: لا تصح رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد .**جوابه**: أن تفسيرَ ابنِ أبي نَجيح عن مجاهد من أصح التفاسير؛ بل ليس بأيدي أهل التفسير كتابٌ في التفسير أصحَّ من تفسير ابن أبي نَجيحٍ عن مجاهد، إلا أن يكونَ نظيرُه في الصحة». اهـ.

(١) هذا الوصف من المؤلف لـ «تفسير الإمام أحمد» يدل على أنه وقف عليه، أو على بعضه، وهذا مما يؤكد صحةَ نسبة كتاب «التفسير» للإمام أحمدَ، وليس هذا موضعَ الكلام عن ذلك.

ومن وقع له هذا التفسيرُ وروى عنه- فيما وقفتُ عليه- أبو إسحاقَ الزَّجّاج صاحب «معاني القرآن وإعرابه»، فقد قال (٤/ ٨): «رُوِّينا عن أحمدَ بنِ حنبلٍ رحمه الله في «كتاب التفسير»، وهو مما أجازه لي عبدُ الله ابنه عنه»، وقال في موضعٍ آخَرَ (٤/ ١٦٦): «أكثر ما روَيتُ في هذا الكتاب من التفسير فهو من «كتاب التفسير» عن أحمدَ بن حنبل». وينظر أيضًا: (٥/ ٢١٠).

(٢) قال المؤلف في «الإيمان» (١٠٣): «ثم الصحابة بلَّغوا لفظَ القرآن ومعناه إلى التابعين حتى انتهى إلينا»، وقال في موضع آخَرَ- كما في «الفتاوى» (١٧/ ٤١٥)-: «وكان الإمامُ أحمدُ ينكر طريقةَ أهل البدع الذين يفسرون القرآنَ برأيهم وتأويلهم من غير استدلالٍ بسنة رسول الله ﷺ وأقوال الصحابة والتابعين الذين بلَّغهم الصحابةُ معانيَ القرآن، كما بلغوهم ألفاظَه ونقلوا هذا»، وسيأتي كلام الإمام أحمدَ المشار إليه بنصه.

وقال أيضًا في «جواب الاعتراضات» (١٦): «ثم نعلم أن الصحابة إذا كانوا حفظوا فالتابعون لهم بإحسان الذين أخذوا عنهم وتَلقَّوا منهم، لا يجوز أن يكونوا عَدَلوا في ذلك عما بلَّغَهم إياه الصحابةُ، لا يجوز ذلك في العادة العامة، ولا في عادة القوم وما عُرِف من عقلهم ودينهم، مع ما علموه من وجوب ذلك عليهم في دينهم».

فصلٌ

الخلافُ بين السَّلَف في التَّفسير قليلٌ، وخلافُهم في الأحكام أكثرُ من خلافِهم في التَّفسير، وغالبُ ما يصحُّ عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوُّعٍ، لا اختلافِ تضادٍّ[(١)]، وذلك[(٢)] صِنفان:

أحدهما: أن يعبِّرَ[(٣)] كلُّ واحدٍ منهم[(٤)] عن المراد بعبارةٍ غيرِ عبارة صاحبه، تدلُّ على معنًى في المُسمَّى غيرِ المعنَى[(٥)] الآخَرِ مع اتِّحاد المُسمَّى، بمنزلة الأسماء المتكافئة الَّتي بين المترادفة والمتباينة[(٦)]، كما

---

(١) المراد باختلاف التنوع: هو ما يمكن فيه الجمعُ بين الأقوال، أما اختلاف التضادِّ فلا يمكن فيه ذلك؛ لأن القولَ الأولَ يكون مضادًّا للقول الثاني، والضِّدَّانِ لا يجتمعان.

وهذا الأصل الذي قرره المؤلف قد نصَّ عليه عددٌ من أهل العلم المتقدمين، منهم: الحسن البصري، وسفيان بن عيينة، وإسحاقُ بن راهُويَهْ، كما في كتاب «السنة» لمحمد بن نصر (٧-٨).

وقد قرره المؤلف في عدةِ مواضعَ من كتبه. ينظر: «الفتاوى» (**١٣/ ٣٨١ فما** بعدها)، و«اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ **١٤٩** فما بعدها)، وللشاطبي كلام مفيد حول ذلك في «الموافقات» (٥/ ٢١٠-٢٢٣).

(٢) أي: اختلاف التنوع الوارد عن السلف.

(٣) في ك٢، م: (يغير)، وفي ك١ مشتبهة.

(٤) في ط٢، ظ، ك١، ك٢، م: (منهما).

(٥) (غير المعنى) ليست في ك١، ك٢، وألحقها في م بين السطرين.

(٦) قال شيخنا مساعد الطيار في «شرحه» (ص: ٢٢): «**الألفاظ المتباينة**: هي الألفاظ المختلفة التي تدل على معانٍ مختلفةٍ؛ كالسيف والفرس، **والألفاظ المترادفة**: أن يكون للشيء الواحد عددٌ من الألفاظ تدلُّ عليه، كأسماء الأسد، **والألفاظ** =

قيل في اسم السَّيف، والصَّارم[(١)]، والمُهنَّد.

وذلك مثلُ: أسماء الله الحُسنى، وأسماء رسوله ﷺ، وأسماء القرآن، فإنَّ أسماءَ الله كلَّها تدلُّ على مسمًّى واحدٍ، فليس دعاؤُه باسمٍ من أسمائه الحُسنى مضادًّا لدعائه باسم آخَرَ؛ بل الأمرُ كما قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسرا: ١١٠].

وكلُّ اسم من أسمائه يدلُّ على[(٢)] الذَّات المسمَّاة، وعلى الصِّفة الَّتي تضمَّنها الاسم، كالعليم[(٣)]، يدلُّ على الذَّات والعلم، والقديرِ، يدلُّ على الذَّات والقُدرةِ، والرَّحيمِ، يدلُّ على الذَّات والرَّحمة.

ومَن أنكرَ دلالة أسمائِه على صفاتِه ممَّن يدَّعي الظَّاهرَ[(٤)] فقولُه من جنسِ قولِ[(٥)] غُلاةِ الباطنيَّة القَرامطة- الذين يقولون: لا يُقال: هو حيٌّ، ولا ليس بحيٍّ؛ بل يَنفُونَ عنه النَّقيضين- فإنَّ أولئك القَرامطةَ الباطنيَّةَ لا

= **المتكافئة**: هي الألفاظ التي تتفق في الدلالة على الذات، وتختلف في الدلالة على الصفات، كأسماء الله.
وإذا تأمَّلتَ الفرقَ بين المترادفة والمتكافئة، فإنك ستجده فرقًا دقيقًا، فمن لم يعتبر الفروقَ في الألفاظ الدالة على شيء واحد جعلها مترادفةً، ومن اعتبر فروقَ المعاني في الألفاظ الدالة على شيء واحد جعلها متكافئة. والله أعلم». اهـ.
وينظر: «مجموع فتاوى المؤلف» (٢٠/ ٤٢٣-٤٢٤).

(١) غيرها مُصحِّحا ط١، ط٢ إلى: (الصارم) بدون الواو، وكذا هي في ط٣، وما في الأصل موافق لما في ك١، ك٢، م، وله وجهٌ وجيه.
(٢) (على) ليست في ظ، وهي في ط٢ بين معقوفتين.
(٣) في ط٢ وظ: (كالعلم).
(٤) لعله يشير إلى ابن حزم. ينظر: «شرح الأصبهانية» (ص: ٥١٤-٥١٧)، و«منهاج السنة» (٢/ ٥٨٤).
(٥) (قول) ليست في ظ، م.

يُنكِرون اسمًا هو عَلَمٌ محضٌ كالمُضمرَاتِ، وإنَّما يُنكِرون ما في أسمائه الحُسنى من صفات الإثبات، فمَن وافَقَهم على مقصودِهم كان- مع دعواه الغُلوَّ في الظَّاهر- موافقًا لغُلاة الباطنيَّة في ذلك، وليس هذا موضعَ بَسْطِ ذلك[(١)].

وإنَّما المقصود: أنَّ كلَّ اسم من أسمائه يدلُّ على ذاته وعلى ما في الاسم من صفاته، ويدلُّ أيضًا على الصِّفة الَّتي في الاسم[(٢)] الآخَرِ بطريق اللُّزوم[(٣)].

وكذلك أسماءُ النَّبيِّ ﷺ، مثلُ: محمَّدٍ، وأحمدَ، والماحِي، والحاشرِ، والعاقبِ.

وكذلك أسماءُ القرآن، مثلُ: القرآنِ، والفُرقانِ، والهُدى، والشِّفاءِ، والبيانِ، والكتابِ، وأمثالِ ذلك[(٤)].

فإذا كان مقصودُ السَّائلِ تعيينَ المُسمَّى عَبَّرنا عنه بأيِّ اسمٍ كان؛ إذا

---

(١) ينظر حول مذهب الباطنية في ذلك: «التدمرية» (١٦)، «الصفدية» (١/ ٨٩).

(٢) في حاشية ط١، ط٢: (الأصل: «الاسم من صفاته ويدل الآخر») وزاد في ط١: (ولعل الزيادة مكررة).

(٣) من قوله: (ومن أنكر...) إلى هنا ليس في ك١، ك٢، وهي في م ملحقة بالحاشية، وحذف هذه الفقرة منهما من تصرفات ابن عروةَ فيما يبدو. والله أعلم.
وقال المؤلف في «الإيمان» (١٧٥): (كل اسم- أي: من أسماء الله الحسنى- يدل على ذاته والصفة المختصة به بطريق المطابقة، وعلى أحدهما بطريق التضمن، وعلى الصفة الأخرى بطريق اللزوم).

(٤) قال المؤلف- كما في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٥٩)-: «ومثل هذه الأسماء تنازع الناسُ فيها: هل هي من قبيل المترادفة لاتحاد الذات، أو من قبيل المتباينة لتعدد الصفات؟ كما إذا قيل: السيف والصارم والمهنَّد وقُصِد بالصارم معنى الصَّرْم، وفي المُهنَّد النسبةُ إلى الهند؛ والتحقيق أنها مترادفة في الذات متباينة في الصفات».

عَرَف مُسمَّى هذا الاسم، وقد يكون الاسمُ عَلَمًا، وقد يكونُ[١] صفةً.

كمَن يَسألُ عن قوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى﴾ ما ذِكرُه؟

فيُقالُ له: هو القرآن مثلًا. أو: [هو][٢] ما أنزله من الكُتُب. فإنَّ الذِّكْرَ مصدرٌ، والمصدرُ تارةً يُضاف إلى الفاعل، وتارةً إلى المفعول.

فإذا قيل: ذِكْر الله- بالمعنى الثَّاني[٣]- كان ما يُذكَرُ به[٤]؛ مثلُ قول العبد: سبحانَ الله، والحمدُ لله، ولا إلهَ إلَّا اللهُ، واللهُ أكبَرُ.

وإذا قيل بالمعنى الأوَّل[٥]: كان ما يَذكُرُه هو؛ وهو كلامُه، وهذا هو المراد في قوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى﴾؛ لأنَّه قال قبل ذلك: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ ، وهُداه: هو ما أنزله من الذِّكرِ، وقال بعد ذلك: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا﴾.

والمقصود: أن يُعرَفَ أنَّ الذِّكْرَ هو كلامُه المنزَّلُ. أو: هو ذِكْرُ العبدِ له. فسواءٌ قيل: ذِكْري كتابي، أو كلامي، أو هُداي، أو نحو ذلك؛ فإنَّ المسمَّى واحدٌ[٦].

---

(١) (علما وقد يكون) ليست في ك١، ك٢، وهي ملحقة في م بين السطرين.

(٢) زيادة من ط٣، ك١، ك٢، م.

(٣) وهو: إضافة المصدر إلى المفعول.

(٤) (به) ليست في ك١، ك٢، م.

(٥) وهو: إضافة المصدر إلى الفاعل.

(٦) في ط٣، ك١، ك٢، م: (كان المسمى واحدًا).
والمسمَّى هو: القرآن، وقال المؤلف في موضع آخَرَ («الفتاوى»: ١١/ ٥٦١-٥٦٢): «ذكر الله يُراد به تارةً: ذكرُ العبدِ ربَّه، ويُراد به الذِّكرُ الذي أنزله الله، كما =

وإن كان مقصودُ السَّائلِ معرفةَ ما في الاسم من الصِّفةِ المختصَّةِ به[(١)]: فلا بُدَّ من قَدْرٍ زائدٍ على تعيين المسمَّى، مثل: أن يَسألَ عن القُدُّوس، السَّلام، المُؤمِن، وقد عَلِم أنَّه اللهُ؛ لكنْ مُرادُه[(٢)]: ما معنى كونه قُدُّوسًا، سَلامًا، مُؤمِنًا؟ ونحو ذلك.

إذا عُرِف هذا فالسَّلَف كثيرًا ما يُعبِّرون عن المسمَّى بعبارةٍ تدلُّ على عَينِه، وإن كان فيها من الصِّفةِ ما ليس في الاسمِ الآخَرِ، كمَن يقول: أحمدُ هو الحاشرُ، والماحي، والعاقبُ. والقُدُّوس هو الغفور، الرَّحيم[(٣)]؛ أي:

= قال تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾، وقال نوح: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ﴾ وقال: ﴿وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾. وقال: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ﴾. وقال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾. وقال: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ وقال: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ﴾».

وقال أيضًا («الفتاوى»: ١١/ ١٧٢)-: «قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾، وذكر الرحمن هو الذِّكر الذي بعث به رسولَه ﷺ مثل القرآن، فمن لم يؤمِنْ بالقرآن، ويصدِّقْ خبرَه، ويعتقِدْ وجوبَ أمره، فقد أعرض عنه، فيُقيَّض له الشيطان، فيقترن به، قال تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾؛ فدل ذلك على أن ذِكرَه هو آياتُه التي أنزلها، ولهذا لو ذكر الرجلُ اللهَ سبحانه وتعالى دائمًا ليلًا ونهارًا مع غاية الزهد، وعبده مجتهدًا في عبادته، ولم يكُنْ متبعًا لذكره الذي أنزله- وهو القرآن- كان من أولياء الشيطان، ولو طار في الهواء، أو مشى على الماء؛ فإن الشيطانَ يحمله في الهواء».

وذكر ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» (١/ ٤٢-٤٣) وجهًا آخَرَ في تفسير قوله تعالى: ﴿عَن ذِكْرِى﴾.

(١) (به) ليست في ك١، ك٢، م.

(٢) (مراده) ليست في ك١، ك٢، وهي في م ملحقة بالحاشية.

(٣) في ط٣: (والرحيم).

أنَّ المسمَّى واحدٌ، لا أنَّ هذه الصِّفةَ هي هذه [الصِّفة][١]، ومعلومٌ أنَّ هذا ليس اختلافَ تضادٍّ كما يظنُّه بعضُ النَّاس.

مثال ذلك: تفسيرُهم للصِّراط المستقيم:

فقال بعضهم: هو القرآن؛ أي: اتِّباعه؛ لقول النَّبيِّ ﷺ في حديث عليٍّ- الَّذي رواه التِّرْمِذيُّ[٢]، ورواه أبو نُعَيم[٣] من طرقٍ متعدِّدة-: «**هو حَبْلُ اللهِ المَتينُ، و[هو][٤] الذِّكْرُ الحكيمُ، وهو الصِّراطُ المستقيمُ**».

وقال بعضهم: هو الإسلام؛ لقولِه ﷺ في حديث النَّوَّاسِ بن سَمْعانَ- الَّذي رواه التِّرْمِذيُّ[٥] وغيرُه[٦]-: **ضَرَبَ اللهُ مثلًا صِراطًا**

---

(١) زيادة من ط٣، ك١، ك٢، وهي في م ولكن ضُرِب عليها، وفي ظ: (هي هي).

(٢) «الجامع» (٢٩٠٦) من طريق حمزةَ الزياتِ، عن أبي المختار الطائيِّ، عن ابن أخي الحارث الأعور، عن الحارث، عن عليٍّ به، وقال الترمذي: «هذا حديثٌ غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسنادُه مجهول، وفي الحارث مقالٌ».

(٣) لم أَقِفْ عليه في «الحلية» إلا في موضع واحد (٥/ ٢٥٣) من حديث معاذٍ، عن عليٍّ رضي الله عنهما، ثم أفادني الأخ الفاضل والشيخ الكريم عبدالله السليمان بأن أبا نعيم أخرجه في بيان شبهة الحروفية من طرق عن علي رضي الله عنه (٢٠-٢١، ٢٤-٢٧، ٥٠).
وقال المؤلف في «قاعدة في فضائل القرآن»: «وهذا الحديث وإن كان لا يثبُتُ في الرواية- قال فيه الترمذي: حديثٌ غريب...- فإنه لم يشتمِلْ على حكمٍ غريب؛ بل على حسن السياق العجيب، فحسنت روايته كسائر الترغيب والترهيب».
وقال ابن كثير في كتاب «فضائل القرآن» من «تفسيره» (١/ ٢٥): «قصارى هذا الحديث أن يكونَ من كلام أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه، وقد وهِمَ بعضهم في رفعِه، وهو كلامٌ حسَنٌ صحيح».

(٤) زيادة من ط٣، ك١، ك٢، وهي في م؛ ولكن مضروب عليها.

(٥) «الجامع» (٢٨٥٩) بنحوه، وقال: «حسن غريب». هكذا في المطبوع، ونقل المؤلف في «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢٦٧) عن الترمذي تصحيحَه، فلعل ذلك وقع في بعض النسخ.

(٦) أخرجه أيضًا النسائي في «الكبرى» (١١١٦٩)، وأحمد (١٧٦٣٤، ١٧٦٣٦)=

مستقيمًا، وعلى جَنَبَتي الصِّراط سُورانِ، وفي السُّورين أبوابٌ مفتَّحةٌ، وعلى الأبواب سُتُورٌ مُرْخاةٌ، وداعٍ يَدعُو من فوقِ الصِّراط، وداعٍ يَدعُو على رأسِ الصِّراط»، قال: «فالصِّراطُ المستقيمُ: هو الإِسلامُ، والسُّورانِ: حدودُ الله، والأبوابُ المفتَّحةُ: محارمُ الله، والدَّاعي على رأسِ الصِّراط: كتابُ الله، والدَّاعي فوقَ الصِّراط: واعظُ الله في قلبِ كلِّ مؤمنٍ».

فهذان القولان متَّفِقان؛ لأنَّ دينَ الإسلام هو اتِّباعُ القرآن؛ ولكنْ كلٌّ منهما نبَّهَ(١) على وصفٍ غيرِ الوصفِ الآخَرِ، كما أنَّ لفظ «صراطٍ» يُشعِرُ بوصفٍ(٢) ثالثٍ(٣).

= - واللفظ له- والحاكم (٢٤٥)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولا أعرف له علةً، ولم يُخرِّجاه».
وقد جَوَّد المؤلف إسناده؛ كما في «جامع المسائل» (٢/ ٩٧)، وقال في موضعٍ آخَرَ- كما في «الفتاوى» (٢٠/ ٤٥)-: «هذا الحديث العظيم الذي مَن عرفه انتفع به انتفاعًا بالغًا إن ساعده التوفيق، واستغنى به عن علوم كثيرة».
وقد شرحه الحافظ ابن رجبٍ شرحًا نَفيسًا في جزء مفرد، وهو مطبوع متداوَل.

(١) (نبه) ليست في ظ.

(٢) في ك١، ك٢، م: (بلفظ).

(٣) قال المؤلف في «الجواب الصحيح» (٣/ ١٧٨): «الصراط في لغة العرب: هو الطريق، يقال: هو الطريق الواضح، ويقال: هو الطريق المحدود بجانبين الذي لا يُخرَج عنه...، ويقال فيه: معنى الاستواء والاعتدال الذي يوجب سرعةَ العبور عليه...، فالصراط: هو الطريق المحدود المعتدل الذي يصل سالكُه إلى مطلبه بسرعة، وقد ذكر الله لفظ «الصراط» في كتابه في غير موضع، ولم يسمِّ اللهُ سبيلَ الشيطان سِراطًا، بل سماها سبلًا، وخصَّ طريقَه باسم الصراط...» إلخ.
وذكر ابن القيم في «مدارج السالكين» (١/ ٣٣) أن الطريق لا تكون صراطًا حتى تتضمن خمسةَ أمور، ثم ذكرها.

وكذلك قولُ مَن قال: هو السُّنَّة والجماعة(١).

وقول مَن قال: هو طريق العبوديَّة(٢).

وقول مَن قال: هو طاعة الله ورسوله ﷺ.

وأمثال ذلك، فهؤلاء كلُّهم أشاروا إلى ذاتٍ واحدةٍ؛ لكنْ وصَفَها كلٌّ(٣) منهم بصفةٍ من صفاتِها(٤).

* * *

الصِّنف الثَّاني(٥): أن يذكُرَ كلٌّ منهم من الاسم العامِّ بعضَ أنواعِه على سبيل التَّمثيل، وتنبيه المستمع على النَّوعِ، لا على سبيل الحدِّ

---

(١) أخرج الثعلبي في «تفسيره» (١/ ١٢١) بإسناده إلى سهل بن عبد الله التُّسْتَرِيِّ، قال: «طريق السنة والجماعة؛ لأن البدعةَ لا تكون مستقيمةً».

وقال المؤلف- كما في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٦٩)-: «وهذا الصراطُ المستقيمُ هو دين الإسلام المحض، وهو ما في كتاب الله تعالى، وهو السنة والجماعة؛ فإن السنةَ المحضة هي دين الإسلام المحض».

(٢) عزاه الثعلبي في «تفسيره» (١/ ١٢١) لأبي عثمان الداراني.

(٣) (كل) ليست في ظ.

(٤) قال المؤلف- كما في «الفتاوى» (٦/ ٣٩١)-: «فهذه كلها صفات له- أي: للصراط المستقيم- متلازمة، لا متباينة». وقال في موضعٍ آخَرَ- «الفتاوى» (١٩/ ١٤٠)-: «ليس بينها تضادٌّ لا في اللفظ، ولا في المعنى».

وقال في موضع ثالث («الفتاوى» ٥/ ١٦٠): «ومعلوم أن الصراطَ يُوصَفُ بهذه الصفات كلِّها، ويُسمَّى بهذه الأسماء كلِّها، ولكن كل واحد منهم- أي: العلماء الذين فسَّروا الصراط- دل المخاطَب على النعت الذي به يَعرِف الصراط، ويَنتفِع بمعرفة ذلك النعت». وينظر أيضًا: «الفتاوى» (١٣/ ٣٨٢؛ ١٤/ ٣٩).

(٥) أي: من صنفي اختلاف التنوع الوارد عن السلف في التفسير.

المطابق للمحدود(١) في عُمومه وخُصوصه(٢).

مثل: سائلٍ أَعجميٍّ سألَ عن مُسمَّى لفظ «الخُبز»، فأُرِي رَغيفًا، وقيل له: هذا. فالإشارةُ إلى نوعِ هذا، لا إلى هذا(٣) الرَّغيفِ وحدَه(٤).

مثال(٥) ذلك: ما نُقِل في قوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾.

فمعلومٌ أنَّ **الظَّالمَ لنَفْسِه**: يتناولُ المضيِّعَ للواجباتِ، والمنتهكَ للمحرَّماتِ(٦) والمقتصِدَ: يتناولُ فاعلَ الواجباتِ، وتاركَ المحرَّماتِ. **والسَّابقَ**: يدخُلُ فيه مَن سبَقَ فتقرَّبَ بالحسناتِ مع الواجباتِ(٧). فالمقتصدون: هم أصحابُ اليمين، ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾.

ثُمَّ إنَّ كلًّا منهم يَذكُرُ هذا في نوعٍ من أنواعِ الطَّاعاتِ، كقولِ القائلِ: السَّابقُ: الَّذي يُصلِّي في أوَّلِ الوقتِ. والمُقتصِدُ: الَّذي يصلِّي

---

(١) في ظ: (لمحدوده).

(٢) وقد ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ في موضعٍ آخَرَ (الفتاوى: ١٥/ ٨١) أن المفسرين كثيرًا ما يفسرون ويريدون التمثيلَ لا التخصيصَ.

(٣) (هذا) ليست في م.

(٤) قال المؤلف في موضعٍ آخَرَ (تلخيص الاستغاثة: ٢/ ٥٣٨): «والسلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في تفسيرهم يذكرون جنسَ المراد بالآية على نوع التمثيل، كما يقول التُّرْجُمان لمن سأله: ما معنى الخبز؟ فيُريه رغيفًا، فيقول: هذا. فالإشارة إلى نوعه، لا إلى عينه، وليس مرادُهم بذلك تخصيصَ نوعٍ دون نوع مع شمول الآية للنوعين».

(٥) في م: (مثاله).

(٦) في ط٢، «الإتقان»: (للحرمات).

(٧) قال المؤلف في موضعٍ آخَرَ- كما في «الفتاوى» (٦/ ٣٩١)-: «الظالم لنفسه: المخِلُّ ببعض الواجب، والمقتصد: القائم به، والسابق: المتقرب بالنوافل بعد الفرائض».

في أثنائِه. والظَّالمُ لنفْسِه: الَّذي يؤخِّرُ العصرَ إلى الاصفرارِ.

أو يقولُ[(١)]: السَّابقُ والمُقتصِدُ والظَّالِمُ قد ذكَرَهم في آخِرِ سورةِ البقرةِ[(٢)]، فإنَّه ذكَرَ المُحسِنَ بالصَّدقةِ، والظَّالمَ بأكل الرِّبا، والعادلَ بالبيعِ، والنَّاسُ في الأموالِ: إمَّا محسنٌ، وإمَّا [عادلٌ][(٣)]، وإمَّا ظالمٌ، فالسَّابقُ[(٤)]: المُحِسنُ بأداء المستحبَّاتِ مع الواجباتِ، والظَّالمُ: آكِلُ الرِّبا، أو [(٥)] مانعُ الزَّكاةِ، والمُقتصِدُ: الَّذي يؤدِّي الزَّكاةَ المفروضةَ، ولا يأكُلُ الرِّبا[(٦)].

وأمثالُ هذه الأقاويل، فكلُّ قولٍ فيه ذِكْرُ نَوْعٍ دخَلَ[(٧)] في الآية[(٨)]، ذُكِر لتعريفِ المستمعِ بتناولِ الآيةِ له، وتنبيهِه به على نَظيرِه؛ فإنَّ التَّعريفَ بالمثالِ قد يَسهُلُ أكثَرَ من التَّعريفِ بالحدِّ المطابقِ[(٩)]، والعقلُ السَّليمُ

---

(١) كذا في ط١، ط٢، ظ، م: (أو يقول)، وفي ك١، ك٢، ط٣: (ويقول)، وزاد في ط٣ (الآخر) بين معقوفين.

(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ...﴾ الآيةَ [البقرة: ٢٧٤ ـ ٢٧٥].

(٣) في ط١، ط٢، ظ، ك١: (عدل)، والمثبت من ط٣، ك٢، م.

(٤) (فالسابق) ليست في ظ.

(٥) في ك١، ك٢، م: (و).

(٦) اختصر في «الإتقان» هذه الفقرة، فقال: «أو يقول: السابقُ المحسنُ بالصدقة مع الزكاة، والمقتصدُ الذي يؤدي الزكاةَ المفروضةَ فقط، والظالمُ مانع الزكاة».

(٧) في ط١، ط٣: (داخل)، والمثبت من ط٢، ظ، ك١، ك٢.

(٨) زاد في ط١: (وإنما) بين قوسين، ولا حاجة لها.

(٩) في ط٣، ك١، ك٢: (المطلق)، والمثبت من ط١، ط٢، ظ، م، وهو المعروف، ويؤيده ما سبق قبل أسطر، فالكلام عن الحد المطابق.
=

يَتفطَّنُ للنَّوعِ، كما يتفطَّنُ إذا أُشيرَ له إلى رَغيفٍ، فقيل له[١]: هذا هو الخُبزُ[٢].

* * *

وقد يَجِيءُ[٣] كثيرًا من هذا البابِ قولُهم: «هذه الآيةُ نزلَتْ في كذا»، لا سِيَّما إن كان المذكورُ شخصًا، كأسبابِ النُّزولِ المذكورةِ في التَّفسيرِ، كقولهم: إنَّ آيةَ الظِّهارِ[٤] نزَلَتْ في امرأةِ [أَوْسِ بنِ الصَّامتِ][٥].

= وينظر كلام المؤلف حول هذه المسألة في «الرد على المنطقيين» (٩٣-٩٤؛ ١٦٣)، و«الانتصار لأهل الأثر»- نقض المنطق- (٣٠٩-٣٢٨).

(١) (له) ليست في ظ.

(٢) وقد ذكر المؤلف خلاصةَ ما بينه هنا- من صِنْفي اختلاف التنوع الوارد عن السلف- في موضعٍ آخَرَ، فقال- كما في «الفتاوى» (٦/ ٣٩٠-٣٩١) -: «من عادة السلف في تفسيرهم أن يذكروا بعضَ صفات المفسَّر من الأسماء، أو بعض أنواعه؛ ولا ينافي ذلك ثبوتَ بقية الصفات للمسمَّى؛ بل قد يكونان متلازمين، ولا دخولَ لبقية الأنواع فيه، وهذا... من تدبَّره علِمَ أن **أكثر أقوال السلف في التفسير متفقةٌ غير مختلفة...**».
ثم مَثَّل لذكرهم بعضَ صفات المفسَّر وأنوعه بتفسيرهم للصِّراط، بالإسلام، والقرآن، والسنة والجماعة، وطريق العبودية.
ومَثَّل لذكرهم بعضَ أنواع المفسَّر بتفسيرهم لقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾ الآيةَ، ثم قال: «وكلٌّ من الناس يدخل في هذا بحسب طريقه في التفسير والترجمة، ببيان النوع والجنس؛ ليقربَ الفهم على المخاطب، كما لو قال الأعجمي: ما الخبز؟ فقيل له: هذا، وأُشِير إلى الرغيف، فالغرض الجنسُ، لا هذا الشخص، فهكذا تفسيرُ كثير من السلف، **وهو من جنس التعليم...**» إلخ. اهـ.

(٣) في ك٢، م زيادة: (هذا).

(٤) في ك١، ك٢، م: (المظاهر).

(٥) في ط١، ط٢، ظ، ك١، «الإتقان»: (امرأة ثابت بن قيس بن شَماس)، وفي م: =

وإنَّ آيَةَ اللِّعانِ نزلَتْ في عُوَيْمِرٍ العَجلانيِّ[(١)]، أو هلالِ بنِ أُميَّةَ[(٢)].

وإنَّ آيَةَ الكَلالةِ نزلَتْ في جابرِ بنِ عبدِ الله[(٣)].

وإنَّ قولَه: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾: نزلَتْ في بني قُرَيظةَ والنَّضيرِ[(٤)].

وإنَّ قولَه: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ﴾ نزلَت في بدرٍ[(٥)].

= (امرأة أوس بن الصامت)، ثم ضرب عليها، وصحَّحها في الحاشية كما سبق: (امرأة ثابت...)، والمثبت من ك٢، ط٣.

والمعروف أن آيةَ الظِّهار نزلت في امرأة أَوْسِ بن الصامت رضي الله عنهما، كما هو في المسند (٢٧٣١٩)، وسنن أبي داود (٢٢١٤، ٢٢١٩) وغيرهما، وقد اختُلِف في اسمها، فقيل: جميلة، وقيل: خويلة، وقيل: خولة؛ وهو الراجح، وربما صُغِّرت فقيل: خويلة. ينظر: فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٣٧٤).

فائدة لطيفة: ذكر أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦/ ٣٢٩١) روايةً فيها: أن جميلةَ امرأةَ أَوْسِ بن الصامت... إلخ، قال أبو نعيم: «كذا قال: جميلة، وإنما هي خويلة، فاتصل الواو بالياء فقُرِئ: جميلة».

وقد ذكر المؤلف سببَ نزول هذه الآية في غير موضع، وسمَّى الصحابيَّ أَوْسَ بنَ الصامت، فما وقع هنا في بعض النسخ- إن صحَّ- فإنه إما سبقُ قلم، وإما بسبب سَقْط في الكلام. والله أعلم. ينظر: «الفتاوى» (١٦/ ١٤٨)، و«جامع المسائل» (١/ ٣٨٥).

(١) ينظر: صحيح البخاري (٤٧٤٥)، وصحيح مسلم (١٤٩٢).

(٢) ينظر: صحيح البخاري (٤٧٤٧)، و«صحيح مسلم» (١٤٩٦)، و«فتح الباري لابن حجر (٨/ ٤٥٠؛ ٩/ ٤٥٠)، و«المحرر في أسباب النزول» (٢/ ٧١٩).

(٣) أخرجه البخاري (١٩٤)، ومسلم (١٦١٦) من حديث محمد بن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه.

(٤) ينظر: سنن أبي داود (٣٥٩١، ٤٤٩٤)، وسنن النسائي (٤٧٣٢، ٤٧٣٣)، ومستدرك الحاكم (٨٠٩٤)، و«الدر المنثور» (٥/ ٣١٥-٣١٦).

(٥) ينظر: تفسير الطبري (١١/ ٧٦-٧٩).

وإنَّ قولَه: ﴿شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ نزلَت في قضيَّة تَميمٍ الدَّاريِّ وعَدِيِّ[(١)] بنِ بَدَّاءٍ[(٢)].

وقولِ أبي أيُّوبَ: إنَّ قولَه: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ نزلَت فينا مَعشَرَ الأنصارِ... الحديثَ[(٣)].

ونظائرُ هذا كثيرٌ ممَّا يَذكرون أنَّه نَزَلَ في قومٍ من المشركين بمكَّةَ، أو في قومٍ من أهلِ الكتابِ؛ اليهودِ والنَّصارى، أو في قومٍ من المؤمنين.

فالذين قالوا [ذلك][(٤)] لم يقصدوا أنَّ حكمَ الآية مختصٌّ بأولئك الأعيانِ دونَ غيرِهم، فإنَّ هذا لا يقولُه مسلمٌ ولا عاقلٌ على الإطلاق، والنَّاسُ وإنَّ تنازعوا في اللَّفظ العامِّ الواردِ على سببٍ هل يختصُّ بسببِه[(٥)]؟ فلم يقُلْ أحدٌ من علماءِ المسلمين: إنَّ عمومات الكتابِ والسُّنَّة تختصُّ بالشَّخصِ المعيَّنِ[(٦)]، وإنَّما غايةُ ما يُقال: إنَّها تختصُّ بنوع ذلك

---

(١) في م: (عادي).

(٢) في ط١: (زيد)، وفي الحاشية: (في الأصل: بدا)، وينظر: صحيح البخاري (٢٧٨٠) و«الدر المنثور» (٥/ ٥٧٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٥١٢)، والترمذي (٢٩٧٢)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٩٦١، ١٠٩٦٢) من حديث أسلَمَ أبي عِمران التُّجيبيِّ، عن أبي أيوبَ رضي الله عنه، قال الترمذي: «حديث حسنٌ صحيح غريب»، وصحَّحه ابن حبان (٤٧١١)، والحاكم (٢٤٣٤).

(٤) زيادة أضافها مصحِّح ط ١ بين قوسين، وهي في ط٣ بدون أقواس، وهي موجودة في «الإتقان».

(٥) أضاف مصحِّح ط١ هنا بين قوسين (أم لا)، وهي في ط٣ بدون أقواس، والكلام مستقيم بدونها.

(٦) في م: (المعني).

الشَّخصِ، فتعمُّ ما يُشبِهه، [و][(١)] لا يكون العمومُ فيها بحَسَبِ اللَّفظِ[(٢)].

والآيةُ الَّتي لها سببٌ معيَّنٌ إن كانت أمرًا أو[(٣)] نَهيًا فهي متناولةٌ لذلك الشَّخصِ ولغيرِه[(٤)] ممَّن كان بمنزلتِه، وإن كانت خبرًا بمدحٍ أو ذمٍّ فهي متناولةٌ لذلك الشَّخصِ ولمَن[(٥)] كان بمنزلتِه[(٦)].

ومعرفةُ سببِ النُّزولِ يعينُ على فهمِ الآيةِ؛ فإنَّ العِلمَ بالسَّببِ يُورِثُ

---

(١) زيادة أضافها مُصحِّحا ط١، ط٢ بين قوسين، وهي في ط٣ بدون أقواس.

(٢) قال المؤلف- كما في «الفتاوى» (١٩/ ١٤-١٥)-: «ليس شيءٌ من الآيات مختصًّا بالسبب المعين الذي نزل فيه باتفاق المسلمين، وإنما تنازعوا: هل يختصُّ بنوع السبب المسؤول عنه؟ وأما بعين السبب فلم يقُلْ أحد من المسلمين أن آيات الطلاق، أو الظِّهار، أو اللِّعان، أو حد السرقة والمحاربين، وغير ذلك، يختص بالشخص المعيَّن الذي كان سببَ نزول الآية، وهذا الذي يسميه بعض الناس تنقيحَ المناط وهو أن يكون الرسول ﷺ حكم في معيَّن، وقد علم أن الحكم لا يختصُّ به، فيريد أن ينقحَ مناطَ الحكم ليعلمَ النوع الذي حكم فيه...» إلخ.

وقال أيضًا في موضعٍ آخَرَ- كما في «الفتاوى» (٣١/ ٢٨-٢٩)-: «وحديث عائشة- أي: الوارد في قصةِ بَريرةَ- هو من العامِّ الوارد على سبب، وهذا وإن كان أكثرُ العلماء يقولون: إنه يؤخَذُ فيه بعموم اللفظ، ولا يُقتصَرُ على سببه، فلا نزاعَ بينهم أن أكثر العمومات الواردة على أسبابٍ لا تختص بأسبابها، كالآيات النازلة بسبب معيَّن؛ مثل: آيات المواريث، والجهاد، والظِّهار، واللِّعان، والقذف، والمحاربة، والقضاء، والفَيْء، والرِّبا، والصدقات، وغير ذلك، فعامَّتُها نزلت على أسباب معينة مشهورة في كتب الحديث والتفسير والفقه والمغازي، مع اتفاق الأمة على أن حكمها عامٌّ في حق غير أولئك المعينين، وغير ذلك مما يماثل قضاياهم من كل وجه، وكذلك الأحاديث». اهـ.

(٣) في ط١، ط٣: (و).

(٤) في ك١، ك٢، م: (وغيره).

(٥) في ط٣، ك١، ك٢، م: (وغيره ممن).

(٦) أضاف مصححا ط١، ط٣: (أيضًا) بين قوسين، والكلام مستقيم بدونها.

العِلمَ بالمسَبَّب، ولهذا كان أصحُّ قولَيِ الفقهاءِ: أنَّه إذا لم يُعرَفْ ما نواه الحالفُ رُجعِ إلى سببِ يمينِه، وما هيَّجها وأثَارَها[١].

* * *

وقولُهم: «نزلَتْ هذه الآية في كذا» يرادُ به تارةً [أنَّه][٢] سببُ النُّزولِ، ويرادُ به تارةً أنَّ [ذلك][٣] داخلٌ في الآيةِ، وإن لم يكُنِ السَّببَ، كما تقولُ: عُنِي بهذه الآية كذا.

وقد تنازعَ العلماءُ في قولِ الصَّاحبِ[٤]: «نزَلَتْ هذه الآيةُ في كذا»، هل يَجري مَجْرَى المُسْنَدِ- كما يَذكُرُ[٥] السَّبَبَ الَّذي أُنْزِلَت لأجلِه- أو يَجْرِي مَجْرَى التَّفسيرِ منه الَّذي ليس بمُسْنَدٍ؟

فالبُخاريُّ يُدْخِلُه في المُسنَدِ، وغيرُه لا يُدخِلُه في المُسنَدِ، وأكثرُ المسانِدِ[٦] على هذا الاصطلاح، كـ «مُسنَدِ أحمدَ» وغيرِه، بخلافِ ما إذا ذَكر سببًا نزَلَت عَقِبَه[٧]؛ فإنَّهم كلَّهم يُدخِلُون مثلَ هذا في المُسنَدِ.

وإذا عُرِف هذا فقولُ أحدِهم: «نَزَلَتْ في كذا» لا ينافي قولَ

---

(١) ينظر في هذه المسألة الفقهية: «المغني» لابن قدامة (١٣/ ٥٤٥)، و«المحرر» لجد المؤلف (٢/ ٧٥)، وله: «الاستقامة» (١/ ١٠)، و«الفتاوى» (٢٠/ ٢٣٠، ٣٢/ ٨٦-٨٧، ٣٣/ ١٦٦، ٢٣٠).

(٢) في ظ: (أنها)، وفي حاشية ط١، ط٢: (في الأصل: أنها)، زاد في ط٢: (ولعل الأولى حذفها كما في الإتقان ١/ ٥٣)، والمثبت من ط١، ط٣، ك١، ك٢، م.

(٣) في ط١، ط٢: (هذا)، والمثبت من ط٣، ظ، ك١، ك٢، «الإتقان».

(٤) في «الإتقان»: (الصحابي).

(٥) في الإتقان: (كما لو ذكر).

(٦) في «الإتقان»: (المسانيد).

(٧) في ك٢، م: (عقيبه).

الآخَرِ[(١)]: «نَزَلَتْ في كذا»، إذا كان اللَّفظُ يتناولُهما، كما ذكَرْناه في التَّفسيرِ بالمثالِ[(٢)].

وإذا ذَكَرَ أحدُهم لها سببًا نَزَلَتْ لأجلِه، وذَكَرَ الآخَرُ سببًا، فقد يُمكِنُ صِدْقُهما بأن تكونَ نَزَلَتْ عَقِبَ تلك الأسبابِ، أو تكونَ نَزَلَتْ مرَّتين؛ مرَّةً لهذا السَّببِ، ومرَّةً لهذا السَّببِ.

وهذان الصِّنفان اللَّذان ذَكَرْناهما في تنوُّعِ التَّفسيرِ، تارةً لتنوُّعِ[(٣)] الأسماءِ والصِّفاتِ، وتارةً لذِكرِ[(٤)] بعضِ أنواعِ المُسمَّى وأقسامِه، كالتَّمثيلاتِ: [هُمَا][(٥)] الغالبُ في تفسيرِ سَلَفِ الأُمَّةِ الَّذي يُظنُّ أنَّه مختلِفٌ.

ومِن التَّنازعِ الموجودِ عنهم ما يكونُ اللَّفظُ فيه مُحتمِلًا للأمرين[(٦)]:

إمَّا لكونِه مشترِكًا في اللُّغة[(٧)]، كلفظِ «قَسْورةٍ» الَّذي يُرادُ به الرَّامِي،

---

(١) في ك٢، م: (الآخرين).

(٢) (ص ١٠٦).

(٣) في ك١، ك٢: (كتنوع)، وكثيرًا ما تشتبه اللام بالكاف على النساخ؛ لأن بعضهم لا يضع للكاف ذيلًا من فوقها، وإنما يكتفي بإمالتها، فتُظَن اللامُ كافًا، والعكس أكثر.

(٤) في ك١، ك٢: (كذكر)، ويقال فيها ما قيل في التعليق السابق.

(٥) في ط١، ظ، ك١، ك٢، م: (هي)، وفي «الإتقان»: (هو)، وفي حاشية ط١: (لعله: «هما» خبر هذان)، وفي حاشية ط٢: (الأصل: هي)، والمثبت من ط٢، ط٣.

(٦) هذا صِنف ثالث، وأفرده المؤلف؛ لأن الصِّنفين الأولين هما الغالبُ، وأيضًا يتميزان بإمكان الجمع بين الأقوال فيهما، وأما هذا فقد يجوز فيه الجمعُ، وقد لا يجوز، ومتى جاز الجمع كان من الصِّنف الثاني.

(٧) في ط٣: (اللفظ).

ويُرادُ به الأسدُ، ولفظِ «عَسْعَسَ» الَّذي يُرادُ به إقبالُ اللَّيلِ وإدبارُه.

وإمَّا لكونِه مُتواطِئًا[(١)] في الأصلِ؛ لكِنَّ المرادَ به أحدُ النَّوعين، أو أحدُ الشَّخصين[(٢)]، كالضَّمائرِ في قولِه: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾، وكلفظِ: ﴿وَالْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ﴿٣﴾﴾[(٣)]، وما أشبَه ذلك.

فمثلُ هذا قد يجوزُ أن يُرادَ به كلا[(٤)] المعانِي الَّتي [قالَتْها][(٥)] السَّلفُ[(٦)] وقد لا يَجوزُ ذلك:

فالأوَّلُ: إمَّا لكون الآيةِ نَزَلْت مرَّتين، فأُريدَ بها هذا تارةً، وهذا تارةً.

---

(١) قال شيخنا مساعد الطيار في «شرحه» (ص:١٤٤): «المتواطئ: مصطلح منطقي، وهو نسبة وجود معنًى كليٍّ في أفراده وجودًا متوافقًا غير متفاوت؛ كالإنسانية لزيد وعمرٍو، فهي تدلُّ على أعيانٍ متعدِّدةٍ بمعنًى واحدٍ مشتركٍ بينها، وهي متساوية فيه». اهـ. وينظر: «مجموع فتاوى المؤلف» (١٤/ ٢١٥-٢١٦).
وينظر في تعريف المتوطئ: «المستصفى» (ص:٢٦)، و«التعريفات» (١٩٩).

(٢) في حاشية ط١: (في نسخة الأستاذ الجزائري: الشيئين)، وهو موافق لما في ك١، ك٢، ط٣، وكانت في م: (الشيئين)، ثم ضرب عليها وصحَّحها في الحاشية: (الشخصين).

(٣) في ط١، ط٢، ظ، ك١، ك٢، م، «الإتقان»: (الفجر، والشفع والوتر، وليال عشر)، ويبدو أنها سبق قلم، والمثبت من ط٣.

(٤) في ط١، ط٢، ط٣: (كل)، وفي حاشية ط٢: (في الأصل: كلا)، والمثبت من ظ، ك١، ك٢، م، «الإتقان»، وقال محقق «الإتقان»: «كذا في الأصول: «كلا المعاني» على تأويل «المعاني» بالمعنيين؛ لأن «كلا» مصوغة للدلالة على اثنين».
ويؤيد ذلك أن ما سبق وما يأتي كله على التثنية.

(٥) في ط١، ط٣، «الإتقان»: (قالها)، والمثبت من ط٢، ظ، ك١، ك٢، م، وكلا الوجهين جائز.

(٦) من هنا يبدأ الخَرْمُ الأولُ الذي وقع في الأصل القديم.

وإمَّا لكون اللَّفظِ المشترِكِ يَجوزُ أن[١] يُرادَ به معنياه؛ إذْ قد جَوَّز ذلك أكثرُ الفقهاءِ -المالكيَّة، والشَّافعيَّة، والحنبليَّة- وكثيرٌ من أهلِ الكلامِ[٢].

وإمَّا لكون اللَّفظِ مُتواطئًا، فيكونُ عامًّا إذا لم يكُنْ لتخصيصِه[٣] مُوجِبٌ.

فهذا النَّوعُ إذا صحَّ فيه القولان كان من الصِّنفِ الثَّانِي[٤].

* * *

ومن الأقوالِ الموجودةِ عنهم ويجعَلُها[٥] بعضُ النَّاسِ اختلافًا[٦]: أن يُعبِّرُوا عن المعاني بألفاظٍ متقاربةٍ لا مترادفةٍ[٧]؛ فإنَّ التَّرادفَ في اللُّغةِ

---

(١) في ط٢: (أو)، وهو خطأ طباعي.

(٢) ينظر حول هذه المسألة: «البرهان في أصول الفقه» (١/ ١٢١)، و«نفائس الأصول» للقَرافي (٢/ ٧١٥)، و«المسودة في أصول الفقه» (ص: ١٦٦)، و«جلاء الأفهام» لابن القيم (١٦٧)، و«التحبير» للمِرداوي (٥/ ٢٤٠١)، و«إرشاد الفحول» للشَّوكاني (١/ ٥٩).

(٣) في «الإتقان»: (لمخصِّصه).

(٤) وإذا لم يصحَّ فيه ذلك فيكون من النوع الثاني، وهو اختلافُ التضادِّ.

(٥) في م: (ويجعلنا)!

(٦) أي: يجعلها من اختلاف التضادِّ، وهي من اختلاف التنوع؛ بل ربما لم تُعَد خلافًا، وسيأتي في كلام المؤلف أن الاختلافَ المنفيَّ هنا هو اختلافُ التضادِّ.

(٧) وهذا صنف رابع، ويمكن أن يضافَ للأصناف السابقة صنف خامس، وهو التفسير باللازم، وقد أشار له ابن القيم في عدة مواضعَ من كتبه، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾: «وكذلك قولُ من قال: المخضود: الذي لا يَعْقِر اليد، ولا يرد اليد منه شوك ولا أذًى فيه. فسَّره بلازم المعنى، **وهكذا غالبُ المفسرين يذكرون لازمَ المعنى المقصود تارةً، وفردًا من أفراده تارةً، ومثالًا من أمثلته،** =

قليلٌ[(١)]، وأمَّا في ألفاظِ القرآنِ فإمَّا نادرٌ، وإمَّا معدومٌ، وقَلَّ أن يُعبَّرَ عن لفظٍ واحدٍ بلفظٍ واحدٍ يُؤدِّي جميعَ معناه؛ بل يكونُ فيه تقريبٌ لمعناه، وهذا من أسبابِ إعجازِ القرآنِ.

فإذا قال القائلُ: ﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا﴾: إنَّ المَوْرَ هو الحركةُ، كان تَقْرِيبًا؛ إذ المَوْرُ حركةٌ خفيفةٌ سريعةٌ.

وكذلك إذا قالَ: الوَحْيُ: الإعلامُ. أو قيلَ: ﴿أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾: أنزَلْنا إليك.

= فيَحكيها الجماعون للغَثِّ والسَّمين أقوالًا مختلفةً، ولا اختلافَ بينها». ا.هـ من «حادي الأرواح» (١/ ٣٤٥)، وينظر: أمثلة أخرى له في: «التبيان» (٢٧٣)، و«جلاء الأفهام» (٣٠٦).

وقال شيخنا مساعد الطيار: «ومما يجدر التنبيهُ عليه هنا: أنه قد يَرِدُ عن السلف تفسيرٌ لبعض صفات الله بلازمها، فيظنُّ القارئُ لها أن السلف يؤوِّلون صفاتِ الله سبحانه، وهذا ليس بصوابٍ؛ وذلك لأن الأصل عند السلف هو أن صفاتِ الله على الحقيقة، ولا يجوز التأويل، فإذا رأيتَ مثل هذا فاعلَمْ أنهم لا يؤوِّلون؛ لأنه لم يرِدْ عن أحدهم أنه أنكر الصفةَ، وفرق بين إنكار الصفة، والتفسير باللازم.

أما ما تراه عند الخلف المتأخرين من تفسير الصفة بلازمها، فإنه تأويل لها؛ وذلك لأن مذهب هؤلاء هو التأويل، ولذا يعمِدون إلى تفسيرها بلازم الصفة». ا.هـ من «فصول في أصول التفسير» (١٠٩).

(١) قال ابن القيم في «روضة المحبين» (١/ ٨٧): «وقد أنكر كثير من الناس الترادفَ في اللغة، وكأنهم أرادوا هذا المعنى، وأنه ما من اسمين لمسمًّى واحدٍ إلا وبينهما فرقٌ في صفة، أو نسبة، أو إضافة، سواء عُلِمت لنا أو لم تُعلَمْ، وهذا الذي قالوه صحيحٌ باعتبار الواضع الواحد، ولكن قد يقع الترادفُ باعتبار واضعين مختلفين يُسمِّي أحدهما المسمَّى باسم، ويسميه الواضعُ الآخَرُ باسم غيره، ويشتهر الوضعان عند القبيلة الواحدة، وهذا كثير، ومن ههنا يقع الاشتراكُ أيضًا، فالأصلُ في اللغة هو التباين، وهو أكثر اللغة. والله أعلم».

أو قيلَ: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ أي: [أعْلَمْنا][(١)].

وأمثالُ ذلك، فهذا كلُّه تقريبٌ لا تحقيقٌ؛ فإنَّ الوَحْيَ هو إعلامٌ سريعٌ خفيٌّ، والقضاءَ إليهم أخصُّ من الإعلامِ، فإنَّ فيه إنزالًا إليهم، وإيحاءً إليهم، والعربُ تُضمِّنُ الفعلَ معنَى الفعلِ، وتُعَدِّيه[(٢)] تعديتَه.

ومن هُنا غَلِطَ من جعَلَ بعضَ الحروفِ تقومُ مقامَ بعضٍ، كما يقولون في قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾؛ [أي: مع نِعاجِه][(٣)]، و﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾؛ أي: مع اللهِ، ونحوِ ذلك.

والتَّحقيقُ ما قالَه نُحَاةُ البصرةِ من [التَّضمينِ][(٤)]، فسؤالُ النَّعجةِ يتضمَّنُ[(٥)] جمعَها وضمَّها إلى نِعاجِه.

وكذلك قولُه: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾؛ ضُمِّن معنى: يُزِيغُونَك ويَصدُّونَك.

وكذلك قولُه: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾؛ ضُمِّن معنَى: نجَّيناه وخلَّصناه.

---

(١) في حاشية ط١: (في الأصل: علمنا)، وكذا في ظ، والمثبت من ط١، ط٢، ط٣، ك١، ك٢.

(٢) في م: (متعدية).

(٣) (أي: مع نعاجه) ليست في ط١، ط٢، ظ، وأثبتت من ط٣، ك١، ك٢، م.

(٤) في ط١، ظ، م: (التضمن)، والمثبت من ط٢، ط٣، ك١، ك٢.
والتضمين البياني: هو الذي يقضي بتقدير حالٍ محذوفةٍ، موضعها قبل الجارِّ والمجرور، مناسبة في معناها لهما، ويتعلق بها الجارُّ والمجرور من غير حاجة إلى إعطاء كلمة معنى كلمةٍ أخرى لتؤدِّيَ المعنيين. ينظر: «النحو الوافي» (٢/ ١٧٠).
ويتضح معناه أكثر بالأمثلة التي ستأتي في كلام المؤلف.

(٥) في ك١، ك٢، م: (تضمن).

وكذلك قولُه: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾؛ ضُمِّن: يَروَى[(١)] بها. ونظائرُه كثيرةٌ[(٢)].

ومن قالَ: ﴿لَا رَيْبَ﴾: لا شكَّ، فهذا تَقرِيبٌ، وإلَّا فالرَّيبُ فيه اضطرابٌ وحركةٌ، كما قال: «**دَعْ ما يَريبُك إلى ما لا يَريبُك**»[(٣)]، وفي الحديثِ: أنَّه [مَرَّ][(٤)] بظَبْيٍ حَاقِفٍ[(٥)]، فقال: «**لا يَريبُه أحدٌ**»[(٦)].

فكما أنَّ [اليقينَ][(٧)] ضُمِّن السُّكونَ والطُّمأنينةَ، فالرَّيبُ ضِدُّه[(٨)]، ولفظُ «الشَّكِّ» وإن قيل: إنَّه يَستلزمُ هذا المعنى؛ لكنَّ لفظَه لا يَدُلُّ عليه.

---

(١) في م: (يردي)!

(٢) وقد ذكر مبحث التضمين ابن هشام في «مغني اللبيب» (٨٥٨) وذكر عليه عدةَ أمثلة، ثم ختم كلامه بقوله: «قال أبو الفتح في كتاب التمام: أحسِبُ لو جُمِع ما جاء منه لجاء منه كتابٌ يكون مئين أوراقًا». وأبو الفتح هو ابن جِنّي، وينظر أيضًا: «الخصائص» له (٢/ ٣١٠).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٥١٨)، والنسائي (٥٧١١)، من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما، وقال الترمذي: «حديث صحيح»، وصححه ابن خزيمة (٢٣٤٨)، وابن حبان (٧٢٢)، والحاكم (٢١٦٩).

وينظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (١/ ٢٧٨).

(٤) في حاشية ط١: (في الأصل: من)، وكذا في ظ، م، والمثبت من ط١، ط٢، ط٣، ك١، ك٢.

(٥) أي: نائم، قد انحنى في نومه. «النهاية» (١/ ٤١٣- ح ق ف).

(٦) أخرجه مالك- رواية يحيى الليثي- (١٠٠٨)، والنسائي (٢٨١٨)، وابن حبان (٥١١١).

وينظر: «علل الدارقطني» (٧/ ٢٨٧) رقم (٣١٨٢)، «التمهيد» لابن عبد البر (٢٣/ ٣٤١)، «البدر المنير» (٩/ ٢٦٥).

(٧) في حاشية ط١، ط٢: (في الأصل: النفس)، وكذا في ظ، والمثبت من ط١، ط٢، ط٣، ك١، ك٢، م.

(٨) أضاف مصحِّح ط١ هنا: (ضمن الاضطراب والحركة) بين قوسين، وقال في =

وكذلك إذا قيلَ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾: هذا القرآنُ؛ فهذا تَقْريبٌ؛ لأنَّ المشارَ إليه وإن كان واحدًا فالإشارةُ بجهةِ الحُضورِ غيرُ الإشارةِ بجهةِ البُعْدِ والغَيْبةِ، ولفظُ «الكتابِ» يتضمَّنُ من كونه مكتوبًا مضمومًا [ما][١] لا يتضمَّنُه لفظُ «القرآنِ» من كونِه مَقْرُوءًا[٢] مُظْهَرًا بَادِيًا.

فهذه الفُروقُ موجودةٌ في القرآنِ، فإذا قال أحدُهم: ﴿أَن تُبْسَلَ﴾؛ أي: تُحْبَسَ، وقالَ الآخرُ: تُرتَهَنَ، ونحو ذلك؛ لم يكُنْ من اختلافِ التَّضادِّ، وإن كان المَحْبُوسُ قد يكُونُ مُرْتَهَنًا، وقد لا يكُونُ؛ إذ هذا تَقْريبٌ للمعنى، كما تقدَّم.

وجَمْعُ عباراتِ السَّلفِ في مثلِ هذا نافعٌ جدًّا، فإنَّ[٣] مجموعَ عباراتِهم أدلُّ على المقصودِ من عبارةٍ أو عبارتين.

* * *

ومع[٤] هذا[٥] فلا بُدَّ من اختلافٍ [محقَّقٍ][٦] بينهم، كما يُوجَدُ مثلُ ذلك في الأَحكامِ.

= الحاشية: (في الأصل نقص على ما يظهر، ولعل هذه الزيادة مستحسنة)، وهي في ط٣ بدون أقواس، والكلام مستقيم بدونها.

(١) (ما) ليست في ظ، وأضافها مصحح ط١ بين قوسين، وهي موجودة في ط٢، ط٣، ك١، ك٢، م.

(٢) في ظ، م: (مقررا).

(٣) في ط١: (لأن)، وفي حاشيتها: (في الأصل: بأن)، وكذا في ظ، م، والمثبت من ط٢، ط٣، ك١، ك٢.

(٤) في ظ: (ومن).

(٥) أي: مع ما سبق تقريره من قلة الخلاف بين السلف، وأن غالب ما يُظَن أنه اختلافٌ إنما هو من قبيل اختلاف التنوع.

(٦) في ط١، ط٢، ظ: (مخفف)، وفي حاشية ط٢: (لعلها: محقق)، وفي م: (مخفف مخفق)! والمثبت من ط٣، ك١، ك٢.

ونحنُ نعلَمُ أنَّ عامَّةَ ما يُضطَرُّ إليه عُمومُ النَّاسِ من الاختلافِ[(١)] معلومٌ؛ بل متواترٌ عند العامَّة أو[(٢)] الخاصَّة، [كأعدادِ][(٣)] الصَّلواتِ، ومقاديرِ ركوعِها، ومواقيتِها، وفرائضِ الزَّكاةِ ونُصُبِها، وتَعْيينِ شهرِ رمضانَ، والطَّوافِ، والوقوفِ، ورَمْيِ الجِمارِ، والمَواقيتِ، وغيرِ ذلك.

ثمَّ[(٤)] اختلافُ الصَّحابةِ في الجَدِّ والإخوةِ، وفي المُشرَّكةِ ونحوِ ذلك لا يُوجِبُ رَيبًا في جمهورِ مسائلِ الفَرائضِ؛ بل فيما[(٥)] يَحتاجُ إليه عامَّةُ النَّاسِ وهو عمودُ النَّسبِ من الآباءِ والأبناءِ، والكَلالةِ من الإخوةِ والأخواتِ، ومن نسائِهم كالأزواجِ.

---

(١) كذا، وقال شيخنا ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على الرسالة (ص: ٦٣): «في حاشية نسختي: «لعله من الأحكام» وهذه الرسالة قرأتها على سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، والتعليق من إملائه، وعندي «من الاتفاق» أحسن». اهـ.
وقال شيخنا مساعد الطيار حفظه الله في شرحه (ص: ٣٣): «العبارة فيها قلَقٌ، ولعلها «الأحكام»، فالاختلاف لا يضطر إليه عموم الناس، والأمثلة التي مُثِّل بها تشير إلى أن مرادَه الأحكامُ التي لم يقَعْ فيها خلافٌ، وهي المتواترة عند العامة والخاصة، وهذا التقرير- إن صحَّ- مما يُعذَر به شيخُ الإسلام؛ لأنه كتب هذه الرسالةَ إملاءً من الفؤاد، فيقع فيها مثلُ سبق القلم والذهن، ولعل هذا منها».
ومما يرجح أنها من «الأحكام» ما ذكره في السطر السابق، وكذلك ما تقدم في صدر هذا الفصل من موازنة المؤلف بين الخلاف في التفسير، والخلاف في الأحكام (ص ٩٩).

(٢) في ظ: (و).

(٣) في ط١، ط٢، ط٣: (كما في عدد)، وفي ط٢ وضع (في) بين معقوفين، وفي حاشية ط١: (في الأصل: كما عداد)، وكذا في ظ، م، والمثبت من ك١، ك٢، وهو مقاربٌ في الرسم لما في الأصل.

(٤) في ط٢ زاد: (إن) بين معقوفتين.

(٥) في ط٣: (ما)، وفي ظ، ك١، ك٢، م: (مما)، وفي حاشية ط٢: (ولعل الصواب: مما يحتاج... أو بله فيما).

فإنَّ اللهَ أنزلَ في الفرائضِ ثلاثَ آياتٍ مفصَّلَةٍ، ذكَرَ في الأولى[(١)] الأصولَ والفروعَ، وذكَرَ في الثَّانيةِ[(٢)] الحاشيةَ الَّتي تَرِثُ بالفَرضِ، كالزَّوجينِ وولدِ الأمِّ، وفى الثَّالثة[(٣)] الحاشيةَ الوارثةَ بالتَّعصيبِ[(٤)]؛ وهم الإخوةُ لأبوينِ، أو لأبٍ.

واجتماعُ الجَدِّ والإخوةِ نادرٌ؛ ولهذا لم يقَعْ في الإسلام إلَّا بعد موت النَّبيِّ ﷺ[(٥)].

والاختلافُ قد يَكونُ لخفاءِ [الدَّليلِ][(٦)]، [أو الذُّهولِ][(٧)] عنه، وقد يَكونُ لعدمِ سَماعِه، وقد يَكونُ للغَلَطِ في فهمِ النَّصِّ، وقد يَكونُ لاعتقادِ معارضٍ راجحٍ، فالمقصودُ هنا التَّعريفُ بجُمَلِ الأمرِ دونَ تفاصيلِه[(٨)].

---

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ الآية [النساء: ١١].

(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ الآية [النساء: ١٢].

(٣) يشير إلى قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ الآية [النساء: ١٧٦].

(٤) في م: (فالتعصيب).

(٥) ينظر: «الاستقامة» (١/ ٥٦-٥٨).

(٦) في ظ، ك١، ك٢، م: (الدلائل)، وقال في حاشية ط٢: (في الأصل: الدلائل)، والمثبت موافق لـ ط٣، وتصحيح مصحِّحا ط١، ط٢، وبه يستقيمُ السياق، فالضمائر بعده كلها للمفرد.

(٧) في ط١، ط٢: (والذهول)، وفي ظ: (ولذهول)، والمثبت من ط٣، ك١، ك٢، م.

(٨) وقد فَصل رَحِمَهُ اللَّهُ أسبابَ الاختلاف في رسالتِه النافعة «رفع الملام عن الأئمة الأعلام».

فصلٌ

الاختلافُ في التَّفسيرِ(١) على نوعين: منه ما مُسْتَنَدُه النَّقلُ فقط، ومنه ما يُعلَمُ بغيرِ ذلك؛ إذِ العِلمُ إمَّا نَقْلٌ مُصدَّقٌ، وإمَّا استدلالٌ مُحقَّقٌ.

والمنقولُ: إمَّا عن المعصومِ، وإمَّا عن غيرِ المعصومِ.

والمقصودُ بأنَّ(٢) جنسَ المنقولِ -سواءٌ كان عن(٣) المعصومِ، أو غيرِ المعصومِ، وهذا هو(٤) الأوَّل- فمنه(٥) ما يُمكِنُ معرفةُ الصَّحيحِ منه والضَّعيفِ، ومنه ما لا يُمكِنُ معرفةُ ذلك فيه.

وهذا القسمُ الثَّاني من المنقولِ- وهو ما لا طريقَ لنا إلى الجَزْمِ بالصِّدقِ منه(٦)- عامَّتُه(٧) ممَّا لا فائدةَ فيه، والكلامُ(٨) فيه من فضولِ الكلامِ، وأمَّا ما يَحتاجُ المسلمون إلى معرفتِه فإنَّ اللهَ تعالى نصَبَ على

---

(١) في الفصل السابق كان كلام المؤلف عن اختلاف السلف- الصحابة والتابعين- في التفسير، وفي هذا الفصل والذي يليه سيتكلم عن الاختلاف الواقع في كتب التفسير بعد عصر السلف.

(٢) كذا، ولعلها: (أن).

(٣) في م: (عين).

(٤) في ط١ زاد: (النوع) بين قوسين، وهي في ط٣ بدون أقواس، ولا حاجة لها.

(٥) في ط٣: (منه)، وهي أولى.

(٦) في «الإتقان»: (وهذا القسم الذي لا يمكن معرفة صحيحه من ضعيفه عامته...) إلخ.

(٧) في ط١ بين قوسين: (فالبحث عنه) بدل: (عامته)، وفي الحاشية: (الأصل: عامقة)، وهي كذلك في ظ، م، والمثبت من ط٢، ط٣، ك١، ك٢.

(٨) في ط٣: (فالكلام).

الحقِّ فيه دليلًا.

فمثالُ ما لا يُفيدُ، ولا دليلَ على الصَّحيحِ منه: اختلافُهم في [لونِ كلبِ][(١)] أصحابِ الكهفِ[(٢)]، وفي البَعضِ الَّذي ضرَبَ به موسى[(٣)] من البقرةِ، وفى مقدارِ سفينةِ نوحٍ، وما كان خشَبُها، وفي اسمِ الغُلامِ الَّذي قتَلَه الخَضِرُ، ونحوُ ذلك.

فهذه الأمورُ طريقُ العلمِ بها النَّقلُ، فما كان من هذا منقولًا نقلًا صحيحًا عن النَّبيِّ ﷺ- كاسمِ صاحبِ موسى أنَّه الخَضِرُ[(٤)]- فهذا معلومٌ[(٥)].

وما لم يكُنْ كذلك؛ بل كان ممَّا يُؤخَذُ عن أهلِ الكتابِ- كالمنقولِ عن كَعبٍ، ووَهبٍ، ومحمَّدِ بنِ إسحاقَ، وغيرِهم ممَّن يأخُذُ عن أهلِ الكتابِ- فهذا لا يجُوزُ تصديقُه ولا تكذيبُه إلَّا بحُجَّةٍ[(٦)]، كما ثَبَتَ في

(١) في ط١: (أحوال) بين قوسين بدل: (لون كلب)، وقال في الحاشية: (الأصل: الموكلون)، وما ذكر أنه في الأصل هو أيضًا في ظ، م، وفي حاشية ط٢: (في الأصل: الوكلوب)، والمثبت من ط٢، ط٣، ك١، ك٢، «الإتقان».

(٢) في «الإتقان» زيادة: (واسمه).

(٣) في «الإتقان»: (الذي ضُرب به القتيل).

(٤) كما جاء عند البخاري (١٢٢)، ومسلم (٢٣٨٠) من حديث ابن عباس، عن أُبَيِّ بن كعبٍ، عن النبي ﷺ.

(٥) في «الإتقان»: (قبل) بدل (فهذا معلوم).

(٦) قال المؤلف- كما في «تلخيص كتاب الاستغاثة» (١/ ٥٦-٥٧)- في رده على البَكريِّ استدلالَه بالحديث الذي يُروَى في استشفاع آدَمَ بالنبي ﷺ: «هذا الحديث وأمثاله لا يُحتَج به في إثبات حكم شرعيٍّ لم يسبقه أحدٌ من الأئمة إليه، وإثبات عبادة لم يقُلْها أحدٌ من الصحابة ولا التابعين وتابعيهم إلا مَن هو أجهلُ الناس =

الصَّحيحِ[١] عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**إذا حَدَّثَكم أهلُ الكِتابِ فلا تُصدِّقوهم ولا تُكذِّبوهم، فإمَّا أن يُحدِّثوكم بحقٍّ فتكذِّبوه، وإمَّا أن يُحدِّثوكم بباطلٍ فتصدِّقوه**».

= بطرق الأحكام الشرعية، وأضَلُّهم في المسالك الدينية؛ فإن هذا الحديثَ لم ينقُلْه أحدٌ عن النبيِّ ﷺ لا بإسنادٍ حسن ولا صحيح؛ بل ولا ضعيف يُستأنَسُ به ويُعتضَدُ به.

وإنما نَقْل هذا وأمثالِه كما تُنقَل الإسرائيلياتُ التي كانت في أهل الكتاب، وتُنقَل عن مثل كعبٍ ووهبٍ وابنِ إسحاقَ ونحوهم ممن أخذ ذلك عن مُسلِمةِ أهلِ الكتاب، أو غير مسلمتهم، أو عن كتبهم، كما رُوِي أن عبدَ الله بن عمرٍو وقعت له صحفٌ يومَ اليَرموك من الإسرائيليات، فكان يحدث منها بأشياء».

ويلاحظ في هذا النص أمران:

١-أن المؤلف ذكر أن هذه الإسرائيلياتِ كانت تُنقَل عن مثل كعبٍ، ووهبٍ، وابن إسحاقَ، ولم يذكر أحدًا من الصحابة أو التابعين الذين يُرجَع إليهم في التفسير.

٢-أنه عندما ذكر خبر تحديث عبد الله بن عمرٍو رضي الله عنهما بأشياءَ من الصحف التي وقعت له يوم اليرموك ذكره بصيغة التمريض.

وهذان الأمران متسقان مع كلام المؤلف هنا، وهو مفيدٌ في فهم موقفه من الإسرائيليات المذكورة في كتب التفسير، وكذلك في تحرير صحة نسبة الفصل الخامس والسادس له، كما سبق في مقدمة التحقيق، وكما سيأتي في التعليق عليهما.

(١) أخرجه أحمد (١٧٢٢٥)، وأبو داود (٣٦٤٤)، وابن حبان (٦٢٥٧) من حديث أبي نملةَ الأنصاريِّ رضي الله عنه بنحوه، وأخرج البخاري (٤٤٨٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «**لا تُصدِّقوا أهلَ الكِتابِ ولا تُكذِّبوهم، وقولوا:** ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ الآيةَ».

وسيأتي في الفصل الخامس (ص١٩٦-١٩٨) ذكر حديث عبد الله بن عمرٍو عند البخاري: «**حدِّثوا عن بني إسرائيلَ ولا حرَجَ**».

وكذلك ما نُقِلَ[١] عن بعضِ التَّابعين، وإن لم يَذكُرْ أنَّه أخَذَه عن أهلِ الكتابِ، فمتَى اختَلَفَ التَّابعون لم يكُنْ بعضُ أقوالِهم حُجَّةً على بعضٍ[٢].

وما نُقِل في ذلك عنِ[٣] الصَّحابةِ نقلًا صحيحًا فالنَّفسُ إليه أسكَنُ ممَّا نُقِل عن بعضِ التَّابعين؛ لأنَّ احتمالَ أن يكونَ سَمِعَه من النَّبيِّ ﷺ، أو مِن بعضِ مَن سَمِعَه منه أقوى، ولأنَّ نقلَ [الصَّحابةِ عن أهلِ الكتابِ أقلُّ من نقلِ][٤] التَّابعين، ومع[٥] جَزْمِ الصَّاحبِ[٦] بما[٧] يقولُه؛ كيفَ[٨] يُقالُ: إنَّه أخَذَه عن أهلِ الكتابِ، وقد نُهوا عن تصديقِهم[٩]؟!

---

(١) أي: المنقول عنهم من جنس الإسرائيليات.
ومن قوله: (فإما أن يحدثوكم...) إلخ: ليس في «الإتقان».

(٢) ينتبه إلى أن سياقَ كلام المؤلف هنا عن الاختلاف الذي مستنَدُه النقلُ، أما بيانُهم للمعاني وتفسيرهم الذي لا يستند إلى النقل فهذا سبق الكلامُ عنه فيما تقدم، وذكر أن غالبَ الخلاف بينهم فيه من اختلاف التنوع. والله أعلم.

(٣) زاد في ط١ هنا: (بعض) بين قوسين، ولا حاجة لها، وهي في ط٣ بدون أقواس.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من ط١، ظ، م، وهو ثابت في ط٣، ك١، ك٢، و«الإتقان»، ومنه استدرك في ط٢.

(٥) في ط١: (دون)، وفي حاشيتها: (الأصل: ومع).

(٦) في ط٢، و«الإتقان»: (الصحابي).
ومن طريف ما يُذكَر هنا: أنِّي وقفتُ على نسخة تِجارية لهذه الرسالة «مقدمة التفسير»، فوجدت الناشرَ وضع على هذا الموضع حاشية عرَّف فيها بالصَّاحب بن عبَّاد!

(٧) في ط١، ط٣: (فيما)، وفي م: (مما)، والمثبت من ط٢، ك١، ك٢.

(٨) في ط١: (فيما يقوله فكيف)، وفي حاشيتها: (الأصل: مما يقوله كيف)، وما ذكر أنه في الأصل هو كذلك في ظ.

(٩) جعل المؤلف الأخبارَ المتعلقة بالأمم السابقة على أربع مراتبَ:
١- ما نُقِل نقلًا صحيحًا عن النبي ﷺ، فهذا معلوم.
٢- ما نُقِل عن بعض الصحابة نقلًا صحيحًا، فالنفس إليه أسكَنُ مما نُقِل عن بعض التابعين لثلاثة أسباب: =

والمقصودُ: أنَّ [مثلَ هذا][(١)] الاختلافِ الَّذي لا يُعلَمُ صحيحُه، ولا يُفيدُ حكايةُ الأقوالِ فيه؛ [هو][(٢)] كالمعرفةِ لما يُروَى من الحديثِ الَّذي لا دليلَ على صحَّتِه[(٣)]، وأمثال ذلك.

وأمَّا القسمُ [الأوَّلُ][(٤)] الَّذي يُمكِنُ معرفةُ الصَّحيحِ منه فهذا موجودٌ

- أن احتمال كونه سمِعَه من النبي ﷺ أو من بعض مَن سمِعَه منه؛ أقوى.
- أن نقلَ الصحابة عن أهل الكتاب أقلُّ من نقل التابعين.
- أنه إذا جزم الصاحبُ بما يقوله، فكيف يقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب، وقد نُهُوا عن تصديقهم؟

٣- ما نُقِل عن بعض التابعين وإن لم يَذكُرْ أنه أخذه عن أهل الكتاب، فمتى اختلف التابعون لم يكُنْ بعض أقوالهم حجةً على بعض، وقد ذكر شيخ الإسلام فيما سبق (ص:٩٨) أن التابعين تلقَّوُا التفسيرَ عن الصحابة، كما تلقَّوا عنهم علمَ السنة، وإن كانوا قد يتكلمون في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال كما يتكلمون في بعض السُّنَن بالاستنباط والاستدلال. اهـ.
وعليه فما ينقل عن التابعين من أخبار يحتمل أن يكونَ مما أخذوه عن الصحابة، وهذا يجعل لأخبارهم ميزةً على الأخبار التي ينقلها من بعدهم.

٤- ما نُقِل عن كعبٍ ووهبٍ ومحمدِ بن إسحاقَ وغيرهم ممن يأخذ عن أهل الكتاب، والقسمان الثالث والرابع لا يجوز تصديقهما ولا تكذيبهما إلا بحجة، وأما الثاني فالنفس إليه أسكن كما سبق، وهذا التفصيل أدق مما سيأتي في الفصل الخامس.

(١) (مثل هذا) ليست في ط١، ط٢، ظ، م، وأثبتت من ط٣، ك١، ك٢.
(٢) (هو) زادها محققا ط١، ط٢ بين قوسين، وهي في ط٣ بدون أقواس.
(٣) يشير إلى الأحاديث التي يكتبها المحدِّثون لمعرفة أنها مرويَّة، ولا يلزم من ذلك صحتُها أو الاحتجاجُ بها، وقد قال سفيان الثوري: إني لأروي الحديثَ على ثلاثة أوجه: أسمع الحديثَ من الرجل وأتخذه دينًا، وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه، وأسمع الحديث من الرجل لا أعبأ بحديثه، وأحب معرفته.
وينظر: ما سيأتي في كلام المؤلف والتعليق عليه (ص:١٤٣).
(٤) في ظ، ك١، ك٢، م: (الثاني)، وما أثبت من ط١، ط٢، ط٣، وفي حاشية ط١: (الأصل: الثاني).

فيما يُحتاجُ إليه، ولله الحمدُ، فكثيرًا ما يُوجَدُ في التَّفسيرِ والحديثِ والمغازي أمورٌ منقولةٌ عن نبيِّنا ﷺ وغيرِه من الأنبياءِ صلواتُ الله عليهم وسلامُه، والنَّقْلُ الصَّحيحُ يدفَعُ ذلك؛ بل هذا موجودٌ فيما مستنَدُه النَّقْلُ، وفيما قد(١) يُعرَفُ بأمورٍ أُخرى غيرِ النَّقْلِ(٢).

فالمقصودُ: أنَّ المنقولاتِ الَّتي يُحتاجُ إليها في الدِّينِ قد نصَبَ الله الأدِلَّة على بيانِ ما فيها من صحيحٍ وغيرِه(٣).

* * *

ومعلومٌ أنَّ المنقولَ في التَّفسيرِ أكثرُه(٤) كالمنقولِ في المغازي

---

(١) (قد) ليست في ط٢، وأثبتت من بقية النسخ.

(٢) قرر المؤلف هنا أن الأمور التي يُحتاج إليها يمكن فيها تمييزُ المقبول من المردود، ومثَّل لذلك بما نُقِل عن نبينا ﷺ والأنبياء قبله عليهم السلام، مع وجود ما يدفع ذلك من النقل الصحيح، فيحكم بردِّ ذلك المنقول، ويؤخَذ بالنقل الصحيح.
وكذلك أيضًا في الأمور التي لا تستند إلى النقل قد يوجد في النقل الصحيح ما يدفعها، فتُرَدُّ ولا تُقبَل.
وفي حاشية ط٢: (يبدو أن هذه العبارة مقحمة، ولعل المعنى: إن النقل الصحيح يؤكد ذلك ويبينه).
وذهب شيخنا العلامة عبد الرحمن البراك حفظه الله ورعاه في «شرحه». إلى أن الصحيح في العبارة: (والنقل الصحيح يدل على ذلك...) إلخ.
والظاهر أن العبارة مستقيمة حسَبَ البيان السابق، وإن كان الاحتمال الآخَرُ له وجه أيضًا، والسياق قد يؤيده، والله أعلم.

(٣) هنا ينتهي ما وُجِد من نسخة ظ.

(٤) أي: ما كان متعلقًا بالمنقولات كأسباب النزول، وأخبار الأمم السابقة، والغيبيات.
ويلحق بذلك أيضًا بعضُ التفاسير المنقولة عن السلف بأسانيدَ فيها انقطاع، كالذي ذكره المؤلف في «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٥٢١-٥٢٤) في تعليقه على ما رواه ابنُ أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، =

والملاحِمِ، ولهذا قال الإمامُ أحمدُ: ثلاثةُ أمورٍ ليس لها إسنادٌ: التَّفسيرُ،

= قال: يقول: اللهُ سبحانه هادي أهل السموات والأرض... إلخ، قال: «وهذا التفسير هو تفسير الوالبيِّ- أي: علي بن أبي طلحة- وأما ثبوت ألفاظه عن ابن عباس ففيها نظَرٌ؛ لأن الوالبيَّ لم يسمَعْه من ابن عباس، ولم يُدرِكْه؛ بل هو منقطع، وإنما أخذ عن أصحابه، كما أن السُّدِّيَّ أيضًا يذكر تفسيرَه عن ابن مسعود وعن ابن عباس وغيرهما من أصحاب النبي ﷺ، وليست تلك ألفاظهم بعينها؛ بل نقلُ هؤلاء شبيهٌ بنقل أهل المغازي والسِّيَر، **وهو مما يُستشهَد به ويُعتبَر به، ويُضَمُّ بعضُه إلى بعض، فيصير حجةً.**

وأما ثبوت شيء بمجرد هذا النقل عن ابن عباس فهذا لا يكونُ عند أهل المعرفة بالمنقولات، وأحسن حال هذا أن يكونَ منقولًا عن ابن عباس بالمعنى الذي وصل إلى الوالبيِّ إن كان له أصلٌ عن ابن عباس، وغايته أن يكون لفظ ابن عباس.

وإذا كان لفظُه قولَ ابن عباس فليس مقصود ابن عباس بذلك أن اللهَ هو نفسه ليس بنور، وأنه لا نورَ له؛ فإنه قد ثبت بالروايات الثابتة عن ابن عباس إثبات النور لله تعالى، كقوله في حديث عِكرمةَ لما سأله عن قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾؛ فقال: ويحك، ذاك نورُه الذي هو نوره، إذا تجلَّى بنوره لم يُدرِكْه شيءٌ.

وابن عباس هو الراوي في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «اللَّهمَّ أنت ربُّ السمواتِ والأرضِ ومَن فيهنَّ، وأنت نورُ السمواتِ والأرضِ ومَن فيهنَّ، وأنت قَيِّمُ السمواتِ والأرضِ ومَن فيهنَّ»، ومعلوم أنه لو لم يكن النورُ إلا الهادي لكانت الهداية مختصةً بالحيوانات، فأما الأرض نفسها فلا تُوصَف بهدًى، والحديث صريح بأنه نور السموات والأرض ومن فيهنَّ، وأيضًا فوصفه بأنه القيِّم والرب، وفرق بين ذلك وبين النور.

ولكن **عادة السلف من الصحابة والتابعين كلٌّ منهم يذكُرُ في تفسير الآية أو الاسم بعضَ معانيه التي يصلح للسائل**، كما ذكروا مثلَ ذلك في اسمه الصَّمَد، واسمه الرحمن، وغيرهما من أسمائه، لا يريدون بذكر ما يذكرونه نفيَ ما سواه مما يدل عليه الاسم، وكذلك في سائر تفسير القرآن، مثل تفسير قوله: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾؛ حيث يذكر كلٌّ منهم بعضَ أنواع هذه الأصناف، وهذا كثير في التفسير، ومقصوده هنا يذكر نورَه الذي في قلوب المؤمنين، ولا ريبَ أن هذا متعلِّقٌ بهدايته للمؤمنين، فذكر من معنى الاسم ما يناسب مقصودَه،وكونه هاديًا مثل كونه نورًا».

والملاحمُ، والمغازي[(١)].

[ويُروَى[(٢)]: ليس لها][(٣)] أصلٌ[(٤)]؛ أي: إسنادٌ؛ لأنَّ الغالبَ عليها المراسيلُ[(٥)].

مثلُ ما يَذْكرُه عُروةُ بنُ الزُّبيرِ، والشَّعْبيُّ، والزُّهريُّ، وموسى بنُ عُقْبةَ، وابنُ إسحاقَ، ومَن بعدَهم، كيحيى بنِ سعيدٍ الأُمَويِّ، والوليدِ [بنِ][(٦)] مُسلِمٍ، والواقديِّ، ونحوِهم؛ مِن[(٧)] المغازي.

---

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٩٨) والخطيب في «الجامع» (١٤٩٣) من طريق المَيمونيِّ، بلفظ: «ثلاثة كتبٍ ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير».

(٢) في م: (ويؤدي).

(٣) في ط١: (والمؤدي ليس لها أصول)، وفي حاشيتها: (الأصل: ويودي ليس لها أصل)، وكذا هي في م، والمثبت من ط٢، ط٣، ك١، ك٢.

(٤) في ط١: (أصول).

(٥) قال المؤلف في موضعٍ آخَرَ- كما في «تلخيص الاستغاثة» (١/ ٧٦)-: «ومعنى ذلك- أي: كلام الإمامِ أحمد السابق-: أنها مرسَلة ومنقطِعة، فإذا كان الشيء مشهورًا عند أهل الفن قد تعددت طُرُقُه؛ فهذا مما يَرجِع إليه أهلُ العلم بخلاف غيره». اهـ.
وقال في «منهاج السنة» (٧/ ٤٣٥): «وأما أحاديثُ سبب- كذا- النزول فغالبها مرسَلٌ ليس بمسنَدٍ، ولهذا قال الإمام أحمدُ بنُ حنبل: ثلاث علوم لا إسنادَ لها- وفي لفظٍ: ليس لها أصلٌ-: التفسيرُ، والمغازي، والملاحم. يعني: أن أحاديثها مرسَلة». اهـ.
وقال أيضًا- كما في «المسودة» (١/ ٣٨٣)-: «معناه: أن الغالبَ أنه ليس لها أسانيدُ صحاحٌ متصلة».
وهناك توجيه آخَرُ لكلام الإمام أحمدَ ذكره الخطيب في «الجامع» (١٤٩٣).

(٦) في ط١، م: (و)، وفي حاشية ط٢: (في الأصل: والوليد ومسلم!)، والتصويب من ط٢، ط٣، ك١، ك٢.

(٧) في ط٣: (في)، وزاد في ط٢: (كتاب)، ولا حاجة لها، فهي متعلقة بقوله: (ما يذكره).

فإنَّ أعلَمَ النَّاسِ بالمغازي أهلُ المدينةِ، ثمَّ أهلُ الشَّام[١]، ثمَّ أهلُ العِراقِ، فأهلُ المدينةِ أعلَمُ بها؛ لأنَّها كانت عندَهم، وأهلُ الشَّام كانوا أهلَ غزوٍ وجهادٍ، فكان لهم مِن العلم بالجهادِ والسِّيَرِ[٢] ما ليس لغيرِهم، ولهذا عَظَّم النَّاس كتابَ أبي إسحاقَ الفَزاريِّ الَّذي صَنَّفه في ذلك[٣]، وجعَلوا الأوزاعيَّ أعلَمَ بهذا البابِ من غيرِه من علماءِ الأمصارِ[٤].

وأمَّا التَّفسيرُ فإنَّ أعلَمَ النَّاسِ به أهلُ مكَّةَ؛ لأنَّهم أصحابُ ابنِ عبَّاسٍ، كمُجاهدٍ[٥]، وعطاءِ بن أبي رَبَاحٍ، وعِكرِمةَ مولى ابنِ عبَّاسٍ، وغيرِهم من أصحابِ ابن عبَّاسٍ، كطاوسٍ، وأبي الشَّعثاءِ، وسعيدِ بنِ

---

(١) أخرج ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٣٢٩) بإسناده إلى سفيان بن عيينة قال: «من أراد المناسكَ فعليه بأهل مكةَ، ومن أراد مواقيتَ الصلاة فعليه بأهلِ المدينة، **ومن أراد السِّيَرَ فعليه بأهل الشام**».

(٢) يراد بالسِّيَر في اصطلاح الفقهاء: أحكامُ الجهاد المتلقاة من سِيَرِ النبي ﷺ في غزواته.

(٣) أي: كتاب السير، وقد طبع الأستاذ/ فاروق حمادة جزءًا منه قديمًا، ثم عثر على بقية أجزائه وطبعه كاملًا، وصدر عن دار القلم سنة (١٤٣٩).
وقال الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٤٤٣)- في ترجمة أبي إسحاقَ الفَزاريِّ-: «إمام، من أهل الشام، يُقتدَى به، وهو صاحب كتاب السِّيَر، نظر فيه الشافعي، وأملى الكتاب- أي: «كتاب السِّيَر» للشافعي- على ترتيب كتابه، ورضيه. قال الحميدي: قال لي الشافعي: لم يُصنِّفْ أحدٌ في السِّيَرِ مثلَه».

(٤) أخرج ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١٦٩) بإسناده إلى الحسين بن منصور قال: «اجتمع مالكٌ والأوزاعيُّ في مسجد رسول الله ﷺ، فتناظرا في المغازي، فغمزه الأوزاعي، ثم تناظرا في الفقه فغمزه مالك».

(٥) سبق بيان مكانة مجاهد في التفسير (ص٩٧)، وسيأتي تَكرارُ ذلك في الفصل السادس (ص٢١٠).

جُبَيرٍ، وأمثالِهم[(١)].

وكذلك أهلُ الكوفةِ من[(٢)] أصحابِ عبدِ الله بنِ مسعودٍ، ومن ذلك ما تَميَّزُوا به على غيرهم[(٣)].

وعلماءُ أهلِ المدينةِ في التَّفسيرِ[(٤)]،

---

(١) قال المؤلف في موضعٍ آخَرَ- كما في «تلخيص الاستغاثة» (١/ ٧٤): «أصحاب ابن عباس الأخصاء الذين روَوْا عنه ما فسَّره من القرآن، وما رواه من الحديث، وما نقلوه عنه في سائر العلوم- الحديث، والفقه، والتفسير، وشرح الغريب، وغير ذلك-: سعيدُ بنُ جُبَيرٍ، وطاوسُ بنُ كَيسانَ، ومجاهدُ بن جبرٍ، وعِكرمةُ مولاه، وعمرُو بن دينار، وجابرُ بن زيدٍ أبو الشَّعْثاء، وعبيدُ الله بن عبد الله بن عتبةَ، فهؤلاء هم المخصوصون به، وبطريقهم انتشر علمه...» إلخ. اهـ.
وذكر بعد ذلك بعضَ الأسانيد التي يُروَى بها التفسيرُ عن ابن عباس، وهي متكلَّمٌ فيها.

(٢) في م: (و).

(٣) كذا، وفي حاشية ط٢: (وربما كان في الكلام سقط، أو أن العبارة مقحمة).
وقال شيخنا مساعد الطيار في شرحه (٤٠): «هذه العبارة غيرُ واضحِ المرادُ منها، وهي معترضة، وتحتمل أن تكونَ في أهل الكوفة، وأنهم تميزوا عن غيرهم، وهذا الغموض- إن صحَّ- يرجع إلى الإملاء وعدم المراجعة التي قد سبق التنبيهُ على وجود أشياءَ ترجع إليها. والله أعلم».
ومما تميز به أصحابُ ابن مسعود في باب التفسير أخذُهم قراءته ﵁، التي قال فيها مجاهد: لو كنت قرأتُ قراءةَ ابن مسعودٍ لم أحتَجْ أن أسألَ ابنَ عباس عن كثيرٍ من القرآن مما سألتُ. أخرجه الترمذي، وسيأتي في الفصل السادس.
وقال المؤلف في «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٨٠): «وأصحاب ابن مسعود وابن عباس من أعظم التابعين علمًا وقدرًا عند الأمة».

(٤) قال المؤلف- كما في «الفتاوى» (١٣/ ٣٠٧)-: «السلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة قد تكلموا في جميع نصوص القرآن آياتِ الصفاتِ وغيرها، وفسروها بما يوافقُ دلالتَها وبيانَها، وروَوْا عن النبي ﷺ أحاديثَ كثيرةً توافق القرآن، وأئمة الصحابة في هذا أعظم من غيرهم، مثل: عبد الله بن مسعود الذي كان يقول: =

مثلُ زيدِ بنِ أسلَمَ(١) الَّذي أخَذَ عنه مالكٌ التَّفسيرَ، وأخَذَه عنه أيضًا ابنُه عبدُ الرَّحمنِ، [وأخَذَه عن عبدِ الرَّحمن](٢) عبدُ الله بنُ وهبٍ(٣).

* * *

= لو أعلم [أحدًا] أعلَمَ بكتاب الله منِّي تبلغه آباطُ الإبل لأتَيتُه. وعبد الله بن عباس الذي دعا له النبي ﷺ، وهو حَبْر الأمة وتُرْجُمان القرآن، كانا هما وأصحابهما من أعظم الصحابة والتابعين إثباتًا للصفات وروايةً لها عن النبي ﷺ، ومن له خبرة بالحديث والتفسير يعرف هذا، وما في التابعين أجلُّ من أصحاب هذين السيدين؛ بل وثالثهما في علية التابعين من جنسهم أو قريب منهم، ومثلهما في جلالته جلالة أصحاب زيد بن ثابت؛ لكنَّ أصحابَه مع جلالتهم ليسوا مختصِّينَ به؛ بل أخذوا عن غيره مثل: عمرَ، وابن عمرَ، وابن عباسٍ...» إلخ.

(١) وقال شيخ الإسلام في: «مجموع الفتاوى» (١٥/ ٦٧): «قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم- وقد كان إمامًا، وأخذ التفسيرَ عن أبيه زيد، وكان زيد إمامًا فيه، ومالك وغيره أخذوا عنه التفسير، وأخذه عنه- أي: عبد الرحمن- عبد الله بن وهب صاحب مالك، وأصبغ بن الفرج الفقيه-...».

وابن جرير يروي تفسيرَ ابن زيدٍ من طريق ابن وهبٍ، وأما ابنُ أبي حاتم فيَرويه من طريق أصبَغَ. أفاده شيخنا مساعد الطيار.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من ط١، ط٢، م، واستدرك من ك١، ك٢، ط٣، وسبب هذا السَّقْط انتقالُ النظر. والله أعلم.

(٣) أفاد المؤلف هنا أن الغالب على المنقولات في التفسير المراسيل، ثم ذكر ثلاثة بلدان تميز علماؤها في علم التفسير، وهي: مكة (أصحاب ابن عباس)، والكوفة (أصحاب ابن مسعود)، والمدينة (زيد بن أسلم).

وجزء مهم مما نقل عن هؤلاء التابعين في التفسير هو من قبيل المراسيل؛ خاصَّةً ما كان متعلقًا بأسباب النزول. ينظر: «منهاج السنة» (٧/ ٤٣٥).

وقد يصرح المفسِّر منهم برفعه إلى النبي ﷺ، وقد لا يصرح؛ ولكن يحتمل أن يكونَ مرفوعًا حكمًا، كالإخبار بالمغيبات ونحوها، فما حكم هذه المراسيل؟ هذا ما سيقرره المؤلف في كلامه الآتي، وإنما ذكرت هذا للتنبيه على الربط بين ما سبق وما يأتي.

والمراسيلُ(١) إذا تَعدَّدت طُرُقُها، وخَلَت(٢) عن المُواطَأَةِ قصدًا، أو الاتِّفاقِ بغيرِ قصدٍ؛ كانت صحيحةً قطعًا، فإنَّ النَّقْلَ إمَّا أن يكونَ صِدْقًا مطابقًا للخبرِ، وإمَّا أن يكونَ كَذِبًا تعمَّدَ صاحبُه الكذِبَ، أو أخطأَ فيه، فمتى سَلِمَ من الكذِبِ العمدِ والخطأِ كانَ صِدْقًا بلا رَيبٍ(٣).

فإذا كان الحديثُ جاءَ(٤) من جِهتين أو جهاتٍ، وقد عُلِم أنَّ المُخبِرَينِ لم [يتواطآ](٥) على اختلاقِه، وعُلِم أنَّ مثلَ ذلك لا تقَعُ الموافقةُ فيه اتِّفاقًا بلا قصدٍ؛ عُلِم أنَّه صحيحٌ.

---

(١) قال المؤلف- كما في «الفتاوى» (١٨/ ٣٨)-: «المرسل من الحديث: أن يرويَه مَن دون الصحابة ولا يذكر عمَّن أخذه من الصحابة، ويحتمل أنه أخذه من غيرهم، ثم من الناس مَن لا يسمي مرسلًا إلا ما أرسله التابعي، ومنهم من يعُدُّ ما أرسله غيرُ التابعي مرسلًا، وكذلك ما يسقط من إسناده رجلٌ، فمنهم من يخصه باسم المنقطع، ومنهم من يدرجه في اسم المرسَل، كما أن فيهم من يسمي كلَّ مرسَلٍ منقطعًا، وهذا كله سائغ في اللغة».
وينظر كلامه ﷺ حول الخلاف في قبول المراسيل وما يرجحه فيها في: «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٣٨)، و«منهاج السنة» (٧/ ٤٣٥-٤٣٧)، و«المسودة» (٢٥٠-٢٥٢).

(٢) في م: (دخلت).

(٣) قال المؤلف في «جواب الاعتراضات» (٣٦-٣٧): «والخبر لا تأتيه الآفةُ إلا من كَذِبِ المخبر عمدًا أو من جهةِ خطئِه، فإذا كانت [العادة] العامة البشرية والعادة الخاصة المعروفة من حالِ سلف هذه الأمة وخَلَفِها تَمنَع التواطُؤَ والتشاعر على الاتفاق على الكذب في هذه الأخبار، وتمنع في العادةِ وقوعَ الغلطِ فيها، أفادت العلمَ اليقينيَّ بمُخْبَرِها...» إلخ.

(٤) هنا ينتهي الخَرْمُ الأولُ الذي وقع في الأصل القديم، والذي يبدأ من (ص١١٥).

(٥) في ط١، ط٢: (يتواطؤوا)، والمثبت من ك١، ك٢، ط٣، وهي محتملة في م، ويؤيد ما أُثبِت أن المثالَ الآتيَ ذكر فيه شخصين اثنين فقط، وأيضًا إذا ثبت هذا في حق الاثنين فمن باب الأولى ما زاد عنهما.

مثلُ شخصٍ يُحدِّثُ عن واقعةٍ جَرَت، ويَذكُرُ تفاصيلَ ما فيها من الأقوالِ والأفعالِ، ويأتي شخصٌ آخَرُ قد عُلِم أنَّه لم يُواطِئ الأوَّلَ، فيَذكُرُ مِثلَ ما ذكَرَه الأوَّلُ من تفاصيلِ الأقوالِ والأفعالِ؛ فيُعلَمُ قطعًا أنَّ تلك الواقعةَ حقٌّ في الجُملةِ، فإنَّه لو كان كلٌّ منهما كذَبَها عمدًا أو خطأً؛ لم يتَّفِقْ في العادةِ أن يأتيَ كلٌّ منهما بتلك التَّفاصيلِ الَّتي تَمنَعُ العادةُ اتِّفاقَ الاثنين عليها بلا مُواطأةٍ من أحدِهما لصاحبِه، فإنَّ الرَّجُلَ قد يتَّفِقُ أن يَنظِمَ بيتًا ويَنظِمَ الآخَرُ مثلَه، أو يَكذِبَ كَذْبةً ويَكذِبَ الآخَرُ مثلَها، أمَّا إذا أنشأَ قصيدةً طويلةً ذاتَ فُنُونٍ على قافيةٍ ورَوِيٍّ، فلم تَجْرِ العادةُ بأنَّ غيرَه يُنشِئُ مثلَها لفظًا ومعنًى مع الطُّولِ المفرطِ؛ بل يُعلَمُ بالعادةِ أنَّه أخذَها منه.

وكذلك إذا حَدَّث حديثًا طويلًا فيه فنونٌ، وحَدَّثَ آخَرُ بمثلِه، فإنَّه إمَّا أن يكونَ واطَأه عليه، أو أخَذَه منه، أو يكونَ الحديثُ صِدقًا، وبهذه الطَّريق يُعْلَمُ صِدقُ عامَّةِ ما تَتَعدَّدُ جهاتُه المختلفةُ على هذا الوجهِ من المنقولاتِ، وإن لم يكُنْ أحدُها(١) كافيًا(٢)؛ إمَّا لإرسالِه، وإمَّا لضعفِ ناقلِه؛ لكنْ مثلُ هذا لا تُضبَطُ به الألفاظُ والدَّقائقُ الَّتي(٣) لا تُعْلَمُ بهذه الطَّريقِ؛ بل(٤) يَحتاجُ ذلك إلى طريقٍ يُثبَتُ بها(٥) مثلُ تلك الألفاظِ والدَّقائقِ(٦).

---

(١) في م: (أحدهما).

(٢) في ك٢: (كاتبا).

(٣) في ك١، ك٢، م: (الذي).

(٤) في ك١، ك٢، ط٣: (فلا)، وفي م محتملة.

(٥) في ك١، ك٢ غير واضحة، وكأنها: (يتهيأ) وهذه صورتها من ك٢: ، وهكذا في م، ولكن أصلحها في الحاشية إلى (يثبت بها).

(٦) وذكر نحو هذا التأصيل في «بيان تلبيس الجهمية»، وقد سبق نقل نص كلامه (ص١٢٩).

ولهذا ثبَتَت بالتَّواترِ غزوةُ بدرٍ[١]، وأنَّها قَبْلَ أُحُدٍ[٢]؛ بل يُعْلَمُ قطعًا أنَّ حمزةَ وعليًّا وعُبَيدةَ بَرَزُوا إلى عُتْبةَ وشَيْبةَ والوليدِ، وأنَّ عليًّا قتَلَ الوليدَ، وأنَّ حمزةَ قتَلَ قِرْنَه، ثمَّ يُشكُّ في قِرْنِه، هل هو عُتْبَةُ أو شَيْبَةُ[٣]؟

وهذا الأصلُ ينبغي أن يُعرَفَ؛ فإنَّه أصلٌ نافعٌ في الجَزْمِ بكثيرٍ من المنقولاتِ في الحديثِ والتَّفسيرِ والمغازِي، وما يُنقَلُ من أقوالِ النَّاسِ وأفعالِهم، وغيرِ ذلك[٤].

---

(١) في ط٢: (غزوة بدر بالتواتر).

(٢) في م: (غزوة أحد).

(٣) ينظر لمعرفة الخلاف في ذلك: «البداية والنهاية» (٥/ ٩٥)، و«فتح الباري» لابن حجر (٧/ ٢٩٧).

(٤) هذا الكلام نفيس جدًّا، وهو جدير بأن يُلحَقَ بكتب علوم الحديث ومصطلحه، وقد بيَّن فيه المؤلفُ ﷺ مسألةً مهمة، وهي النظرُ الشموليُّ العام للأخبار المنقولة، فالخبر يُنظَر له باعتبارين:

الأول: باعتبار الإسناد الذي ورد به، وأحوال رجاله واتصاله، والموازنة بينه وبين الروايات الأخرى عن الشيخ الذي روى ذلك الخبر، ونحو ذلك مما هو معلوم في علوم الحديث، وهذا الاعتبار لا بد منه، ولا يخفى أنه من خصائص هذه الأمة.

والثاني: باعتبار النظر الشموليِّ إلى عموم نصوص الشريعة، فإن هذا النظر يفيد جدًّا في إثبات صحة الخبر وردِّه، ولهذا تجد أئمةَ النقاد قد يردون الخبرَ مع ثقة رواته لأجل مخالفته للنصوص الأخرى، وفي مقابل ذلك تجدهم قد يحتجون بالخبر الذي تشهد له نصوصُ الشريعة الأخرى، وهذا الباب يدخل في نقد المتون؛ ولكنه بابٌ لا يحقُّ الولوجُ فيه إلا لمن كان عالمًا بالنصوص الشرعية من الكتاب والسنة، مطلعًا على آثار الصحابة والتابعين، وكلما زاد ذلك عند الناقد كان حكمُه على الأخبار أدقَّ وأصوبَ.

وهذان الاعتباران مثل الإنسان الذي يكون في وسط مجموعة كبيرة من الناس بجوار جبل، فإنه إن كان بينهم لا يرى إلا المحيطين به، وهذا مَثَلُ مَن ينظر بالاعتبار الأول، فإذا صعِدَ هذا الإنسانُ إلى قمة الجبل فإنه سيرى مَن كان بالأسفل جميعًا =

ولهذا إذا رُوِي الحديثُ الَّذي يتأتَّى فيه ذلك عن النَّبيِّ ﷺ من وجهينِ، مع العلم بأنَّ أحدَهما لم يَأخُذه عن الآخرِ؛ جُزِمَ بأنَّه حقٌّ؛ لا سِيَّما إذا عُلِم [أنَّ](١) نَقَلَتَه ليسوا ممَّن يَتعمَّدُ الكذِبَ، وإنَّما يُخافُ على أحدِهم النِّسيانُ والغَلَطُ.

فإنَّ مَن عرَفَ الصَّحابةَ- كابنِ مسعودٍ، وأُبِّي بنِ كَعبٍ، وابنِ عمرَ، وجابرٍ، وأبي سعيدٍ، وأبي هُريرةَ، وغيرِهم- علِمَ يقينًا أنَّ الواحدَ من هؤلاءِ لم يكُنْ ممَّن يتعمَّدُ الكذِبَ على رسولِ الله ﷺ، فضلًا عمَّن هو فوقَهم، كما يَعلَمُ الرَّجُلُ من حالِ من جَرَّبَه وخَبَرَه خِبْرةً باطنةً طويلةً أنَّه ليس ممَّن يَسْرِقُ أموالَ النَّاس، ويقطَعُ الطَّريقَ، ويشهدُ بالزُّورِ، ونحوِ ذلك.

وكذلك التَّابعون بالمدينةِ، ومكَّةَ، والشَّامِ، والبصرةِ، فإنَّ مَن عرَفَ مثلَ: أبي صالحٍ السَّمَّانِ، والأعرجِ، وسليمانَ بنِ يَسارٍ، وزيدِ بنِ أسلَمَ، وأمثالِهم؛ عَلِمَ قطعًا أنَّهم لم يكونوا ممَّن يتعمَّدُ الكذِبَ في الحديثِ، فضلًا عمَّن هو فوقَهم، مثلِ: محمَّدِ بن سِيرينَ، أو(٢) القاسمِ بنِ محمَّدٍ، أو سعيدِ بن المسيَّبِ، أو عَبيدةَ السَّلْمانيِّ، أو عَلْقَمةَ، أو الأسودِ، أو نحوِهم(٣).

= نظرًا شموليًّا، فمثل هذا لو كان من حوله وهو بالأسفل كلهم يلبسون البياضَ، فلن يرى إلا اللون الأبيضَ، ولن يستطيع تقدير عدد المجموعة كلها، ولكن إذا صعِد إلى قمة الجبل فسيرى ألوانَ لباس بقية المجموعة، مما يمكنه أن يعطيَ حكمًا شموليًّا، فيقول مثلًا: الذين يلبسون البياضَ أكثرُ من الذين يلبسون السوادَ، وعدد المجموعة تقديرًا كذا وكذا، ونحو ذلك من الأحكام التي لا يستطيع أن يُصدِرَها وهو في وسط تلك المجموعة. والله أعلم.

(١) في حاشية ط١: (الأصل: أنه)، وكذا في م.

(٢) في ط٣: (و).

(٣) قال العلامة المعلمي- كما في مجموعة آثاره (١٩/ ١٣٤)-: «ومن ذاق طعمَ =

وإنَّما يُخافُ على الواحدِ من الغَلَطِ؛ فإنَّ الغَلَطَ والنِّسيانَ كثيرًا ما يَعْرِضُ للإنسانِ(١)، ومن الحُفَّاظِ مَن قد عرَفَ النَّاسُ بُعْدَه عن ذلك(٢) جدًّا، كما عَرفُوا حالَ الشَّعْبيِّ، والزُّهريِّ، وعُروةَ، وقَتادةَ، والثَّوريِّ، وأمثالِهم؛ لا سِيَّما الزُّهريُّ في زمانِه، والثَّوريُّ في زمانِه، فإنَّه قد يقولُ القائلُ: إنَّ ابنَ شِهابٍ الزُّهريَّ لا يُعرَفُ له غَلَطٌ، مع كثرةِ حديثِه، وسَعَةِ حفظِه(٣).

والمقصودُ: أنَّ الحديثَ الطَّويلَ إذا رُوِي مثلًا من وجهَينِ مختلفَينِ، من غيرِ مُواطَأَةٍ، امتنعَ عليه أن يكونَ غَلَطًا، كما امتنعَ أن يكونَ كَذِبًا؛

= الإيمان، ومارس كتب الحديث والرجال، علِمَ يقينًا أن في رجال الحديث عددًا لا يُحصَى كانوا أحرَصَ على الصدق منهم على الحياة، وكانوا في البعد عن الكذب بحيث نرى أنه يستحيلُ عليهم أن يتعمَّدوه».

(١) قال المؤلف في «شرح الأصبهانية» (ص: ٦٧٩): «ومَن خبَرَ عبدَ الله بن عمر، وسعيدَ بن المسيَّب، وسفيانَ الثوريَّ، ومالكَ بن أنس، وشعبةَ بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القَطَّان، وأحمدَ بنَ حنبل، وأضعافَ أضعافِهم، **حصلَ عنده علم ضروريٌّ من أعظم العلوم الضرورية** أن الواحدَ من هؤلاء لا يتعمد الكذبَ على رسول الله ﷺ، ومن تواترت عنده أخبارهم من أهل زماننا وغيرهم؛ حصل له هذا العلمُ الضروريُّ، ولكن قد يجوز على أحدهم الغلَطُ الذي يليق به.

ثم خبر الفاسق والكافر؛ بل ومن عُرِف بالكذب قد تقترن به قرائنُ تفيد علمًا ضروريًّا أن المخبر صادقٌ في ذلك الخبر، فكيف ممن عُرِف منه الصدق في الأشياء؟!».

(٢) أي: عن الغلط والنسيان.

(٣) قال المؤلف في «الفتاوى» (٢١/ ٤٩٤): «والزُّهْريُّ أحفظ أهل زمانه حتى يقالَ: إنه لا يُعرَفُ له غلَطٌ في حديث ولا نسيان، مع أنه لم يكن في زمانه أكثرَ حديثًا منه، ويقال: إنه حفظ على الأمة تسعينَ سُنةً لم يأتِ بها غيرُه، وقد كتب عنه سليمانُ بن عبد الملك كتابًا من حفظه، ثم استعاده منه بعد عام فلم يخط منه حرفًا».

فإنَّ الغَلَطَ لا يكونُ في قِصَّةٍ طويلةٍ متنوِّعةٍ، وإنَّما يكونُ في بعضِها، فإذا روى هذا قِصَّةً طويلةً متنوِّعةً، ورواها الآخَرُ مثلَما رواها الأوَّلُ، من غيرِ مُواطَأَةٍ؛ امتنعَ الغَلَطُ في جميعِها، كما امتنعَ الكَذِبُ في جميعِها[1] من غيرِ مُواطَأَةٍ.

ولهذا إنَّما يَقَعُ في مثلِ ذلك غَلَطٌ في بعضِ ما جَرَى في القِصَّةِ؛ مثلُ: حديثِ اشتراءِ[2] النَّبيِّ ﷺ البعيرَ من جابرٍ[3]، فإنَّ مَن تأمَّلَ طُرُقَه عَلِمَ قطعًا أنَّ الحديثَ صحيحٌ، وإن كانُوا قد اختلفُوا في مقدارِ الثَّمنِ، وقد بَيَّن ذلك البخاريُّ في «صحيحِه»[4]؛ فإنَّ جمهورَ ما في البخاريِّ ومسلم ممَّا يُقْطَعُ بأنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَه؛ لأنَّ غالبَه من هذا[5]، ولأنَّه قد تلقَّاه أهلُ العلمِ بالقبولِ والتَّصديقِ، والأُمَّةُ لا تَجتمعُ على خطأٍ، فلو كان الحديثُ كَذِبًا في نفسِ الأمرِ، والأُمَّةُ مُصدِّقَةٌ له، قابِلَةٌ له؛ لكانُوا قد أَجمعُوا على تصديقِ ما هو في نفسِ الأمرِ كَذِبٌ، وهذا إجماعٌ على الخطأِ، وذلك ممتنعٌ.

وإن كُنَّا نحن بدون الإجماعِ نُجوِّزُ الخطأَ أو الكذِبَ على الخبرِ،

---

(١) في حاشية ط١: (في الأصل: في جميعها من غير مواطأة. ولعل الزيادة مكررة).

(٢) في ك ١ كأنها: (مشترا)، وفي ك٢: (مشترى)، ومثلها في م، ولكنها صُحِّحت إلى (اشتراء).

(٣) (من جابر) ليست في ك٢، وهي في م ملحقة بالحاشية.

(٤) (٢٧١٨)، وقال الإسماعيلي- كما في «فتح الباري» لابن حجر (٥/ ٣٢١)-: «ليس اختلافهم في قدر الثمن بضارٍّ؛ لأن الغرضَ الذي سيق الحديثُ لأجله بيانُ كرمه وتواضعه وحنُوِّه على أصحابه، وبركة دعائه، وغير ذلك، ولا يلزم من وهَمِ بعضهم في قدر الثمن توهينُه لأصل الحديث».

(٥) زاد في ط١: (النحو) بين قوسين، وهي في ط٣ بدون أقواس، ولا حاجة لها.

فهو كتجويزِنا قبلَ أن نعلَمَ الإجماعَ على العلمِ[١] الَّذي ثَبَتَ بظاهرٍ أو قياسٍ ظنِّيٍّ أن يكونَ الحقُّ في الباطنِ[٢] بخلافِ ما اعتقدناه، فإذا أَجمعُوا على الحكمِ جَزَمْنَا بأنَّ الحكمَ ثابتٌ [باطنًا][٣] وظاهرًا.

ولهذا كانَ جمهورُ أهلِ العلم من جميعِ الطَّوائفِ[٤] على أنَّ خَبَرَ الواحدِ إذا تلقَّته الأُمَّةُ بالقبولِ تصديقًا له، أو عملًا به؛ أنَّه يُوجِبُ العلمَ، وهذا هو الَّذي ذَكَرَه المصنِّفون في أصولِ الفقهِ من أصحابِ أبي حنيفةَ، ومالكٍ، والشَّافعيِّ، وأحمدَ، إلَّا فرقةً قليلةً من المتأخِّرين[٥]، اتَّبعوا في ذلك طائفةً من أهلِ الكلامِ أنكرُوا ذلك، ولكنَّ كثيرًا من أهلِ الكلامِ- أو أكثرَهم- يوافقون الفُقَهاءَ وأهلَ الحديثِ والسَّلفَ على ذلك، وهو قولُ أكثرِ الأشعريَّةِ كأبي إسحاقَ، وابنِ فُوْرَك.

وأمَّا ابنُ البَاقِلَّانيِّ فهو الَّذي أَنكَرَ ذلك، واتَّبعَه[٦]، مثلُ: أبي المَعَالِي، وأبي حامدٍ، وابنِ عَقِيلٍ، وابنِ الجَوزيِّ، وابنِ الخَطِيبِ[٧]، والآمِديِّ، ونحوِ هؤلاءِ.

والأوَّلُ هو الَّذي ذَكَرَه الشَّيخُ أبو حامدٍ، وأبو الطَّيِّبِ، وأبو

---

(١) كذا، ولعلها: (الحكم)، كما سيأتي.
(٢) في م: (الباطل).
(٣) في حاشية ط١: (في الأصل: ظنا).
(٤) وقال المؤلف- فيما نقله عنه تلميذه ابنُ كثيرٍ في «اختصار علوم الحديث» (٣٥)- عن هذا القول أيضًا: «وهو مذهب أهل الحديث قاطبةً، ومذهب السلف عامةً».
(٥) (من المتأخرين) ليست في ك١، ك٢، وهي في م ملحقة بالحاشية.
(٦) في ط١، ط٣: (وتبعه)، والمثبت من بقية النسخ.
(٧) هو الفخر الرازي، صاحب المحصول، والتفسير الكبير، ويقال له أيضًا: ابن خطيب الرَّيِّ.

إسحاقَ، وأمثالُه من أئمَّةِ الشَّافعيَّةِ، وهو الَّذي ذَكَرَه القاضي عبدُ الوهَّابِ وأمثالُه من المالكيَّةِ، وهو الَّذي ذَكَرَه شمسُ الدِّينِ السَّرَخْسِيُّ وأمثالُه من الحنفيَّة، وهو الَّذي ذَكَرَه[١] أبو يَعلى، وأبو الخطَّابِ، وأبو الحسن بنُ الزَّاغونيِّ وأمثالُهم من الحنبليَّةِ.

وإذا كانَ الإجماعُ على تصديقِ الخبرِ موجبًا للقطعِ به؛ فالاعتبارُ في ذلك بإجماعِ أهلِ العلمِ بالحديثِ[٢]، كما أنَّ الاعتبارَ في الإجماعِ على الأحكامِ بإجماعِ أهلِ العلمِ بالأمرِ والنَّهيِ والإباحةِ[٣].

---

(١) من قوله: (شمس الدين...) إلى هنا ملحق بالحاشية في م، ثم أعاده بعد قوله: (الحنبلية)! وأما في ط٣، ك٢ فتأخرت الجملة إلى ذلك الموضع دون تكرارٍ.

(٢) قال المؤلف في موضعٍ آخَرَ- كما في «الفتاوى» (٤/ ٣٧١)- عن علم الحديث: «فإن هذا علمٌ اختُصُّوا به كما اختُصَّ كلُّ قوم بعلم؛ وليس من لوازم حصول العلم لهم حصولُه لغيرهم، إلا أن يعلموا ما علموًا مما به يميزون بين صحيح الحديث وضعيفه». اهـ.

وقال أيضًا (الفتاوى: ١٨/ ١٧): «ومن الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق أهل العلم بالحديث كجمهور أحاديث البخاري ومسلم؛ فإن جميعَ أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين، وسائر الناس تبَعٌ لهم في معرفة الحديث؛ فإجماع أهل العلم بالحديث على أن هذا الخبرَ صدقٌ كإجماع الفقهاء على أن هذا الفعلَ حلالٌ، أو حرامٌ، أو واجب، وإذا أجمع أهلُ العلم على شيء فسائر الأمة تبَعٌ لهم؛ فإجماعهم معصومٌ، لا يجوز أن يُجمِعوا على خطأ...» إلخ.

وقال أيضًا في «الفتاوى» (١/ ٩-١٠): «فإذا اجتمع أهل الفقه على القول بحكم لم يكن إلا حقًّا، وإذا اجتمع أهل الحديث على تصحيح حديث لم يكن إلا صدقًا، ولكلٍّ من الطائفتين من الاستدلال على مطلوبهم بالجَلِيِّ والخَفيِّ ما يعرف به مَن هو بهذا الأمر حَفِيٌّ، والله تعالى يُلهِمُهم الصوابَ في هذه القضية، كما دلت على ذلك الدلائلُ الشرعية، وكما عُرِف ذلك بالتجربة الوجودية».

(٣) وقد تكلم المؤلف عن هذا الموضوع في أكثر من موضع. ينظر: «الفتاوى» (١٨/ ١٦-٢٣، ٤١، ٤٤-٤٦، ٤٨-٥١، ٦٩-٧٠، ٧٣؛ ٢٠/ ٢٥٧-٢٥٨)، و«درء =

والمقصودُ هنا: أنَّ تَعَدُّدَ الطُّرقِ مع عدمِ التَّشَاعُرِ[(١)] أو الاتِّفاقِ في

= التعارض» (١/ ١٩٥-١٩٨)، و«شرح الأصبهانية» (ص: ٥٤٥)، و«المسودة» (١/ ٤٧٩-٤٩٦).
كما نقل عنه خلاصةَ هذا التقرير تلميذُه الحافظُ ابنُ كثيرٍ في كتابه «اختصار علوم الحديث» (٣٥).

(١) في ط٢: (التشاور)، وقد وردت هذه الكلمة (التشاعر) في مواضعَ أخرى من كتب المؤلف. ينظر: «الفتاوى» (٩/ ٢٣٣)، و«الرد على المنطقيين» (٣٣٩)، و«درء التعارض» (١/ ١٩٥، ٣٦٠، ٥/ ٣٢٠، ٧/ ٥)، و«الجواب الصحيح» (٥/ ٣٢٠؛ ٦/ ٣٥٦)، و«منهاج السنة» (١/ ٥٦، ٨/ ٣٥٥).
ولعل المراد بها أنه لم يُشعر أحدهما الآخر، والإشعار: الإعلام، كما في «تاج العروس» (١٢/ ١٩٠).
وممن استعمل هذه الكلمةَ الجاحظُ في مواضعَ ضمن نفس السياق الذي استعملها فيه المؤلف؛ حيث قال في بعض رسائله (١/ ١٤٣): «وبذلك ثبتت حجةُ الله على من لم يشاهد مخارجَ الأنبياء، ولم يحضر آياتِ الرسل، وقام مجيء الأخبار عن غير تشاعر ولا تواطؤ مقامَ العِيان...». وفسر الأستاذ عبد السلام هارون التشاعرَ في هذا الموضع بأنه: «المخالطة، والملابسة، والمعاشرة».
وقال الجاحظ في رسالة أخرى (٣/ ٢٤٨): «وإنما نزلت لك حالات الناس، وخبرتك عن طبائعهم، وفسرت لك عللهم لتعلمَ أن العددَ الكثير لا يتفقون على تخرص الخبر الواحد في المعنى الواحد في الزمن الواحد، على غير التشاعر، فيكون باطلًا». وفسرها الأستاذ عبد السلام هنا بأنها: «تفاعل من قولهم: شعر بكذا: أحس به».
وقال الجاحظ في موضع ثالث (٤/ ١٩): «على أنا إذا تفقدنا أخبارهم، وأحصينا أحاديثهم، وعددنا رجالهم، وصحة أسانيدهم، كان الخبر في تقديم أبي بكرٍ أعمَّ، ورجاله أكثرَ، وإسنادُه أصحَّ؛ وهو بذلك أشهر، واللفظ به أظهر، مع الأشعار الصحيحة، والأمثال المستفيضة في حياة رسول الله ﷺ وبعد وفاته، وليس بين الأشعار وبين الأخبار فرقٌ إذا امتنع في مجيئها وأصلُ مخرجها التشاعر، والاتفاق، والتواطؤ».

العادةِ يُوجِبُ العِلْمَ بمضمونِ المنقولِ؛ لكنَّ هذا يَنتفعُ به كثيرًا مَنْ(١) عَلِم أحوالَ النَّاقِلين(٢)، وفى مثلِ هذا يُنتَفَعُ بروايةِ المجهولِ، والسَّيِّئِ الحفظِ، وبالحديثِ المرسَلِ، ونحوِ ذلك، ولهذا كان أهلُ العلم يكتبون مثلَ هذه الأحاديثِ، ويقولون: إنَّه يَصلُحُ للشَّواهدِ والاعتبارِ ما لَا يَصلُحُ لغيرِه.

قال أحمدُ: قد أكتُبُ حديثَ الرَّجُلِ لأَعْتَبِرَه. ومَثَّل ذلك(٣) بعبدِالله(٤) بنِ لَهِيعةَ قاضي مِصرَ(٥)؛

---

(١) في ط٣: (في).

(٢) قال المؤلف- كما في «الفتاوى» (٢٠/ ٢٥٧- ٢-٥٨): «وكذلك الخبر المرويُّ من عدة جهات يصدق بعضُها بعضًا من أناس مخصوصين قد تفيد العلم اليقيني لمن كان عالمًا بتلك الجهات؛ وبحال أولئك المخبرين؛ وبقرائنَ وضمائمَ تحتف بالخبر، وإن كان العلم بذلك الخبر لا يحصل لمن لم يَشْركه في ذلك، ولهذا كان علماء الحديث الجهابذة فيه، المتبحرون في معرفته، قد يحصل لهم اليقينُ التامُّ بأخبار؛ وإن كان غيرهم من العلماء قد لا يظن صدقها فضلًا عن العلم بصدقها.
ومبنى هذا على أن الخبرَ المفيدَ للعلم يفيده من كثرة المُخْبِرين تارةً، ومن صفات المُخْبِرين أخرى، ومن نفس الإخبار به أخرى، ومن نفس إدراك المُخْبِر له أخرى، ومن الأمر المُخْبَر به أخرى، فرب عددٍ قليلٍ أفاد خبرهم العلمَ؛ لما هم عليه من الديانة والحفظ الذي يُؤْمَن معه كذِبُهم أو خطؤُهم، وأضعاف ذلك العدد من غيرهم قد لا يفيدُ العلمَ.
هذا هو الحق الذي لا ريبَ فيه، وهو قول جمهور الفقهاء والمحدثين وطوائف من المتكلمين، وذهب طوائفُ من المتكلمين وبعض الفقهاء إلى أن كلَّ عدد أفاد العلم خبرهم بقضية أفاد خبر مثل ذلك العدد العلم في كل قضية. وهذا باطل قطعًا».

(٣) في ط٣، ك١، ك٢، م: (هذا)، وفي حاشية م: (نسخة: ذلك).

(٤) في ط١: (عبد الله)، وفي الحاشية: (الأصل: بعبد الله).

(٥) (قاضي مصر) ليست في ك١، ك٢، وهي ملحقة في م.
وقال المؤلف- كما في «المسودة» (١/ ٥٧٥)-: «من المحدثين من لا يكون حجةً لو انفرد، فإذا وافقه مثلُه صار حجةً، وكذلك الحديث يُروَى من وجهين يصير بذلك حجةً، وهذا باب واسع يجب اعتباره. =

= قال أحمد بن القاسم: سألت أبا عبد الله- يعني: الإمام أحمدَ- عن حديث ابن لَهيعةَ، فقال: ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثَه إلا للاعتبار والاستدلال. قال: أنا قد أكتب حديثَ الرجل على هذا المعنى، كأني أستدلُّ به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجةٌ إذا انفرد. قلت: فإذا كان الرجلُ على هذا ليس حديثه بحجةٍ في شيء؟ قال: إذا انفرد بالحديث فنعم، ولكن إذا كان حديثٌ عنه وعن غيره كان في هذا تقوية.

وقال حنبل: سمعتُ أبا عبد الله يقول: ما حديث ابن لهيعةَ بحجةٍ، إلا أني كنت كثيرًا ما أكتب حديثَ الرجل لا أعرفه- كذا، ولعل صوابه: لأعرفه- ويقوي بعضه بعضًا.

وسأله المَرُّوذِيُّ عن جابر الجُعفيِّ؟ فقال: قد كنتُ لا أكتبُ حديثَه، ثم كتبتُه أعتبرُ به.

وقال له مُهنا: لمَ تكتُبُ حديث ابن أبي مريَمَ، وهو ضعيف؟ قال: أعرفه. وقال: سمعتُه يقول لرجل عنده في حديث رجل متروك، قال له الرجل: قد رميت بحديثه، ما أدري أين هو؟ قال له أبو عبد الله: ولِمَ؟ كيف لم تدعها حتى تنظرَ فيها، وتعتبرَ بها».

وقال المؤلف في موضعٍ آخَرَ من «المسودة» (١/ ٥٤٥)- معلقًا على قول الإمام أحمد: «كأني استدلُّ به مع حديث غيره، لا أنه حجةٌ إذا انفرد»-: «يفيد شيئين:

أحدهما: أنه جزءُ حجةٍ، لا حجةٌ، فإذا انضم إليه الجزء الآخَرُ صار حجةً، وإن لم يكن واحد منهما حجةً عند الانفراد، فضعيفان قد يقويان.

الثاني: أنه لا يَحتَج بمثل هذا إذا انفرد، وهذا يقتضي أنه لا يَحتج بالضعيف المنفرد، فإما أن يريدَ به نفيَ الاحتجاج مطلقًا، أو إذا لم يوجد أثبت منه.

قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: ما تقول في حديث رِبعيِّ بن حِرَاشٍ؟ قال: الذي يرويه عبد العزيز بن أبي روَّاد؟ قلت: نعم. قال: لا، الأحاديثُ بخلافه، وقد رواه الحفاظ عن رِبعِيٍّ عن رجلٍ لم يُسمُّوه. قلت: فقد ذكرته في «المسند»؟! قال: قصدت في «المسند» المشهور، وتركت الناس تحت ستر الله ﷻ، ولو أردت أن أفصل ما صحَّ عندي، لم أروِ من هذا «المسند» إلا الشيءَ بعد الشيء؛ ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه... =

فإنَّه كان من[1] أَكثَرِ النَّاسِ حديثًا، ومن خِيَارِ النَّاسِ؛ لكن بسببِ احتراقِ كُتُبِه وَقَعَ في حديثِه المتأخِّرِ غَلَطٌ، فصَارَ يَعْتَبِر[2] بذلك، ويَسْتَشْهِدُ به، وكثيرًا ما يَقترنُ[3] هو واللَّيثُ بنُ سعدٍ،

= قلت- أي: ابن تيمية-: فعلى هذه الطريقة التي ذكرها الإمام أحمدُ بنى عليها أبو داودَ كتاب «السنن» لمن تأمَّلَه، ولعله أخذ ذلك عن أحمدَ، فقد بين أن مثل عبدالعزيز ابن أبي رَوَّاد، ومثل الذي فيه رجل ولم يُسمَّ، يُعمَل به إذا لم يخالفه ما هو أثبت منه...

قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يقول: إذا كان في المسألة عن النبي ﷺ حديثٌ لم نأخُذْ فيها بقول أحد من الصحابة ولا من بعدهم خلافه، وإذا كان في المسألة عن أصحاب رسول الله ﷺ قولٌ مختلف نختار من أقاويلهم، ولم نخرج عن أقاويلهم إلى قول أحد من بعدهم، وإذا لم يكن فيها عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة قول، نختار من أقوال التابعين، وربما كان الحديث عن النبي ﷺ في إسناده شيءٌ فنأخذ به إذا لم يجِئْ خلافه أثبت منه، وربما أخذنا بالحديث المرسَل إذا لم يجِئْ خلافه».

وهذه النصوص عن الإمام أحمدَ وتفسير المؤلف لها هي من مكنونات «المسودة» التي يغفُلُ عنها كثيرٌ من الباحثين، ولذا سقتها مع طولها، وقد شرح منهج الإمام أحمد في هذه المسألة العلامة ابن القيِّم في كتابه القيم «إعلام الموقعين» (٢/ ٥٠-٦٢)، ومما قال في ذلك (ص: ٥٥): «الأصل الرابع- أي: من أصول الإمام أحمدَ-: الأخذ بالمرسَل والحديث الضعيف، إذا لم يكُنْ في الباب شيءٌ يدفعه، وهو الذي رجَّحه على القياس، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكَر، ولا ما في روايته متَّهَم؛ بحيث لا يسوغ الذهاب إليه فالعمل به؛ بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح، وحسن، وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتبُ، فإذا لم يجد في الباب أثرًا يدفعه ولا قول صاحب، ولا إجماع على خلافه كان العمل به عنده أَوْلى من القياس، وليس أحدٌ من الأئمة إلا وهو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة...» إلخ.

(١) (من) ليست في ط٢. (٢) أي: الإمام أحمد.

(٣) أي: يقترن به في أسانيد الأحاديث؛ لاشتراكهما في الرواية عن كثير من الشيوخ الذين سمعوا منهما.

والليثُ حُجَّةٌ ثبتٌ إمامٌ[(١)].

وكما أنَّهم يَستَشهِدُون ويَعتَبِرُون بحديثِ الَّذي فيه سوءُ حفظٍ، فإنَّهم أيضًا يُضعِّفون من حديثِ الثِّقةِ الصَّدوقِ الضَّابطِ أشياءَ تَبيَّنَ لهم غَلَطُه[(٢)] فيها بأُمورٍ يَستدلُّون بها، ويُسمُّون هذا: علمَ عِلَلِ الحديثِ، وهو مِن أشرفِ علومِهم؛ بحيثُ يكونُ الحديثُ قد رواهُ ثقةٌ ضابطٌ وغَلِطَ فيه، وغَلَطُه فيه عُرِفَ:

إمَّا بسببٍ ظاهرٍ[(٣)]؛ كما عَرَفُوا أنَّ النَّبيَّ ﷺ تزوَّجَ مَيمونةَ وهو [حلالٌ][(٤)]،

---

(١) وذكر المؤلف نحو هذا في مواضعَ أخرى. ينظر: «الفتاوى» (١٨/ ٢٥-٢٧)، و«الاستغاثة في الرد على البكري» (ص: ١١٨-١١٩ ط.المنهاج).

(٢) في ك١، ك٢، ط٣: (أنه غلط).

(٣) لم يذكر المؤلف رحمه الله إلا هذا الوجه، ولعل الوجهَ الثانيَ هو السببُ الخفي.
ومن أمثلته: ما رواه أبو داودَ وغيره عن النبي ﷺ: أنه سُئِل عن فأرةٍ وقعت في سمنٍ فقال: «إن كان جامدًا فألْقوها وما حولَها وكُلُوا سَمْنَكم، وإن كان مائعًا فلا»، قال المؤلف في «الفتاوى» (٢١/ ٥٢٦): «وهذا الحديث إنما يدل- لو دل- على نجاسة السَّمنِ الذي وقعت فيه الفأرةُ، فكيف والحديث ضعيف؛ بل باطل، غلِطَ فيه معمَرٌ على الزهري غلَطًا معروفًا عند النقاد الجهابذة، كما ذكره التِّرمِذي عن البخاري، ومن اعتقد من الفقهاء أنه على شرط الصحيح فلم يعلَمِ **العلةَ الباطنةَ** فيه التي توجب العلمَ ببطلانه؛ فإن علمَ العلل من خواصِّ علم أئمة الحديث، ولهذا بيَّن البخاري في «صحيحه» ما يوجب فساد هذه الرواية، وأن الحديث الصحيح هو على طهارته أدل منه على النجاسة...» إلخ.

(٤) في ط١، ط٢، ك١: (وهو محرم)، والمثبت من ط٣، ك٢، وهو الذي ذكره المؤلف في موضعٍ آخَرَ: (الفتاوى: ١٨/ ٧٣)، وفي م: (وهو حلال)، ثم ضرب عليها وكتب فوقها: (وهو محرم)!
والخبر: أخرجه مسلم (١٤١١) من حديث يزيدَ بن الأصمِّ، عن ميمونةَ بنتِ الحارث رضي الله عنها.

وأنَّه صلَّى في البيتِ ركعتين[١]، وجَعَلُوا روايةَ ابنِ عبَّاسٍ لتزوُّجِها [حَرَامًا][٢]، ولكونِه لم يصلِّ[٣] ممَّا وَقَعَ فيه الغَلَطُ[٤].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٩٧)، ومسلم (١٣٢٩) من حديث عبد الله بن عمرَ ﵄.

(٢) في ط١، ط٢، ك١: (حلالا)، والمثبت من ط٣، ك٢، وهو الذي ذكر المؤلف في موضعٍ آخَرَ كما سبق، وفي م: (حراما)، وضرب عليها، وكتب فوقها: (حلالا)!
والحديث أخرجه البخاري (١٨٣٧)، ومسلم (١٤١٠)، وقد ذكر ابن القيم في «زاد المعاد» (٥/ ١٠٣) سبعة أوجه لترجيح رواية أنه تزوَّجها حلالًا.

(٣) أخرجه البخاري (٣٩٨، ١٦٠١) من رواية عطاء وعكرمة، ومسلم (١٣٣١) من رواية عطاء، كلاهما (عطاء وعكرمة) عن ابن عباسٍ ﵄.
وأخرجه مسلم (١٣٣٠) من رواية عطاء، عن ابن عباس، عن أسامةَ بنِ زيدٍ ﵄.
وقال العلامة ابن القيم في «زاد المعاد» (٢/ ٢٧٣)- بعد أن ذكر حديثَ بلالٍ في صلاة النبي ﷺ بالكعبة، وحديث ابن عباس هذا-: «فقيل: كان ذلك دخولين، صلَّى في أحدهما، ولم يصلِّ في الآخر.
وهذه طريقةُ ضعفاء النقد، كلما رأوا اختلافَ لفظٍ جعلوه قصةً أخرى، كما جعلوا الإسراء مرارًا؛ لاختلاف ألفاظه، وجعلوا اشتراءه من جابر بعيره مرارًا؛ لاختلاف ألفاظه، وجعلوا طوافَ الوداع مرتين؛ لاختلاف سياقه، ونظائر ذلك.
وأما الجهابذةُ النُّقَّادُ فيرغبون عن هذه الطريقة، ولا يجبنون عن تغليط مَن ليس معصومًا من الغلط، ونسبته إلى الوهَم، قال البخاري وغيره من الأئمة: والقول قولُ بلالٍ؛ لأنه مثبِتٌ شاهد صلاته، بخلاف ابن عباس».

(٤) قال المؤلف في موضعٍ آخَرَ في «الفتاوى» (١٨/ ٧٣): «وأجل ما يوجد في الصحة كتابُ البخاري، وما فيه متن يُعرَف أنه غلَطٌ على الصاحب؛ لكن في بعض ألفاظ الحديث ما هو غلط، وقد بين البخاري في نفس صحيحه ما بين غلط ذلك الراوي، كما بيَّن اختلافَ الرواة في ثمن بعير جابرٍ.
وفيه عن بعض الصحابة ما يقال: إنه غلِطَ، كما فيه عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونةَ وهو محرِم، والمشهور عند أكثر الناس أنه تزوَّجها حلالًا، وفيه عن أسامةَ: أن النبي ﷺ لم يصلِّ في البيت، وفيه عن بلال: أنه صلَّى فيه، وهذا أصح عند العلماء».

وكذلك أنَّه اعتَمَرَ أربعَ عُمَرٍ[(١)]، وعَلِمُوا أنَّ قولَ ابنِ عُمَرَ: «إنَّه اعتَمَرَ في رجَبٍ»[(٢)]، ممَّا وَقَعَ فيه الغَلَطُ.

وعَلِمُوا أنَّه تَمتَّعَ وهو آمِنٌ في حَجَّةِ الوداعِ، وأنَّ قولَ عثمانَ لعليٍّ: «كُنَّا يَومَئذٍ خائِفِين»[(٣)]، ممَّا وَقَعَ فيه الغَلَطُ.

وأنَّ ما وَقَعَ في بعضِ طُرُقِ البخاريِّ[(٤)]: «أنَّ النَّارَ لا تَمتَلِئُ؛ حتَّى

---

(١) أخرجه البخاري (٤١٤٨)، ومسلم (١٢٥٣) من حديث أنسٍ رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (١٧٧٥)، ومسلم (١٢٥٥) من حديث مجاهد، قال- واللفظ للبخاري-: دخلت أنا وعروةُ بنُ الزبير المسجد، فإذا عبدُ الله بن عمرَ رضي الله عنهما جالس إلى حجرة عائشةَ رضي الله عنها، وفيه: قال له: كم اعتمر رسول الله ﷺ؟ قال: أربعًا، إحداهنَّ في رجبٍ. فكرهنا أن نردَّ عليه، قال: وسمعنا استنانَ عائشةَ أم المؤمنين في الحجرة، فقال عروةُ: يا أُمَّاه، يا أمَّ المؤمنين، أَلَا تسمعينَ ما يقول أبو عبدالرحمن؟ قالت: ما يقول؟ قال: يقول: إن رسولَ الله ﷺ اعتمر أربع عمراتٍ، إحداهنَّ في رجبٍ. قالت: يرحَمُ الله أبا عبد الرحمن، ما اعتمر عمرةً إلا وهو شاهده، وما اعتمر في رجبٍ قط.

وينظر في ذكر عُمَرِ النبيِّ ﷺ، وتواريخها، والأوهام فيها: «زاد المعاد» (٢/ ١٤٨- ١٥٦).

(٣) أخرج مسلم (١٢٢٣) من حديث عبد الله بن شقيق قال: كان عثمان ينهى عن المُتْعة، وكان عليٌّ يأمر بها، فقال عثمان لعليٍّ كلمة، ثم قال عليٌّ: لقد علمتَ أنَّا قد تمتَّعْنا مع رسول الله ﷺ. فقال: أجل، ولكنا كنا خائفين.

(٤) (٧٤٤٩) من حديث أبي هريرة، ولفظه: «فأما الجنةُ، فإنَّ اللهَ لا يظلم من خلقه أحدًا، وإنه ينشئُ للنار من يشاء، فيُلقَونَ فيها، فتقول: هل من مزيدٍ؟ ثلاثًا، حتى يضَعَ فيها قدَمَه فتمتلئ، ويرد بعضها إلى بعض، وتقول: قَطْ قَطْ قَطْ».

ورواه البخاري في موضعٍ آخَرَ (٤٨٥٠) من حديث أبي هريرة على الصواب، ولفظه: «فأما النارُ فلا تمتلئُ حتى يضَعَ رجلَه فتقول: قط قط، فهنالك تمتلئُ، ويَزوي بعضُها إلى بعض، ولا يظلِمُ اللهُ عز وجل من خلقه أحدًا، وأما الجنةُ فإنَّ اللهَ عز وجل يُنشِئُ لها خلقًا».

يُنشِئَ اللهُ لها خَلْقًا آخَرَ»، ممَّا وَقَعَ فيه الغَلَطُ(١). وهذا كثيرٌ.

والنَّاسُ في هذا البابِ طَرَفانِ:

طَرَفٌ من أهلِ الكلامِ ونحوِهم ممَّن هو بعيدٌ عن معرفةِ الحديثِ وأهلِه، لا يُميِّزُ بين الصَّحيحِ والضَّعيفِ، فيَشُكُّ في صحَّةِ أحاديثَ، أو في القطعِ بها(٢)، مع كونِها معلومةً مقطوعًا بها عند أهلِ العلمِ به(٣).

---

(١) قال المؤلف في «منهاج السنة» (٥/ ١٠٠-١٠٢): «ثبت في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة وأنس بن مالك: أن النبي ﷺ قال: «لا يزالُ يُلقَى في النارِ، وتقول: هل من مزيدٍ؟ حتى يضَعَ ربُّ العِزَّةِ فيها قدَمَه»، وفي رواية: «فيضع قدمَه عليها، فتقول: قَطْ قَطْ، وينزوي بعضُها إلى بعض»؛ أي: تقول: حَسْبي، حَسْبي- «وأما الجنةُ فيبقى فيها فضلٌ، فيُنشِئُ الله لها خلقًا، فيُسكِنُهم فضولَ الجنة». هكذا رُوِي في الصحاح من غير وجه.

ووقع في بعض طرق البخاري غلَطٌ، قال فيه: «وأما النارُ فيبقى فيها فضلٌ»، والبخاري رواه في سائر المواضع على الصواب؛ ليبينَ غلَطَ هذا الراوي، كما جرت عادتُه بمثل ذلك، إذا وقع من بعض الرواة غلَطٌ في لفظٍ ذكَرَ ألفاظَ سائر الرواة التي يعلم بها الصواب، **وما علمت وقع فيه غلط إلا وقد بيَّن فيه الصواب**». اهـ.

وقال تلميذه ابن القيم في «حادي الأرواح» (٢/ ٨٠٩) معلقًا على لفظة: «وأنه ينشئُ للنارِ مَن يشاء»: «غلَطٌ من بعض الرواة، انقلب عليه لفظه، والروايات الصحيحة ونص القرآن يرُدُّه؛ فإن الله سبحانه أخبر أنه يملأ جهنَّمَ من إبليسَ وأتباعه، وأنه لا يعذِّبُ إلا مَن قامت عليه حجته، وكذب رسُلَه، قال تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾، ولا يظلم الله أحدًا من خلقه».

(٢) في ك١، ك٢: (بهذا).

(٣) قال المؤلف في موضعٍ آخَرَ (الفتاوى: ٤/ ٩٥): «وبكل حالٍ: فهم- أي: أهل الحديث- أعلم الأمة بحديث الرسول، وسيرته، ومقاصده، وأحواله، ونحن لا نعني بأهل الحديث المقتصرين على سماعه، أو كتابته، أو روايته؛ بل نعني بهم: كلَّ مَن كان أحق بحفظه ومعرفته وفهمه ظاهرًا وباطنًا، واتباعه باطنًا وظاهرًا، =

وطَرَفٌ ممَّن يَدَّعِي اتِّباعَ الحديثِ، والعملَ به، كُلَّما وجَدَ لفظًا في حديثٍ قد رواه ثقةٌ أو رأى حديثًا بإسنادٍ ظاهرُه الصِّحَّةَ؛ يُريدُ أن يَجعَلَ ذلك من جِنْسِ ما جَزَمَ أهلُ العلمِ بصحَّتِه، حتَّى إذا عارضَ الصَّحيحَ المعروفَ أخَذَ يتكلَّفُ له التَّأويلاتِ الباردةَ، أو يَجعَلُه دليلًا له[١] في

= وكذلك أهل القرآن، وأدنى خَصلة في هؤلاء: محبة القرآن والحديث، والبحث عنهما وعن معانيهما، والعمل بما علموه من موجبهما.

ففقهاء الحديث أخبرُ بالرسول من فقهاء غيرهم، وصوفيتهم أتبعُ للرسول من صوفية غيرهم، وأمراؤهم أحق بالسياسة النبوية من غيرهم، وعامتهم أحق بموالاة الرسول من غيرهم.

ومن المعلوم: أن المعظمين للفلسفة والكلام، المعتقدين لمضمونهما، هم أبعدُ عن معرفة الحديث، وأبعد عن اتباعه من هؤلاء، هذا أمرٌ محسوس؛ بل إذا كشفت أحوالهم وجدتهم من أجهل الناس بأقواله ﷺ وأحواله، وبواطن أموره وظواهرها؛ حتى لتجد كثيرًا من العامة أعلمَ بذلك منهم، ولتجدهم لا يميزون بين ما قاله الرسول وما لم يقُلْه؛ بل قد لا يفرقون بين حديث متواترٍ عنه وحديث مكذوب موضوعٍ عليه.

وإنما يعتمدون في موافقته على ما يوافق قولَهم، سواء كان موضوعًا أو غيرَ موضوع، فيعدلون إلى أحاديثَ يعلم خاصةُ الرسول بالضرورة اليقينية أنها مكذوبةٌ عليه عن أحاديثَ يعلم خاصَّتُه بالضرورة اليقينية أنها قولُه.

وهم لا يعلمون مراده؛ بل غالب هؤلاء لا يعلمون معانيَ القرآن فضلًا عن الحديث، بل كثير منهم لا يحفظون القرآن أصلًا، فمن لا يحفظ القرآن ولا يعرف معانيَه، ولا يعرف الحديثَ ولا معانيَه، من أين يكون عارفًا بالحقائق المأخوذة عن الرسول؟!

وإذا تدبر العاقلُ وجد الطوائفَ كلَّها كلما كانت الطائفة إلى الله ورسوله أقربَ كانت بالقرآن والحديث أعرفَ وأعظم عنايةً، وإذا كانت عن الله وعن رسوله أبعدَ كانت عنهما أنأى، حتى تجد في أئمة علماء هؤلاء من لا يميز بين القرآن وغيره؛ بل ربما ذُكِرت عنده آيةٌ فقال: لا نسلِّم صحةَ الحديث! وربما قال: لقوله عليه السلام كذا، وتكون آيةً من كتاب الله! وقد بلغنا من ذلك عجائبُ، وما لم يبلغنا أكثر». اهـ.

(١) (له) ليست في ك١، ك٢، م.

مسائلِ العلمِ، مع أنَّ أهلَ العلمِ بالحديثِ يعرفُون أنَّ مثلَ هذا غَلَطٌ.

وكما أنَّ على الحديثِ أدلَّةً يُعلَمُ بها [أنَّه](١) صِدقٌ، وقد يُقطَعُ بذلك، فعليه أَدِلَّةٌ يُعلَمُ بها أنَّه كَذِبٌ، ويُقطَعُ بذلك(٢)، مثلُ ما يُقطَعُ بكذِبِ ما يَرويه الوَضَّاعُون من أهلِ البدعِ والغُلُوِّ في الفضائلِ؛ مثلُ حديثِ يومِ عاشوراءَ، وأمثالِه ممَّا فيه: أنَّ مَنْ صَلَّى ركعتينِ كان له كأجرِ كذا وكذا نَبيًّا(٣).

وفي التَّفسيرِ من هذه الموضوعاتِ قطعةٌ كبيرةٌ، مثلُ الحديثِ الَّذي

(١) في حاشية ط٢: (في الأصل: أنها)، والمثبت من بقية النسخ.

(٢) عقد المؤلف في «منهاج السنة» (٧/ ٤٣٧) فصلًا في الطرق التي يُعلَمُ بها كذب المنقول، ومن الطرق التي ذكرها تحت هذا الفصل:
١-أن يُروَى خلاف ما عُلِم بالتواتر والاستفاضة.
٢-أن ينفرد الواحد والاثنان بما يعلم أنه لو كان واقعًا لتوفرت الهمم والدواعي على نقله.
وتكلم العلامة ابن القيم عن هذه المسألة بكلام نفيسٍ جدًّا في كتابه «المنار المنيف» (من ص: ٤٣ فما بعدها).

(٣) ذكر المؤلف في «منهاج السنة» (٧/ ٤٢٩-٤٣٥) جملةً من الأحاديث الباطلة التي راجت على بعض أهل التفسير والفقه والزهد والنظر. وذكر في موضعٍ آخَرَ (الفتاوى: ١٨/ ٦٣-٦٤) بعضَ الموضوعات التي يحتج بها الفقهاء، و(الفتاوى: ١٨/ ١٢٢-١٢٨) بعض الموضوعات المشهورة عند الصوفية.
وقال ابن القيم في «المنار المنيف» (٣٤): «والأحاديث الموضوعة عليها ظلمة ورَكاكة، ومجازفات باردة، تنادي على وضعها واختلاقها على رسول الله ﷺ، مثل حديث: «مَن صلَّى الضحى كذا وكذا ركعةً أُعطِيَ ثوابَ سبعين نبيًّا»، وكأن هذا الكذابَ الخبيثَ لم يعلَمْ أن غيرَ النبي لو صلَّى عمرَ نوحٍ عليه السلام لم يُعْطَ ثوابَ نبيٍّ واحد».

يرويه الثَّعلَبِيُّ والوَاحِدِيُّ والزَّمَخشَرِيُّ في فضائلِ سُوَرِ القرآنِ سورةً سورةً[(١)]، فإنَّه موضوعٌ باتِّفاقِ أهلِ العلمِ[(٢)].

والثَّعلَبِيُّ هو في نَفْسِه كان فيه خيرٌ ودينٌ، و[(٣)] كان حاطبَ ليلٍ، يَنقُلُ ما وجَدَ في كُتُبِ التَّفسيرِ من صحيحٍ وضعيفٍ وموضوعٍ[(٤)].

والوَاحِدِيُّ صاحبُه كان أبصَرَ منه بالعربيَّةِ؛ لكن هو أبْعَدُ عن السَّلامةِ واتِّباعِ السَّلَفِ.

والبَغَويُّ تفسيرُه مختصَرٌ من الثَّعلَبِيِّ؛ لكنَّه صَانَ تفسيرَه عن[(٥)] الأحاديثِ الموضوعةِ، والآراءِ المبتدَعةِ[(٦)].

---

(١) قال المؤلف في «منهاج السنة» (٧/ ٤٣٤) عن هذا الحديث: «يذكره الثعلبيُّ والواحدي في أول كل سورة، ويذكره الزمخشريُّ في آخِرِ كل سورة». اهـ.

(٢) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٣٩) من حديث أُبَيِّ بن كعبٍ رضي الله عنه، وأوله: «يا أُبَيُّ، من قرأ فاتحةَ الكتاب أُعطِيَ من الأجر...» فذكر سورة سورة، وثواب تاليها إلى آخر القرآن.

قال ابن الجوزي: «وقد فرَّق هذا الحديثَ أبو إسحاقَ الثعلبيُّ في «تفسيره»، فذكر عند كل سورة منه ما يخصها، وتبعه أبو الحسن الواحدي في ذلك...، وهذا حديث فضائل السور مصنوع بلا شك...، وبعد هذا فنفس الحديث يدل على أنه مصنوع، فإنه قد استنفد السور وذكر في كل واحدة ما يناسبها من الثواب بكلام رَكيكٍ في نهاية البرودة، لا يناسب كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم».

وينظر في تخريجه والكلام عليه: «تخريج أحاديث الكشاف» للزَّيْلَعي (٤/ ٣٤٣) فما بعدها.

(٣) زاد في ط٢ هنا: (لكنه) بين قوسين.

(٤) ذكر المؤلف نحو هذا في منهاج السنة ، وقال في موضعٍ آخَرَ من «جامع المسائل» (٣/ ٢٩١): «والثعلبيُّ يذكر ما قاله غيره، سواء قاله ذاكرًا أو آثرًا، ما يكاد ينشئ من عنده عبارةً».

(٥) في ك١، ك٢، م: (من).

(٦) قال المؤلف في «منهاج السنة» (٧/ ١٢): «ولهذا لما كان البَغَويُّ عالمًا بالحديث، =

والموضوعاتُ في كتبِ التَّفسيرِ كثيرةٌ، مثلُ[(١)] الأحاديثِ الكثيرةِ الصَّريحةِ في الجهرِ بالبَسْملةِ[(٢)]، وحديثِ عليٍّ الطَّويلِ في تصدُّقِه بخاتَمِه في الصَّلاةِ[(٣)]، فإنَّه موضوعٌ باتِّفاقِ أهلِ العلمِ، ومثلُ ما رُوِي في قولِه:

= أعلم به من الثعلبي والواحدي، وكان تفسيره مختصر تفسير الثعلبي، لم يذكر في تفسيره شيئًا من الأحاديث الموضوعة التي يرويها الثعلبي، ولا ذكر تفاسير أهل البدع التي ذكرها الثعلبي، مع أن الثعلبيَّ فيه خير ودين؛ لكنه لا خبرةَ له بالصحيح من الأحاديث، ولا يميز بين السنة والبدعة في كثير من الأقوال».
وقد سُئِل المؤلفُ: أيُّ التفاسير أقربُ إلى الكتاب والسنة؟ فأجاب عن ذلك، وجوابه في «الفتاوى» (٣/ ٣٨٥-٣٨٨)، وهناك بحث مختصر بعنوان: رأي شيخ الإسلام ابن تيمية في التفاسير المطبوعة، كتبه: بشير جواد القيسي، وقد ذكر فيه (١٥) تفسيرًا، وهو منشور في مجلة الحكمة (العدد: ٧).

(١) في ط١، ط٢: (ومنها) بين قوسين، وفي حاشية ط١: (في الأصل بياض لكلمة واحدة، ولعلها: منها، أو: مثل)، والمثبت من ط٣، ك١، ك٢، م.

(٢) قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٤١٥-٤١٧): «وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أنه ليس في الجهر بها حديث صريح، ولم يروِ أهلُ السُّنَن المشهورة -كأبي داودَ والتِّرمذي والنَّسائي- شيئًا من ذلك، وإنما يوجد الجهر بها صريحًا في أحاديثَ موضوعةٍ يرويها الثعلبي والماوردي وأمثالهما في التفسير، أو في بعض كتب الفقهاء الذين لا يميزون بين الموضوع وغيره...» إلخ.
وقال أيضًا (٢٢/ ٤٤١): «وأما المأثور عن النبي ﷺ- أي: في الجهر بالبسملة- فهو ضعيفٌ أو موضوع، كما ذكر ذلك حُفَّاظ الحديث كالدارقطني وغيره».

(٣) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص: ١٠٢)، وابن عساكر في تاريخه (٤٢/ ٣٥٦-٣٥٧)، وفيه: أن عليًّا رضي الله عنه قال: نزلت هذه الآية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾، فدخل رسول الله ﷺ المسجدَ والناس يصلون بين قائم وراكعٍ وساجدٍ، وإذا سائل فقال له رسول الله ﷺ: «**يا سائلُ، أعطاك أحدٌ شيئًا؟**» قال: لا، إلا هذا الراكعَ- يعني: عليًّا- أعطاني خاتم.
وقد رُوِي من طرقٍ، وبألفاظ مختلفة، ولا يصح منها شيء.
قال ابن كثيرفي تفسيره (٣/ ١٣٩) بعد أن ذكر طرق هذا الخبر المرفوعة والموقوفة: =

﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾؛ أنَّه عليٌّ[(١)]،

= «وليس يصح شيء منها بالكلية، لضعف أسانيدها، وجهالة رجالها...، وقد تقدم في الأحاديث التي أوردنا- أي: في أول تفسير الآية- أن هذه الآياتِ كلَّها نزلت في عُبادةَ بن الصامتِ رضي الله عنه، حين تبرأ من حلف يهودَ، ورضي بولاية الله ورسوله والمؤمنين».

وقال في «البداية والنهاية» (١١/ ٩٤): «وهذا لا يصح بوجهٍ من الوجوه؛ لضعف أسانيده، ولم ينزِلْ في عليٍّ شيءٌ من القرآن بخصوصيته، وكل ما يوردونه في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، وقوله: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨]، وقوله: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ [التوبة: ١٩]، وغير ذلك من الآيات والأحاديث الواردة في أنَّها نزلت في عليٍّ لا يصحُّ شيءٌ منها».

هذا من حيث الصناعةُ الحديثية، وأما من حيث المتنُ فقد تكلم عليه المؤلفُ في «منهاج السنة» (٢/ ٣٠)، فقال: «وقد وضع بعض الكَذَّابين حديثًا مفترًى أن هذه الآيةَ نزلت في عليٍّ لمَّا تصدَّق بخاتمه في الصلاة، وهذا كذب بإجماع أهل العلم [بالنقل]، وكذِبُه بيِّن، من وجوه كثيرة...» وساق تلك الأوجه.

وينظر في تخريج الخبر والكلام عليه: «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٤٠٩)، و«البداية والنهاية» (١١/ ٩٣)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٤٩٢١).

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٣/ ٤٤٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما نزلت: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] وضع صلى الله عليه وسلم يده على صدره، فقال: «أنا المنذرُ»، ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾، وأومأ بيده إلى منكِبِ عليٍّ، فقال: «أنتَ الهادي يا عليُّ، بك يهتدي المهتدونَ بعدي».

وقال ابن كثير في «تفسيره» (٤/ ٤٣٤): «وهذا الحديث فيه نَكارةٌ شديدة». وينظر في تخريجه: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٤٨٩٩).

وقد تكلم المؤلف عن تفسير الآية في «منهاج السنة» (٧/ ١٣٩)، ورد هذا الروايةَ المنقولة عن ابن عباس من عدة وجوهٍ، فقال:

«**أحدها**: أن هذا لم يقُمْ دليلٌ على صحته، فلا يجوز الاحتجاج [به]...

الثاني: أن هذا كذبٌ موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث، فيجب تكذيبه ورده. =

﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾: أُذُنُكَ يا عليُّ[1].

= الثالث: أن هذا الكلام لا يجوز نسبته إلى النبي ﷺ، فإن قوله: «أنا المنذر، وبك يا عليُّ يهتدي المهتدون» ظاهره أنهم بك يهتدون دوني، وهذا لا يقوله مسلم؛ فإن ظاهرَه أن النِّذارةَ والهدايةَ مقسومةٌ بينهما، فهذا نذيرٌ لا يُهتدَى به، وهذا هادٍ، [وهذا] لا يقوله مسلم.

الرابع: أن الله تعالى قد جعل محمدًا هاديًا، فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾، فكيف يجعل الهاديَ مَن لم يوصَفْ بذلك دون مَن وُصِف به؟!

الخامس: أن قوله: «بك يهتدي المهتدون» ظاهره أن كلَّ من اهتدى من أمة محمدٍ فبه اهتدى، وهذا كذبٌ بيِّن؛ فإنه قد آمن بالنبي ﷺ خلق كثير، واهتدوا به، ودخلوا الجنة، ولم يسمعوا من عليٍّ كلمةً واحدة، وأكثر الذين آمنوا بالنبي ﷺ واهتدوا به لم يهتدوا بعليٍّ في شيء، وكذلك لما فُتِحت الأمصارُ، وآمن واهتدى الناس بمن سكنها من الصحابة وغيرهم، كان جماهيرُ المؤمنين لم يسمعوا من عليٍّ شيئًا، فكيف يجوز أن يقال: بك يهتدي المهتدون؟!

السادس: أنه قد قيل معناه: إنما أنت نذير، ولكل قوم هادٍ؛ وهو الله تعالى، وهو قول ضعيف، وكذلك قول من قال: أنت نذير وهادٍ لكل قوم، قول ضعيف.

والصحيح أن معناها: إنما أنت نذيرٌ كما أُرسِل مِن قبلك نذيرٌ، ولكل أمة نذير يهديهم؛ أي: يدعوهم، كما في قوله: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾، وهذا قول جماعة من المفسرين، مثل: قتادةَ، وعكرمةَ، وأبي الضحى، وعبد الرحمن بن زيدٍ...» إلخ.

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٦٧) من حديث عليٍّ مرفوعًا، ولفظه: «**يا عليُّ، إن الله أمرني أن أدنيَكَ وأعلِّمَكَ لتعيَ، وأُنزِلت هذه الآية**: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢]، **فأنتَ أُذُنٌ واعيةٌ لعلمي**».

وأخرج نحوه ابن جرير في «تفسيره» (٢٣/ ٢٢٢) من حديث مكحول مرسلًا، وأخرج هو (٢٣/ ٢٢٣) وابن عساكر (٤٨/ ٢١٧) نحوه من حديث بُرَيدةَ.

وقال ابن عساكر: «إسناد لا يُعرَف، والحديث شاذ»، وقال ابن كثير في «تفسيره» (٨/ ٢١١): «لا يصح». =

= وقال المؤلف في «منهاج السنة النبوية» (٧/ ١٧١): «هذا موضوع باتفاق أهل العلم...، قوله: ﴿لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ ۝١١ لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ [سورة الحاقة: ١١ - ١٢] لم يرِدْ به أُذُنَ واحدٍ من الناس فقط، فإن هذا خطاب لبني آدمَ.

وحملهم في السفينة من أعظم الآيات، قال تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ۝٤١ وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ﴾ [يس: ٤١-٤٢]، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ لِيُرِيَكُم مِّنْ ءَايَٰتِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [سورة لقمان: ٣١]، فكيف يكون ذلك كله ليعيَ ذلك واحد من الناس؟!

نعم أذن عليٍّ من الأذن الواعية، كأُذُنِ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ وغيرهم، وحينئذٍ فلا اختصاصَ لعليٍّ بذلك، وهذا مما يُعلَم بالاضطرار؛ أن الآذانَ الواعيةَ ليست أُذُنَ عليٍّ وحدَها، أترى أُذُنَ رسول الله ﷺ ليست واعيةً؟! ولا أذن الحسن والحسين وعمارٍ وأبي ذرٍّ والمقدادِ وسلمانَ الفارسي وسهل بن حُنيفٍ وغيرهم ممن يوافقون- أي: الرافضة- على فضيلتهم وإيمانهم؟!».

وقال في موضعٍ آخَرَ (٧/ ٥٢٢) عن هذا الحديث: «حديث موضوع باتفاق أهل العلم، ومعلوم بالاضطرار أن الله تعالى لم يُرِدْ بذلك ألَّا تَعِيَها إلا أذنٌ واعيةٌ واحدة من الآذان، ولا أذن شخص معين، لكن المقصود النوع، فيدخل في ذلك كل أُذُنٍ واعية».

تنبيه: المؤلف هنا ينقد الأخبارَ المرويَّةَ في تفسير هذه الآيات من جهة ضعف أسانيدها، ومن جهة نَكارةِ متونها، وأما من جهة التفسير فهو يرد قولَ من يرى تخصيص هذه الآيات بعليٍّ ﷺ، كما يقوله الرافضة، أما إذا ورد نصٌّ عن النبي ﷺ بذكر فردٍ أو صنف خاصٍّ فإنه يدخل في الآية ابتداءً، ولا يعني ذلك تخصيصَ الآية به، كما سبق تقريره في كلام المؤلف (ص١١١)، ومن الأمثلة التي تبين ذلك قوله ﷺ في «رسالته إلى المنسوبين إلى التشيع» (جامع المسائل: ٣/ ٧٤): (وقد روى الإمام أحمدُ والترِّمذي وغيرهما عن أم سَلمةَ أن هذه الآية- يعني: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾- لما نزلت أدار النبيُّ ﷺ كساءَه على عليٍّ وفاطمةَ والحسنِ والحسينِ ﷺ، فقال: «اللَّهمَّ هؤلاءِ أهلُ بيتي، فأذهِبْ عنهم الرِّجْسَ، وطهِّرْهم تطهيرًا».

فصلٌ

وأمَّا النَّوعُ الثَّاني من [مُسْتَنَدَي](١) الاختلافِ- وهو ما يُعلَمُ

= وسنته تُفسِّر كتابَ الله وتُبيِّنه، وتدلُّ عليه وتُعبِّر عنه، فلما قال: «هؤلاء أهل بيتي»- مع أن سياقَ القرآن يدل على أن الخطاب مع أزواجه- عِلِمْنا أن أزواجَه وإن كنَّ من أهل بيته كما دل عليه القرآن، فهؤلاء أحق بأن يكونوا أهلَ بيته؛ لأن صلةَ النسب أقوى من صلة الصهر، والعرب تطلق هذا البيانَ للاختصاص بالكمال لا للاختصاص بأصل الحكم، كقول النبي ﷺ: «ليس المسكينُ بالطَّوَّاف الذي ترُدُّه اللُّقْمةُ واللُّقْمتانِ، والتمرة والتمرتان، وإنما المسكين الذي لا يجد غنًى يغنيه، ولا يُتفَطَّنُ له فيُتصَدَّقَ عليه، ولا يسأل الناسَ إلحافًا».

بين بذلك أن هذا مختص بكمال المسكنة، بخلاف الطواف، فإنه لا تكمل فيه المسكنة، لوجود من يعطيه أحيانًا، مع أنه مسكين أيضًا، ويقال: هذا هو العالم، وهذا هو العدو، وهذا هو المسلم، لمن كمل فيه ذلك، وإن شاركه غيره في ذلك وكان دونه.

ونظير هذا الحديث ما رواه مسلم في «صحيحه» عن النبي ﷺ أنه سُئِل عن المسجد الذي أُسِّس على التقوى، فقال: «مسجدي هذا»؛ يعني: مسجدَ المدينة، مع أن سياقَ القرآن في قوله عن مسجد الضِّرار: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾؛ يقتضي أنه مسجدُ قُباءَ، فإنه قد تواتر أنه قال لأهل قُباءَ: «ما هذا الطهورُ الذي أثنى اللهُ عليكم به؟»، فقالوا: لأننا نستنجي بالماء. لكن مسجده أحق بأن يكون مؤسَّسًا على التقوى من مسجد قُباءَ، وإن كان كلٌّ منهما مؤسَّسًا على التقوى، وهو أحق أن يقومَ فيه من مسجد الضِّرار، فقد ثبت عنه ﷺ أنه كان يأتي قُباءَ كل سبتٍ راكبًا وماشيًا، فكان يقوم في مسجده القيام الجامع يوم الجمعة، ثم يقوم بقُباءَ يومَ السبت، وفي كلٍّ منهما قد قام في المسجد المؤسَّس على التقوى...» إلخ.

وسيؤكد المؤلف هذا المعنى في الفصل التالي (ص١٧٦).

(١) في ط١، ط٢: (سببي)، والمثبت من ك١، ك٢، ط٣، وفي م: (مستندي) ولكن =

بالاستدلالِ لا بالنَّقلِ- فهذا أكثرُ ما فيه الخطأُ من جهتين حَدَثَتَا بعد تفسيرِ الصَّحابةِ والتَّابعين وتابعِيهم بإحسانٍ، فإنَّ التَّفاسيرَ الَّتي يُذْكَرُ فيها كلامُ هؤلاءِ صِرْفًا لا يَكَادُ يُوجَدُ فيها شيءٌ من هاتين الجِهَتَينِ[1]، مثلُ: تفسيرِ عبدِ الرَّزَّاقِ، ووَكيعٍ، وعَبْدِ بنِ حُميدٍ، وعبدِ الرَّحمن بنِ إبراهيمَ دُحَيمٍ، ومثلُ: تفسيرِ الإمامِ أحمدَ، وإسحاقَ بنِ رَاهُويَهْ[2]، وبَقِيِّ بنِ

= ضرب عليها، وكتب في الحاشية: (سبي)، ووضع فوقها ثلاث نقاط إشارة إلى استشكاله لها.

وسبق في بداية الفصل السابق (ص١٢٣) قوله: «الاختلافُ في التفسيرِ على نوعين: منه **ما مُسْتَنَدُه** النقلُ فقط، ومنه ما يُعلَمُ بغيرِ ذلك».

(١) وهذه الكتب لها ميزة أخرى أشار إليها المؤلف في موضعٍ آخَرَ (الفتاوى: ٦/ ٣٨٩)، وهي تحرير النقل من حيث الصحةُ، فقال: «ومعلوم أن في كتب التفسير من النقل عن ابن عباس من الكذب شيئًا كثيرًا، من رواية الكَلْبيِّ عن أبي صالح وغيره، فلا بد من تصحيح النقل لتقومَ الحجة، فليراجع كتب التفسير التي يحرر فيها النقل، مثل تفسير محمد بن جرير الطبري، الذي ينقل فيه كلام السلف بالإسناد- ويعرض عن تفسير مقاتل والكلبي-، وقبله تفسير بَقِيِّ بن مَخلَدٍ الأندلسي، وعبد الرحمن بن إبراهيمَ دُحَيم الشامي، وعَبْد بن حميد الكَشِّي، وغيرِهم إن لم يصعد إلى تفسير الإمام إسحاقَ بن راهُويَهْ، وتفسير الإمام أحمدَ بنِ حنبل، وغيرهما من الأئمة الذين هم أعلم أهل الأرض بالتفاسير الصحيحة عن النبي ﷺ وآثار الصحابة والتابعين، كما هم أعلم الناس بحديث النبي ﷺ وآثار الصحابة والتابعين في الأصول والفروع وغير ذلك من العلوم».

وأشار إلى نحو من هذا في رده على البكري- كما في «تلخيصه» (١/ ٥٨)- ومن التفاسير التي ذكرها هناك إضافة إلى ما سبق: تفاسير عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، وابن أبي داودَ، وابن المنذر، وابن مَرْدُويَهْ.

(٢) تفسير إسحاقَ من التفاسير التي لم يوقَفْ عليها حتى الآن، ولكن حفظ لنا جزءًا منه: ابنُ المنذر في تفسيره، فهو من موارده، ويرويه من طريق زكريا بن داودَ عن إسحاقَ، وقد أشار المؤلف إلى إفادة ابن المنذر من تفسير إسحاقَ في رسالته «إقامة الصلاة» المنشورة ضمن «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٥٥٦). =

مَخلَدٍ، وأبي بكرٍ بنِ المنذرِ، وسفيانَ بنِ عُيَينَةَ، وسُنَيدٍ[(١)]، وابنِ جَرِيرٍ، وابنِ أبي حاتمٍ، وأبي سعيدٍ الأشجِّ، وأبي عبدِ الله بنِ ماجَهْ، وابنِ مَرْدُويَهْ-[(٢)]:

= وفي تفسير ابن أبي حاتم بعضُ الروايات من طريق أحمد بن محمد بن أبي أسلم عن إسحاقَ.

(١) في ط١: (والسندي) وفي الحاشية: (الأصل: وسنيد. ولعل ما أثبتناه أصح كما سيأتي)، بل ما في الأصل هو الصواب، وسُنَيد هو: أبو عليٍّ حسين بن داود المِصِّيصيُّ، صاحب التفسير الكبير. ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٢٧).

(٢) في ط١ زيادة بين قوسين: (والقائلون بالجهتين المتقدم ذكرهما قسمان)، وفي الحاشية: (في الأصل نقص بديهي ولعل ما زدناه من الكلمات الخمس كافل بصحة العبارة).

ولا حاجة لهذه الزيادة، فالجملة من قوله: (حدثنا بعد تفسير الصحابة...) إلى هنا معترضة.

وقال المؤلف في منهاج السنة: «أهل النقل من أئمة أهل التفسير الذين ينقلونها بالأسانيد المعروفة، كتفسير ابن جريج، وسعيد بن أبي عَروبةَ، وعبد الرزاق، وعبد بن حميد، وأحمد، وإسحاق، وتفسير بَقِيِّ بن مَخلَد، وابن جرير الطبري، ومحمد بن أسلم الطوسي، وابن أبي حاتم، وأبي بكر بن المنذر، وغيرهم من العلماء الأكابر، الذين لهم في الإسلام لسانُ صدقٍ، وتفاسيرهم متضمنة للمنقولات التي يُعتمَد عليها في التفسير».

وقال الحافظ ابن حجر في «العجاب في بيان الأسباب» (١/ ٢٠٢): «فالذين اعتنَوْا بجمع التفسير من طبقة الأئمة الستة: أبو جعفر بن جرير الطبري، ويليه أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، وأبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم بن إدريسَ الرازي.

ومن طبقة شيوخهم: عَبْد بن حُميد بن نصر الكَشِّي.

فهذه التفاسير الأربعة قل أن يشذَّ عنها شيء من التفسير المرفوع، والموقوف على الصحابة، والمقطوع عن التابعين. =

[إحدَاهما][(١)]: قومٌ اعتقدُوا معانيَ، ثمَّ أرادُوا حملَ ألفاظِ القرآنِ عليها.

[والثَّانيةُ][(٢)]: قومٌ فَسَّرُوا القرآنَ بمُجَرَّدِ ما يسوغُ أن يُرِيدَه بكلَامِه[(٣)] مَن كان مِن النَّاطِقِين بلغةِ العربِ، من غيرِ نظَرٍ إلى المتكلِّمِ بالقرآنِ، والمنزَّلِ عليه، والمخاطَبِ به[(٤)].

= وقد أضاف الطبري إلى النقل المستوعب أشياءَ لم يشاركوه فيها، كاستيعاب القراءات والإعراب، والكلام في أكثر الآيات على المعاني، والتصدي لترجيح بعض الأقوال على بعض، وكلُّ من صنَّف بعده لم يجتمع له ما اجتمع فيه؛ لأنه في هذه الأمور في مرتبة متقاربة، وغيره يغلب عليه فن من الفنون فيمتاز فيه ويقصر في غيره».

وهذه التفاسير الأربعة وصلنا منها- بحمد الله- تفسير ابن جرير كاملًا، ووصلنا أكثر تفسير ابن أبي حاتم، وقطعة من تفسير ابن المنذر، وجزء صغير من تفسير عبد بن حميد، ولعل مما يجبر فَقْد بعض هذه التفاسير وصول تفسير سعيد بن منصور- والذي هو جزء من «سننه»- لنا، ففيه الكثير من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة، وهو من شيوخ أصحاب الكتب الستة، وأعلى طبقة من عبد بن حميد.

(١) في ط١، ط٢، ك١، ك٢، م، «الإتقان»: (أحدهما)، والمثبت من ط٣، والمراد إحدى الجهتين اللتين سبقت الإشارة إليهما.

(٢) في ط١،ط٢، ك١، ك٢، م: (والثاني)، والمثبت من ط٣.

(٣) (بكلامه) تأخرت في ط٢، ك١، ك٢، م بعد قوله: (بلغة العرب).

(٤) قال المؤلف في موضعٍ آخَرَ- كما في الفتاوى (١٥/ ٩٤)-: «فمن تدبَّر القرآن، وتدبَّر ما قبل الآية وما بعدها، وعرف مقصود القرآن تبين له المرادُ، وعرَفَ الهدى والرسالة، وعرَفَ السَّداد من الانحراف والاعوجاج.

وأما تفسيرُه بمجرد ما يحتمله اللفظ المجرد عن سائر ما يبين معناه، فهذا منشأ الغلَطِ من الغالطين؛ لا سيَّما كثيرٌ ممن يتكلم فيه بالاحتمالات اللغوية؛ فإن هؤلاء أكثر غلطًا من المفسرين المشهورين؛ فإنهم لا يقصدون معرفة معناه كما يقصد ذلك المفسرون. =

= وأعظم غلطًا من هؤلاء وهؤلاء مَن لا يكون قصدُه معرفةَ مراد الله؛ بل قصده تأويل الآية بما يدفع خصمَه عن الاحتجاج بها، وهؤلاء يقعون في أنواع من التحريف، ولهذا جَوَّز من جَوَّز منهم أن تتأول الآية بخلاف تأويل السلف، وقالوا: إذا اختلف الناسُ في تأويل الآية على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث؛ بخلاف ما إذا اختلفوا في الأحكام على قولين.

وهذا خطأ؛ فإنهم إذا أجمعوا على أن المراد بالآية إما هذا وإما هذا، كان القولُ بأن المراد غير هذين القولين خلافًا لإجماعهم؛ ولكن هذه **طريق من يقصد الدفعَ لا يقصد معرفةَ المراد**، وإلا فكيف يجوز أن تضلَّ الأمة عن فهم القرآن ويفهمون منه كلهم غير المراد، [ثم يأتي] متأخرون يفهمون المراد! فهذا هذا. والله أعلم».اهـ.

وقال أيضًا في «الإيمان» (٣٣): «والمقصود هنا أنه ينبغي للمسلم أن يقدُرَ قدرَ كلام الله ورسوله؛ بل ليس لأحد أن يحملَ كلام أحد من الناس إلا على ما عُرِف أنه أراده، لا على ما يحتمله ذلك اللفظ في كلام كل أحد، فإن كثيرًا من الناس يتأول النصوصَ المخالفة لقوله؛ يسلك مسلك من يجعل التأويل كأنه ذِكْر ما يحتمله اللفظ، وقصدُه به دفع ذلك المحتج عليه بذلك النص؛ وهذا خطأ؛ بل جميع ما قاله الله ورسوله يجب الإيمان به، فليس لنا أن نؤمنَ ببعض الكتاب ونكفُرَ ببعض، وليس الاعتناءُ بمراده في أحد النصين دونَ الآخر بأولى من العكس.

فإذا كان النص الذي وافقه يعتقد أنه اتبع فيه مرادَ الرسول، فكذلك النصُّ الآخَرُ الذي تأوله، فيكون أصل مقصوده معرفةَ ما أراده الرسول بكلامه، وهذا هو المقصود بكل ما يجوز من تفسير وتأويل عند مَن يكون اصطلاحه تغاير معناهما، وأما من يجعلهما بمعنًى واحدٍ- كما هو الغالب على اصطلاح المفسرين- فالتأويل عندهم هو التفسير، وأما التأويل في كلام الله ورسوله فله معنًى ثالثٌ غير معناه في اصطلاح المفسرين، وغير معناه في اصطلاح متأخري الفقهاء والأصوليين».

وقال أيضًا فيه (١١٠-١١١): «والحال حال المتكلم والمستمع لا بد من اعتباره في جميع الكلام؛ فإنه إذا عُرِف المتكلم فُهِم من معنى كلامه ما لا يُفهَم إذا لم يُعرَف؛ لأنه بذلك يُعرَف عادتُه في خطابه، واللفظ إنما يدل إذا عُرِف لغة المتكلم التي بها يتكلم، وهي عادته وعرفه التي يعتادها في خطابه. =

= ودلالة اللفظ على المعنى دلالة قصدية إرادية اختيارية، فالمتكلم يريد دلالة اللفظ على المعنى، فإذا اعتاد أن يعبر باللفظ عن المعنى كانت تلك لغتَه، ولهذا كل من كان له عناية بألفاظ الرسول ومراده بها؛ عرف عادته في خطابه، وتبين له من مراده ما لا يتبين لغيره.

ولهذا ينبغى أن يقصدَ إذا ذكر لفظ من القرآن والحديث أن يذكر نظائر ذلك اللفظ، ماذا عنى بها الله ورسوله، فيعرف بذلك لغة القرآن والحديث، وسنة الله ورسوله التي يخاطب بها عبادَه، وهى العادة المعروفة من كلامه، ثم إذا كان لذلك نظائرُ في كلام غيره، وكانت النظائر كثيرةً، عرف أن تلك العادة واللغة مشتركة عامة، لا يختص بها هو ﷺ؛ بل هي لغة قومه، ولا يجوز أن يحملَ كلامُه على عادات حدثت بعده في الخطاب لم تكن معروفةً في خطابه وخطاب أصحابه، كما يفعله كثير من الناس...

ولا بد في تفسير القرآن والحديث من أن يعرفَ ما يدل على مراد الله ورسوله من الألفاظ، وكيف يُفهَم كلامه، فمعرفة العربية التي خُوطِبْنا بها مما يعينُ على أن نفقهَ مرادَ الله ورسوله بكلامه.

وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني؛ فإن عامةَ ضَلال أهل البدع كان بهذا السبب؛ فإنهم صاروا يحملون كلامَ الله ورسوله على ما يَدَّعُون أنه دالٌ عليه، ولا يكون الأمر كذلك، ويجعلون هذه الدلالة حقيقةً، وهذه مجازًا، كما أخطأ المرجئة في اسم الإيمان، جعلوا لفظَ الإيمان حقيقةً في مجرد التصديق، وتناوله للأعمال مجازًا...» إلخ.

وقال في «جواب الاعتراضات» (١٧): «[من] لم يرجع إلى الصحابة والتابعين في نقل معاني القرآن وما [يُراد] بها كما رجع إليهم في نقل حروفه وإلى لغتهم وعادتهم في خطابهم؛ فلا بد أن يرجعَ في ذلك إلى لغة مأخوذة عن غيرهم؛ لأن فهم الكلام موقوفٌ على معرفة اللغة، وغايته أن يباشرَ عربًا غيرهم، فيسمع لغتهم ويَعرِف مقاصدهم، ويقيس معانيَ ألفاظ القرآن على معاني تلك الألفاظ، وهذا إنما يصح إذا سَلِمَ اللفظُ من كلام العربي هذا، ويَسْلَم في القرآن أيضًا من احتمال المعاني المختلفة لمجازٍ واشتراكٍ، وإلا فمتى كان اللفظ من أحدهما دون الآخر دالًّا على معنًى آخَرَ بطريق الاشتراك والمجاز لم يكن المرادُ من أحد المتكلمين به مثلَ المراد =

فالأوَّلُون رَاعَوُا المعنَى الَّذي [رأَوْه][1] من غيرِ نظرٍ إلى ما تَستَحقُّه ألفاظُ القرآنِ من الدَّلالةِ والبيانِ.

والآخَرُون رَاعَوْا مُجرَّدَ اللَّفظِ، وما يجوزُ أن يُرِيدَ به عندهم[2] العربيُّ من غيرِ نظرٍ إلى ما يصلُحُ للمتكلِّم به، ولسياقِ[3] الكلامِ.

ثمَّ هؤلاءِ كثيرًا ما يَغلَطُون في احتمالِ اللَّفظِ لذلك المعنَى في اللُّغةِ[4]، كما يَغلَطُ في ذلك الَّذين قبلَهم.

= به من المتكلم الآخَر، فغايته فيه القياس، وهو موقوف على اتحاد معنى اللفظين.
ثم من المعلوم أن جنسَ ما دل على القرآن ليس من جنس ما يتخاطب به الناس في عادتهم، وإن كان بينهما قدرٌ مشترك، فإن الرسول جاءهم بمعانٍ غيبيَّةٍ لم يكونوا يعرفونها، وأمرهم بأفعال لم يكونوا يعرفونها، فإذا عبر عنها بلغتهم كان بين ما عناه وبين معاني تلك الألفاظ قدرٌ مشترك، ولم تكن مساويةً لها، بل تلك الزيادة التي هي من خصائص النبوة لا تُعرَف إلا منه، فعُلِم أن عامة من يأخذُ معانيَ القرآن من اللغة التي سمعها من العرب العرباء وباشرهم فيها أن يكون قائسًا قياسًا يحتمل الضدَّ، وأن يكونَ ما فاته من الفارق أعظمَ مما أدركه بالجامع، وهذا برهان واضح، ولهذا كانوا يقولون ما ذكره عبد الرزاق في «تفسيره» عن ابن عباس أنه قال: التفسير على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير تعلمه العلماء، وتفسير لا يُعذَرُ أحدٌ بجهله، وتفسير لا يعلمه إلا الله، ومَن ادَّعى علمَه فقد كذب».

(١) في حاشية ط١، ط٢: (الأصل: رواه)، وصححاها في الصلب: (رأوه)، وهي على الصواب في ك١، ك٢، ط٣.

(٢) في ط١، ط٣: (وما يجوز عندهم أن يريد به)، وفي حاشية ط١: (الأصل: وما يجوز أن يريد به عندهم).

(٣) في ط١: (وسياق)، وفي ط٢: (للمتكلم وسياق)، وفي حاشية ط٢: (في الأصل: للمتكلم «به» مزيدة بخط حديث)، والمثبت من ط٣، ك١، ك٢، وهي محتملة في م.

(٤) لم يتوسَّع المؤلف هنا في الكلام عن أصحاب هذه الجهة، وهذا الباب يقع الغلطُ فيه لبعض اللغويين ممن كتب في التفسير، ومعاني القرآن وغريبه، وغيرهم، =

كما أنَّ الأوَّلِين كثيرًا ما يَغلَطُون في صِحَّة المعنَى الَّذي فَسَّرُوا به القرآنَ، كما يَغلَطُ في ذلك(١) الآخَرُون، وإن كان نظرُ الأوَّلِين إلى

= وقد حرر الكلامَ فيه واستقصاه شيخنا مساعد الطيار في كتابه الفريد «التفسير اللغوي».

ويقع هذا أيضًا لبعض النَّحْويين، قال العلامة ابن القيم في «بدائع الفوائد» (٣/ ٨٧٦): «وينبغي أن يُتفطَّنَ هاهنا لأمرٍ لا بد منه؛ وهو أنه **لا يجوز أن يُحمَلَ كلامُ الله** ﷻ ويُفسَّرَ بمجرد الاحتمال النَّحْوي الإعرابي الذي يحتمله تركيبُ الكلام، ويكون به الكلام له معنًى ما، فإن هذا مقامٌ غلِطَ فيه أكثرُ المعربين للقرآن، فإنهم يفسرون الآية ويعربونها بما يحتمله تركيبُ تلك الجملة، ويفهم من ذلك التركيب أي معنًى اتفق، وهذا غلَطٌ عظيم يقطع السامع بأن مراد القرآن غيره، وإن احتمل ذلك التركيبُ هذا المعنى في سياقٍ آخَرَ وكلامٍ آخَرَ، فإنه لا يلزم أن يحتمله القرآن.

مثل قول بعضهم في قراءة من قرأ: (والأرحامِ إن الله كان عليكم رقيبا) بالجر: إنه قسم.

ومثل قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾: إن المسجد مجرور بالعطف على الضمير المجرور في (به).

ومثل قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾: إن (المقيمين) مجرور بواو القسم.

ونظائر ذلك أضعاف أضعاف ما ذكرناه، وأوهى بكثير.

بل للقرآن عرفٌ خاصٌّ، ومعانٍ معهودةٌ، لا يناسبه تفسيره بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه، فإن نسبة معانيه إلى المعاني كنسبة ألفاظه إلى الألفاظ؛ بل أعظم، فكما أن ألفاظه ملوك الألفاظ وأجلها وأفصحها، ولها من الفصاحة أعلى مراتبها التي تعجِزُ عنها قُدَرُ العالمين، فكذلك معانيه أجَلُّ المعاني وأعظمها وأفخمها، فلا يجوز تفسيرُه بغيرها من المعاني التي لا تليق به؛ بل غيرها أعظمُ منها وأجل وأفخم، فلا يجوز حمله على المعاني القاصرة، بمجرد الاحتمال النَّحْوي الإعرابي.

فتدبَّرْ هذه القاعدةَ، ولْتكُنْ منك على بالٍ، فإنك تنتفع بها في معرفة ضَعْف كثيرٍ من أقوال المفسرين وزيفها، وتقطع أنها ليست مرادَ المتكلم تعالى بكلامه، وسنزيد هذا إن شاء الله بيانًا وبسطًا في الكلام على أصول التفسير، فهذا أصل من أصوله؛ بل من أهم أصوله».

(١) في ط١: (بذلك).

المعنَى أسبَقَ، ونظرُ الآخَرينَ إلى اللَّفظِ أسبَقَ.

والأوَّلُون صِنفَانِ: تارةً يسلُبُون لفظَ القرآنِ ما دلَّ عليه وأُريدَ به، وتارةً يَحمِلُونه على ما لم يَدُلَّ عليه ولم يُرَد به، وفي كلا الأمرَينِ قد يكونُ ما قصدُوا نَفيَه أو إثباتَه من المعنَى باطلًا، فيكونُ خطؤُهم في الدَّليلِ والمدلولِ، وقد يكونُ حقًّا؛ فيكونُ خطؤُهم في الدَّليلِ لا في المدلولِ[1].

(١) ذكر المؤلف جهتين لمن يخطئ في التفسير المبني على الاستدلال لا النقل، وهذا جدول يوضح كلامه عنهما:

الجهتان	الجهة الأولى	الجهة الثانية
	قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل اللفظ عليها	**قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يراد به لغة**
المشترك بينهما	١- كثيرًا ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن. ٢- كثيرًا ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى	
الخاص بكل جهة	١- نظرهم إلى المعنى أسبق. ٢- راعوا المعنى الذي رأوْه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان. ٣- هذا القسم صنفان: أ) تارةً يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأُريد به. ب) وتارةً يحملونه على ما لم يدلَّ عليه، ولم يُرَدْ به. ٤- والصنفان لهما حالتان: أ) أن يكون ما قصدوا نفيَه أو إثباتَه من المعنى باطلًا، فيكون خطؤهم في الدليل والمدلول . ب) أن يكون حقًّا، فيكون خطؤهم في الدليل لا في المدلول.	١- نظرهم إلى اللفظ أسبق. ٢- راعوا مجرد اللفظ وما يجوز أن يريد به عندهم العربي من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به، ولسياق الكلام، فلم ينظروا إلى المتكلم بالقرآن، والمنزَّل عليه، والمخاطَب به.

وسيشرح المؤلف تفاصيلَ ذلك فيما يأتي.

وهذا كما أنَّه وقَعَ في تفسيرِ القرآنِ فإنَّه وَقَعَ أيضًا في تفسيرِ الحديثِ(١).

❋ ❋ ❋

(١) قال أبو عبيد- فيما ذكره أبو موسى المديني في «المجموع المغيث» (١/ ١٠)-: «لأهل الحديث لغة، ولأهل العربية لغة، ولغة أهل العربية أقيس، ولا بد من اتباع لغة أهل الحديث».

وقال المؤلف في «جواب الاعتراضات» (ص٣٥): «قال أبو عبيد- وعلمه باللغة في الطبقة العليا، مع ما له من البراعة في بقية العلوم؛ لما ذَكَر تنازعُ بعض أهل اللغة وعلماء الفقه والحديث في تفسير نهي النبي ﷺ عن اشتمال الصَّمَّاء، وأن بعض أهل الغريب فسَّره بالتجليل، وأن علماء الدين فسَّروه بإبداء المَنكِبِ؛ قال أبو عبيد-: والفقهاء أعلم بالتأويل. والتأويل هو التفسير، وهو حقيقةُ المراد؛ يعني: أن الفقهاء يعلمون ما عُنِي بالأمر والنهي؛ لأن ذلك مطلوبُهم، وأهل الغريب يتكلمون فيه من جهة اللفظ فقط وما تريده به العربُ كما قدمناه.

وكذلك ذكر هلال بن العلاء الرَّقِّي- فيما أظن - أنهم لما سمعوا نهيَ النبي ﷺ عن العقرِ، قال: سألنا فلانًا وفلانًا من أهل العلم باللغة فلم يعرفوا معناه، وأظنه ذكر أبا عمرٍو الشَّيبانيَّ وطبقتَه، قال: فقلنا: ارجعوا بنا إلى أهله، فجاؤوا به إلى أحمدَ بنِ حنبلٍ، فسألوه، فقال: كانوا في الجاهلية إذا مات فيهم كبيرٌ ذبحوا عند قبره، فنهى النبي ﷺ عنه؛ لما فيه من تعظيم الميت الذي يُشبه النياحةَ ويُشبه الذبحَ لغير الله -ولهذا كره أحمدُ الأكلَ مما يُذبَح على القبور-. قال هلال: فقلنا: هذا والله العِلْمُ! ثم أنشد لبعض عرب الجاهلية:

وإذا مَررتَ بقبرِه فاعْقِرْ به ... كُومَ الرِّكابِ وكل طِرْفٍ سَابحِ»

ومن أمثلة الأخطاء في شرح الحديث: ما ذكره ابن رجب في «فتح الباري» (٢/ ٩٦) في الكلام على حديث: «ثم تأخذ- أي: الحائض- فِرْصةً- أي: قطعة- مُمَسَّكةً»: «والمِسكُ: هو الطيب المعروف، هذا هو الصحيح الذي عليه الجمهور، والمراد: أن هذه القطعةَ يكون فيها شيءٌ من مِسكٍ، كما في الرواية الثانية: «فِرْصة ممسَّكة».

وزعم ابن قتيبة والخطابي أن الرواية: «مَسك» بفتح الميم، والمراد به: الجِلد الذي عليه صوف، وأنه أمرها أن تدلك به مواضعَ الدم...، والصحيح الذي عليه جمهور =

فالَّذين أخطؤوا في الدَّليلِ والمدلولِ: مثلُ[١] طوائفَ من أهلِ البِدَعِ اعتقدُوا مذهبًا يُخالفُ الحقَّ الَّذي عليه الأُمَّةُ[٢] الوَسَطُ، الَّذين لا يَجتمعُون على ضَلَالةٍ، كسَلَفِ الأُمَّةِ وأئمَّتِها، وعَمَدُوا إلى القرآنِ فتأوَّلُوه على آرائِهم؛ تارةً يستدلُّون بآياتٍ على مذهبِهم، ولا دَلالَة فيها، وتارةً يتأوَّلُون ما يُخالِفُ مذهبَهم[٣] بما يُحرِّفُون به الكَلِمَ عن مواضِعِه.

ومِن هؤلاءِ: فِرَقُ الخوارجِ، والرَّوافِضِ، والجَهميَّةِ، والمعتزلةِ، والقدريَّةِ، والمرجئةِ، وغيرهِم[٤].

= الأئمة العلماء بالحديث والفقه: أن غُسلَ المحيض يُستحَب فيه استعمالُ المِسك، بخلاف غُسل الجنابة، والنِّفاس كالحيض في ذلك، وقد نص على ذلك الشافعي وأحمدُ، **وهما أعلم بالسنة واللغة وبألفاظ الحديث ورواياته من مثل ابن قتيبة والخطابي، ومن حذا حذوَهما ممن يفسر اللفظَ بمحتملات اللغة البعيدة**».

فائدة: كان بعض أهل العلم يتقون تفسيرَ الحديث بالرأي، كما يتقون تفسيرَ القرآن به، قال المعتمرُ بن سليمان عن أبيه: كانوا يكرهون أن يفسِّروا حديثَ رسول الله ﷺ برأيهم، كما كانوا يكرهون أن يفسروا القرآنَ برأيهم.

وقال الأصمعي: يُتَّقَى من حديث رسول الله ﷺ كما يُتَّقَى من تفسير القرآن.

أخرجهما أبو موسى المديني في «المجموع المغيث» (١/ ٦-٧).

(١) (مثل) ليست في ك١، ك٢.
(٢) (الأمة) ليست في ط٢.

(٣) من قوله: (ولا دلالة فيها..) ملحقة بالحاشية في م.

(٤) قال المؤلف في «الإيمان» (٢٧٣): «وأهل البدع إنما دخل عليهم الداخل؛ لأنهم أعرضوا عن هذه الطريق- أي: طريق الرجوع إلى الكتاب والسنة- وصاروا يبنون دينَ الإسلام على مقدمات يظنون صحتَها، إما في دلالة الألفاظ، وإما في المعاني المعقولة، ولا يتأملون بيانَ الله ورسوله، وكل مقدمات تخالف بيانَ الله ورسوله، فإنها تكون ضلالًا؛ ولهذا تكلم أحمدُ في رسالته المعروفة في الرد على من يتمسك بما يظهر له من القرآن من غير استدلالٍ ببيان الرسول والصحابة والتابعين، وكذلك ذكر في رسالته إلى أبي عبد الرحمن الجُرجاني -كذا، وصوابه: عبد الرحيم الجوزجاني- في الرد على المرجئة. =

وهذا كالمعتزلةِ مثلًا؛ فإنَّهم من أعظمِ النَّاسِ كلامًا وجِدالًا، وقد صَنَّفُوا تفاسيرَ على أصولِ مذهبِهم، مثلَ: تفسيرِ عبدِ الرَّحمن بنِ كَيسانَ الأَصَمِّ شيخِ إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ ابنِ عُلَيَّةَ، الَّذي كان يُناظِرُ الشَّافعيَّ[1]، ومثلَ: كتابِ أبي عليٍّ الجُبَّائيِّ، والتَّفسيرِ الكبيرِ للقاضِي عبدِ الجبَّارِ بنِ أحمدَ الهَمَذَانيِّ[2]، و[3] لعليِّ بنِ عيسى الرُّمَّانيِّ، و«الكشَّافِ» لأبي القاسم الزَّمَخشَرِيِّ[4]، فهؤلاءِ وأمثالُهم اعتَقدُوا مذاهبَ المعتزلةِ.

= وهذه طريقة سائر أئمة المسلمين، لا يعدلون عن بيان الرسول إذا وجدوا إلى ذلك سبيلًا، ومن عدل عن سبيلهم وقع في البدع التي مضمونها أنه يقول على الله ورسوله ما لا يعلم، أو غير الحق، وهذا مما حرمه الله ورسوله».

ومثَّل لذلك بما وقع للمرجئة في تفسير الإيمان، فقد بنَوْه على مقدمتين: أن الإيمان هو التصديق، وأن التصديق إنما يكون بالقلب واللسان، أو بالقلب، فالأعمالُ ليست من الإيمان، ثم بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ فسادَ هاتين المقدمتين، ومخالفتَهما للكتاب والسنة.

(١) قال المؤلف في «الاستقامة» (١/ ٣٣٧): «كان بينه- أي: إبراهيمَ بنَ إسماعيلَ بنِ عُلَيَّةَ- وبين الشافعي مناوأة حتى كان الشافعيُّ يقول فيه: أنا مخالف لابن عُلَيَّةَ في كل شيء حتى في قول لا إلهَ إلا الله؛ لأني أقول: لا إلهَ إلا الله الذي كلَّم موسى من وراء الحِجاب، وهو يقول: لا إلهَ إلا اللهُ الذي خلَقَ في الهواء كلامًا يسمعه موسى».

وكلام الشافعي رواه البيهقي في «المناقب» بإسناده إليه (١/ ٤٠٩).

(٢) نسبة إلى (همذان) البلد المعروف في بلاد فارس.

(٣) زاد في ط١: (كتاب) بين قوسين، وزاد في ط٢: (الجامع لعلم القرآن) بين قوسين أيضًا، وقال في الحاشية: (والإضافة التي بين معكوفتين لا بد منها، وهذا هو اسم تفسير الرماني). ولا حاجة للزيادتين، ومقصود المؤلف الإشارة إلى كبر تفسير الرماني دون ذكر اسمه، فتقدير الكلام: والتفسير الكبير للرماني. والله أعلم.

وينظر حول تفسير الرماني والتعريف به: «التفسير اللغوي» لمساعد الطيار (٢٠٦-٢١٩).

(٤) قال المؤلف في موضعٍ آخَرَ -«الفتاوى» (١٣/ ٣٨٦)-: «وأما الزَّمَخشري فتفسيره محشُوٌّ بالبدعة، وعلى طريقة المعتزلة من إنكار الصفات، والرؤية، والقول بخلق القرآن، وأنكر أن الله مريدٌ للكائنات، وخالقٌ لأفعال العباد، وغير ذلك من أصول =

وأصولُ المعتزلةِ خمسةٌ يسمُّونها هم: التَّوحيدَ، والعدلَ، والمنزلةَ بين المنزلتين، وإنفاذَ الوعيدِ، والأمرَ بالمعروفِ والنَّهيَ عن المنكرِ.

وتوحيدُهم هو توحيدُ الجَهميَّة الَّذي مضمُونه نفيُ الصِّفاتِ[١]، وعن[٢] ذلك قالوا: إنَّ اللهَ لا يُرَى، وإنَّ القرآنَ مخلوقٌ، وإنَّه تعالى ليسَ فوقَ العالَمِ، وإنَّه لا يَقُومُ به عِلمٌ، ولا قُدرةٌ، ولا حياةٌ، ولا سمعٌ، ولا بصرٌ، ولا كلامٌ، ولا مشيئةٌ، ولا صفةٌ من الصِّفاتِ.

وأمَّا عدلُهم فمِن مضمُونِه أنَّ اللهَ لم يَشَأ جميعَ الكائناتِ، ولا خلَقَها كلَّها، ولا هو قادرٌ عليها كلِّها؛ بل عندهم أنَّ أفعالَ العبادِ لم يخلُقْها اللهُ، لا خيرَها، ولا شرَّها، ولم يُرِدْ إلَّا ما أمَرَ به شرعًا، وما سِوَى ذلك فإنَّه يكونُ بغيرِ مشيئتِه[٣].

= المعتزلة...، وهذه الأصول حشا بها كتابَه بعبارةٍ لا يهتدي أكثرُ الناس إليها، ولا لمقاصده فيها، مع ما فيه من الأحاديث الموضوعة، ومن قلة النقل عن الصحابة والتابعين».

وقد صدر عام ١٤١٨ كتاب بعنوان «المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري»، للأستاذ/ صالح بن غرم الله الغامدي، كما صدر حديثًا كتاب لفضيلة الشيخ المتفنن/ عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر- وفقه الله- حول تفسير الزمخشري سماه «مسامرة الكشاف بين مراقي تحليله ومهاوي تأويله»، وهو كتاب ماتعٌ نافع.

(١) قال المؤلف في موضعٍ آخَرَ عن عقيدة ابن تومرت المغربيِّ -«الفتاوى» (١٣/ ٣٨٦)-: «ولهذا سمَّى ابنُ التومرت أصحابَه «الموحدين»، وهذا إنما هو إلحادٌ في أسماء الله وآياته».

(٢) في ط١، ط٣: (وغير)، وفي حاشية ط١: (الأصل: وعن)، وفي حاشية ط٢: (كذا في الأصل، وربما كان الصواب: وغير ذلك، والمعنى: ولذلك).

وما في الأصل مستقيم، والمراد به التفريع، وقد استخدم المؤلف هذا الأسلوبَ في غير موضع. ينظر: «الاستقامة» (١/ ٢١٥)، و«درء التعارض» (١/ ٣٠٥). والله أعلم.

(٣) في ط٢: (مشيئة).

وقد وافَقَهم على ذلك متأخِّرُو الشِّيعةِ، كالمفيدِ[١]، وأبي جعفرٍ الطُّوسِيِّ، وأمثالِهما[٢]، ولأبي جعفرٍ[٣] هذا تفسيرٌ على هذه الطَّريقةِ[٤]؛ لكن يضُمُّ إلى ذلك قولَ[٥] الإماميَّةِ الاثنَيْ عشريَّةَ، فإنَّ المعتزلةَ ليس فيهم مَن يقولُ بذلك، ولا مَن يُنكِرُ خلافةَ أبي بكرٍ، وعمرَ، وعثمانَ، وعليٍّ[٦].

---

(١) هو محمدُ بنُ محمدِ بن النعمان البغداديُّ، أحدُ علماء الرافضة. ينظر في ترجمته: «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٤٤).

(٢) في ط٢: (وأمثالهم).

(٣) من قوله: (وأبي جعفر...) إلى هنا ملحق بالحاشية في م.

(٤) أي: طريقة المعتزلة في توحيدهم وعدلهم، وقال المؤلف في «منهاج السنة» (٣/ ٥-٧): «فإن جميع ما يذكره هؤلاء الإمامية المتأخرون في مسائل التوحيد والعدل- كابن النعمان، والموسوي الملقَّب بالمرتضى، وأبي جعفرٍ الطوسي، وغيرهم- هو مأخوذ من كتب المعتزلة؛ بل كثير منه منقولٌ نقل المِسْطَرة، وبعضه قد تصرفوا فيه.
وكذلك ما يذكرونه من تفسير القرآن في آيات الصفات والقدر ونحو ذلك، هو منقولٌ من تفاسير المعتزلة، كالأصَمِّ، والجُبَّائي، وعبد الجبار بن أحمد الهَمَذاني، والرُّمَّاني، وأبي مسلم الأصبهاني، وغيرهم، لا يُنقَل عن قدماء الإمامية من هذا حرفٌ واحد، لا في الأصول العقلية، ولا تفسير القرآن، وقدماؤهم كانوا أكثرَ اجتماعًا بالأئمة من متأخِّريهم، يجتمعون بجعفرٍ الصادق وغيره».

(٥) (قول) ليست في ك١، ك٢، وهي في م ملحقة بين السطرين.

(٦) قال المؤلف في «منهاج السنة» (١/ ٧٠-٧٣): «وأما عمدتهم- أي: الرافضة الإمامية- في النظر والعقليات: فقد اعتمد متأخروهم على كتب المعتزلة، ووافقوهم في مسائل الصفات، والقدر، والمعتزلة في الجملة أعقل، وأصدق.
وليس في المعتزلة من يطعنُ في خلافة أبي بكرٍ، وعمرَ، وعثمانَ رضوان الله تعالى عليهم أجمعين؛ بل هم متفقون على تثبيت خلافة الثلاثة، وأما التفضيلُ فأئمتهم وجمهورهم كانوا يفضلون أبا بكرٍ، وعمرَ رضي الله عنهما، وفي متأخريهم من توقَّفَ في التفضيل، وبعضهم فضَّل عليًّا، فصار بينهم وبين الزيدية نسب واشج من جهة المشاركة في التوحيد، والعدل، والإمامة، والتفضيل». =

ومن أصولِ المعتزلةِ- مع الخوارجِ- إنفاذُ الوعيدِ في الآخرةِ، وأنَّ الله لا يقبلُ في أهلِ الكبائرِ شفاعةً، ولا يُخرِجُ منهم أحدًا[١] من النَّارِ[٢].

ولا رَيبَ أنَّه قد ردَّ عليهم طوائفُ من المرجئةِ، [و][٣] الكرَّاميَّةِ، والكُلَّابيَّةِ، وأتباعِهم، فأحسنُوا تارةً، وأساؤُوا أُخْرَى؛ حتَّى صارُوا في طَرَفَيْ نَقيضٍ، كما قد بُسِطَ في غيرِ هذا الموضعِ[٤].

والمقصودُ: أنَّ مثلَ هؤلاءِ اعتقدُوا رأيًا، ثمَّ حَمَلُوا ألفاظَ القرآنِ عليه، وليس لهم سَلَفٌ من الصَّحابةِ والتَّابعين لهم بإحسان، ولا من أئمَّةِ المسلمين، لا في رأيِهم، ولا في تفسيرِهم، وما من تفسيرٍ من تفاسيرِهم الباطلةِ إلَّا وبطلانُه يظهرُ من وجوهٍ كثيرةٍ، وذلك من جهتين:

تارةً من العلمِ بفسادِ قولِهم.

= وقد ذكر نحو هذا في «بيان تلبيس الجهمية» مع مزيد تفصيل (١/ ٢٩٠-٢٩٢)، و«منهاج السنة» (٨/ ٣٤٣).

(١) في ك١، ك٢: (أحدًا منهم)، ووضع فوقها في م علامة التقديم والتأخير (م م).

(٢) (كما قد بسط في غير هذا الموضع) ليست في ك١، ك٢، وهي في م ملحقة بالحاشية.

وقد عرَّف المؤلف هنا بثلاثة أصول من أصول المعتزلة، وبقي أصلان، وقد عرفهما في موضع آخرَ (الفتاوى: ١٣/ ٣٨٧)، فقال: «وأما المنزلةُ بين المنزلتين: فهي عندهم أنَّ الفاسقَ لا يُسمَّى مؤمنًا بوجه من الوجوه، كما لا يُسمَّى كافرًا، فنزلوه بين منزلتين...

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: يتضمن عندهم جوازَ الخروج على الأئمة، وقتالهم بالسيف».

(٣) زيادة من ط٢، ط٣.

(٤) (كما قد بسط في غير هذا الموضع) ليست في ك١، ك٢، وهي في م ملحقة بالحاشية.

ومن الكتب التي بسط فيها المؤلف شيئًا من ذلك كتاب «الإيمان» (٣٦٩-٣٧٠).

وتارةً من العلم بفسادِ[1] ما فسَّرُوا به القرآنَ، إمَّا دليلًا على قولِهم، أو جوابًا على[2] المُعَارِضِ لهم[3].

* * *

(١) من كلمة: (قولهم) إلى هنا سقط من ك١، ك٢ بسبب انتقال النظر، والله أعلم، وهو ملحق في م بالحاشية.

(٢) في ط٢، ك١، ك٢، م: (عن).

(٣) أي: أن الفساد في تفسيرهم يكون في مجالين:

الأول: الاستدلالُ بالآيات القرآنية على أقوالهم، فيفسِّرون الآية بقولٍ فاسد، ثم يستدلون بها، كاستدلال نفاة رؤية الله ﷻ في يوم القيامة بقوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾، وأن «لن» تفيد التأبيدَ، قال ابن القيم في «بدائع الفوائد» (١/ ١٦٧): «ومن أجل ما تقدَّم من قصور معنى النفي في «لن»، وطوله في «لا» يعلم المُوفَّقُ قصورَ المعتزلة في فهم كلام الله؛ حيث جعلوا «لن» تدل على النفي على الدوام، واحتجوا بقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وعلمت بهذا أن بدعتَهم الخبيثةَ حالت بينهم وبين فهم كلام الله كما ينبغي، وهكذا كلُّ صاحب بدعةٍ، تجده محجوبًا عن فهم القرآن!

وتأمَّلْ قولَه تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، كيف نفى فعلَ الإدراك بـ «لا» الدالة على طول النفي ودوامه، فإنه لا يُدرَكُ أبدًا، وإن رآه المؤمنون فأبصارهم لا تدركه، تعالى عن أن يحيطَ به مخلوق؛ وكيف نفى الرؤية بـ «لن» فقال: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾؛ لأن النفيَ بها لا يتأبَّد، وقد أكذبهم الله في قولهم بتأبيد النفي بـ «لن» صريحًا بقوله: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فهذا تمَنٍّ للموت، فلو اقتضت «لن» دوامَ النفي؛ تناقض الكلام، كيف وهي مقرونة بالتأبيد بقوله: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]؟! ولكن ذلك لا ينافي تمَنِّيه في النار؛ لأن التأبيدَ قد يرادُ به التأبيدُ المقيد والتأبيد المطلق، فالمقيد كالتأبيد بمدة الحياة، كقولك: «والله لا أكلمه أبدًا»، والمطلق كقولك: «والله لا أكفر بربي أبدًا»، وإذا كان كذلك فالآية إنما اقتضت نفيَ تمني الموت أبدَ الحياة الدنيا، ولم يتعرض للآخرة أصلًا، وذلك لأنهم لحبهم الحياة وكراهتهم للجزاء لا يتمنَّونَ الموتَ، وهذا منتفٍ في الآخرة. =

ومن هؤلاء من يكونُ حسَنَ العبارةِ، فَصيحًا، ويَدُسُّ البِدَعَ في كلامِه، وأكثرُ النَّاسِ لا يعلمون، كصاحبِ «الكشَّافِ» ونحوِه، حتَّى إنَّه يَرُوجُ على خلقٍ كثيرٍ ممَّن لا يعتقدُ الباطلَ من تفاسيرِهم الباطلةِ ما شاء الله(١)، وقد رأيتُ من العلماءِ المفسِّرين وغيرِهم مَنْ(٢) يَذكُرُ في كتابِه وكلامِه من تفسيرِهم ما يوافقُ أصولَهم الَّتي يعلَمُ- أو يعتقدُ- فسادَها، ولا يهتدي لذلك.

ثمَّ إنَّه بسببِ(٣) تطرُّق(٤) هؤلاءِ وضلالِهم دخلَتِ(٥) الرَّافضةُ

= فهكذا ينبغي أن يُفهَمَ كلامُ الله لا كفهم المحرفين له عن مواضعه».

والثاني: الجواب عن استدلال المعارض لهم بالآيات القرآنية، فيفسرون الآية بقولٍ فاسدٍ؛ ليردوا استدلالَ المعارض لهم، كتفسير قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ بالاستيلاء، على أن هذا التفسيرَ لا يصح أيضًا من جهة اللغة، والكلام في ذلك مشهور.

ويدخل في ذلك تفاسيرهم للآيات الدالة على صفات الله ﷻ التي ينكرونها، وللمؤلف رسالة صغيرة بخطه في ورقتين، جمع فيها هذه الآيات، وسماها: «الآيات التي فيها صفات الله سبحانه التي تأولها متأخرو الجهمية، وسموها الصفات السمعية، وهي ما سوى الصفات السبعة»، وقد نشرها الشيخ محمد بن قاسم رحمه الله ضمن «المستدرك على مجموع الفتاوى» (١/ ٧٧-٨٤).

(١) ينظر: ما سبق (ص١٦٨).

(٢) في ك١، ك٢، م: (ممن).

(٣) في ط١، ط٣: (السبب).

(٤) كذا في ط٢، ك١، ك٢: (تطرق)، وقال في حاشية ط٢: (كذا في الأصل، ولعل المعنى: بسبب تطرق هؤلاء إلى هذه التأويلات التي طرقت- أي: سهلت الطريق- دخل الرافضة وغيرهم، وجعلت في بعض طبعات هذه الرسالة: تطرف، والمعنى واضح). اهـ.

وفي ط١، ط٣: (تطرف)، وفي م: (تطوف).

(٥) هذه الكلمة غير واضحة في ك١، وفي ك٢، م: (قصدت)، وفي حاشية م: (نسخة: دخلت).

الإماميَّةُ، ثمَّ الفلاسفةُ، ثمَّ القَرامِطةُ، وغيرُهم فيما هو أبلَغُ من ذلك، وتفاقمَ الأمرُ في الفلاسفةِ، [و][1] القَرامِطةِ، [و][2] الرَّافضةِ، فإنَّهم فسَّرُوا القرآنَ بأنواعٍ لا يَقضِي العَالِمُ منها[3] عَجَبَه!

فتفسيرُ[4] الرَّافضةِ: كقولِهم: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾؛ هما: أبو بكرٍ وعمرُ.

و﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾؛ أي: بين أبي بكرٍ وعمرَ وعليٍّ في الخلافةِ.

و﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً﴾؛ هي: عائشةُ.

و﴿فَقَـٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾: طَلْحةَ والزُّبيرَ.

و﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾: عليٌّ وفاطمةُ.

و﴿ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾: الحسنُ والحسينُ.

و﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَـٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾: في عليِّ بنِ أبي طالبٍ.

و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾: عليُّ بنُ أبي طالبٍ.

و﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾؛ هو: عليٌّ، ويَذكُرونَ الحديثَ الموضوعَ بإجماعِ أهلِ العلمِ؛ وهو تصدُّقُه بخاتمِه في الصَّلاةِ[5].

---

(١) الواو في ط١، ط٢ بين قوسين، وفي ط٣ بدون أقواس، وهي موجودة في ك١، ك٢، ومضروب عليها في م.
(٢) الواو في ط١، ط٢ بين قوسين، وفي ط٣ بدون أقواس، وهي غير موجودة في ك١، ك٢، م.
(٣) في ط٢: (منها العالم).
(٤) في م: (فتفسر).
(٥) سبق (ص١٥٣).

وكذلك قولُه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ﴾: نزلَتْ في عليٍّ لمَّا أُصيبَ بحمزةَ[(١)].

وممَّا يُقاربُ هذا من بعضِ الوُجوهِ ما يَذكرُه كثيرٌ من المفسِّرين في مثلِ قولِه: ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡمُنفِقِينَ وَٱلۡمُسۡتَغۡفِرِينَ بِٱلۡأَسۡحَارِ﴾؛ أنَّ الصَّابرِينَ: رسولُ اللهِ، والصَّادقين: أبو بكرٍ، والقانتين: عمرُ، والمُنفِقين: عثمانُ، والمُستغفِرين: عليٌّ.

وفي مثلِ قولِه: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾: أبو بكرٍ، ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ﴾: عمرُ، ﴿رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ﴾: عثمانُ، ﴿تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا﴾: عليٌّ.

وأَعجبُ من ذلك قولُ بعضِهم: ﴿وَٱلتِّينِ﴾: أبو بكرٍ، ﴿وَٱلزَّيۡتُونِ﴾: عمرُ، ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾: عثمانُ، ﴿وَهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ٱلۡأَمِينِ﴾: عليٌّ.

وأمثالُ هذه الخُرافاتِ الَّتي تتضمَّنُ تارةً تفسيرَ اللَّفظِ بما لا يَدُلُّ عليه بحالٍ، فإنَّ هذه الألفاظَ لا تَدُلُّ على هؤلاءِ الأشخاصِ[(٢)]، وقوله تعالى[(٣)]: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا﴾؛ كلُّ ذلك نعتٌ للَّذين معه، وهي الَّتي يسمِّيها النُّحاةُ خبرًا بعدَ خبرٍ، والمقصودُ هنا أنَّها كلَّها صفاتٌ لموصوفٍ واحدٍ، وهم الَّذين معه، ولا يَجوزُ أن يكونَ كلٌّ منها مرادًا به شخصٌ واحدٌ.

---

(١) وذكر المؤلف أمثلةً أخرى من تفاسير الباطنية الغريبة العجيبة في رسالة «علم الباطن والظاهر» المنشورة ضمن «الفتاوى» (١٣/ ٢٣٥-٢٤٠)، وقال في آخرها: «وقد تبين بذلك أن مَن فسَّر القرآنَ أو الحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين؛ فهو مفترٍ على الله، ملحِدٌ في آيات الله، محرِّفٌ للكَلِم عن مواضِعِه، وهذا فتحٌ لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام».

(٢) في ط٢ زيادة: (بحال)، وانظر التعليق الآتي.

(٣) في حاشية ط١: (الأصل: وقوله بما لا يدل عليه بحال قوله تعالى. ولعل الزيادة مكررة)، وكذلك وقع في م.

وتتضمَّن تارةً جعلَ اللَّفظِ المطلَقِ العامِّ منحصرًا في شخصٍ واحدٍ، كقولِه: إنَّ قولَه[(١)]: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾؛ أُريدَ بها عليٌّ وحدَه، وقولِ بعضِهم: إنَّ قولَه: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾؛ أُريدَ بها أبو بكرٍ وحدَه[(٢)]، وقولِه: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ﴾؛ أُريدَ بها أبو بكرٍ وحدَه[(٣)]، ونحوِ ذلك[(٤)].

* * *

و تفسيرُ ابنِ عطيَّةَ وأمثالِه أتبَعُ للسُّنَّةِ والجماعةِ، وأسلَمُ من البِدْعةِ، من تفسيرِ الزَّمَخْشَرِيِّ، ولو ذكَرَ كلامَ السَّلفِ الموجودِ في التَّفاسيرِ

---

(١) (إن قوله) ليست في ك١، ك٢.

(٢) أطال المؤلف في «منهاج السنة» الكلام على هذه الآية (٧/ ١٨٨-١٩٤)، ومما قال فيها: «الثالث- أي: الوجه الثالث-: أن يقالَ: لفظ الآية عامٌّ مطلقٌ، لا يختص بأبي بكرٍ ولا بعليٍّ؛ بل كل من دخل في عمومها دخل في حكمها، ولا ريب أن أبا بكرٍ وعمرَ وعثمانَ وعليًّا أحقُّ هذه الأمة بالدخول فيها؛ لكنها لا تختص بهم...» إلخ.

(٣) قال المؤلف في «منهاج السنة» (٨/ ٥٥٥): «وأما الصديق رضي الله عنه فكل آية نزلت في مدح المنفقين في سبيل الله فهو أولُ المرادين بها من الأمة، مثل قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟ ۚ﴾، وأبو بكر أفضل هؤلاء وأولهم».
وقال ابن كثير في «تفسيره» (٨/ ١٤): «ولا شك عند أهل الإيمان أن الصديق أبا بكر رضي الله عنه له الحظُّ الأوفَرُ من هذه الآية، فإنه سيد من عمل بها من سائر أمم الأنبياء، فإنه أنفق مالَه كلَّه ابتغاءَ وجه الله عز وجل، ولم يكُنْ لأحدٍ عنده نعمة يجزيه بها».

(٤) وقد سبق قول المؤلف (ص١١١): أنه لم يقُلْ أحدٌ من علماء المسلمين: إن عمومات الكتاب والسنة تختص بشخص معين، وإنما غاية ما يقال: إنها تختص بنوع ذلك الشخص.

المأثورةِ عنهم على وجهِه لكانَ أحسَنَ وأجمَلَ[(١)]، فإنَّه كثيرًا ما يَنقُلُ من تفسيرِ محمَّدِ بنِ جَريرِ الطَّبريِّ؛ وهو من أجلِّ التَّفاسيرِ[(٢)]، وأعظَمِها قدرًا، ثمَّ إنَّه يَدَعُ ما نَقَلَه ابنُ جَريرٍ عن السَّلَفِ لا يَحكِيه بحالٍ، ويَذكُرُ ما يَزعُمُ أنَّه قولُ المحقِّقين، وإنَّما يَعنِي بهم طائفةً من أهلِ الكلامِ الَّذين قَرَّرُوا أصولَهم بطُرقٍ من جنسِ ما قرَّرَت به المعتزلةُ أصولَهم، وإن كانوا أقرَبَ إلى السُّنَّةِ من المعتزلةِ؛ لكن يَنْبَغِي أن يُعْطَى كلُّ ذي حقٍّ حقَّه، ويُعرَفَ أنَّ هذا من جُملَةِ التَّفسيرِ على المذهبِ[(٣)].

---

(١) قال المؤلف في موضع آخَرَ (الفتاوى: ١٣/ ٣٨٨): «و«تفسير ابن عطية» خيرٌ من «تفسير الزمخشري»، وأصح نقلًا وبحثًا، وأبعدُ عن البدع وإن اشتمل على بعضها؛ بل هو خيرٌ منه بكثير...» إلخ.

(٢) في ط٢ وحدها زيادة: (المأثورة) وأخشى أنها من إضافات المحقق.

(٣) قال المؤلف- كما في «الفتاوى» (١٧/ ٤٤٤)-: «وأما سبيل الضلال والبدعة والجهل فعكس ذلك- أي: عكس سبيل الصحابة والتابعين لهم-، أن يبتدع بدعةً برأي رجال وتأويلاتهم، ثم يجعلَ ما جاء به الرسول تبعًا لها، ويحرفَ ألفاظه، ويتأولَ على وَفقِ ما أصَّلوه.
وهؤلاء تجدهم في نفس الأمر لا يعتمدون على ما جاء به الرسول، ولا يتلَقَّونَ الهدى منه، ولكن ما وافقهم منه قبلوه، وجعلوه حجةً لا عمدة، وما خالفهم تأوَّلوه، كالذين يحرِّفون الكَلِمَ عن مواضعه، أو فوَّضوه، كالذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانيَّ.
وهؤلاء قد لا يعرفون ما جاء به الرسول- إما عجزًا، وإما تفريطًا- فإنه يحتاج إلى مقدمتين: أن الرسول قال كذا، وأنه أراد به كذا.
أما الأولى: فعامتهم لا يرتابون في أنه جاء بالقرآن، وإن كان من غلاة أهل البدع من يرتاب في بعضه؛ لكن الأحاديثَ عامةُ أهلِ البدع جُهَّالٌ بها، وهم يظنون أن هذه رواها آحادٌ يُجوِّزُونَ عليهم الكذبَ والخطأ، ولا يعرفون من كثرة طرقها، وصفات رجالها، والأسباب الموجبة للتصديق بها، ما يعلمه أهل العلم بالحديث؛ فإن هؤلاء يقطعون قطعًا يقينًا بعامة المتون الصحيحة التي في الصحيحين كما قد بسطناه في غير هذا الموضع .**وأما المقدمة الثانية**: فإنهم قد لا يعرفون معانيَ القرآن =

فإنَّ الصَّحابةَ والتَّابعين والأئمَّةَ إذا كان لهم في تفسيرِ الآيةِ قولٌ، وجاء قومٌ فسَّروا الآيةَ بقولٍ آخَرَ لأجلِ مذهبٍ اعتقدُوه، وذلك المذهبُ ليس من مذاهبِ الصَّحابةِ والتَّابعِين لهم بإحسانٍ؛ صارَ مشاركًا[١] للمعتزلةِ وغيرِهم من أهلِ البِدَعِ في مثلِ هذا[٢].

وفي الجُمْلَةِ: مَن عدَلَ عن مذاهبِ الصَّحابةِ والتَّابعِين وتفسيرِهم إلى ما يخالفُ ذلك كان مخطئًا في ذلك؛ بل مبتدِعًا، وإن كان مجتهدًا مغفورًا له خَطَؤُه.

= والحديث، ومنهم من يقول: الأدلة اللفظية لا تفيد اليقينَ بمراد المتكلم، وقد بسطنا الكلامَ على فساد ذلك في غير هذا الموضع.

وكثير منهم إنما ينظر من تفسير القرآن والحديث فيما يقوله موافقوه على المذهب، فيتأول تأويلاتهم، فالنصوص التي توافقهم يحتجون بها، والتي تخالفهم يتأولونها، وكثير منهم لم يكُنْ عمدتهم في نفس الأمر اتباع نص أصلًا...» ثم بيَّن رحمه الله أصولَ البدع ونشأتها بكلام بديع.

(١) في ط١، ط٣: (صاروا مشاركين)، وفي حاشية ط١: (الأصل: صار مشاركًا)، وفي حاشية ط٢: (وكذا في الإتقان، والأوضح: صاروا مشاركين، كما يقتضي السياق).

(٢) قال المؤلف في «الإيمان» (١١٣-١١٤): (وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل- أي: حقيقة الإيمان- عن بيان الكتاب والسنة، وأقوال الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم، وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة، وهذه طريقة أهل البدع، ولهذا كان الإمام أحمدُ يقول: أكثر ما يخطئُ الناس من جهة التأويل والقياس.

ولهذا تجد المعتزلةَ والمرجئةَ والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآنَ برأيهم ومعقولهم، وما تأولوه من اللغة، ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا على السنة، =

= ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب، وكتب الكلام التى وضعتها رؤوسهم.

وهذه طريقة الملاحدة أيضًا إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة، وكتب الأدب واللغة؛ وأما كتبُ القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون إليها.

هؤلاء يُعرِضون عن نصوص الأنبياء؛ إذ هي عندهم لا تفيد العلمَ، وأولئك يتأولون القرآنَ برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه، وقد ذكرنا كلام أحمدَ وغيره في إنكار هذا وجعله طريقةَ أهل البدع».

وكلام الإمام أحمد الذي أشار إليه ذكره في رسالته إلى أبي عبد الرحيم الجوزجانيِّ في مسألة الإيمان-وقد نقلها المؤلف في كتاب الإيمان وشرحها (**٢٧٣** وما بعدها)- قال الإمام أحمد: «اعلم- رحمك الله- أن الخصومةَ في الدين ليست من طريق أهل السنة، وأن تأويل من تأول القرآن بلا سنة تدل على معنى ما أراد الله منه، أو أثر عن أصحاب رسول الله ﷺ، ويعرف ذلك بما جاء عن النبي ﷺ، أوعن أصحابه، فهم شاهدوا النبي ﷺ، وشهدوا تنزيلَه، وما قصَّه الله له في القرآن، وما عنى به، وما أراد به أخاص هو أم عام؟

فأما من تأوله على ظاهره بلا دلالة من رسول الله ﷺ، ولا أحد من الصحابة فهذا تأويلُ أهل البدع؛ لأن الآية قد تكون خاصةً، ويكون حكمها حكمًا عامًّا، ويكون ظاهرها على العموم، وإنما قصدت لشيء بعينه، ورسول الله ﷺ هو المعبر عن كتاب الله وما أراد، وأصحابه أعلم بذلك منَّا؛ لمشاهدتهم الأمرَ وما أُريد بذلك، فقد تكون الآية خاصةً؛ أي: معناها، مثل قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ﴾ [النساء: ١١] وظاهرها على العموم؛ أي: من وقع عليه اسم ولد فله ما فرض الله، فجاءت سنة رسول الله ﷺ ألَّا يرِثَ مسلمٌ كافرًا.

ورُوِي عن النبي ﷺ - وليس بالثبت- إلا أنه عن أصحابه أنهم لم يُورِّثوا قاتلًا، فكان رسول الله ﷺ هو المعبِّرَ عن الكتاب، أن الآية إنما قصدت للمسلم لا للكافر، ومن حملها على ظاهرها لزمه أن يورِّثَ من وقع عليه اسمُ الولد، كافرًا كان، أو قاتلًا، وكذلك أحكام الوارث من الأبوين وغير ذلك، مع آيٍ كثيرٍ يطول بها الكتاب، وإنما استعملت الأمةُ السنةَ من النبي ﷺ ومن أصحابه، إلا من دفع =

فالمقصودُ: بيانُ طُرُقِ العلمِ وأدلَّتِه، وطُرُقِ الصَّوابِ، ونحن نعلَمُ أنَّ القرآنَ قرَأه الصَّحابةُ والتَّابعون وتابعُوهم، وأنَّهم كانُوا أعلَمَ بتفسيرِه(١) ومعانِيه، كما أنَّهم أعلمُ بالحقِّ الَّذي بَعثَ اللهُ به رسولَه ﷺ، فمن خالفَ قولَهم، وفَسَّرَ القرآنَ بخلافِ تفسيرِهم؛ فقد أخطأَ في الدَّليلِ والمدلولِ جميعًا، ومعلومٌ أنَّ كلَّ من خالفَ قولَهم له شُبهةٌ يَذكُرُها؛ إمَّا عقليَّةٌ،

= ذلك من أهل البدع والخوارج وما يشبههم، فقد رأيت إلى ما خرجوا...» إلخ.

وقد شرح المؤلف عبارة الإمام أحمد السابقة: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس، فقال في «الإيمان» (٣٧٥): «يريد بذلك ألَّا يُحكَمَ بما يدل عليه العام والمطلق قبل النظر فيما يخصه ويقيده، ولا يعملَ بالقياس قبل النظر في دلالة النصوص هل تدفعه؟ فإن أكثرَ خطأ الناس تمسكهم بما يظنونه من دلالة اللفظ والقياس، فالأمور الظنية لا يُعمَل بها حتى يبحثَ عن المعارض بحثًا يطمئنُّ القلب إليه، وإلا أخطأ من لم يفعَلْ ذلك، وهذا هو الواقع في المتمسكين بالظواهر والأقيسة؛ ولهذا جعل الاحتجاجَ بالظواهر مع الإعراض عن تفسير النبي ﷺ وأصحابه طريقَ أهل البدع، وله- أي: الإمام أحمد- في ذلك مصنَّف كبير.

وكذلك التمسك بالأقيسة مع الإعراض عن النصوص والآثار طريقُ أهل البدع؛ ولهذا كان كل قول ابتدعه هؤلاء قولًا فاسدًا، وإنما الصواب من أقوالهم ما وافقوا فيه السلفَ من الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

وقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١] سماه عامًّا وهو مطلق في الأحوال، يعُمُّها على طريق البدل، كما يعُمُّ قولُه: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣] جميعَ الرقاب، لا يعمها كما يعم لفظ الولد للأولاد، ومن أخذ بهذا لم يأخذ بما دل عليه ظاهرُ لفظ القرآن؛ بل أخذ بما ظهر له مما سكت عنه القرآن، فكان الظهور لسكوت القرآن عنه، لا لدلالة القرآن على أنه ظاهر، فكانوا متمسكين بظاهرٍ من القول لا بظاهرِ القول، وعمدتهم عدم العلم بالنصوص التي فيها علم بما قيد، وإلا فكل ما بينه القرآن وأظهره فهو حق، بخلاف ما يظهر للإنسان لمعنًى آخَرَ غير نفس القرآن يُسمَّى ظاهر القرآن، كاستدلالات أهل البدع من المرجئة، والجهمية، والخوارج، والشيعة».

(١) في م: (تفسيره).

وإمَّا سمعيَّةٌ(١)، كما هو مبسوطٌ في موضعِه(٢).

والمقصودُ هنا: التَّنبيهُ على مثارِ الاختلافِ في التَّفسيرِ، وأنَّ من أعظمِ أسبابِه البِدَعَ الباطلةَ الَّتي دعَت أهلَها إلى أن حرَّفوا الكَلِمَ عن مواضعِه، وفسَّرُوا كلامَ الله ورسولِه ﷺ بغيرِ ما أُريدَ به(٣)، وتأوَّلُوه على غيرِ تأويلِه.

فمن أصولِ العلمِ بذلك:

- أن يَعلَمَ الإنسانُ القولَ الَّذي خالفُوه، وأنَّه الحقُّ.
- وأن يَعرِفَ أنَّ تفسيرَ السَّلفِ يخالفُ تفسيرَهم.
- وأن يَعرِفَ أنَّ تفسيرَهم مُحْدَثٌ مبتدَعٌ.
- ثمَّ أن يَعرِفَ بالطُّرُقِ المفصَّلةِ فسادَ تفسيرِهم بما نصَبَه اللهُ من الأدلَّةِ على بيانِ الحقِّ(٤).

---

(١) قال المؤلف في «منهاج السنة» (٥/ ١٦٧): «وكل مَن سوى أهل السنة والحديث من الفرق فلا ينفرد عن أئمة الحديث بقول صحيح؛ بل لا بد أن يكون معه من دين الإسلام ما هو حق، وبسبب ذلك وقعت الشبهة، وإلا فالباطل المحض لا يشتبه على أحد، ولهذا سُمِّي أهلُ البدع: أهلَ الشبهات، وقيل فيهم: إنهم يَلبِسون الحقَّ بالباطل».
وهناك إشارات للمؤلف حول هذا الموضوع في: «منهاج السنة» (٨/ ٣٤٣)، و«درء التعارض» (١/ ٢٠٩)، «الفتاوى» (٧/ ١٧٢).

(٢) (كما هو مبسوط في موضعه) ليست في ك١، ك٢، وهي في م ملحقة بالحاشية.

(٣) هنا تنتهي نسخة الأصل التي اعتمدها الشيخ الشطي، والأستاذ عدنان زرزور، وما بعدها إنما أُخِذ من نسخة أتى بها الشيخ طاهرٌ الجزائريُّ، كما سبق توضيح ذلك في مقدمة التحقيق.

(٤) وقد كان منهج المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رده على أهل البدع مبنيًّا على هذه الأصول الأربعة.

وكذلك وقَعَ من الَّذين صَنَّفُوا في شَرحِ الحديثِ وتفسيرِه من المتأخِّرِين من جنسِ ما وقَعَ فيما[1] صَنَّفُوه[2] من شَرحِ القرآنِ وتفسيرِه[3].

---

(١) في ط٢، ك١، ك٢، م: (بما).

(٢) في ط٢: (صنعوه).

(٣) وقع في كثير من شروح كتب السنة المتأخرة مخالفات عقدية في باب توحيد العبادة والصفات والقدر والإيمان، وكذلك في أبواب الزهد والرقاق، والسنة والبدعة وغيرها، ومن ذلك ما وقع في «شرح صحيح مسلم» للإمام النووي رحمه الله، وقد وقفت على تنبيه للشيخ حمد بن عتيق رحمه الله حول ذلك في أحد المجاميع الخطية بجامعة الإمام (رقم٥٣٨٨) (ل: ٨/ب - ٩/أ)، ولأني لم أقف عليه منشورًا، فأسوقه هنا للفائدة، قال رحمه الله: «قد أكثر شارح مسلم رحمه الله من ذكر التأويل في أحاديث الصفات، وهو موروث عن الجَهم بن صَفوانَ، ومن أخذ عنه، وهي طريقة وَخيمة، قد بَيَّن بطلانَها أكابرُ أئمة السنة، وردوها عليهم، وبيَّنوا أنه يجب الإيمانُ بما جاء عن رسول الله ﷺ في أسماء الرب تعالى وصفاته من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل.

وقول المبتدعة: «ظاهر النصوص غير مراد»: مرادهم ما فهموه من ظاهرها من أنه يدل على التشبيه، وهو فهم فاسد؛ فإن ظاهرها يدل على التنزيه، لا على التشبيه.

وقد قال شيخ الإسلام: إنهم شبهوا أولًا وعطَّلوا آخرًا. يعني: أنهم لم يفهموا من استواء الرب ونحوه من أسمائه وصفاته وأفعاله إلا ما يليقُ بالمخلوق، وهذا هو التشبيه، ثم أخذوا ينفون ذلك ويؤلونه، وهذا هو التعطيل.

وقال سلف الأمة وأئمتها: إن استواء الرب يليقُ بجلاله، ولا يشبه استواءَ المخلوق، فنعتقده، ولا نعلم كيفيته؛ فإنه لا يعلم كيف هو إلا هو، وهذا معنى قول مالك: الاستواءُ معلومٌ، والكَيفُ مجهولٌ، والإيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنه بدعة.

وكذلك نقول في جميع أسماء الرب، وصفاته، وأفعاله.

فينبغي للناظر في هذا الشرح ونحوه أن يتنبَّهَ لهذا؛ لئلا يغتَرَّ به، كما اغتَرَّ كثيرٌ من الناس، والشارح رحمه الله له فضلٌ؛ لما أعطاه الله من كثرة العلم والتحقيق في مواضعَ =

وأمَّا الَّذين يُخطئون في الدَّليلِ لا في المدلولِ[١] فمثلُ كثيرٍ من الصُّوفيَّةِ، والوُعَّاظِ، والفقهاءِ، وغيرِهم، يُفسِّرون القرآنَ بمعانٍ[٢] صحيحةٍ؛ لكنَّ القرآنَ لا يدلُّ عليها، مثلَ كثيرٍ ممَّا ذكَرَه أبو عبد الرَّحمن السُّلَمِيُّ في «حقائقِ التَّفسيرِ»[٣]، وإن كان فيما ذكرُوه ما هو معانٍ باطلةٌ،

= كثيرةٍ، ولكن سبحان الذي لا يضِلُّ ولا يَنسَى، وكلٌّ يُؤخَذ من قوله ويُترَكُ إلا رسول الله ﷺ، فالله يرحمه، ويعفو عنه بمَنِّه وكرمه. قاله مُمْليه الشيخُ حمد بن عتيق».
ومن المخالفات كذلك ما تجد التنبيهَ عليه في تعليقات شيخنا الإمام عبد العزيز بن باز رحمه الله على فتح الباري، وكذلك تعليقات شيخنا العلامة عبد الرحمن بن ناصر البراك على نفس الكتاب.

(١) هذا هو القسم الثاني من القسمين اللذين أشار إليهما آنفًا (ص١٦٧)، فالكلام السابق من هناك إلى هنا متعلق بالقسم الأول، وهم من أخطؤوا في الدليل والمدلول.

(٢) في م: (بمعاني تلك)! وفي حاشية ط٢: (في الأصل: «بمعان تلك صحيحة»، وفي «الإتقان»: «بمعان صحيحة في نفسها»، وربما كان الصواب: بمعان هي صحيحة).

(٣) أبو عبد الرحمن السُّلَميُّ هو محمدُ بن الحسين النيسابوري، المتوفَّى سنة (٤١٢)، وهو غيرُ التابعي المشهور؛ ولكنه اشترك معه في الكنية والنسبة.
قال المؤلف (الفتاوى: ١٣/ ٢٤٢): «و«كتاب حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمن السُّلَميِّ يتضمن ثلاثة أنواع:
أحدها: نقول ضعيفة عمن نُقِلت عنه، مثل أكثر ما نقله عن جعفرٍ الصادق؛ فإن أكثره باطلٌ عنه، وعامتها فيه من موقوف أبي عبد الرحمن، وقد تكلَّم أهلُ المعرفة في نفس رواية أبي عبد الرحمن، حتى كان البيهقيُّ إذا حدث عنه يقول: حدثنا من أصل سماعه.
والثاني: أن يكون المنقول صحيحًا؛ لكن الناقل أخطأ فيما قال.
والثالث: نقول صحيحة عن قائل مصيب.
فكل معنًى يخالف الكتابَ والسنةَ فهو باطلٌ، وحُجَّتُه داحضة.
وكل ما وافق الكتاب والسنة والمراد بالخطاب غيره إذا فسر به الخطاب فهو خطأ.
وإن ذكر على سبيل الإشارة والاعتبار والقياس: فقد يكون حقًّا، وقد يكون باطلًا». =

فإنَّ ذلكَ يدخُلُ في القسمِ الأوَّلِ؛ وهو الخطأُ في الدَّليلِ والمدلولِ

= وقال عن أبي عبد الرحمن السلمي («الفتاوى» ١١/ ٤١-٤٢): «وقد جمع أسماءهم- أي: أهل الصفة- الشيخ أبو عبد الرحمن السُّلَمي في كتاب «تاريخ أهل الصفة»، جمع ذكر من بلغه أنه كان من أهل الصفة، وكان معتنيًا بذكر أخبار النُّسَّاك والصوفية؛ والآثار التي يستندون إليها، والكلمات المأثورة عنهم؛ وجمع أخبار زهاد السلف، وأخبار جميع من بلغه أنه كان من أهل الصفة؛ وكم بلغوا، وأخبار الصوفية المتأخرين بعد القرون الثلاثة، وجمع أيضًا في الأبواب: مثل حقائق التفسير، ومثل أبواب التصوف الجارية على أبواب الفقه، ومثل كلامهم في التوحيد والمعرفة والمحبة؛ ومسألة السماع وغير ذلك من الأحوال، وغير ذلك من الأبواب، وفيما جمعه فوائدُ كثيرةٌ، ومنافعُ جليلة.

وهو في نفسه رجل من أهل الخير والدين والصلاح والفضل، وما يرويه من الآثار فيه من الصحيح شيءٌ كثير، ويروي أحيانًا أخبارًا ضعيفةً؛ بل موضوعةً، يعلم العلماء أنها كذِبٌ، وقد تكلم بعض حُفَّاظ الحديث في سماعه، وكان البيهقي إذا روى عنه يقول: حدثنا أبو عبد الرحمن من أصل سماعه. وما يُظَن به وبأمثاله- إن شاء الله- تعمُّدُ الكذِبِ؛ لكن لعدم الحفظ والإتقان يدخل عليهم الخطأ في الرواية.

فإن النُّسَّاك والعُبَّاد منهم من هو متقنٌ في الحديث، مثل: ثابت البُناني، والفُضَيل بن عِياض، وأمثالهما، ومنهم من قد يقع في بعض حديثه غلَطٌ وضعفٌ، مثل: مالك بن دينار، وفَرقَدٍ السَّبَخيِّ، ونحوهما.

وكذلك ما يأثره أبو عبد الرحمن عن بعض المتكلمين في الطريق، أو ينتصر له من الأقوال، والأفعال، والأحوال، فيه من الهدى والعلم شيءٌ كثير، وفيه أحيانًا من الخطأ أشياءُ؛ وبعض ذلك يكون عن اجتهاد سائغ، وبعضه باطل قطعًا.

مثل ما ذكر في «حقائق التفسير» قطعة كبيرة عن جعفر الصادق وغيره من الآثار الموضوعة، وذكر عن بعض طائفة أنواعًا من الإشارات التي بعضها أمثال حسنة، واستدلالات مناسبة، وبعضها من نوع الباطل واللغو...

وهكذا كثيرٌ من أهل الروايات، ومن أهل الآراء والأذواق، من الفقهاء والزهاد والمتكلمين وغيرهم؛ يوجد فيما يأثرونه عمن قبلَهم وفيما يذكرونه معتقدين له شيءٌ كثير وأمرٌ عظيم من الهدى ودين الحق الذي بعث الله به رسولَه. =

جميعًا؛ حيثُ يكونُ المعنَى الَّذي قَصَدُوه فاسدًا[١].

* * *

= ويوجد أحيانًا عندهم من جنس الروايات الباطلة أو الضعيفة، ومن جنس الآراء والأذواق الفاسدة أو المحتملة شيءٌ كثير».

(١) (فاسدًا) سقطت من ك١، ك٢، م.
وهنا ينتهي ما لخصه السيوطي في «الإتقان» من هذه الرسالة، وقد قال في آخِرِ ذلك (٦/ ٢٢٨٤): «انتهى كلام ابن تيمية ملخصًا، وهو نَفيسٌ». اهـ.
وقد قال المؤلف في موضعٍ آخَرَ «الفتاوى» (١٠/ ٥٦٠) حول هذا الموضوع: «وأغرب من هذا ما قاله لي مَرةً شخص من هؤلاء الغالطين في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾؛ قال: المعنى وما يعلم تأويل هو، أي: اسم «هو» الذي يقال فيه: «هو هو»، وصنف ابن عربي كتابًا في «الهو»، فقلت له- وأنا إذ ذاك صغيرٌ جدًّا-: لو كان كما تقول لكُتِبت في المصحف مفصولةً: «تأويل هو»، ولم تُكتَب موصولةً!
وهذا الكلام الذي قاله هذا معلوم الفساد بالاضطرار، وإنما كثير من غالطي المتصوفة لهم مثل هذه التأويلات الباطلة في الكتاب والسنة.
وقد يكون المعنى الذي يعنونه صحيحًا؛ لكن لا يدل عليه الكلام، وليس هو مرادَ المتكلم، وقد لا يكون صحيحًا؛ فيقع الغلط تارةً في الحكم، وتارةً في الدليل.
كقول بعضهم: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾؛ أي: أن رأى ربَّه استغنى، والمعنى: إنه ليطغى أن رأى نفسَه استغنى.
وكقول بعضهم: «فإن لم تكُنْ تراه»؛ يعني: فإن فنيت عنك رأيتَ ربَّكَ، وليس هذا معنى الحديث؛ فإنه لو أُريد هذا لقيل: «فإن لم تكُنْ تره». وقد قيل: «تراه»، ثم كيف يصنع بجواب الشرط؟ وهو قوله: «فإنه يراك»؛ ثم إنه على قولهم الباطل تكون «كان» تامةً، فالتقدير: فإن لم تكُنْ؛ أي: لم تقَعْ ولم تحصُلْ، وهذا تقدير محال؛ فإن العبد كائنٌ موجود ليس بمعدوم، ولو أُريد فناؤه عن هواه أو فناء شهوده للأغيار لم يعبر بنفي كونه؛ فإن هذا محالٌ.
ومتى كان المعنى صحيحًا والدلالة ليست مرادةً فقد يُسمَّى ذلك: إشارةً، وقد أودع الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي «حقائق التفسير» من هذا قطعة». =

= وقال أيضًا («الفتاوى» ١٣/ ٢٤٠-٢٤٣): «وجماع القول في ذلك أن هذا الباب نوعان:

أحدهما: أن يكون المعنى المذكور باطلًا؛ لكونه مخالفًا لما عُلِم، فهذا هو في نفسه باطل؛ فلا يكون الدليل عليه إلا باطلًا؛ لأن الباطل لا يكون عليه دليلٌ يقتضي أنه حق.

والثاني: ما كان في نفسه حقًّا؛ لكن يستدلون عليه من القرآن والحديث بألفاظٍ لم يرد بها ذلك، فهذا الذي يسمونه: إشارات، و«حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمن فيه من هذا الباب شيءٌ كثير.

وأما النوع الأول: فيوجد كثيرًا في كلام القرامطة والفلاسفة المخالفين للمسلمين في أصول دينهم؛ فإن من علم أن السابقين الأولين قد رضي الله عنهم ورضوا عنه؛ علم أن كل ما يذكرونه على خلاف ذلك فهو باطل، ومن أقرَّ بوجوب الصلوات الخمس على كل أحد ما دام عقله حاضرًا؛ علم أن من تأول نصًّا على سقوط ذلك من بعضهم فقد افترى، ومن علم أن الخمر والفواحش محرَّمة على كل أحد ما دام عقله حاضرًا؛ علم أن من تأول نصًّا يقتضي تحليلَ ذلك لبعض الناس أنه مُفترٍ.

وأما النوع الثاني: فهو الذي يشتبه كثيرًا على بعض الناس، فإن المعنى يكون صحيحًا لدلالة الكتاب والسنة عليه؛ ولكن الشأن في كون اللفظ الذي يذكرونه دل عليه، **وهذان قسمان**:

أحدهما: أن يقال: إن ذلك المعنى مرادٌ باللفظ؛ فهذا افتراء على الله، فمن قال المراد بقوله: ﴿تَذْبَحُواْ بَقَرَةً﴾: هي النفس، وبقوله: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾: هو القلب، ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾: أبو بكر، ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾: عمرُ، ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾: عثمان، ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾: عليٌّ؛ فقد كذَبَ على الله، إما متعمِّدًا، وإما مخطئًا.

والقسم الثاني: أن يجعلَ ذلك من باب الاعتبار والقياس، لا من باب دلالة اللفظ، فهذا من نوع القياس، فالذي تسميه الفقهاء قياسًا، هو الذي تسميه الصوفية: إشارةً.

وهذا ينقسم إلى صحيح وباطل، كانقسام القياس إلى ذلك، فمن سمع قول الله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ وقال: إنه اللوح المحفوظ، أو المصحف، فقال: كما أن اللوح المحفوظ الذي كُتِب فيه حروفُ القرآن لا يَمَسُّه إلا بدن

فصلٌ(١)

فإن قالَ قائِلٌ: فما أَحْسَنُ طُرُقِ التَّفسيرِ؟

= طاهر فمعاني القرآن لا يذوقها إلا القلوبُ الطاهرة، وهي قلوب المتقين؛ كان هذا معنًى صحيحًا، واعتبارًا صحيحًا...

وكذلك من قال: «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلبٌ ولا جُنُب»، فاعتبر بذلك أن القلبَ لا يدخله حقائقُ الإيمان إذا كان فيه ما ينجِّسه من الكِبْر والحسد؛ فقد أصاب، قال تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْۚ﴾، وقال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَـٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْاْ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُواْ بِهَا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًاۚ﴾، وأمثال ذلك».

وقال العلامة ابن القيم في «مدارج السالكين» (٢/ ٣٨٩) في تعريف الإشارات: «هي المعاني التي تشير إلى الحقيقة من بعد، ومن وراء حجاب، وهي تارةً تكون من مسموع، وتارةً تكون من مرئيٍّ، وتارةً تكون من معقولٍ، وقد تكون من الحواسِّ كلِّها.

فالإشارات من جنس الأدلة والأعلام، وسببها: صفاءٌ يحصل بالجمعية، فيلطف به الحسُّ والذِّهنُ، فيستيقظ لإدراك أمورٍ لطيفةٍ لا يكشف حس غيره وفهمه عن إدراكها.

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية- قدَّس الله رُوحَه- يقول: الصحيح منها: ما يدل عليه اللفظ بإشارته من باب قياس الأولى.

قلت: مثاله قوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩].

قال: والصحيح في الآية أن المراد به: الصحفُ التي بأيدي الملائكة؛ لوجوه عديدة...».

وذكر هذه الوجوهَ، ثم قال: «فسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية- قدَّس الله رُوحَه- يقول: لكن تدل الآية بإشارتها على أنه لا يَمَسُّ المصحفَ إلا طاهرٌ؛ لأنه إذا كانت تلك الصحفُ لا يَمَسُّها إلا المطهرون، لكرامتها على الله فهذه الصحفُ أولى ألّا يَمَسَّها إلا طاهرٌ...»، وذكر أمثلةً أخرى لذلك.

(١) تنبيه: سبق بين يدَيِ النصِّ المحقق لهذه الرسالة مناقشةُ صحة نسبة هذا الفصل =

فالجوابُ: إنَّ أصحَّ الطُّرُقِ في ذلك أن يُفَسَّرَ القرآنُ بالقرآنِ، فما أُجمِلَ في مكانٍ فإنَّه قد فُسِّرَ في موضعٍ آخَرَ، وما اختُصِرَ من مكانٍ فقد بُسِطَ في موضعٍ آخَرَ(١).

فإن أعياكَ ذلك فعليكَ بالسُّنَّةِ؛ فإنَّها شارحةٌ للقرآنِ وموضِّحةٌ له؛ بل قد قال الإمامُ أبو عبد الله محمَّدُ بنُ إدريسَ الشَّافعيُّ: كلُّ ما حَكَمَ به رسولُ اللهِ ﷺ فهو ممَّا(٢) فهِمَه(٣) من القرآنِ.

قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥]، وقالَ تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وقالَ تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤].

ولهذا قالَ رسولُ الله ﷺ: «**أَلَا إنِّي أُوتيتُ القرآنَ، ومثلَه معه**»(٤)؛ يعني: السُّنَّةَ.

= والذي يليه لابن تيمية، واستظهرت لقرائن ذُكِرت هناك أن هذين الفصلين من مقدمة «تفسير ابن كثير»، وأُلحِقا برسالة ابن تيمية اعتمادًا على مقدمة «تفسير ابن عروة»- الذي هو ضمن «الكواكب الدراري»- حيث نقل الفصولَ السابقة دون نسبة لابن تيمية، ثم ألحق بها هذين الفصلين.

ولذا فقد ذكرت في التعليق عليهما ما وقفت عليه من تقريراتٍ مشابهةٍ من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه الحافظ ابن كثير، كما نبَّهت على بعض التصرفات التي وقعت من ابن عروةَ فيما أحسب. والله أعلم.

(١) جملة (وما اختصر... إلى هنا) غير موجودة في تفسير ابن كثير.

(٢) في ط١: (بما)، وفي الحاشية: (الأصل: مما).

(٣) في ط١، م: (فيه)، وفي حاشية ط٢: (في الأصل: فيه)، والمثبت من ط٢، ط٣، ك١، ك٢، تفسير ابن كثير.

(٤) أخرجه أحمد (١٧١٧٤)، وأبو داود (٤٦٠٤) من حديث المِقدام بن مَعدي =

والسُّنَّةُ أيضًا تَنزلُ عليه بالوحيِ، كما يَنزِلُ القرآنُ، لا أنَّها[١] تُتلَى كما يُتلَى، وقد استدلَّ الإمامُ الشَّافعيُّ وغيرُه من الأئمَّةِ على ذلك بأدلَّةٍ كثيرةٍ، ليس هذا موضعَ ذلك[٢].

والغرضُ أنَّك تطلُبُ تفسيرَ القرآنِ منه، فإن لم تَجِدهُ فمِن السُّنَّةِ[٣]،

= كربَ رضي الله عنه، وأخرجه الترمذي (٢٦٦٤)، وابن ماجه (١٢) دون محلِّ الشاهد، وقال الترمذي: «حسن غريب»، وصححه ابن حبان (١٢)، والبيهقي في «المدخل» (١/ ٦٦).

(١) في ط١: (لأنها)، وفي تفسير ابن كثير: (إلا أنها لا).

(٢) عقد البيهقي في كتابه العظيم «المدخل إلى السنن» (١/ ٧٩): باب حجة من ذهب إلى أنه لم يَسُنَّ- أي: النبي ﷺ- إلا بأمر الله، وساق تحتَه بعضَ الأدلة على ذلك.
وينظر في هذا الموضوع أيضًا: «الرسالة» (٧٣-٧٩)، و«الأم» (٦/ ٣٣٠)، و«جماع العلم» للشافعي (١٧)، و«السنة» للمروزي (٦٩)، و«جواب الاعتراضات المصرية» لابن تيمية (١/ ١٣-١٤)، و«الفتاوى» (١٥/ ٧٢).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الإيمان» (٢٧١): «ومما ينبغي أن يُعلَمَ: أن الألفاظَ الموجودة في القرآن والحديث إذا عُرِف تفسيرها وما أُريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتَجْ في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم؛ ولهذا قال الفقهاء: الأسماء ثلاثة أنواع: نوع يُعرَفُ حدُّه بالشرع؛ كالصلاة والزكاة. ونوع يُعرَفُ حدُّه باللغة؛ كالشمس والقمر. ونوع يُعرَفُ حدُّه بالعرف كلفظ القبض، ولفظ المعروف في قوله: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ﴾ [النساء: ١٩]، ونحو ذلك.
ورُوِي عن ابن عباس أنه قال: تفسير القرآن على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذَرُ أحدٌ بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله، من ادعى علمَه فهو كاذبٌ.
فاسم الصلاة والزكاة والصيام والحج ونحو ذلك قد بين الرسول ﷺ ما يُرادُ بها في كلام الله ورسوله، وكذلك لفظ الخمر وغيرها، ومن هناك يُعرَفُ معناها، فلو أراد أحد أن يفسرها بغير ما بينه النبي ﷺ لم يُقبَلْ منه، وأما الكلام في اشتقاقها ووجه دلالتها فذاك من جنس علم البيان، وتعليل الأحكام هو زيادة في العلم، وبيان حكمة ألفاظ القرآن؛ لكن معرفة المراد بها لا يتوقف على هذا. =

كما قالَ رسولُ الله ﷺ لمعاذٍ حين بعثَه إلى اليمنِ: «بِمَ تَحكُمُ؟». قال[١]: بكتابِ[٢] اللهِ. قال: «فإن لم تَجِدْ؟». قال: بسُنَّةِ رسولِ اللهِ. قال: «فإن لم تَجِدْ؟» قال: أجتهدُ رأيِي. قال: فضَرَبَ رسولُ الله ﷺ في صدرِه، وقالَ: «**الحمدُ للهِ الَّذي وَفَّق رسولَ**[٣] **رسولِ الله ﷺ لما يُرضِي رسولَ الله**». وهذا الحديث في المسانِدِ[٤] والسُّنَنِ[٥].

= واسم الإيمان والإسلام والنفاق والكفر هي أعظم من هذا كله، فالنبي ﷺ قد بيَّن المرادَ بهذه الألفاظ بيانًا لا يحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك بالاشتقاق، وشواهد استعمال العرب ونحو ذلك؛ فلهذا يجب الرجوع في مسميات هذه الأسماء إلى بيان الله ورسوله، فإنه شافٍ كافٍ».

(١) (قال) في ط١ بين قوسين.

(٢) في م: (كتاب).

(٣) (رسول) في ط١ بين قوسين، وهي غير موجودة في م.

(٤) في بعض نسخ «تفسير ابن كثير»: (المسانيد).

(٥) أخرجه أحمد (٢٢٠٠٧)، وأبو داود (٣٥٩٢)، والترمذي (١٣٢٧) من حديث شعبةَ، عن أبي عون، عن الحارث بن عمرو، ابن أخي المغيرة بن شعبة، عن أناس من أهل حِمصَ، من أصحاب معاذ بن جبل، عن معاذٍ، قال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصلٍ، وأبو عون الثقفي اسمه محمد بن عبيد الله».

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٧٧) في ترجمة الحارث بن عمرو: «عن أصحاب معاذٍ، عن معاذ، روى عنه أبو عون، ولا يصح، ولا يُعرَف إلا بهذا، مرسل»، وقال الجورقاني في «الأباطيل» (١/ ١٠١): «هذا حديث باطل، رواه جماعة، عن شعبة، عن أبي عون الثقفي، عن الحارث بن عمرو، ابن أخي المغيرة بن شعبة، كما أوردناه. واعلم أنني تصفحتُ عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار، وسألت من لقيتُه من أهل العلم بالنقل عنه، فلم أجد له طريقًا غيرَ هذا، والحارث بن عمرو هذا مجهولٌ، وأصحاب معاذ من أهل حِمْصَ لا يُعرَفون، وبمثل هذا الإسناد لا يُعتمَد عليه في أصل من أصول الشريعة، فإن قيل لك: إن الفقهاء قاطبةً أوردوه في كتبهم، واعتمدوا عليه؟ فقل: هذا طريقه، والخلف قلَّد فيه =

بإسنادٍ جيِّدٍ[١].

= السلف، فإن أظهروا غير هذا مما ثبت عند أهل النقل رجعنا إلى قولهم، وهذا مما لا يمكنهم البتةَ».

وقد ضعفه غير هؤلاء، وللتوسع في تخريج الحديث ينظر: «العلل» للدارقطني (٦/ ٨٨)، و«التلخيص الحبير» لابن حجر (٦/ ٣١٦٤)، و«السلسلة الضعيفة» للألباني (٨٨١).

وساق الحافظ ابن كثير في «تحفة الطالب» (١٢٦) للحديث ثلاثةَ أسانيدَ، نقل تضعيفَ الأول عن البخاري، والترمذي، وهو الإسناد السابق، ثم ساق إسنادًا آخَرَ فيه رجل مُبهَمٌ، وساق بعده إسنادًا ثالثًا فيه محمدُ بن سعيد المصلوب، ثم قال: «فتبيَّنَّا بهذا أن الرجل الذي لم يُسَمَّ في الرواية الأولى هو: محمد بن سعيد بن حسان، وهو المصلوب، وهو كذَّاب وضَّاع للحديث، اتفقوا على تركه».

وذكر نحو ذلك في «البداية والنهاية» (٧/ ٣٨٨-٣٨٩)، واستشهد بالحديث في تفسير سورة الحجرات (٧/ ٣٦٤) ولم يحكم عليه، ولم يتبين لي وجه تجويده لإسناده في «مقدمة تفسيره»، نعم هناك من أهل العلم من قوَّاه، كما تراه في المصدرين السابقين، وممن قواه: ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٢/ ٣٤٤-٣٥١)، وأما شيخ الإسلام ابن تيمية فلم أقِفْ على ذكر للحديث عنده. والله أعلم.

فائدة: قال الحافظ ابن حجر في «موافقة الخُبْر الخَبَر» (١/ ١١٩): «وله شاهد صحيح الإسناد؛ لكنه موقوف...، عن عبد الرحمن بن يزيدَ؛ أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: لقد أتى علينا زمان وما نسأل ولسنا هناك، ثم بلغنا الله ما ترون، فإذا سُئِل أحدكم عن شيء فلْيَنظُرْ في كتاب الله، فإن لم يجِدْه في كتاب الله فلْيَنظُرْ في سنة رسول الله، فإن لم يجده في كتاب الله ولا في سنة رسول الله، فلْينظُرْ فيما اجتمع عليه المسلمون، فإن لم يكن فلْيَجتهِدْ رأيَه، ولا يقل أحدكم: إني أخشى؛ فإن الحلالَ بيِّنٌ، والحرامَ بيِّن، وبين ذلك أمور مشتبهة، فدَعْ ما يَريبُكَ إلى ما لا يَريبُكَ.

هذا موقوفٌ صحيح...» إلخ.

(١) في «تفسير ابن كثير» زيادة: (كما هو مقرر في موضعه)، وقد علم من منهج ابن عروة أنه يحذف هذه الإحالات عند نقله لكلام أحد العلماء دون نسبة، وقد سبق مثل ذلك في عدة مواضع من الرسالة.

وحينئذٍ إذا لم نَجِدِ[1] التَّفسيرَ في القرآنِ ولا في السُّنَّةِ رجَعْنا[2] في ذلك إلى أقوالِ الصَّحابةِ؛ فإنَّهم أَدرَى بذلك؛ لما شاهدُوه من القرآنِ[3] والأحوالِ الَّتي اختُصُّوا بها، ولما لهم من الفهمِ التَّامِّ، والعلمِ الصَّحيحِ، [والعملِ الصَّالحِ][4]، لا سِيَّما علماؤُهم وكُبَراؤُهم؛ كالأئمَّةِ الأربعةِ - الخلفاءِ الرَّاشدِين، والأئمَّةِ[5] المَهدِيِّين[6]-، وعبدِ الله[7] بنِ مسعودٍ.

قال الإمامُ أبو جعفرٍ محمَّدُ بنُ جريرٍ الطَّبَريُّ: حدَّثَنا أبو كُريبٍ، قال: ثنا[8] جابرُ بنُ نوحٍ، ثنا الأعمَشُ، عن أبي الضُّحى، عن مَسروقٍ،

---

(١) في ط٢، م: (تجد).

(٢) في ط٢: (رجعت)، وقال في الحاشية: (في الأصل: «رجعنا»، وضمير الخطاب في السابق واللاحق يرجح: «رجعت»).

(٣) في «تفسير ابن كثير»: (لما شاهدوا من القرائن)، وهي أولى.

(٤) ليست في ط١، وط٢، وهي ثابتة في ط٣، ك١، ك٢، م، تفسير ابن كثير.

(٥) قال في حاشية ط٢: (ولعل هذه الكلمة زائدة).
ولم يظهر لي وجه استشكاله لها، وهي من العبارات السائرة، وقد استخدمها ابن كثير في عدة مواضعَ. انظر: «التفسير» (١/ ٤١٧)، و«البداية والنهاية» (٩/ ٢٧٢، ١٠/ ٣٤٧، ١٢/ ٦٩٦، ١٦/ ٥٩٤، ١٩/ ١٥٥).
واستخدمها قبله ابن تيمية أيضًا. انظر: «الفتاوى» (٤/ ٤٣٥)، و«منهاج السنة» (٤/ ١٦٧، ٥١٨، ٥٢٢، ٦/ ١٨).

(٦) في ط١: (المهديين مثل)، وقال في الحاشية: (الأصل: المهذبين وعبد الله)، وكذا هو في م.

(٧) في ط١، ط٣: (مثل عبد الله)، والعطف هنا على الأئمة الأربعة؛ فابن مسعود رضي الله عنه هو أيضًا من علماء الصحابة وكبرائهم.

(٨) في ط١، ط٢، ط٣: (أنبأنا)، والمثبت من ك١، ك٢، م، تفسير ابن كثير، وهو الصواب؛ لأن صيغة (أنبأنا) لم تكن تستخدم في الزمن الأول إلا نادرًا، وإنما استخدمها المتأخرون في الرواية بالإجازة، وقد وقع مثل هذا في كثير من الأسانيد الآتية، فأثبتُ ما في ك١، ك٢، م دون الإشارة لذلك؛ اكتفاءً بهذا التنبيه.

قال: قال عبدُ اللهِ- يَعنِي: ابنَ مسعودٍ-: والَّذي لا إلهَ غيرُه، ما نَزَلَت آيةٌ من كتابِ الله إلَّا وأنا أَعلَمُ فيمن نَزَلَت، وأين نَزَلَت، ولو أعلَمُ مكان أحدٍ أعَلمَ بكتابِ الله منِّي [تنالُه][(١)] المطايَا لأتَيتُه[(٢)].

وقال الأعمَشُ أيضًا: عن أبي وائلٍ، عن ابنِ مسعودٍ، قال: كان الرَّجُلُ مِنَّا إذا تَعلَّمَ عَشْرَ آياتٍ لم يُجاوزْهُنَّ حتَّى يَعرِفَ معانِيَهُنَّ، والعَمَلَ بِهِنَّ[(٣)].

ومنهم الحَبْرُ البَحْرُ عبدُ الله بنُ عبَّاسٍ، ابنُ عمِّ رسولِ اللهِ ﷺ، وتُرْجُمانُ القرآنِ ببَركةِ[(٤)] دعاءِ رسولِ اللهِ ﷺ له[(٥)]؛ حيثُ قال: «**اللَّهُمَّ**

---

(١) في ط١، ط٢، م: (تناوله)، والمثبت من ط٣، ك١، ك٢، ابن كثير، والمصدر.

(٢) «جامع البيان» (١/ ٧٥)، وأخرجه البخاري(٥٠٠٢)، ومسلم (٢٤٦٣) في «صحيحيهما» بنحوه.

(٣) «جامع البيان» (١/ ٧٤).
وفي «تفسير ابن كثير» عقب هذا الأثر زيادة، وهي: «وقال أبو عبد الرحمن السُّلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا أنهم كانوا يستقرئون من النبي ﷺ، فكانوا إذا تعلَّموا عشرَ آياتٍ لم يَخلُفوها حتى يعمَلوا بما فيها من العمل، فتعلمنا القرآنَ والعملَ جميعًا».
وهذا الأثر سبق في الفصل الأول من رسالة ابن تيمية (٩٢)، ومن عادة ابن عُروةَ في كتابه أنه إذا مرَّ في النص الذي ينقله من أحد الكتب عبارة سبقت عنده فإنه قد يحذفها من النص المنقول، فالظاهر أن حذفَ هذا الخبر من ابن عروةَ. والله أعلم.

(٤) في ك١، ك٢، م، تفسير ابن كثير: (وببركة).

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية- كما في «الفتاوى» (٤/ ٩٣-٩٤)-: «وهذا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حَبْر الأمة؛ وتُرْجُمان القرآن، مقدار ما سمعه من النبي ﷺ لا يبلغ نحوَ العشرين حديثًا الذي يقول فيه: «سمِعتُ، ورأيتُ»، وسمع الكثيرَ من الصحابة، وبورك له في فهمه والاستنباط منه؛ حتى ملأ الدنيا علمًا وفقهًا، قال أبو محمد بن حزم: وجُمِعت فتواه في سبعة أسفارٍ كبارٍ، وهي بحسب ما بلغ جامعها، وإلا فعلم ابن عباس كالبحر، وفقهه واستنباطه وفهمه في القرآن بالموضع الذي فاق به =

فقِّهه في الدِّينِ، وعَلِّمْه التَّأْويلَ»(١).

= الناس، وقد سمعوا ما سمع، وحفظوا القرآن كما حفظه؛ ولكن أرضَه كانت من أطيب الأراضي وأقبلها للزرع، فبذَرَ فيها النصوصَ، فأنبتت من كل زوج كريم، وذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

وأين تقع فتاوى ابن عباس وتفسيره واستنباطه، من فتاوى أبي هريرة وتفسيره؟ وأبو هريرة أحفظ منه؛ بل هو حافظ الأمة على الإطلاق، يؤدي الحديثَ كما سمعه، ويدرُسُه بالليل درسًا؛ فكانت همته مصروفةً إلى الحفظ، وتبليغ ما حفظه كما سمعه، وهمة ابن عباس مصروفة إلى التفقه والاستنباط، وتفجير النصوص، وشق الأنهار منها، واستخراج كنوزها». اهـ.

وقال أيضًا في «الفتاوى» (١٧/ ٤٠٢): «النقول متواترة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه تكلم في جميع معاني القرآن، من الأمر والخبر؛ فله من الكلام في الأسماء والصفات، والوعد والوعيد، والقَصَص، ومن الكلام في الأمر والنهي والأحكام: ما يبين أنه كان يتكلم في جميع معاني القرآن».

(١) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في «مسنده» (٢٣٩٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وصححه ابن حبان (٧٠٥٥)، والحاكم (٦٢٨٠).

وأخرج البخاري (١٤٣)، ومسلم (٢٤٧٧) من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «اللَّهمَّ فَقِّهه» زاد البخاري «في الدين».

وأخرج البخاري (٣٧٥٦، ٧٢٧٠) من حديث ابن عباس أيضًا قال: ضمَّني النبيُّ ﷺ إلى صدره، وقال: «اللَّهمَّ علِّمْه الحِكمةَ»، وفي رواية: «اللَّهمَّ علِّمْه الكتابَ».

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٢/ ٨١): (ودعا له- أي: ابن عباس- رسول الرحمن ﷺ، وذلك كما وردت به الأحاديثُ الثابتة الأركان، أن رسول الله ﷺ دعا له بأن يعلِّمَه اللهُ التأويلَ، وأن يُفقِّهَه في الدين...» ثم ساق عدة أخبار في ذلك.

وعد ابن كثير في موضعٍ آخَرَ من «البداية» (٩/ ٧٤) ذلك من دلائل النبوة، فقد أورد هذا الحديث، ثم قال: «وقد استجاب الله لرسوله ﷺ هذه الدعوة في ابن عمه، فكان إمامًا يُهتدَى بهداه، ويُقتدَى بسناه في علوم الشريعة، ولا سيما في علوم التأويل، وهو التفسير، فإنه انتهت إليه علوم الصحابة قبله، وما كان عقِلَه من كلام ابن عمه رسول الله ﷺ».

وقال ابنُ جَريرٍ: حدَّثنا محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، ثنا وَكيعٌ، ثنا سفيانُ، عن الأعمَشِ، عن مسلمٍ[١]، قال عبدُ الله- يعنِي: ابنَ مسعودٍ-: نِعْمَ تُرْجُمَانُ القرآنِ ابنُ عبَّاسٍ.

ثمَّ رواه عن يحيى بنِ داودَ، عن إسحاقَ الأزرقِ، عن سفيانَ، عن الأعمشِ، عن مسلِمِ بنِ صُبيحٍ أبي الضُّحَى، عن مَسروقٍ، عن ابنِ مسعودٍ؛ أنَّه قال: نِعْمَ التُّرْجُمَانُ للقرآنِ ابنُ عبَّاسٍ.

ثمَّ رواهُ عن بُنذارٍ، عن جَعفَرِ بنِ عَونٍ، عنِ الأعمشِ، به، كذلك[٢].

فهذا إسنادٌ صحيحٌ إلى ابنِ مسعودٍ؛ أنَّه قال عنِ ابنِ عبَّاسٍ هذه العبارةَ، وقد ماتَ ابنُ مسعودٍ في سنةِ ثلاثٍ[٣] وثلاثِينَ على الصَّحيحِ، وعُمِّرَ بعدَه ابنُ عبَّاسٍ ستًّا وثلاثين سَنَةً، فما ظَنُّكَ بما كَسَبَه من العلومِ بعدَ ابنِ مسعودٍ[٤]؟!

وقال الأعمشُ: عن أبي وائلٍ: استخلفَ عليٌّ عبدَ الله بنَ عبَّاسٍ على الموسِمِ، فخَطَبَ النَّاسَ، فقرأَ في خُطبتِه سورةَ البقرةِ- وفي روايةٍ: سورةَ النُّورِ- ففَسَّرَها تفسيرًا لو سَمِعَتْهُ الرُّومُ والتُّركُ والدَّيلَمُ لأَسلَمُوا[٥].

---

(١) في ط١ زيادة: (عن مسروق قال) بين قوسين، وهي في ط٣ بدون أقواس، ولا وجودَ لها في بقية النسخ، والمصادر.

(٢) «جامع البيان» (١/ ٨٤).

(٣) كذا في النسخ، وفي «تفسير ابن كثير»: (اثنتين)، وهو الموافق لما ذكره في «البداية والنهاية» (١٠/ ٢٤٩) ولم يحكِ فيه خلافًا، وقد اختُلِف في وفاته فقيل: قبل عثمانَ، وقيل: ٣٢، وقيل: ٣٣، كما في «تهذيب الكمال» (١٦/ ١٢٦-١٢٧).

(٤) وقد علق ابن كثير على هذا الخبر في «البداية والنهاية» (٩/ ٧٥) بنحو من هذا.

(٥) أخرجه الفسوي في «المعرفة» (١/ ٢٦٦)، وابن جرير في «تفسيره» (١/ ٧٥)، =

ولهذا[1] غالبُ ما يرويهِ إسماعيلُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ السُّدِّيُّ[2] الكبيرُ في «تفسيرِه» عن هذين الرَّجُلين: ابنِ مسعودٍ، وابنِ عبَّاسٍ؛ ولكنْ في بعضِ الأحيانِ ينقُلُ عنهم ما يَحكُونَه من أقاويلِ أهلِ الكتابِ[3] الَّتِي أباحَها رسولُ الله ﷺ؛ حيثُ قالَ: «**بَلِّغوا عنِّي ولو آيةً، وحَدِّثُوا عن بنِي**

= والحاكم في «المستدرك» (٦٢٩٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٢٤)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٧٣١) بنحوه.
وقد أشار ابن كثير إلى هذا الخبر في «البداية والنهاية» (٩/ ٧٥) ولكن لم يُسَمِّ مَن رواه، وإنما قال: «وقد رُوِّينا عن بعض أصحابه- أي: ابن مسعود- أنه قال...» فذكره بنحوه.
وممن نُقِل عنه الثناءُ على ابنِ عباس ابنُ عمرَ رضي الله عنهم جميعًا، فقد روى أبو زرعةَ الدِّمشقيُّ في «تاريخه» (٦١٦) بإسناد فيه رجل مُبهَم، قال: «...عن رجل من بني زبيد، قال: سألت امرأةٌ ابنَ عمرَ عن مسألة، فقال: ائتِ ابنَ عباس، فإنه أعلَمُ الناس بما أَنزَلَ اللهُ على محمدٍ ﷺ».

(١) في ط١: (وهذا)، وفي حاشية ط٢: (في الأصل: «وهذا»)، وزاد بعدها في ط٢: (فإن) بين معقوفين.

(٢) في ط١: (السندي)، وفي حاشية ط٢: (في الأصل: السندي).

(٣) إسناد السُّدِّيِّ المشهور المشار إليه هنا أكثر من النقل عنه الطبري في «تفسيره»، ويسوقه بهذا السياق: «حدثني موسى بن هارون الهَمْداني، قال: حدثنا عمرو بن طلحةَ القَنَّاد، قال: حدثنا أسباط، عن السُّدِّيِّ، في خبرٍ ذكره عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس، وعن مرةَ الهَمْداني، عن ابن مسعود، وعن أناس من أصحاب النبي ﷺ».
وهذا التفسير لم يصل إلينا كاملًا، وإنما هو مبثوث في كتب أهل العلم، ولكن يظهر أنه نسخة تفسيرية، وأن هذا الإسناد كان في أولها، ومما يدل على ذلك: أن البيهقي قد روى عن هذه النسخة، وكان يسوقها بهذا السياق (٧/ ٦٠١): «عمرو بن طلحة، نا أسباطُ بن نصر، عن السُّدي، عن أبي مالك، وأبي صالح عن ابن عباس، وعن مرةَ عن عبد الله، وعن ناس من أصحاب رسول الله ﷺ فذكر التفسير إلى قوله...» ثم يذكر الآيةَ وتفسيرها، وينظر أيضًا: (١٠/ ٤٨٤). =

إسرائيلَ ولا حَرَجَ، ومَن كَذَبَ عَلَيَّ متعمِّدًا فلْيَتبَوَّأْ مَقعَدَه مِنَ النَّارِ»، رواهُ

= وهذه بعض نصوص العلماء في وصف تفسير السدي، وفيها ما يؤكد ما سبق:
١- سُئِل الإمام أحمد- كما في «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٧٢)- : السُّدِّي كيف هو؟ فقال: «أخبرك، إن حديثَه لمقارب، وإنه لحسن الحديث، إلا أن هذا التفسيرَ الذي يجيء به أسباط عنه، فجعل يستعظمه. قلت: ذاك إنما يرجع إلى قول السدي. فقال: من أين، وقد جعل له أسانيد؟! ما أدري ما ذاك!».
٢- وقال الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٣٩٧): «...وتفسير إسماعيلَ بن عبد الرحمن السُّدِّي، فإنما يسنده بأسانيدَ إلى عبد الله بن مسعود، وابن عباس، وروى عن السدي الأئمة مثل: الثوري، وشعبة؛ لكن التفسيرَ الذي جمعه رواه عنه أسباطُ بنُ نصرٍ، وأسباط لم يتفقوا عليه، غير أن أمثل التفاسير تفسير السدي».
٣- وقال ابن تيمية في فصل طبع ضمن «تفسير آيات أشكلت» (١/ ١٦٤): «وقد رواه عن ابنِ عباسٍ السُّدِّيُّ في التفسير المعروف الثابت عنه، وقد نقله عن أشياخه، والسدي ثقةٌ روى له مسلم، وتفسيره رواه عنه أسباطُ بنُ نصر، وهو ثقة، روى له مسلم، **وقد ذكر في أول تفسيره** أنه أخذه عن أبي مالك، وعن أبي صالح عن ابن عباس، وعن مرَّةَ الهَمْداني عن ابن مسعود، وعن ناسٍ من أصحاب رسول الله ﷺ. لكن هو ينقله بلفظه، ويخلط الروايات بعضها ببعضٍ، وقد يكون فيها المرسَل، والمسند، ولا يميز بينهما، ولهذا يقال: ذكره السدي عن أشياخه، ففيه ما هو ثابت عن بعض الصحابة؛ ابنِ مسعود، وابن عباس، وغيرهما، وفيه ما لا يُجزَم به».
وقال في موضع آخَرَ (١/ ٢٤٦): «والسُّدِّي وإن كان من العلماء بالتفسير، وقد روى أحمد: حدثنا أسود بن عامر، حدثنا شريك، عن سَلْم بن عبد الرحمن النَّخَعي، قال: سمع إبراهيمُ النَّخَعيُّ السُّدِّيَّ يُفسِّر فقال: تفسيرَه تفسير القوم. قال شريك: وكان إبراهيمُ شديدَ القول في المرجئة، ولكن مجاهد أرفع منه درجةً في التفسير وغيره، والعالم قد يغلَطُ فيما يسنده، فكيف بما يرسله؟! وهذا لا بد له منه». وما نقله عن أحمد في «العلل» برواية عبد الله (١/ ٣٢١).
وقال في موضع ثالث «درء التعارض» (٨/ ٤٢٣-٤٢٤) : «... تفسير السدي، وفيه أشياءُ قد عُرِف بطلانُ بعضها؛ إذ كان السدي- وإن كان ثقة في نفسه- فهذه الأشياء أحسن أحوالها أن تكون كالمراسيل؛ إن كانت أُخِذت عن النبي ﷺ، فكيف إذا كان فيها ما هو مأخوذ عن أهل الكتاب الذين يكذبون كثيرًا؟! وقد عُرِف أن فيها شيئًا كثيرًا مما يعلم أنه باطل». =

= ٤- وقال ابن حجر في «العجاب في بيان الأسباب» (١/ ٢١١): «ومنهم- أي: ممن روى التفسير-: إسماعيلُ بن عبد الرحمن السُّدِّي -بضم المهملة وتشديد الدال- وهو كوفي صدوق؛ لكنه جمع التفسير من طرق، منها: عن أبي صالح عن ابن عباس، وعن مرَّةَ بن شَراحيلَ عن ابن مسعود، وعن ناس من الصحابة، وغيرهم، وخلَّط روايات الجميع، فلم تتميز رواية الثقة من الضعيف، ولم يلقَ السديُّ من الصحابة إلا أنسَ بن مالك».

٥- وقد توسع الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الكلام عن هذا التفسير في تعليقه على «تفسير الطبري» (١/١٥٦-١٥٧)، وقال في آخر بحثه: «فالسدي يروي هذه التفاسيرَ لآيات من القرآن عن اثنين من التابعين عن ابن عباس، وعن تابعيٍّ واحد عن ابن مسعود، ومن رواية نفسه عن ناس من الصحابة.

وللعلماء الأئمة الأقدمين كلام في هذا التفسير، بهذه الأسانيد، قد يوهم أنه من تأليف مَن دون السديِّ من الرواة عنه، إلا أني استيقنتُ بعدُ، أنه كتاب ألَّفه السدي...، أما كلمة الإمام أحمدَ بن حنبل في السدي: «إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به، قد جعل له إسنادًا واستكلفه»؛ فإنه لا يريد ما قد يُفهَم من ظاهرها؛ أنه اصطنع إسنادًا لا أصلَ له؛ إذ لو كان ذلك لكان عنده كذَّابًا وضَّاعًا للرواية، ولكنه يريد- فيما أرى، والله أعلم- أنه جمع هذه التفاسير من روايته عن هؤلاء الناس، عن أبي مالك وأبي صالح عن ابن عباس، وعن مرَّةَ عن ابن مسعود، وعن ناس من الصحابة، ثم ساقها كلَّها مفصلةً على الآيات التي ورد فيها شيء من التفسير، عن هذا أو ذاك أو أولئك، وجعل لها كلها هذا الإسناد، وتكلف أن يسوقها به مساقًا واحدًا.

أعني: أنه جمع مفرق هذه التفاسير في كتاب واحد، جعل له في أوله هذه الأسانيد، يريد بها أن ما رواه من التفاسير في هذا الكتاب لا يخرج عن هذه الأسانيد، ولا أكاد أعقل أنه يروي كلَّ حرف من هذه التفاسير عنهم جميعًا، فهو كتاب مؤلف في التفسير، مرجع فيه إلى الرواية عن هؤلاء في الجملة، لا في التفصيل.

إنما الذي أوقع الناسَ في هذه الشبهة تفريقُ هذه التفاسير في مواضعها، مثل صنيع الطبري بين أيدينا... =

البخاريُّ[(١)] عن عبدِ الله بنِ عمرٍو[(٢)].

ولهذا كانَ عبدُ الله بنُ عمرٍو[(٣)] قد أصابَ يومَ اليَرمُوكِ زَامِلَتَيْنِ[(٤)] من كُتُبِ أهلِ الكتابِ، فكان يُحدِّثُ منهما بما فَهِمَه من هذا الحديثِ مِنَ الإذنِ في ذلك[(٥)].

= ولم يكن السدي ببدعٍ في ذلك، ولا يكون هذا جرحًا فيه ولا قدحًا، إنما يريد إسناد هذه التفاسير إلى الصحابة، بعضها عن ابن عباس، وبعضها عن ابن مسعود، وبعضها عن غيرهما منهم، وقد صنع غيره من حفاظ الحديث وأئمته نحوًا مما صنع، فما كان ذلك بمطعنٍ فيهم؛ بل تقبلها الحفاظ بعدهم، وأخرجوها في دواوينهم...» إلخ.

والحديث عن تفسير السدي ذو شجونٍ، ولم أقِفْ على من شفى فيه الغليلَ، وإنما المقصود من ذكر هذا البحث هنا: أن ما يحكيه في تفسيره ليس عن ابن عباس وابن مسعود وحدَهما، وإنما ذكر أيضًا غير واحد من أصحاب النبي ﷺ.

وقال ابن كثير في موضعٍ آخَرَ من «تفسيره» (١/ ٢٣٠) عن إسناد السدي: «فهذا الإسناد إلى هؤلاء الصحابة مشهور في تفسير السدي، ويقع فيه إسرائيليات كثيرة، فلعل بعضها مدرَجٌ، ليس من كلام الصحابة، أو أنهم أخذوه من بعض الكتب المتقدمة. والله أعلم». وهذه العبارة أدق من العبارة التي ذكرها في مقدمة «تفسيره»، وأما ابن تيمية فقد مر كلامه في تفسير السدي، وأنه قد يقع فيه ما هو مرسل، وفيه ما هو ثابت عن بعض الصحابة، وفيه ما لا يُجزَم به. والله أعلم.

(١) (٣٤٦١).

(٢) في ط١: (عمر).

(٣) في ط١: (عمر).

(٤) الزامِلَة: البعيرُ الذي يُحمَل عليه الطعامُ والمتاع. «النهاية» (٢/ ٣١٣ ز م ل).

(٥) ينظر: مناقشة شيخنا مساعد الطيار في كتابه «شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية» (ص ١٧٨-١٨٣) لموضوع الزاملتين وتحديث عبد الله بن عمرو عن أهل الكتاب.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «كتاب الاستغاثة» (٢/ ٥٨١): «لم يكن على عهد الصحابة والتابعين من أدخل شيئًا من دين هؤلاء- أي: الفلاسفة- بل كان يوجد من =

ولكنَّ هذه الأحاديثَ الإسرائيليَّةَ تُذكَرُ للاستشهادِ، لا للاعتقادِ[(١)]، فإنَّها على ثلاثةِ أقسامٍ:

= ينقل عن أهل الكتاب وعلمائهم مثل كعبٍ، ووهبٍ، ومالك بن دينار، ومحمد بن إسحاق، ومثل ما ينقله عبد الله بن عمرو عن الكتب التي أصابها يوم اليَرْموك، وإنما استجاز لهذا؛ لما رواه البخاري في «الصحيح» عنه: أن النبي ﷺ قال: **«بَلِّغوا عنِّي ولو آيةً، وحدِّثوا عن بني إسرائيلَ ولا حرَجَ، ومَن كذَبَ عليَّ فلْيتبَوَّأْ مَقعَدَه من النارِ»**.

فلما رُخِّص في الحديث عن بني إسرائيلَ استجاز ذلك عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عباس، وغيرهما، لكن لا يأخذون من ذلك دينًا؛ لما ثبت في «صحيح البخاري» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان أهلُ الكتاب يقرؤون التوراةَ، ثم يفسرونها بالعربية، فقال النبي ﷺ: **«إذا حدَّثَكم أهلُ الكتاب فلا تُصدِّقوهم، ولا تُكذِّبوهم»**، وفي لفظ: **«فإما أن يُحدِّثوكم بالحقِّ فتُكذِّبوه، وإمَّا أن يُحدِّثوكم بباطلٍ فتُصدِّقوه، وقولوا: آمَنَّا باللهِ، وما أُنزِلَ إلينا، وما أُنزِلَ إليكم، وإلهُنا وإلهُكم واحدٌ، ونحن له مسلمونَ»**.

وإنما أمر النبي ﷺ بهذا لأنا قد أُمِرنا أن نؤمنَ بما أُنزِل إليهم، وقد أخبر الله تعالى أنهم يكذبون ويحرِّفون، فما حدثوا به إذا لم نعلم صدقهم فيه ولا كذبهم، لم نُكذِّبْه لجواز أن يكونَ مما أُنزِل، ولم نُصدِّقْه لجواز أن يكونَ مما كذبوه». اهـ.

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١/ ٥٢): «فإنه- أي: عبد الله بن عمرو- قد كان وجد يوم اليَرْموك زاملتين مملوءتين كتبًا من علوم أهل الكتاب، فكان يحدث منهما بأشياءَ كثيرةٍ من الإسرائيليات، منها المعروف والمشهور، والمنكور والمردود».

وينظر حول خبر الزاملتين: «النقض على المريسي» لعثمان الدارمي (٢/ ٦٣٤)، «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٢٠٧)، «الأنوار الكاشفة» للمعلمي (١٢٥).

(١) في ك١، ك٢، ابن كثير: (لا للاعتضاد)، وهذه العبارة عبارة تيمية، وقد ذكر نحوها في «الرد على البكري» (١/ ٣٠٨)، نعم مثل هذه القاعدة العلمية، بهذه العبارة القصيرة يمكن أن يقالَ: إن ابنَ كثيرٍ أفادها من ابن تيمية، ولهذا نظائرُ في كتب ابن كثير. =

= ومما تحسن الإشارة إليه هنا أنه يُستفاد من هذا النص أن ابن كثير وغيره من أهل العلم المحققين عندما يذكرون هذه الإسرائيليات فهم لا يذكرونها للاحتجاج، وإنما يذكرونها للاستشهاد والاستئناس.

وقد نص على ذلك ابن كثيرٍ في مقدمة كتابه «البداية والنهاية» (١/ ٧) فقال: «ولسنا نذكر من الإسرائيليات إلا ما أذِنَ الشارع في نقله، مما لا يخالف كتاب الله وسنة رسوله، وهو القسم الذي لا يُصدَّق ولا يُكذَّب مما فيه بسط لمختصرٍ عندنا، أو تسميةٌ لمُبهَم ورد به شرعنا مما لا فائدةَ في تعيينه لنا، فنذكره على سبيل التحلي به، لا على سبيل الاحتياج إليه والاعتماد عليه، وإنما الاعتماد والاستناد على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ما صح نقلُه أو حسُنَ، وما كان فيه ضعف نبينه...، فأخبرنا بما نحتاج إليه من ذلك، وترك ما لا فائدةَ فيه مما قد يتزاحم على علمه، ويتراجم في فهمه طوائفُ من علماء أهل الكتاب، مما لا فائدة فيه لكثير من الناس، وقد يستوعب نقلَه طائفةٌ من علمائنا أيضًا، ولسنا نحذو حذوَهم، ولا ننحو نحوَهم، ولا نذكر منها إلا القليل على سبيل الاختصار، ونبين ما فيه حق منها، يوافق ما عندنا، وما خالفه يقع فيه الإنكار». ا.هـ.

وإذا كان هذا منهجه في كتابه في التاريخ فكتابه في التفسير من باب أولى. والله أعلم.

وكثيرًا ما ينبه ابنُ كثيرٍ على الموقف الصحيح من الإسرائيليات، ومن الأبواب اللطيفة التي عقدها في «البداية» (٣/ ٣١): «باب بيان الإذن في الرواية والتحديث عن أخبار بني إسرائيلَ»، ثم ساق الأحاديثَ الواردةَ في ذلك، وميز صحيحها من ضعيفها، ثم قال (٣/ ٣٤): «إذا تقرر جوازُ الرواية عنهم فهو محمول على ما يمكن أن يكونَ صحيحًا، فأما ما يُعلَم أو يُظَن بطلانُه؛ لمخالفته الحقَّ الذي بأيدينا عن المعصوم فذاك متروكٌ مردود، لا يُعرَّج عليه.

ثم مع هذا كله، لا يلزم من جواز روايته أن تُعتقَدَ صحتُه؛ لما رواه البخاري...، عن أبي هريرة قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراةَ بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله: «لا تُصدِّقوا أهلَ الكتاب ولا تُكذِّبوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]». =

= وساق أحاديثَ في هذا المعنى، ثم قال: «فهذه الأحاديث دليل على أنهم قد بدَّلوا ما بأيديهم من الكتب السماوية، وحرَّفوها، وأوَّلوها، ووضعوها على غير مواضعها، ولا سيَّما ما يبدونه من المُعَربات التي لم يحيطوا بها علمًا وهي بلغتهم، فكيف يعبرون عنها بغيرها؟! ولأجل هذا وقع في تعريبهم خطأٌ كبير، ووهَمٌ كثير، مع ما لهم من المقاصد الفاسدة، والآراء الباردة، وهذا يتحققه من نظر في كتبهم التي بأيديهم، وتأمَّل ما فيها من سوء التعبير، وقبيح التبديل والتغيير، والله المستعان، وهو نعم المولى، ونعم النصير.

وهذه التوراة التي يبدونها، ويخفون منها كثيرًا، فيما ذكروه فيها تحريف وتبديل وتغيير وسوء تعبير، يعلمه من نظر فيها، وتأمل ما قالوه وما أبدوه وما أخفوه، وكيف يصوغون عبارةً فاسدةَ البناء والتركيب، باطلةً من حيث معناها وألفاظُها.

وهذا كعب الأحبار من أجود مَن ينقُلُ عنهم، وقد أسلم في زمن عمرَ، وكان ينقل شيئًا عن كتب أهل الكتاب، فكان عمر رضي الله عنه يستحسن بعضَ ما ينقله؛ لما يصدقه من الحق، وتأليفًا لقلبه، فتوسع كثير من الناس في أخذ ما عنده، وبالغ أيضًا هو في نقل تلك الأشياء التي كثير منها ما يساوي مِدادَه، ومنها ما هو باطل لا محالةَ، ومنها ما هو صحيح لما يشهد له الحق الذي بأيدينا».

ثم ساق بعض أخبار بني إسرائيل الواردة في السنة (٣/ ٣٥-٧٧)، وقال في آخر ذلك: «وأخبار بني إسرائيلَ كثيرة جدًّا في الكتاب وفي السنة النبوية، ولو ذهبنا نتقصى ذلك لطال الكتاب، ولكن ذكرنا ما ذكره الإمام أبو عبد الله البخاري في هذا الباب، ففيه مَقنَعٌ وكفايةٌ، وهو تذكرة، وأُنموذج لهذا الباب. والله أعلم.

وأما الأخبار الإسرائيلية مما يذكره كثير من المفسرين والمؤرخين فكثيرة جدًّا، ومنها ما هو صحيح موافق لما وقع، وكثير منها- بل أكثرها- مما يذكره القُصَّاص مكذوب مفتَرًى، وضعه زنادقتهم وضُلَّالُهم.

وهي ثلاثة أقسام: منها ما هو صحيح لموافقته ما قصَّه الله في كتابه، أو أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومنها ما هو معلوم البطلان؛ لمخالفته كتابَ الله وسنةَ رسوله، ومنها ما يحتمل الصدقَ والكذبَ، فهذا الذي أُمِرنا بالتوقف فيه، فلا نصدقه ولا نكذبه؛ لما ثبت في «الصحيح»: «إذا حدَّثكم أهلُ الكتابِ فلا تُصدِّقوهم =

أحدُها: ما عَلِمنَا صِحَّتَه ممَّا بأيدِينا ممَّا نشهَدُ[١] له بالصِّدقِ، فذاك صحيحٌ.

والثَّاني: ما عَلِمْنَا كَذِبَه بما عندَنا ممَّا يَخالِفُه[٢].

والثَّالث: ما[٣] هو مسكوتٌ عنه، لا من هذا القَبِيلِ، ولا من هذا القَبِيلِ، فلا نُؤمِنُ به، ولا نُكذِّبُه، وتجوزُ حكايتُه؛ لما تقدَّم.

= ولا تُكذِّبوهم، وقولوا: آمنا بالذي أُنزِلَ إلينا وأُنزِلَ اليكم»، وتجوز روايته مع هذا الحديث المتقدم: «وحدِّثوا عن بني إسرائيلَ ولا حرَجَ»».

ثم تكلم بعد ذلك عن تحريف أهل الكتاب، وتبديلهم أديانَهم، ونقل في ختام ذلك كلامًا لشيخ الإسلام ابن تيمية من «الجواب الصحيح»، وهذا مثال من عشرات الأمثلة التي يذكر فيها ابن كثيرٍ كلامَ شيخه ابن تيمية مع نسبته إليه، وقد ذكرت جملةً من مواضع تلك النقول في مقدمة «الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية لدى تلاميذه» (١/ ٣٩-٤٢).

(١) في ط٢: (يشهد).

(٢) أي: ما كان مخالفًا لما نُقِل في ديننا فهذا يكون مردودًا، وقد أضاف الحافظ ابن كثير نوعًا آخرَ مما لا تجوز روايتُه، وهو ما كان مخالفًا للعقل، فقال في تفسير سورة ق (٧/ ٣٩٤): «وقد رُوِي عن بعض السلف أنهم قالوا: ﴿قٓ﴾: جبلٌ محيطٌ بجميع الأرض، يقال له: جبل قاف، وكأن هذا- والله أعلم- من خرافات بني إسرائيلَ التي أخذها عنهم بعضُ الناس، لما رأى من جواز الرواية عنهم فيما لا يُصدَّق ولا يُكذَّب، وعندي أن هذا وأمثالَه وأشباهَه من اختلاق بعض زنادقتهم، يَلبِسونَ به على الناس أمرَ دينهم، كما افتُرِي في هذه الأمةِ- مع جلالة قدر علمائها وحفاظها وأئمتها- أحاديثُ عن النبي ﷺ، وما بالعهد من قدمٍ، فكيف بأمَّةِ بني إسرائيلَ مع طول المدى، وقلة الحفاظ النقاد فيهم، وشربهم الخمورَ، وتحريف علمائهم الكَلِمَ عن مواضعه، وتبديل كتب الله وآياته؟!

وإنما أباح الشارع الروايةَ عنهم في قوله: «وحدِّثوا عن بني إسرائيلَ ولا حرَجَ» فيما قد يُجوِّزُه العقلُ، فأما فيما تحيله العقولُ ويُحكَمُ عليه بالبطلان، ويغلب على الظنون كذبُه، فليس من هذا القبيل. والله أعلم». اهـ.

(٣) في ك١، ك٢: (مما).

وغالبُ ذلك ممَّا لا فائدةَ فيه تعودُ إلى أمرٍ دينيٍّ، ولهذا يختلفُ علماءُ أهلِ الكتابِ في مثلِ هذا كثيرًا، ويأتي عن المفسِّرين خلافٌ بسببِ[(١)] ذلك، كما يَذكُرون في مثلِ هذا أسماءَ أصحابِ الكهفِ، ولونَ[(٢)] كلبِهم، وعدَّتَهم، وعَصَا موسى من أيِّ الشَّجرِ كانت؟ وأسماءَ الطُّيورِ الَّتِي أحياها اللهُ لإبراهيمَ، وتعيينَ البَعضِ الَّذي ضُرِبَ به القَتيلُ[(٣)] من البقرةِ، ونوعَ الشَّجرةِ الَّتِي كَلَّمَ اللهُ منها موسى، إلى غيرِ ذلك ممَّا أَبهَمَه[(٤)] الله في القرآنِ ممَّا لا فائدةَ في[(٥)] تعيينِه تعودُ على المكلَّفينَ[(٦)] في دنياهم ولا دينِهم[(٧)].

---

(١) في ط٢، م: (لسبب).

(٢) في حاشية ط١: (الأصل: وكون)، وفي حاشية (ط٢): (في الأصل: وكون كلهم)، وكذا في م، وكثيرًا ما تشتبه اللام في أول الكلمة مع الكاف، فيكتبها بعض النساخ كافًا، وهي لام، كما وقع هنا. والله أعلم.

(٣) في ط١: (المقتول)، وفي الحاشية: (الأصل: القتل)، وكذا في م، والمثبت من ط٢، ط٣، ك١، ك٢، تفسير ابن كثير، وهو أقرب في الرسم لما في الأصل.

(٤) في حاشية ط١: (الأصل: الهمة. ولعل ما أثبتناه في الكل أصح)؛ أي: في هذه الكلمة، والكلمتين قبلها: (لون، المقتول)، وفي حاشية ط٢: (في الأصل: ألهمه)، وكذا في م.

(٥) في ك١، ك٢، م: (على)، وفي ط٢: (من)، والمثبت من ط١، ط٣ وفي حاشية ط٢: (في الأصل: على).

(٦) في ك١، ك٢، م: (المتكلفين)، والمثبت من ط١، ط٢، ط٣، «تفسير ابن كثير»، وفي حاشية ط٢: (في الأصل: «المتكلفين» والذين يذهبون وراء هذا النوع من التفسير من المتكلفين!).

(٧) تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذه المسألة في الفصل الثالث من رسالته (ص١٢٣)، ضمن حديثه عن الاختلاف الذي يكون مستنَدُه النقلَ بتفصيلٍ أدقَّ مما هنا، وكلامه هناك عامٌّ فيما نُقِل عن الصحابة- وهو قليل، كما قال- وما نُقِل عن بعض التابعين، وما نُقِل عمن عُرِف بالأخذ عن أهل الكتاب- كالمنقول عن كعبٍ، =

ولكنَّ نقلَ الخلافِ عنهم في ذلك جائزٌ، كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾.

فقد اشتملَت هذه الآيةُ الكريمةُ على الأدبِ في هذا المَقَامِ، وتعليمِ ما ينبغِي في مثلِ هذا؛ فإنَّه تعالى أخبرَ عنهم بثلاثةِ أقوالٍ، ضَعَّفَ القولينِ الأوَّلينِ، وسَكَتَ عن الثَّالثِ، فدلَّ على صحَّتِهِ؛ إذ لو كان باطلًا لردَّه كما ردَّهما، ثمَّ أرشدَ إلى أنَّ الاطِّلاعَ على عِدَّتِهم لا طائلَ تحتَه، فيُقالُ في مثل هذا: ﴿قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾، فإنَّه ما يَعْلَم بذلك إلَّا قليلٌ من النَّاسِ ممَّن أطلَعَه الله عليه، فلهذا قال: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا﴾؛ أي: لا تُجْهِدْ نفسَك فيما لا طائلَ تحتَه، ولا تسأَلْهم عن ذلك، فإنَّهم لا يَعلمُون من ذلك إلَّا رَجْمَ الغَيْبِ(١).

= ووَهبٍ، وابن إسحاقَ- فإن كان هذا الفصل من كلامه فلماذا لم يكتفِ بالإحالة على ما سبق؟ ولماذا يذكره في أثناء الحديث عن تفسير الصحابة مع قلة ما نُقِل عنهم من ذلك؟

(١) قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ٥٦٩): «ثم قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، فذكر اختلافَ الناس في كميتهم، فحكى ثلاثةَ أقوالٍ، وضعَّف الأولين، وقرَّر الثالث، فدل على أنه الحق؛ إذ لو قيل غير ذلك لحكاه، ولو لم يكن هذا الثالث هو الصحيح لوهَّاه، فدل على ما قلناه.

ولما كان النزاع في مثل هذا لا طائلَ تحته ولا جدوى عنده، أرشد نبيه ﷺ إلى الأدب في مثل هذا الحال، إذا اختلف الناس فيه أن يقول: الله أعلم. ولهذا قال: ﴿قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾، وقوله: ﴿مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾؛ أي: من الناس، ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا﴾ أي: سهلًا، ولا تتكلف إعمالَ الجدال في مثل هذا الحال، =

فهذا أحسَنُ ما يكونُ في حكايةِ الخلافِ؛ أن تُستوعَبَ الأقوالُ في ذلك المَقَامِ، وأن يُنبَّهَ على الصَّحيحِ منها، ويُبطَلَ الباطلُ[(١)]، وتُذكَرَ فائدةُ

= ولا تستفتِ في أمرهم أحدًا من الرجال؛ ولهذا أبهم تعالى عِدَّتَهم في أول القصة، فقال: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا بِرَبِّهِمْ﴾، ولو كان في تعيين عدتهم كبيرُ فائدةٍ لذكرها عالمُ الغيب والشهادة».

وقد ذكر ابن كثير نحو هذا الاستنباط في تفسير سورة الكهف (٥/ ١٤٧-١٤٨)، مع اختلاف الأسلوب، ونلاحظ هنا أنه قرر هذه المسألة في ثلاثة مواضعَ بأساليبَ مختلفةٍ، كل واحد منها أبلَغُ من الآخَر، فمثل هذا الإمام ما الذي يُحوِجُه إلى النقل الحرفي لفصلين كاملين دون نسبة؟!

وأما شيخ الإسلام ابن تيمية فلم أَقِفْ له على مثل هذا التقرير، ولو وُجِد له شيءٌ في ذلك فلا يمنع أن يكونَ ابن كثير قد استفاده منه معنًى لا لفظًا. والله أعلم.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في فصل طُبع ضمن «تفسير آيات أشكلت» (١/ ٣٦٨) متعقبًا ابنَ الجَوزيِّ والبَغَويَّ في تركهما بعضَ الأقوال التي قالها السلف في تفسير قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾: «الصواب ذكرُ أقوال السلف وإن كان فيها مرجوحٌ، فهي أَوْلى من ذكر أقوال المتأخرين، وإن قُدِّر أن ذلك القولَ ضعيف، فالحجة تُبيِّن ضعفه، فلا يُعدَل عن ذكر أقوالهم؛ لكونها قد وافقها قولُ طائفة من أهل البدع، فنذكر ضعفها، ونبينه بالحجة.

وهم ينقلون عن بعض السلف أن هذه الآية أخطأ فيها الكاتب، كما قالوا في قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ إنما هي «وَصى ربك»، وكذلك قالوا في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ قالوا: إنما هو «ميثاق أهل الكتاب»، وكذلك هو في حرف عبد الله.

وقد أنكر بعضهم كثيرًا من القراءات، وإن كانت هذه الأقوال خطأ، ومن أنكر شيئًا من القرآن بعد تواتره استُتيب فإن تاب وإلا قُتِل، وأما قبل تواتره عنده فلا يُستتاب؛ لكن يُبيَّن له ذلك.

وكذلك الأقوال التي جاءت الأحاديث بخلافها فقهًا وتصوفًا واعتقادًا وغير ذلك، مثل قول من قال: إن الله لا يُرَى، ونحو ذلك. =

الخلافِ وثمرتُه؛ لئلا [يطولَ][(١)] النِّزاعُ والخلافُ فيما لا فائدةَ تحتَه، فيُشتغَلُ به عن الأهمِّ[(٢)].

فأمَّا مَن حَكَى خلافًا في مسألةٍ ولم يَستَوعِبْ أقوالَ النَّاسِ فيها فهو ناقصٌ؛ إذ قد يكونُ الصَّوابُ في الَّذي تَرَكَه، أو يَحكِي الخلافَ ويُطلِقُه، ولا يُنَبِّهُ على الصَّحيحِ من الأقوالِ، فهو ناقصٌ أيضًا، فإن صحَّحَ غيرَ الصَّحيحِ عامدًا، فقد تَعَمَّدَ الكَذِبَ، أو جاهلًا، فقد أَخطَأَ.

كذلك[(٣)] مَن نَصَبَ الخِلَافَ فيما لا فائدةَ تحتَه، أو حَكَى أقوالًا متعدِّدةً لفظًا، ويَرْجِعُ حاصِلُها إلى قولٍ أو قولين معنًى؛ فقد ضَيَّعَ الزَّمانَ، وتكثَّرَ بما[(٤)] ليسَ بصحيحٍ، فهو كلابسِ ثوبَيْ زُورٍ، واللهُ الموفِّقُ للصَّوابِ[(٥)].

= هذا لو كانت أقوال السلف مصرحةً بخلودٍ كخلود الكفار، وليس ما يدل على ذلك؛ فإنه تعالى قال: ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ولم يقل: خالدون أبدًا.

وابن أبي حاتم ذكر الخلاف هنا، ولم يذكره في آية الرؤية، ولا في قوله: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحۡقَابٗا﴾، وأما عبدُ بن حُمَيدٍ وأمثاله من أئمة العلماء فذكروا أقوالَ السلف في هذا وهذا، وهذا هو الصواب، وهو إعطاء العلم حقَّه.

قال عبد الرحمن بن مَهديٍّ: أهلُ العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم».

(١) (يطول) في ط١، ط٢ بين قوسين، وفي ط٣ بدون أقواس، وهي غير موجودة في ك١، ك٢، م.

(٢) (فيشتغل به عن الأهم) بدلها في تفسير ابن كثير: (فتشتغل به عن الأهم فالأهم).

(٣) في ك١، ك٢، تفسير ابن كثير: (وكذلك).

(٤) في ط١: (وأكثر مما)، وفي الحاشية: (الأصل: وتكثر بما).

(٥) في بعض نسخ تفسير ابن كثير هنا زيادة: «قال سفيانُ بن عُيَينةَ عن عبيد الله بن =

فصلٌ[(١)]

إذا لم تَجِدِ التَّفسيرَ في القرآنِ، ولا في السُّنَّةِ، ولا وَجَدتَّه عن الصَّحابةِ؛ فقد رجَعَ كثيرٌ من الأئمَّةِ في ذلك إلى أقوالِ التَّابعين، كمجاهدِ بنِ جَبْرٍ؛ فإنَّه كان[(٢)] آيةً في التَّفسيرِ، كما قال محمَّدُ بنُ إسحاقَ: حدَّثنا أَبَانُ بنُ صالحٍ، عن مجاهدٍ، قال: عَرَضْتُ المصحفَ على ابنِ عبَّاسٍ ثلاثَ عَرَضاتٍ، من فاتحتِه إلى خاتمتِه، أُوقِفُه عند كلِّ آيةٍ منه، وأسألُه عنها[(٣)].

وبه إلى التِّرْمِذيِّ[(٤)]، قال: حدَّثنا الحسينُ بنُ مَهديٍّ البصريُّ، حدَّثنا

= أبي يزيدَ: كان ابن عباس إذا سُئِل عن الآية في القرآن قال به، فإن لم يكُنْ وكان عن رسول الله ﷺ أخبر به، فإن لم يكُنْ فعن أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما، فإن لم يكن اجتهد برأيه».

فيبدو أن نسخة ابن عُروةَ من «تفسير ابن كثير» لم يكن فيها هذا النص. والله أعلم.

والخبر: أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبير» (٢/ ٣١٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٤٤٩٤)، كلاهما عن ابن عيينة به، وقال الحاكم (٤٣٩): «هذا حديث صحيحٌ على شرط الشيخين، وفيه توقيف، ولم يُخرِّجاه».

(١) هذا هو الفصل الثاني من الفصلين اللذين سبقت الإشارة إليهما في مقدمة التحقيق، واستظهرت هناك أنهما مُلحَقان برسالة ابن تيمية من مقدمة «تفسير ابن كثير»، والله أعلم.

(٢) (كان) ليست في ط٢.

(٣) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٨٥)، وقد سبق بمعناه بدون سوقٍ لإسناده في الفصل الأول من رسالة ابن تيمية، وهذا الأثر كما يدل على فضل مجاهد فإنه يدل على فضل ابن عباس وعلمه بالتفسير، ولذا استشهد به ابن كثير في «فضائل القرآن» (١/ ٧٤) على ذلك.

(٤) «الجامع» (٢٩٥٢)، وينظر: ما يأتي بعد حاشيتين.

عبدُ الرَّزَّاقِ، عن مَعمَرٍ، عن قَتادةَ، [قال][(١)]: ما في القرآنِ آيةٌ إلَّا وقد سمِعتُ فيها شيئًا.

وبه إليه[(٢)]، قال: حدَّثنا ابنُ أبي عمرَ، حدَّثنا سفيانُ بنُ عُيَينةَ، عن الأعمَشِ، قال: قال مجاهدٌ: لو كنتُ قرأتُ قراءةَ ابنِ مسعودٍ لم أحتَجْ أن أسألَ ابنَ عبَّاسٍ عن كثيرٍ من القرآنِ ممَّا سألتُ[(٣)].

---

(١) (قال) بين قوسين في ط١، ط٢.

(٢) «الجامع» (٢٩٥٢).

(٣) قوله: (وبه إلى الترمذي...) وقوله: (وبه إليه) هذا- كما سبق- من المواضع المشكلة في هذا الفصل؛ لأنه لم يسبق ذِكرُ إسناد إلى التِّرمذي، فإلى من يعود الضمير؟

وهذان النَّصَّان غيرُ موجودين في تفسير ابن كثير، وهما في ط١، ط٢، ط٣، وك٢، م، وهما في حاشية ك١، وهذا مما يؤكد أن الفصلين الأخيرين أُلحِقا بالرسالة، اعتمادًا على نسخة «مختصر الكواكب» (ك٢) كما سبق.

والضمير في قوله: (به) يعود إلى الإسناد الذي يروي به ابنُ عُروةَ «جامع الترمذي»، والذي ساقه في بداية كتابه «الكواكب الدراري»؛ حيث قال (ج١/ل: ٣/أ): «وقرأت أيضًا على الرَّحبي جميعَ جامع الحافظ أبي عيسى محمد بن سَورةَ بن موسى السُّلَمي الترمذي، قال: أنا أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المِزِّي، قال: أنا أبو الحسين علي بن أحمد بن عبد الواحد المعروف بابن البخاري، قال: أنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزذ، قال: أنا أبو الحسن علي بن أبي الكرم نصر بن البنا الخلال، قال: أنا أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم بن أبي سهل الكَروخيُّ، قال: أنا السادة الفضلاء الثلاثة: الإمام القاضي أبو عامر محمود بن القاسم بن محمد بن محمد الأزدي، وأبو نصر عبد العزيز بن محمد التِّرياقي، وأبي بكر أحمد بن أبي حاتم عبد الصمد بن أبي الفضل الغُورَجي، قال: أنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله الجَرَّاحي المروزي، قال: أنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المَحبوبيُّ المَروزي، قال: أنا الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورةَ بن موسى السُّلمي الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ...» فذكره. اهـ. =

وقال ابنُ جَرِيرٍ: حدَّثنا أبو كُريبٍ، قال[١]: حدَّثنا طَلْقُ بنُ غَنَّامٍ، عن عثمانَ المَكِّيِّ، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ، قال: رأيتُ مُجاهدًا سألَ [ابنَ عبَّاسٍ][٢] عن تفسيرِ القرآنِ، ومعه ألواحُه، قال: [فيقولُ له][٣] ابنُ عبَّاسٍ: اكتُبْ، حتَّى سألَه عن التَّفسيرِ كلِّه[٤].

ولهذا كان سفيانُ الثَّوريُّ يقولُ: إذا جاءكَ التَّفسيرُ عن مجاهدٍ فحَسْبُكَ به[٥].

= ثم أقول: إن هذين النصين أُقحِما في هذا الموضع خطأً- فيما يظهر- وموضعهما الصحيح بعد قول الترمذي الآتي: «وقد رُوِي عنهم ما يدل على ما قُلْنا أنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم». كما في تعليق الترمذي في «جامعه»، فقد رواهما بعد الحديث؛ ليستدلَّ بهما على ما قرره، وأن ما يُروَى عن قتادةَ ومجاهدٍ من التفسير إنما هو عن علم سمعاه.

وأُنَبِّهُ أيضًا إلى أن الحاشية التي ذكر فيها هذا النص في ك١ تبدأ بقوله: (حدثنا الحسين بن مهدي)، وليس فيها: (وبه إلى الترمذي)، ولكنه وضع فوق كلمة (حدثنا) رمز الترمذي المعروف (ت)، وكذلك في الإسناد الثاني: (حدثنا ابن أبي عمر) ووضع فوقه رمز الترمذي (ت).

وقد وَضَعَتُ صورةً لهذا الموضع من مخطوطتي: «الكواكب» و«مختصره» في مقدمة التحقيق (صورة رقم: ٦٨، وصورة رقم: ١١).

(١) في حاشية ط١: (الأصل: قد).

(٢) (ابن عباس) ليست في ط٢، ك١، ك٢، م، وهي بين قوسين في ط١، وفي ط٣ بدون أقواس، وهي موجودة في «تفسير الطبري» و«تفسير ابن كثير»، وهذا الاتفاق بين أصل ط١، ط٢ مع ك١، ك٢، م مما يؤكد اعتمادَ نسخة «مختصر الكواكب» في إلحاق هذين الفصلين برسالة ابن تيمية، وله نظائرُ متعددةٌ.

(٣) (فيقول له) ليست في م، وفي ط١: (فقال)، وفي ط٢، م: (قال)، والمثبت من ك١، ك٢، و«تفسير ابن جرير»، و«تفسير ابن كثير».

(٤) «جامع البيان» (١/ ٨٥).

(٥) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٨٥).

وسبق في كلام ابن تيمية بيانُ منزلة مجاهد في التفسير، وذكر خبرين من هذه الثلاث المذكورة هنا، فإن كان هذا الفصل له فلماذا يعيد ذلك؟

وكسعيدِ بنِ جُبيرٍ، وعِكرِمةَ مولى ابنِ عبَّاسٍ، وعطاءِ بنِ أبي رَبَاحٍ، والحسنِ البصريِّ، ومسروقِ بنِ الأجدعِ، وسعيدِ بنِ المسيَّبِ، وأبي العَاليةِ، والرَّبيعِ [بنِ][1] أنسٍ، وقَتادةَ، والضَّحَّاكِ بنِ مُزاحِمٍ، وغيرِهم من التَّابعين، وتابعِيهم، ومَنْ بعدَهم.

فتُذكَرُ أقوالُهم[2] في الآيةِ، فيقعُ في عباراتِهم تباينٌ في الألفاظِ يَحسَبُها مَن لا عِلمَ[3] عنده اختلافًا، فيَحكِيها أقوالًا، وليسَ كذلك؛ فإنَّ منهم مَن يُعبِّرُ عن الشَّيءِ بلازمِه أو نظيرِه، ومنهم من ينصُّ على الشَّيءِ بعينِه، والكلُّ بمعنًى واحدٍ في كثيرٍ من الأماكنِ، فلْيَتَفَطَّنِ اللَّبيبُ لذلك. واللهُ الهادي.

وقال شعبةُ بنُ الحجَّاجِ وغيرُه: أقوالُ التَّابِعينَ في الفروعِ ليست حُجَّةً، فكيف تكونُ حُجَّةً في التَّفسيرِ[4]؟!

يعني: أنَّها لا تكونُ حُجَّةً على غيرِهم ممَّن خالفَهم، وهذا صحيحٌ، أمَّا إذا اجتمعوا[5] على الشَّيءِ [فلا][6] يُرتَابُ في كونِه حُجَّةً، فإن

---

(١) في ط١، م: (وابن)، وفي حاشية ط٢ أنها هكذا وقعت في الأصل، والتصويب من ط٢، ط٣، ك١، ك٢، و«تفسير ابن كثير».

(٢) أي: التابعين وتابعيهم ومن بعدهم، وكلام ابن تيمية فيما سبق كان عن السلف (الصحابة والتابعين).

(٣) في حاشية ط٢: (في الأصل: لا علو).

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقال الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٣٩٦): «قال شعبة: رأي التابعين من قبل أنفسهم ريحٌ لا يُعتمَد عليه، وكيف في كتاب الله؟ ».

(٥) في ط١، ط٣: (أجمعوا) وانظر التعليق الآتي.

(٦) في ك١، ك٢، م: (ولا)، وفي حاشية ط١: (الأصل: اجتمعوا على الشيء ولا)، وترى هنا أيضًا اتفاق ما في الأصل مع ما في نسخة «مختصر الكواكب» اتفاقًا حرفيًّا.

اختلفُوا فلا يكونُ قولُ بعضِهم حُجَّةً على بعضٍ[١]، ولا على مَنْ بعدَهم[٢]، ويُرجَعُ في ذلك إلى لُغةِ القرآنِ[٣]، أو السُّنَّةِ، أو عُمُومِ لغةِ العربِ، أو أقوالِ الصَّحابةِ في ذلك[٤].

* * *

(١) سبق هذا في الفصل الثالث من رسالة ابن تيمية، ولكن كان السياقُ هناك ضمن حديثه عن اختلافهم فيما مستنده النقل.

(٢) يلاحظ هنا أن الكاتبَ لم يجزِمْ بموقفٍ واضحٍ من أقوال التابعين في التفسير، بينما موقف شيخ الإسلام ابن تيمية كان واضحًا منها كما سبق في الفصل الأول من الرسالة، وذكرت في مقدمة التحقيق (ص٥٠-٥٢) مزيدَ بيانٍ لهذا.

(٣) يلاحظ أنه خص هنا «لغة القرآن» بالذكر، وجعلها قرينةً في الترجيح مقدمة على عموم لغة العرب، وهذا ما يسميه بعضهم «المصطلح القرآني»، وقد سبق نقلُ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية حول لغة القرآن من في كتاب «الإيمان»، ينظر: الحاشية: ٤، ص: ١٦٠.

(٤) قال ابن مفلح في «الفروع» (٢/ ٣٩٠): «ولا يلزم الرجوع إلى تفسير التابعي... وقال شيخنا- أي: ابن تيمية-: قول أحمدَ في الرجوع إلى قول التابعي عامٌّ في التفسير وغيره، نقل أبو داود: إذا جاء الشيء عن الرجل من التابعين لا يوجد فيه عن النبي ﷺ لا يلزم الأخذُ به، ونقل المَرُّوذيُّ: يُنظَر ما كان عن النبي ﷺ، فإن لم يكُنْ فعن الصحابة، فإن لم يكُنْ فعن التابعين، قال القاضي: ويمكن حمله على إجماعهم». اهـ.

وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٤/ ٦٣٧): «في الاحتجاج بتفسير التابعي عن الإمام أحمدَ روايتان، ومن تأمَّل كتبَ الأئمة ومن بعدهم وجدها مشحونةً بالاحتجاج بتفسير التابعي».

ويُنظَر حولَ مسألة الاحتجاج بقول التابعي: «العدة» لأبي يعلى (٣/ ٧٢٤)، «الواضح» لابن عقيل (٣/ ٣٩٩)، «المسودة» لآل تيمية (١/ ٣٨٤)، «أصول الفقه» لابن مفلح (٣/ ٦٢٥؛ ٤/ ١٤٥٨).

فأمَّا تفسيرُ القرآنِ بمجرَّدِ الرَّأيِ فحرامٌ.

حدَّثنا مُؤمَّلٌ[(١)]، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا عبدُ الأعلى، عن سعيدِ بن جُبيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَن قال في القرآنِ بغيرِ عِلمٍ فلْيَتَبَوَّأْ مَقعَدَه مِنَ النَّارِ**»[(٢)].

حدَّثنا وَكيعٌ، حدَّثنا سفيانُ، عن عبدِ الأعلى الثَّعلَبيِّ، عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَن قالَ في القرآنِ بغيرِ عِلمٍ فلْيَتَبَوَّأْ مَقعَدَه مِنَ النَّارِ**»[(٣)].

وبه إلى التِّرْمِذيِّ، قال[(٤)]: حدَّثنا عبدُ بنُ حُميدٍ، حدَّثنِي [حَبَّانُ][(٥)] بنُ هلالٍ، قال: حدَّثنا سُهيلٌ- أخو حَزْمٍ القُطَعيِّ- قال: حدَّثنا أبو عِمرَانَ الجَوْنِيُّ، عن جُندُبٍ، قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «**مَن قالَ في القرآنِ برَأْيِهِ فأصابَ فقد أخطَأَ**».

قال التِّرْمِذيُّ: هذا حديثٌ غريبٌ، وقد تَكلَّم بعضُ أهلِ الحديثِ

---

(١) القائل: (حدثنا مؤمل) وكذلك (حدثنا وكيع) في الإسناد الآتي، هو الإمام أحمدُ، وانظر التعليقَ الآتيَ (ص٢١٤، حاشية ٤).

(٢) «مسند أحمد» (٢٤٢٩).

(٣) «مسند أحمد» (٢٠٦٩)، والحديث أخرجه الترمذي (٢٩٥٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٠٣٠)، وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وفي بعض النسخ: «حسن»، كما سيأتي في كلام ابن كثير المنقول في الحاشية (٤، ص٢١٤).

(٤) (وبه إلى الترمذي قال) ليست في ك١، ولكن وضع فوق: (حدثنا عبد بن حميد) الآتية رمز (ت)، وهو رمز معروف للإمام الترمذي، وانظر ما سبق ص٢٠٩، حاشية٣.

(٥) في ط١، ط٣، ك١، ك٢، م: (حسان)، وفي هامش ط٢: (في الأصل: حسان)، والتصويب من ط٢، و«جامع الترمذي».

في سُهيلِ بنِ أبي حَزْمٍ، وهكذا رُوِي [عن][١] بعضِ أهلِ العلمِ من[٢] أصحابِ النَّبيِّ ﷺ وغيرِهم أنَّهم شَدَّدُوا في أن يُفَسَّرَ القرآنُ بغيرِ عِلْمٍ.

وأمَّا الَّذي رُوِي عن مجاهدٍ وقتادةَ وغيرِهما من أهلِ العلمِ أنَّهم فَسَّرُوا القرآنَ فليس الظَّنُّ بهم أنَّهم قالوا في القرآنِ وفَسَّرُوه[٣] بغيرِ علمٍ، أو من قِبَلِ أنفُسِهم، وقد رُوِي عنهم ما يدلُّ على ما قُلْنا؛ أنَّهم لم يقولوا مِن قِبَلِ أنفُسِهم بغيرِ علمٍ[٤].

---

(١) زيادة من ط٢، و«جامع الترمذي»، وقال في حاشية ط٢: (في الأصل: «روى بعض»، ولها وجه إذا كان تتمة الكلام: «أهل العلم عن أصحاب...»).

(٢) في ط١: (عن)، وفي الحاشية: (الأصل: من)، وما في الأصل هو الصواب كما في «جامع الترمذي».

(٣) في ط٢: (أو فسروه)، وقال في الحاشية: (في الأصل: قالوا في القرآن وفسروه)، والكلام مستقيم بدون التعديل.

(٤) جامع الترمذي (٢٩٥٢)، وسبق (٢٠٨) ذكر خبرين من جامع الترمذي، ونبهتُ هناك أن مكانَهما هنا. والله أعلم.
وهما:
١- عن قتادةَ قال: ما في القرآنِ آيةٌ إلا وقد سمِعتُ فيها شيئًا.
٢- قال مجاهدٌ: لو كنتُ قرأتُ قراءةَ ابنِ مسعودٍ لم أحتَجْ أن أسألَ ابنَ عباسٍ عن كثيرٍ من القرآنِ مما سألتُ.
والفقرة من قوله: (حدثنا مؤمل) إلى هنا تختلف عما في «تفسير ابن كثير»، ونص الكلام فيه: «فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرامٌ، لما رواه محمدُ بنُ جريرٍ رحمه الله؛ حيث قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا سفيان، حدثني عبد الأعلى- هو ابنُ عامر الثعلبيُّ- عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «**مَن قال في القرآن برأيِه- أو بما لا يعلَمُ- فلْيَتبَوَّأْ مَقعَدَه من النارِ**».
وهكذا أخرجه الترمذي والنسائي من طرق عن سفيان الثوري به، ورواه أبو داود عن مُسدَّدٍ، عن أبي عَوانةَ، عن عبد الأعلى به، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.
وهكذا رواه ابن جرير أيضًا عن يحيى بن طلحة اليَربوعيِّ، عن شريك، عن =

فمن[١] قال في القرآنِ برأيِه فقد تكلَّفَ ما لا عِلْمَ له به، وسَلَكَ غيرَ ما أُمِرَ به، فلو أنَّه أصابَ المعنَى في نفسِ الأمرِ لكان قد أخطأَ؛ لأنَّه لم يأتِ الأمرَ من بابِه، كمن حَكَمَ بين النَّاسِ على جهلٍ، فهو في النَّارِ؛ وإن وافَقَ حُكمُه الصَّوابَ في نفسِ الأمرِ؛ لكنْ يكونُ أخفَّ جُرْمًا ممَّن أخطأَ. واللهُ أعلمُ[٢].

= عبد الأعلى به، مرفوعًا؛ ولكن رواه محمد بن حميد، عن الحكم بن بشير، عن عمرو بن قيس المُلائيِّ، عن عبد الأعلى، عن سعيد، عن ابن عباس، فوقفه، وعن محمد بن حميد، عن جرير، عن ليث، عن بكر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، من قوله. فالله أعلم.

وقال ابن جرير: حدثنا العباس بن عبد العظيم العَنبري، حدثنا حَبَّانُ بن هلالٍ، حدثنا سُهيل أخو حَزْم، حدثنا أبو عمران الجَوْنِي، عن جُندُبٍ؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**مَن قال في القرآنِ برأيِهِ فقد أخطَأَ**».

وقد روى هذا الحديث أبو داود، والترمذي، والنسائي، من حديث سُهيل بن أبي حَزْم القُطَعِيِّ، وقال الترمذي: غريب، وقد تكلم بعض أهل العلم في سهيل.

وفي لفظ لهم: «**مَن قال في كتابِ الله برأيِهِ فأصابَ فقد أخطَأَ**»؛ أي: لأنه قد تكلف ما لا علمَ له به، وسلك غيرَ ما أُمِر به، فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ؛ لأنه لم يأتِ الأمر من بابه...» إلخ، وبقية الكلام متفقة مع ما هنا.

والذي يبدو أن ابن عروةَ هو من حذف هذه الفقرة، وساق الحديثَ الأول من «مسند الإمام أحمد»، والحديثَ الثانيَ من «جامع الترمذي»، وكثيرًا ما يصنع هذا في كتابه «الكواكب». والله أعلم.

(١) قبلها في ك١: (قال ابن كثير)، وهذا من القرائن القوية جدًّا على أن هذا الفصلَ والذي قبله من كلام الحافظ ابن كثير، وأُلحِقا برسالة شيخ الإسلام ابن تيمية اعتمادًا على نسخة «مختصر الكواكب»، كما سبق في مقدمة التحقيق، وقد وضعت صورة لهذا الموضع هناك (صورة رقم: ٩، ص: ٧٧).

(٢) وأشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى نحو من هذا في «قاعدة في فضائل القرآن» (ص٢٩٣)، و«حقيقة مذهب الاتحادية» المنشور ضمن «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٠٠-١٠١)، وسبق إلى تقرير نظيره الإمام ابن جرير في «جامع البيان» (١/ ٧٢).

وهكذا سَمَّى اللهُ تعالى القَذَفَةَ كاذِبِينَ، فقال: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ ، فالقاذفُ كاذبٌ، ولو كان قد قَذَفَ مَن زَنَى في نفسِ الأمرِ؛ لأنَّه أخبَرَ بما لا يَحِلُّ له الإخبارُ به، وتكلَّفَ ما لا عِلْمَ له به(١). واللهُ أعلَمُ.

ولهذا تحرَّجَ جماعةٌ من السَّلفِ عن تفسيرِ ما لا عِلْمَ لهم به؛ كما رَوَى شُعبةُ، عن سليمانَ، عن عبدِ الله بنِ مُرَّةَ، عن أبي مَعمَرٍ، قالَ: قالَ أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ: أيُّ أرضٍ تُقِلُّنِي، وأيُّ سماءٍ تُظِلُّنِي، إذا قلتُ في كتابِ اللهِ ما لم(٢) أعلَمْ(٣)؟!

وقالَ أبو عُبيدٍ القاسمُ بنُ سَلَّامٍ: حدَّثنا محمَّدُ(٤) بنُ يزيدَ، عنِ العَوَّامِ بنِ حَوْشَبٍ، عن إبراهيمَ التَّيميِّ: أنَّ أبا بكرٍ الصِّدِّيقَ سُئِلَ عن قولِه: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس:٣١]؟ فقال: أيُّ سماءٍ تُظِلُّنِي، وأيُّ أرضٍ تُقِلُّنِي، إن أنا قلتُ في كتابِ الله ما لا أعلَمُ(٥)؟!

---

(١) في «تفسير ابن كثير»: (لأنه أخبر بما لا يحل له به، ولو كان أخبر بما يعلم؛ لأنه تكلف ما لا علم له به)، وكتب في ك١ الجملة الناقصة (ولو كان أخبر بما يعلم) ثم ضرب عليها!

(٢) في ك١، ك٢: (بما لم)، وفي م كأنها: (عالم).

(٣) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٧٢)، وأخرجه مسدَّد بهذا الإسناد- كما في «المطالب العالية» (٣٥١٢)- بلفظ: «أيُّ سماء تُظِلُّني، وأيُّ أرضٍ تُقِلُّني، إذا قلت في كتاب الله ما لا أدري، أو ما لم أسمع؟!».
وأبو معمر هو عبد الله بن سَخْبَرَةَ، قال أبو حاتم: روى عن أبي بكر مرسل. «الجرح والتعديل» (٥/ ٦٨)، وينظر التعليق على الخبر الآتي.

(٤) في ط١، ك١، ك٢، م، وبعض نسخ «تفسير ابن كثير»: (محمود)، والمثبت من ط٢، و«تفسير ابن كثير»، و«فضائل القرآن» لأبي عبيد.

(٥) «فضائل القرآن» (ص: ٣٧٥).

منقطعٌ(١).

وقال أبو عُبيدٍ أيضًا: حدَّثنا يزيدُ، عن حُميدٍ، عن أنسٍ؛ أنَّ عُمرَ بنَ الخطَّابِ قرَأَ على المِنبَرِ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس:٣١]، فقال: هذه الفاكهةُ قد عرَفْنَاها، فما الأَبُّ؟ ثمَّ رجَعَ إلى نَفْسِه فقالَ: إنَّ هذا لهو التَّكلُّفُ يا عُمرُ(٢)!

وقال عَبْدُ بنُ حُميدٍ(٣): حدَّثنا سليمانُ بنُ حربٍ، قال: حدَّثنا حمَّادُ بنُ زيدٍ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، قال: كُنَّا عند عُمرَ بنِ الخطَّابِ- وفي ظَهْرِ قميصِه أربعُ رِقاعٍ!- فقرأ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ ، فقال: ما الأَبُّ؟ ثمَّ قالَ: إنَّ هذا لهو التَّكلُّفُ، فما عليكَ ألَّا تَدْرِيَه(٤)!

---

(١) (منقطع) ليست في ط١، وفي الحاشية: (الأصل: ما لا أعلم «منقطع»، ولعلها زائدة أو أن المراد إسناده منقطع). ا.هـ.
والاحتمال الثاني هو المراد، قال ابن كثير في تفسير سورة عبس (٨/ ٣٢٥): «وهذا منقطعٌ بين إبراهيمَ التَّيميِّ والصديق».
وجاء هذا الخبر من طريقٍ آخَرَ عن النَّخَعيِّ، عن أبي بكر، وهو منقطع أيضًا؛ لكن هذه الأوجهَ الثلاثةَ عن أبي بكر وإن كانت منقطعةً إلا أن بعضها يقوِّي بعضًا، كما أشار لذلك ابنُ حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٢٧١).

(٢) «فضائل القرآن» (ص: ٣٧٥).
وقال ابن كثير في تفسير سورة عبس (٨/ ٣٢٥): «هو إسنادٌ صحيح، وقد رواه غير واحدٍ عن أنس، به».

(٣) في بعض نسخ «تفسير ابن كثير»: (محمد بن سعد) بدل (عبد بن حميد)، وكذا في «مسند الفاروق» له (٢/ ٦١٤)، وكلاهما قد رواه، كما سيأتي.

(٤) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبير» (٣/ ٣٠٤)، وعبد بن حميد في «تفسيره»- كما في فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٧١)- كلاهما عن سليمان بن حرب به، وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٢٩٣) مختصرًا بلفظ: «نهينا عن التكلف» دون ذكر القصة.
=

وهذا كلُّه محمولٌ على أنَّهما رضي الله عنهما إنَّما أرادا استكشافَ علمِ كيفيَّةِ(١) الأَبِّ، وإلَّا فكونُه نَبْتًا من الأرضِ ظاهرٌ لا يُجهَلُ؛ لقولِه تعالى: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا ٢٧ وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا ٢٨ وَزَيۡتُونٗا وَنَخۡلٗا ٢٩ وَحَدَآئِقَ غُلۡبٗا ٣٠﴾ [عبس: ٢٧-٣٠](٢).

وقال ابنُ جَريرٍ: حدَّثنا يعقوبُ بنُ إبراهيمَ، قال: حدَّثنا ابنُ عُلَيَّةَ، عن أيُّوبَ، عن ابنِ [أبي مُلَيكةَ: أنَّ ابنَ](٣) عبَّاسٍ(٤) سُئِلَ عن آيةٍ- لو سُئِلَ عنها بعضُكم لقالَ فيها- فأبى أن يقولَ فيها(٥).

إسنادُه(٦) صحيحٌ.

= وقال ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٦١٤): (إسناده صحيح)، وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٢٩٦): «هو صحيح عنه- أي: عن عمرَ رضي الله عنه- أخرجه عبد بن حميد من طرق صحيحة عن أنسٍ عن عمرَ». وقد ساق هذه الطرق أو بعضها في آخر «الفتح» (١٣/ ٢٧١).

(١) في ط٢: (ماهية) بدل (علم كيفية)، وقال في الحاشية: (في الأصل: استكشاف علم كيفية الأب).

(٢) قال ابن كثير في تفسير سورة عبس (٨/ ٣٢٥): «وهذا محمول على أنه أراد أن يعرفَ شكلَه، وجنسَه، وعينه، وإلا فهو وكل مَن قرأ هذه الآية يعلم أنه من نبات الأرض».

وهناك أوجه أُخَرُ قيلت في توجيه كلام أمير المؤمنين رضي الله عنه. تنظر في: «كشف المشكل» لابن الجوزي (١/ ١١٧)، و«فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٢٧١).

(٣) ليست موجودة في ط١، وفي م بدلها: (ابن أبي)، وفي حاشية ط٢: (في الأصل: عن أيوب عن ابن عباس)، والمثبت من ط٢، ط٣، ك١، ك٢، و«تفسير الطبري»، و«تفسير ابن كثير».

(٤) في ط١: (عن ابن عباس «أنه»).

(٥) «جامع البيان» (١/ ٨٠).

(٦) في ط٢، ك١، ك٢، م، ونسخة من «تفسير ابن كثير»: (إسناد).

وقال أبو عُبيدٍ: حدَّثنا إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ، عن أيُّوبَ، عنِ ابنِ أبي مُلَيكةَ، قال: سألَ رجُلٌ ابنَ عبَّاسٍ عن ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [السجدة: ٥]، فقال له ابنُ عبَّاسٍ: فما[١] ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾؟ فقال الرَّجُلُ: إنَّما سألتُكَ لتُحَدِّثَنِي. فقالَ ابنُ عبَّاسٍ: هما يومانِ ذكرَهما اللهُ في كتابِه، اللهُ[٢] أعلمُ بهما.

فكَرِه أن يقولَ في كتابِ الله ما لا يَعلَمُ[٣].

وقال ابنُ جَريرٍ: حدَّثِني يعقوبُ- يعني: ابنَ إبراهيمَ[٤]- حدَّثنا ابنُ عُلَيَّةَ، عن مَهديِّ بنِ مَيمونٍ، عن الوليدِ بنِ مُسلِمٍ، قالَ: جاءَ طَلْقُ بنُ حبيبٍ إلى جُنْدُبِ بنِ عبدِ الله، فسألَه عن آيةٍ من القرآنِ؟ فقالَ: أُحرِّجُ[٥] عليكَ إن كنتَ مسلمًا لما قُمْتَ عَنِّي. أو قالَ: أن تُجالِسَني[٦].

---

(١) من قوله: (عن يوم) إلى هنا سقط من ط٢، وأشار في الحاشية إلى أن هذا السَّقْطَ وقع من الناسخ فيما يبدو، كذا قال، مع أنه موجود في ط١ دون إشارة إلى أنه سقط من الأصل، فلعل الأستاذ عدنان عندما نسخ الأصلَ سقط من نسخته هذا السطر، فظن أن السَّقْط من الأصل. والله أعلم.

(٢) في ط٢: (والله).

(٣) «فضائل القرآن» (ص: ٣٧٦).

(٤) في ط١، ط٢: (يعقوب بن إبراهيم) وفي حاشية ط١: (الأصل: «يعقوب يعني: إبراهيم»، وهو خطأ)، ونحوه في حاشية ط٢، وما في الأصل موافق لما في م، والمثبت من ط٣، ك١، ك٢، و«تفسير ابن كثير»، وفي «تفسير ابن جرير»: (حدثني يعقوب) حسب.

(٥) في حاشية ط١: (الأصل: لفرج!) وكذا هي في م، وفي حاشية ط٢: (في الأصل: الفرج).

(٦) «جامع البيان» (١/ ٨٠).

وقالَ مالكٌ: عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن سعيدِ[١] بنِ المسيَّبِ؛ أنَّه كان إذا سُئِلَ عن تفسيرِ آيةٍ من القرآنِ، قال: إنَّا لا نقولُ في القرآنِ شيئًا[٢].

وقال اللَّيثُ: عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن سعيدِ بن المسيَّبِ؛ أنَّه كان لا يَتَكلَّمُ إلَّا في المعلومِ من القرآنِ[٣].

وقال شُعبَةُ: عن عمرِو بنِ مُرَّةٍ، قالَ: سأَلَ رجلٌ سعيدَ بنَ المسيَّبِ عن آيةٍ من القرآنِ؟ فقال: لا تَسأَلْنِي عن القرآنِ، وسَلْ مَن يَزْعُمُ أنَّه لا يَخْفَى عليه منه شيءٌ.

يعني: عِكرِمةَ[٤].

وقال ابنُ شَوذَبٍ: حَدَّثني يزيدُ بنُ أبي يزيدَ، قالَ: كُنَّا نَسألُ

---

(١) (عن سعيد) ليست في ط١، م، وأضافها في ط٢ بين معقوفتين، وقال في الحاشية: (إضافة لازمة)، وهي ثابتة في ك١، ك٢، و«تفسير ابن كثير».

(٢) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ٧٩).

وأخرجه ابن سعد في «طبقاته» (٢/ ٣٢٨، ٧/ ١٣٦) عن مطرِّفٍ عن مالك عن يحيى قال: سُئِل سعيد بن المسيَّبِ عن آية من كتاب الله؟ فقال سعيد: لا أقول في القرآن شيئًا. قال مالك: وبلغني عن القاسم بن محمد مثلُ ذلك.

وقد نُقِل عن ابن المسيَّب بعضُ الأقوال في التفسير؛ ولكنها قليلةٌ بالنسبة لغيره من التابعين، ولذا علق الذهبي على هذه العبارة في «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٢٤٢) بقوله: «ولهذا قَلَّ ما نُقِل عنه في التفسير».

وقد بلغت الأقوال المنقولة عنه في «موسوعة التفسير المأثور» (١٦٩) أثرًا كما ورد في «مدخلها» (١/ ٣٨٥).

(٣) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ٧٩).

(٤) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ٨١).

سعيدَ بنَ المسيَّبِ عن الحلالِ والحرامِ، وكان أعلَمَ النَّاسِ، فإذا سَأَلْنَاهُ عن تفسيرِ آيةٍ من القرآنِ سَكَتَ، كأن لم يَسْمَعْ(١).

وقال ابنُ جَريرٍ: حدَّثني أحمدُ بنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ(٢)، [حدَّثنا حمادُ بنُ زيدٍ](٣)، حدَّثنا عُبيدُ الله بنُ عُمَرَ، قال: لقد أدرَكتُ فقهاءَ المدينةِ وإنَّهم ليُعظِّمُون القولَ في التَّفسيرِ، منهم سالمُ بنُ عبدِ الله، والقاسمُ بنُ محمَّدٍ، وسعيدُ بنُ المسيَّبِ، ونافعٌ(٤).

وقال أبو عُبيدٍ: حدَّثنا عبدُ الله بنُ صالحٍ، عن اللَّيثِ، عن هشامِ بنِ عُروةَ، قال: ما سمِعتُ أبي تأوَّلَ آيةً من كتابِ الله قطُّ(٥).

وقال أيُّوبُ وابنُ عَونٍ وهشامٌ الدَّسْتَوائِيُّ: عن محمَّدِ بنِ سِيرينَ(٦): سألتُ عَبيدةَ السَّلْمانيَّ عن آيةٍ من القرآنِ؟ فقال: ذهبَ الَّذين كانُوا

(١) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ٨٠).
(٢) في ط١: (العنبي).
(٣) ليست في ط١، م، وأضافها في ط٢ بين معقوفتين، وهي ثابتة في ط٣، ك١، ك٢، و«تفسير الطبري» و«تفسير ابن كثير».
(٤) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ٧٩).
وفي ط١ زيادة: (الديلمي)، وقال في الحاشية: (الأصل: نافع الله قط!) وكذا في م، وفي حاشية ط٢: (والراجح في هذه الزيادة أنها سبقُ قلمٍ من الناسخ، كما يدل على ذلك الخبر الذي يليه).
فيبدو أن نظرَ الناسخ انتقل إلى آخِرِ الأثر الآتي، وكتب هذه الجملة، ثم عاد إلى كتابة إسناده، وأما زيادة (الديلمي) فلا وجهَ لها.
(٥) «فضائل القرآن» (ص: ٣٧٨).
(٦) زاد في ط١: (قال) بين قوسين، وهي في ط٣ بدون أقواس، والكلام مستقيم بدونها.

يَعلمُون فيمَ أُنزِلَ القرآنُ[١]، فاتَّقِ اللهَ، وعليكَ بالسَّدادِ[٢].

وقال أبو عُبيدٍ: حدَّثنا معاذٌ، عن ابنِ عَونٍ، عن [عبد الله][٣] بنِ مُسلمِ بنِ يَسَارٍ، عن أبيه، قال: إذا حَدَّثتَ عن اللهِ فقِفْ حتَّى تَنظُرَ ما قبلَه وما بعدَه.

حدَّثنا هُشَيمٌ، عن مُغيرةَ، عن إبراهيمَ، قال: كان أصحابُنا[٤] يَتَّقون التَّفسيرَ، ويَهابُونَه[٥].

وقال شُعبةُ: عن عبدِ الله بنِ أبي السَّفَرِ، قال: قال الشَّعْبِيُّ: واللهِ، ما من آيةٍ إلَّا وقد سألتُ عنها؛ ولكنَّها الرِّوايةُ عن اللهِ[٦].

وقال أبو عُبيدٍ: حدَّثنا هُشَيم، أنا عُمرُ بنُ أبي زائدةَ، عن الشَّعبِيِّ، عن مَسرُوقٍ، قال: اتَّقُوا التَّفسيرَ، فإنَّما هو الرِّوايةُ عن اللهِ[٧].

فهذه الآثارُ الصَّحيحةُ وما شاكَلَها عن أئمَّةِ السَّلفِ محمولَةٌ على

---

(١) في ط١، ط٣: (فيما أنزل من القرآن)، وأشار في حاشية ط٢ إلى أنها هكذا في الأصل، والمثبت من ط٢، ك١، ك٢، م.

(٢) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ٨٠).

(٣) في جميع النسخ: (عبيد الله)، والتصويب من «فضائل القرآن»، و«تفسير ابن كثير»، وهو عبدُ الله بنُ مُسلِم بن يسارٍ، مولى بني أميَّةَ البصري. ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ١٦٥).

(٤) قال ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (٣٣٠): «وكثيرًا ما يقول إبراهيم النَّخَعي: كانوا يفعلون كذا، وكانوا يكرهون كذا، والظاهر أنه يريد بهم شيوخَه، ومن يُحمَل عنه العلمُ من أصحاب عليٍّ وابن مسعود وغيرهما».
وينظر في تفسير ذلك: «تيسير العزيز الحميد» (١٣٩).

(٥) «فضائل القرآن» (ص: ٣٧٧-٣٧٨).

(٦) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ٨١).

(٧) «فضائل القرآن» (ص: ٣٧٧).

تَحَرُّجِهم عن الكلام فِي التَّفسيرِ بما لا عِلْمَ لهم به، فأمَّا مَن تَكَلَّمَ بما يَعْلَمُ من ذلك لُغَةً وشَرْعًا فلا حَرَجَ عليه، ولهذا رُوِيَ عن هؤلاءِ وغيرِهم أقوالٌ في التَّفسيرِ، ولا منافَاةَ؛ لأنَّهم تكلَّمُوا فيما عَلِمُوه، وسكتُوا عمَّا جَهِلُوه[١].

وهذا هو الواجبُ على كلِّ أحدٍ، فإنَّه كما يَجِبُ السُّكوتُ عمَّا لا عِلْمَ له به، فكذلك يَجِبُ القولُ فيما سُئِلَ عنه ممَّا يعلَمُه؛ لقولِه تعالى: (لِيُبَيِّنُنَه للنَّاسِ ولا يَكْتُمُونَهُ)[٢]، ولِما جاءَ في الحديثِ المَرويِّ من طُرُقٍ:

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «قاعدة في فضائل القرآن» (ص٢٩٦)- بعد أن ذكر الآثارَ السابقةَ وغيرها مما ورد في معناها-: «وهذا كلُّه مهابةً للقولِ في القرآنِ، وخوفًا من الزَّلَلِ فيه، وتعظِيمًا للقولِ فيه بغيرِ علمٍ، كما قد كانوا يهابُون الفتوى والحديث، بل أشدُّ وأعظمُ، لا إنكارًا لأصلِ التفسيرِ، فإن دلائلَه متناصرةٌ.
والمرادُ من القولِ في القرآنِ بغيرِ علم أن يقولَ مقالةً لا يشهَدُ لها أصلٌ صحيحٌ؛ بل يَرجُمُ فيه بحَسَبِ ما يَظُنُّ، وما يَخْطُرُ بقلبِه، وما يدعُو إليه هواه؛ كتأويلِ أهلِ الأهواءِ، وكثيرٍ من المنسوبين إلى التفسيرِ.
فأما إذا كان قد شَهِد له أصلٌ صحيحٌ لا يُقطَع به فهو الذي كان يقِفُ فيه مَن ذكرناه مِن السلفِ، وليس المرادُ به ما يُؤتاه العبدُ من الفهمِ في القرآنِ...» إلخ.

(٢) هكذا كتبت الآية في ك١: (ليبيننه) بالياء، وفي بقية النسخ الخطية غير منقوطة، وفي المطبوعات: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾.
قال ابن عطية في «تفسيره» (٢/ ٤٤٠): «قرأ ابنُ كثير وأبو عمرٍو وعاصمٌ- في رواية أبي بكر-: (لَيُبَيِّنُنَّهُ للنَّاسِ وَلَا يَكْتُمُونَهُ)، بالياء من أسفل فيهما، وقرأ الباقون وحفصٌ عن عاصمٍ بالتاء من فوق فيهما». اهـ.
وكان أهل الشام في زمن ابن تيمية وابن كثير يقرؤون بقراءة أبي عمرٍو البصري، قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣) في «غاية النهاية» (١/ ٢٩٢): «القراءة التي عليها الناسُ اليوم بالشام والحجاز واليمن ومصرَ هي قراءةُ أبي عمرٍو، فلا تكاد تجد أحدًا يُلقَّنُ القرآنَ إلا على حرفِه؛ خاصةً في الفرش، وقد يخطئون في الأصول، ولقد كانت الشام تقرأ بحرف ابن عامرٍ إلى حدود الخمس مائة فتركوا ذلك؛ =

«مَن سُئِلَ عن عِلْمٍ فكتَمَه أُلْجِمَ يومَ القيامةِ بلِجامٍ مِن نارٍ»[١].

= لأن شخصًا قَدِم من أهل العراق، وكان يُلقِّنُ الناسَ بالجامع الأموي على قراءة أبي عمرٍو، فاجتمع عليه خلق، واشتهرت هذه القراءة عنه، وأقام سنين، كذا بلغني، وإلا فما أعلم السببَ في إعراض أهل الشام عن قراءة ابن عامر، وأخذهم بقراءة أبي عمرو».

(١) أخرجه أحمد (٧٥٧١)، وأبو داود (٣٦٥٨)، والترمذي (٢٦٤٩)، وابن ماجه (٢٦٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذي: «حديث حسن»، وصححه ابن حبان (٩٥)، وقال الحاكم (٣٤٤): «هذا حديث تداوله الناس بأسانيدَ كثيرةٍ، تُجمَع ويُذاكَر بها، وهذا الإسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يُخرِّجاه». وقال ابن كثير في تفسير سورة البقرة (١/ ٤٧٢): «وقد ورد في الحديث المسند من طرق يشد بعضها بعضًا...» وساق الحديث، وقال نحو ذلك في موضعٍ آخَرَ أيضًا (٢/ ١٨١).

وفي «تفسير ابن كثير» هنا زيادة طويلة غير موجودة في جميع طبعات الرسالة، وهي أيضًا ليست في ك٢، م، ولكنها موجودة في ك١، قال: «فأما الحديث الذي رواه أبو جعفر بن جرير: حدثنا عباس بن عبد العظيم، حدثنا محمد بن خالد بن عَثْمة، حدثنا جعفر بن محمد الزبيري، حدثني هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: ما كان النبي ﷺ يفسِّر شيئًا من القرآن إلا آيًا تُعَدُّ، علَّمهنَّ إيَّاه جِبْريلُ عليه السلام.

ثم رواه عن أبي بكر محمد بن يزيد الطَّرسوسي، عن مَعْنِ بن عيسى، عن جعفر بن خالد، عن هشام، به.

فإنه حديث منكَرٌ غريب، وجعفرٌ هذا هو ابن محمد بن خالد بن الزبير بن العوام القرشي الزبيري، قال البخاري: لا يُتابَع في حديثه. وقال الحافظ أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث.

وتكلم عليه الإمام أبو جعفر بما حاصله أن هذه الآياتِ مما لا يُعلَم إلا بالتوقيف عن الله تعالى، مما وقفه عليها جبريل.

وهذا تأويل صحيح لو صح الحديث؛ فإن من القرآن ما استأثر الله تعالى بعلمه، ومنه ما يعلمه العلماء، ومنه ما تعلمه العرب من لغاتها، ومنه ما لا يُعذَر أحدٌ في جهله، كما صرَّح بذلك ابن عباس، فيما قال ابن جرير: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا مؤمَّلٌ، حدثنا سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج قال: قال ابن عباس: =

وقال ابنُ جَريرٍ: حدَّثنا محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا مُؤمَّلٌ، حدَّثنا سفيانُ، عن أبي الزِّنادِ، قالَ: قالَ ابنُ عبَّاسٍ: التَّفسيرُ على أربعةِ أوجهٍ: وجهٌ تعرِفُه العربُ من كلامِها، وتفسيرٌ لا يُعذَرُ أحدٌ بجهالتِه(١)، وتفسيرٌ

= التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذَر أحدٌ بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله.

قال ابن جرير: وقد رُوِي نحوُه في حديث في إسناده نظر:

حدثني يونس بن عبد الأعلى الصدفي، أنا ابن وهب، قال: سمعت عمرو بن الحارث يحدِث عن الكلبي، عن أبي صالح مولى- عند ابن عروة: «عن» وهي مقحمة- أم هانئٍ، عن عبد الله بن عباس؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**أُنزِلَ القرآنُ على أربعة** -عند ابن عروة: «سبعة» خطأ- **أحرفٍ: حلالٌ وحرامٌ، لا يُعذَرُ أحدٌ بالجهالة به، وتفسيرٌ تفسِّره العرب** -هذه الكلمات الثلاث سقطت من «الكواكب»- **وتفسيرٌ تفسِّره العلماء، ومتشابهٌ لا يعلَمُه إلا الله** ﷻ، ومَن ادعى علمَه سوى الله فهو كاذبٌ».

والنظر الذي أشار إليه في إسناده هو من جهة محمد بن السائب الكلبي؛ فإنه متروكُ الحديث؛ لكن قد يكون إنما وهِمَ في رفعه، ولعله من كلام ابن عباس، كما تقدم، والله أعلم بالصواب». اهـ.

وأثر ابن عباس الآتي في الصلب، والذي ورد في أثناء النص السابق مرتبط بالكلام قبله، ولا تظهر مناسبة إيراده إلا مع السياق الكامل للكلام.

وهذا أيضًا مما يؤكد- كما سبق مرارًا- أن هذ الفصل والذي قبله أُضِيفا إلى رسالة ابن تيمية من نسخة «مختصر الكواكب الدراري» لابن عروةَ، وهو لم يصرِّحْ بنسبتهما لابن تيمية، وإنما نقلهما من مقدمة «تفسير ابن كثير» للقرائن التي ذكرت في مقدمة التحقيق. والله أعلم.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٨/ ٤٧٥): «فعامة الأمة يعلمون معانيَ القرآن الظاهرة، المنقولة بالتواتر من غير حاجةٍ إلى شيء من تلك المقدمات، وهم يسألون عن معاني القرآن والحديث ليفهموها، ويعرفوها، وإن كانوا لا يحفظون لفظَ الحديث، ولكن قد عرَفوا معناه، فيفتون به، ولهذا قال أحمدُ بن حنبل وعليُّ بن المَدينيِّ وغيرهما: معرفة الحديث والفقه فيه أحبُّ إلينا من حفظه. فاهتمامهم بفهم المعنى أعظم من اهتمامهم باللفظ، وإذا كان كذلك كانت =

يعلَمُه العلماءُ[(١)]،

= معرفتُه ونقله أبلغَ من معرفة اللفظ، وإذا كان لفظُ بيان القرآن، وكثير من الحديث منقولًا بالتواتر، فنقل المعنى أولى، ولهذا...، إذا سمعت الأمَّةُ -عوامُّها وخواصُّها- قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾؛ علموا أن المرادَ البيتُ الذي بمكةَ، وأن الحجَّ هو الأعمال المشروعة، وأكثرهم لا يحفظ هذه الآية». اهـ.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الرد على المنطقيين» (ص: ٥٤): «التفسير الذي يعلمه العلماء فيتضمن الأنواعَ التي لا تعلم بمجرد اللغة، كالأسماء الشرعية، ويتضمن أعيان المسميات وأنواعها، التي يفتقر دخولها في المسمى إلى اجتهاد العلماء». اهـ.

وقال أيضًا في «بيان تلبيس الجهمية» (٨/ ٢٩٢): «التفسير الذي يعلمه العلماء... أخصُّ من التفسير الذي تعرفه العرب من كلامها، وذلك أن أهل العلم بتأويل الأمر والنهي، والحلال والحرام، مثل الذي يعرف عينَ المأمور به، والمنهيَّ عنه والمحرم، ولهذا يفتون ويحكمون في الأمور المعينة، مثل الذي يعرفُ أن هذه الجهةَ جهة الكعبة، وأن هذا اللباس مما يجوز أو لا يجوز لُبسُه، وأن هذا المكان هو الميقات الذي يُحرَمُ منه، كما يعرف الطبيب أعيانَ الأمراض والأدوية.

وبمنزلة الأرض المحدودة، والشخص المسمى، ونحوهما، فالشهود قد يشهدون على قول المقِرِّ، وعلى شاهد آخَرَ، وهم إنما يشهدون بما يعلمون، ولكن لا يعرفون عين المسمى الموصوف، والذين يعرفون مسميات تلك الحدود يعرفون نفسَ الأرض المحدودة، ونفس الشخص الذي اسمه فلان بن فلان، والشاهد إذا عاين المشهود عليه وشخصه، فهذا بمنزلة التأويل، بخلاف ما إذا شهد على مسمًّى موصوفٍ، ولم يعينه، فإنه وإن كان كلامه مفهومًا لكن لم يدل على العين، ويجوز أن يسميَ غير المشهود عليه بذلك الاسم.

ولهذا أكثر الناس يعرف من تفسير القرآن ما يعرف، ويعرف معنى: الإيلاء، والظِّهار، والمتعة، والخُلْع، ونحو ذلك، بل ويعرف أقوال العلماء فيها، ولا يقدم على التعيين خوفَ الغلط بالمعرفة بمطابقة ما في الخارج، كذلك الكلام هو معرفة بالتأويل، وهو أخص من التفسير، وكثير من الفقهاء يعرف تأويل الآية والحديث غير المراد، وإن لم يمكنه بيانُ دلالة اللفظ، ولا يعرف عين المراد، ومثل هذا موجود في الطب وغيره من العلوم». اهـ.

وله كلام آخَرُ في شرح هذا الأثر تجده في «قاعدة في فضائل القرآن» (ص٢٨٧).

وتفسيرٌ لا يعلَمُه إلَّا الله[1].

والله سُبحانَه وتعالَى أَعْلَمُ.

* * *

(١) «جامع البيان» (١/ ٧٠).

وهذا الأثر ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في «الحموية»، وعزاه إلى عبد الرزاق وغيره ( )، وذكره في مواضعَ أخرى دون عزوٍ، كما في «الجواب الصحيح» (٢/ ٥٤)، و«التدمرية» (ص: ٣٩)، و«الفتاوى» (٧/ ٢٨٦، ١٣/ ٣٨٤)، وزاد في آخره: «من ادعى عِلمَه فهو كاذبٌ»، وغالبًا ما يصدره بصيغة التمريض (رُوِي).

قاعدة في فضائل القرآن

وهي: المجلس الأول الذي ابتدأ به المؤلف مجالس تفسيره

تأليف شيخ الإسلام

أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

المتوفى سنة (٧٢٨) رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة التَّحقيق

الحمد لله وحدَه، والصَّلاة والسَّلام على مَن لا نبيَّ بعدَه، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمَّا بعدُ:

فهذه رسالة «قاعدة في فضائل القرآن» لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، وهي من رسائله المميَّزة، وذلك من جهتين:

الأولى: القيمة العلميَّة، فشأنُها كشأن سائر آثار ابن تيميَّة، تجد فيها الجمعَ والتَّحرير، خاصَّة وأنَّ بعض المسائل التي عرضها هنا لم أقِفْ عليها في مؤلَّفاته الأخرى.

وفيها من الأخبار التي تشحَذُ الهِمَمَ لتلاوة كتاب الله وتدبُّرِه وتعلُّم تفسيره، وإنَّ طالب العلم بحاجةٍ إلى مطالعة مثل ذلك، وخاصَّةً المبتدئَ في الطلب، فهي من الرَّسائل الَّتي يحسُن إقراؤُها وتدريسُها في المجالس العلميَّة.

وكثير ممَّا في النِّصف الثَّاني منها من الكلام المتعلِّق بأهمية التَّفسير وخطورته يشبه ما ذكره الإمام ابن جريرٍ في مقدِّمة تفسيره؛ ولكنَّ هناك إضافاتٍ كثيرةً على ما ذكره ابن جَريرٍ، رحم الله الإمامين الجبلين.

الثَّانية: ما تكشفه من بعض الجوانب المتعلِّقة بمنهج ابن تيميَّة في التَّأليف والتَّعليم، فهي تظهر لنا مسلكًا من مسالك ابن تيميَّة في

التَّأليف(١)، والَّذي لا نجدُ له كثيرًا من الأمثلة فيما وصَلَنا من تراثِه، وهو ما يكتبه إعدادًا لدرس سيُلقيه، فهذه القاعدة هي مقدِّمة لدرسه في التَّفسير، آيةُ ذلك أنَّه قال في آخِرِها: «وأحقُّ ما يُبدَأُ في مجلس ابتدَاءِ تأويله صفةُ ابتداء نزوله»، ولذا فهي مفيدة في معرفة منهج ابن تيميَّة في دروسه، ومن الملامح الَّتي يمكن أن نأخُذَها من هذه القاعدة في ذلك ما يأتي:

١ - العناية بالآيات، والأحاديث، والآثار المتعلقة بالموضوع، ودقَّة الانتقاء لها.

٢ - العناية بالأحاديث الصَّحيحة دون الضَّعيفة والموضوعة، وربَّما يذكُرُ بعضَ الضَّعيف في باب التَّرغيب والتَّرهيب، مع التَّنبيه على ضعفه في الغالب؛ ولكن لا يكون متضمِّنًا لمعنًى باطلٍ.

٣ - عنايته ببيان غريب الألفاظ الَّتي ترد في بعض الأحاديث والآثار.

٤ - استخدامه للسَّجع، وهذا كان شائعًا في عصره، في المجالس العلميَّة والوعظيَّة.

٥ - روايته لبعض الأحاديث بالأسانيد، وهذا أيضًا ممَّا كان شائعًا في ذلك الزَّمان.

٦ - الكشف عن بعض ما قد يُستشكَل من النُّصوص الَّتي يوردها.

٧ - عدم التَّوسُّع في ذِكر أقوال المخالفين من أهل البِدَع، والرَّدِّ عليها.

٨ - الاختصار في الكلام وفي ذِكرِ الأقوال.

(١) وقد كتبتُ في ذلك مسوَّدة مقال، يسَّر الله إكمالَه ونشرَه.

٩ - العناية بالجمع بين الأقوال إن أمكن، وإلَّا فالتَّرجيح.

١٠ - عدم الاستطراد.

١١ - عنايته ببيان منزلة بعض العلماء الَّذين يذكُرُ أقوالهم.

هذه بعض الملامح التي تُأخذ من هذه القاعدة، وهناك مسالك أخرى له ذكرها بعض تلاميذه في ترجمتهم له[(١)]، بل قد ذكر لنا شيخ الإسلام أنموذجاً مما كان يلقيه على أصحابه في مجالسه الفقهية[(٢)].

وابتدأ شيخ الإسلام بالتدريس وله إحدى وعشرون سنة كما ذكر تلميذه الذهبي، فقال: (وأخذ في تفسير الكتاب العزيز في الجمع على كرسي من حفظه، فكان يورد للمجلس ولا يتلعثم، وكذا كان الدرس بتؤدة وصوت جهوري فصيح)[(٣)].

وقبل الانتقال إلى النَّصِّ المحقَّق أذكر ما يتعلَّق بعنوان الرِّسالة، وتوثيق نسبتها، ووصف نسختها الخَطِّيَّة، والنُّسخة المطبوعة.

* * *

---

(١) ينظر مثلاً: الأعلام العلية للبزار (ص٢٧).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٢١/ ٥٣٤-٦٠٣).

(٣) العقود الدرية لابن عبد الهادي (ص٢١).

(١)

عنوان الرِّسالة

* هذه الرِّسالة من الرَّسائل الَّتي أودعها ابن عُروةَ في كتابه «الكواكب الدَّراري»، ولم يذكُرْ لها عنوانًا؛ ولكنَّه قال في موضعٍ آخَرَ منه (ج٣٧/ ل ٢٠٦/ ب)- عندما ذكر حديث عليٍّ رضي الله عنه: «كتابُ الله فيه نبأُ ما قبلَكم، وخبَرُ ما بعدَكم...»-: «هذا الحديث قد عظَّمه شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله **في فضائل القرآن له**».

والظَّاهر أنَّه يقصد كلامه في هذه الرِّسالة، فقد قال رحمه الله عن هذا الحديث: «وهذا الحديثُ وإن كان لا يَثبُتُ في الرِّوايةِ- قال فيه التِّرمذيُّ: حديثٌ غريبٌ، لا نعرفُه إلَّا من حديثِ حمزةَ الزَّيَّاتِ، وإسنادُه مجهولٌ، وفي الحارثِ مقالٌ- فإنَّه لم يَشتمِلْ على حكمٍ غريبٍ؛ بل على حُسنِ السِّياقِ العجيبِ، فحَسُنَتْ روايتُه كسائرِ التَّرغيبِ والتَّرهيبِ».

* وذكر ابنُ عبد الهادي ضمنَ مؤلَّفات ابن تيميَّة «كتاب فضائل القرآن»[(١)]، وكذلك ذكر ابن رُشَيِّق «قاعدة في فضائل القرآن»[(٢)].

ومَن نظر في موضوع هذه الرِّسالة وجدها في بيان فضائل القرآن.

وقد أثبَتُّ على صفحة الغِلاف العنوانَ الذي ذكره ابنُ رُشَيِّق: «قاعدة في فضائل القرآن»؛ لأنَّ فيه زيادةً، وكثيرًا ما يستخدم ابن تيميَّة

(١) العقود الدرية (ص٥١).

(٢) أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية (الجامع لسيرة ابن تيمية- ص ٢٨٢).

هذا الأسلوب في تسمية رسائله، فيقول: قاعدة في العبوديَّة، قاعدة في المحبَّة، قاعدة في الوسيلة... إلخ[١].

وأمَّا الاسم الذي ذكره ابنُ عبد الهادي «كتاب فضائل القرآن» فكلمة «كتاب» هذه في الأصل أنَّها ليست من وضع المؤلِّف، وإنَّما هي من إضافات مَن بعده من باب الوصف.

وأمَّا تسمية ابن عُروةَ لها بـ «فضائل القرآن» فهذا من باب الاختصار. والله أعلم.

(١) وقد تكلمت عن هذا الأمر في مقدمة تحقيق «مقدمة في أصول التفسير» ، فلا حاجةَ لتَكراره.

(٢)

توثيق نسبة الرِّسالة

هناك عدَّةُ أمورٍ تؤكِّد ثبوتَ نسبة هذه الرِّسالة لشيخ الإسلام ابن تيميَّة؛ منها:

١ - أنَّ ابن عُروةَ لمَّا أوردها في «الكواكب الدراري» قال في أوَّلها: «قال شيخ الإسلام أبو العبَّاس تقيُّ الدِّين ابنُ تيميَّة قدَّس الله رُوحَه...»، وقال في آخِرِها: «آخِرُ كلام شيخ الإسلام أبي العبَّاس تقيِّ الدِّين ابن تيميَّة قدَّس الله رُوحَه، ونوَّر ضريحَه».

وكذلك سبق أنَّه في موضعٍ آخَرَ نسب لابن تيميَّة كتاب «فضائل القرآن».

٢ - أنَّ تلميذَيْ شيخ الإسلام: ابنَ عبد الهادي (ت: ٧٤٤) وابنَ رُشَيِّق (ت: ٧٤٩) ذكرا له مؤلَّفًا في فضائل القرآن- كما سبق- ومحتوى هذه الرِّسالة مطابقٌ لذلك.

٣ - أنَّ المؤلِّف روى في هذه الرِّسالة ثلاثةَ أحاديثَ مسنَدةً: أحدها: عن أبي زكريَّا يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح الحَرَّانيِّ الفقيه، والثَّاني: عن أبي الحسن عليِّ بن أحمدَ بن عبد الواحد المَقدسيِّ، وكلاهما من شيوخ ابن تيميَّة الَّذين سمع منهم الحديثَ، كما بُيِّن في التَّعليق على الحديثين، وقال في الثَّالث: أخبرني[1] والدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجماعةٌ، قالوا: أنا عبدُ الله بنُ عمرَ بنِ عليٍّ البغداديُّ.

---

(١) ساق ابن عروةَ قبل هذا إسناده إلى شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال: «وأخبرني الشيخ =

٤ - أنَّ نَفَسَ شيخ الإسلام ابن تيميَّة ومنهجَه وحسن انتقاءه للنصوص والآثار ظاهرٌ في هذه الرِّسالة، وكثيرٌ من كلامه فيها له نظيرٌ في كتبه الأخرى، وقد أشرتُ إلى ذلك في أثناء التَّعليق على الرِّسالة.

نعم قد يُستغرَب كثرةُ السَّجع فيها؛ ولكنَّ مرجعَ ذلك- والله أعلم- إلى أنَّه كتبها لإلقائها في مقدِّمة مجالسه في التَّفسير- كما سبق- وممَّا كان شائعًا في ذلك الزَّمان استخدام السَّجع في المجالس العلميَّة والوعظيَّة، فلعلَّ هذا هو السَّببُ في إكثار الشَّيخ من استخدام السَّجع على خلاف عادته في مؤلَّفاته الأخرى.

وكذلك قد يُستغرَبُ إيرادُ الشَّيخ لبعض الأحاديث والآثار بأسانيده هو، وهذا قد يقع نظيرُه في كتب الشَّيخ على قلة؛ ولعلَّ السَّبب في ذلك هنا أنَّ هذه الرِّسالةَ- كما سبق- أُعِدَّت للإلقاء في مجلس علميٍّ، وممَّا كان شائعًا في زمانهم ذِكرُ بعض الأحاديث والآثار بأسانيد الملقي.

❋ ❋ ❋

= الإمام العالم محي الدين، ومحمدُ بنُ إبراهيمَ بن عمرَ المعروف بالدبس إجازةً؛ قالا: أخبرنا شيخ الإسلام أبو العباس تقيُّ الدين أحمد بن تيميةَ إجازةً، قال: أخبرني والدي...» إلخ.

(٣)
وصف النُّسخة الخَطِّيَّة

لم أقِفْ بعد البحث والسُّؤال إلَّا على نسخةٍ واحدةٍ لهذه الرِّسالة، وهي ضمنَ المجلَّد (٤٢) من «الكواكب الدَّراري» لابن عُروةَ (ل: ١٥٤ - ١٦٠).

وعدد أوراقها: ٧ أوراق.

وناسخ هذا المجلَّد من الكواكب هو: إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بن محمود بن بدرٍ الحنبليُّ(١).

وتاريخ نسخه: ١٠/ ١/ ٨٢٨ هـ؛ أي: بعد وفاة شيخ الإسلام ابن تيمية بمائة عام.

والنُّسخة خطُّها مقروءٌ حسن، إلَّا أنَّه وقع فيها بعض التَّحريفات والسَّقْط اليسير، وثَمَّتَ بعضُ الكلمات لم أتمكَّن من قراءتها.

* * *

(١) هو: إبراهيمُ بنُ محمدِ بن محمود بن بدرٍ، برهان الدين، الحَلَبيُّ الأصلِ، الدِّمَشقيُّ، القُبَيْباتيُّ، الشافعيُّ، قال السَّخاوي: يُعرَف بالناجي - بالنون والجيم - لكونه كان - فيما قيل - حنبليًّا، ثم تشفَّع...، واختص بالعلاء بن زكنون، وقرأ عليه القرآنَ وغيره، وتزوج ابنته، ثم فارقه وتحوَّل شافعيًّا...، وقد تكلم على الناس بأماكنَ؛ بل وخطب مع مزيد تحريه وشدة إنكاره على معتقدي ابن عربي ونحوه كابن حامد، وكان محبًّا في أهل السنة، منجمعًا عن بني الدنيا، قانعًا باليسير، والثناء عليه مستفيض، وُلِد سنة (٨١٠)، وتوفِّي سنة (٩٠٠). ينظر: «الضوء اللامع» (١/ ١٦٦)، و«شذرات الذهب» (٧/ ٣٦٧). =

(٤)
النُّسخة المطبوعة

هذه الرِّسالة لم تُنشَرْ في «مجموع فتاوى ابن تيميَّة» الذي جمعه الشَّيخ العلَّامة عبد الرَّحمن بن قاسم بمساعدة ابنه الشَّيخ محمَّد رحمهما الله تعالى، ولا في شيء من المجاميع الَّتي صدرت تِباعًا لآثار شيخ الإسلام ابن تيميَّة، ولم أَرَ له إلَّا طبعةً واحدةً قديمة نفدت من المكتبات، ولا يعرفها الكثير من طلبة العلم، وقد صدرت هذه الطَّبعة سنة (١٤١٤هـ)، عن مكتبة الظِّلال بالأحساء، بتحقيق الأستاذ/ سليمان بن صالح القرعاويِّ، جزاه الله خيرًا[١]، فقد كان له فضل السبق في إخراج هذا الأثر من آثار شيخ الإسلام ابن تيميَّة ﷺ؛ ولكنْ وقع في هذه الطَّبعة الكثيرُ من التَّصحيفات والأخطاء الطِّباعيَّة[٢].

ولعلَّ عُذرَ المحقِّقِ في ذلك سوءُ النُّسخة المصوَّرة الَّتي حقَّق عنها الكتاب، فإنَّه لم يتيسَّر سابقًا ما تيسَّر لنا الآنَ من النُّسَخ الإلكترونيَّة الواضحة للمخطوطات؛ ممَّا يسهِّل قراءتها قراءةً صحيحةً بيسرٍ وسهولة،

= والعلاء بن زكنون هو: ابن عروةَ، قال يوسف بن عبد الهادي في «الجوهر المنضد» (ص:٩٧-٩٨) ضمن ترجمته: «وكان يكره أن يُدعَى بـ «ابن زكنون»، ونُقِل عنه أنه لم يُبَرِّئْ ذِمَّةَ من قالها، وأنه كان يقول: «زكنون» شيطان». اهـ.

(١) وقبل طباعة هذه الرسالة بلغني خبر وفاته رحمه الله تعالى في هذه السنة (١٤٤٢هـ).

(٢) وقد أضاف المحقق بعض العناوين لفقرات الرسالة من عنده، ولم يشر إلى ذلك في مقدمة التحقيق.

وكذلك توفَّر لنا من البرامج الإلكترونيَّة الَّتي تساعد في البحث ما لم يكُنْ لديهم، فللَّه الحمد، وله الشُّكر والثَّناء الحسن.

وفي الختام أشكر أخي الشَّيخ/ محمود بن مسعود شحرور، على مساعدته لي في إخراج هذه الرِّسالة، كما أشكر جميع المشايخ الأفاضل الَّتي تفضَّلوا بقراءة هذه الرِّسالة قبل طبعها، والَّذين أفدتُّ من ملحوظاتهم وإفاداتهم، فجزاهم الله خيرًا، وأخصُّ بالذِّكر شيخَنا الفاضلَ الشَّيخ الأستاذ: مساعد بن سليمان الطَّيَّار -حفظه الله ورعاه-، على تفضُّله بالإذن لي في قراءة الرِّسالة كاملةً عليه في عِدَّة مجالسَ، عبرَ أحد برامج التَّواصُل عن بعدٍ، وكان آخِرُ مجلس في ٢٣/ ٣/ ١٤٤٢ هـ، وقد أفدتُّ كثيرًا من ملحوظاته الدَّقيقة وتعليقاته الرَّائقة، فجزاه الله خيرًا، وجعل ذلك في ميزان حسناته.

وأسأل اللهَ ﷻ أن ينفعَ بهذا العمل، ويباركَ فيه، والحمد له أولًا وآخرًا.

وكتب
سامي بن محمد بن جاد الله
الرياض في
١/ ٦/ ١٤٤٢

* * *

وقال آخرون الذي هاهنا بمعنى الذين قال ابن جرير وقد ذكر عن عبد الله بن مسعود
أنه كان يقرؤها تماما على الذين أحسنوا وقال ابن أبي نجيح عن مجاهد تماما على المحسنين قال
على المؤمنين والمحسنين فكذا قال أبو عبيدة قال البغوي والمحسنون الأنبياء والمؤمنون
يعني أظهرنا فضله عليهم قلت كما قال تعالى قال يا موسى إني اصطفيتك على الناس برسالاتي
وبكلامي ولا يلزم اصطفاؤه على محمد خاتم الأنبياء والخليل عليهما الصلاة والسلام قال ابن جرير وذكر
أبو عمرو بن العلاء عن يحيى بن يعمر أنه كان يقرؤها تماما على الذي أحسنُ رفعا بتأويل على الذي هو أحسن
ثم قال وهذه قراءة لا أستجيز القراءة بها وإن كان لها في العربية وجه صحيح وقيل على هذا ناسبه إليه
زيادة على ما أحسن إليه حكاه ابن جرير والبغوي ولا منافاة بينه وبين القول الأول ويجمع ابن
جرير كما بيناه ولله الحمد وقوله وتفصيلا لكل شيء وهدى ورحمة فيه مدح لكتابه
الذي أنزله الله عليه لعلهم بلقاء ربهم يؤمنون

قوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا
لعلكم ترحمون قال أبو البقاء قوله تعالى وهذا مبتدأ وكتاب خبر وأنزلناه صفة أو خبر
ثان ومبارك صفة ثانية أو خبر ثالث ولو كان قرئ مباركا بالنصب على الحال جاز فقوله
تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه فيه الدعوة إلى اتباع القرآن ووصفه بالبركة
لمن اتبعه وعمل به في الدنيا والآخرة قال شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين ابن تيمية
قدس الله روحه الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب وأجزل لأهله من عنده الثواب
وأكمل بدائع حكمه ومحاسنه نصاب الصواب وأجمل جوامع كلمه ومبانيه فصل الخطاب
وفصل فيه كل شيء بالتفصيل كما فصل عقوده بالنظم العجاب فيا لها آيات مفصلات بينات وبرهانا
كافيا لأولي النهى والألباب حيث أنزله بلسان عربي مبين على أحسن الأساليب من
الاقتصار والإسهاب وفضله على جميع كتب الأولين إذ جمع فيه جماع الطلاب وجعله
مهيمنا عليها كالحاكم الشاهد ومصدقا لما بين يديه من الكتاب وكانت تنزل على حرف واحد
من باب واحد فأنزله على سبعة أحرف من سبعة أبواب وتولى حفظه بنفسه كما بين حفظه
بدرسه واستحفظ غيره فغير وبدل لا يأتيه الأمر إلا ... ولم يجعل له عوجا ... ولا
مختلفا مرتجا تنزيها له عن كل عاب بل أنزله قيما عدلا ... لا هاديا لأقوم الأسباب
على قلب رسوله الكريم يهدي إلى صراط مستقيم صراط العزيز الحميد الوهاب لينذر بأسا شديدا
من لدنه لمن أعرض عنه في يوم الحساب ويبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم أجرا
حسنا ماكثين فيه أبدا ... فضلا ورحمة ونعمة ... بغير حساب
يخرج الناس من الظلمات إلى النور ويبين لهم حقائق الأمور ما شهدوا وما غاب فهو هدى لمن أخذ
ما أوتي بقوة واتبع من نور النبوة واضطلع من هذا الكتاب من الأحبار الأخيار أولي الأيدي

نموذج من النُّسخة الخَطِّيَّة: بداية الرِّسالة

من الوحي الرؤيا الصادقة فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ثم حبب إليه الخلاء فكان
يأتي حراء فيتحنث فيه وهو التعبد الليالي ذوات العدد ويتزود لذلك ثم يرجع إلى خديجة
فيتزود لمثلها حتى فجئه الحق وهو في غار حراء فجاءه الملك فيه فقال اقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقلت ما أنا بقارئ قال فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ فقلت ما أنا بقارئ
قال فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ فقلت ما أنا بقارئ قال فأخذني
فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق
حتى بلغ ما لم يعلم قال فرجع بها ترجف بوادره وذكر الحديث ففي الحديث بيان أول ما نزل اقرأ
باسم ربك الذي خلق [illegible] وهو الصحيح ولذلك استحب [illegible] أن يفتتح
بها التراويح أول ليلة من شهر رمضان ولعل في ذلك [illegible] عن جابر بن عبد الله أن أول
ما نزل يا أيها المدثر وقد أخرجا في الصحيحين من حديثه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
يحدث عن فترة الوحي قال في حديثه فبينا أنا أمشي سمعت صوتا من السماء فرفعت رأسي فإذا
الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض فجئثت منه رعبا فرجعت فقلت زملوني
زملوني فدثروني فأنزل الله تعالى يا أيها المدثر [illegible]
المدثر [illegible] بثيابي أي رعبت [illegible] وهذا الحديث يبين
أن نزول المدثر بعد نزول اقرأ لأنه كان بحراء وهو موافق للحديث الأول وروي عن الحسن وعكرمة
أن أول ما نزل بسم الله الرحمن الرحيم [illegible] والأول أصح لما تقدم وأما اليوم
الذي ابتدئ رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بالتنزيل ففي صحيح مسلم عن أبي قتادة قال سئل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الاثنين فقال ذلك يوم ولدت فيه وأنزل علي فيه وأما الوقت
فعن محمد بن إسحاق أنه قال ابتدئ [illegible] في شهر رمضان وقيل هو يوم السابع والعشرين
من رجب وأما مدة نزوله على رسول الله صلى الله عليه وسلم ففي الصحيحين عن ابن عباس قال أنزل على
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن أربعين فمكث بمكة ثلاث عشرة وبالمدينة عشرا وتوفي وهو ابن ثلاث
وستين سنة فيكون أمد نزوله [illegible] وروي عن الشعبي قال فرق الله القرآن
فكان بين أوله وآخره عشرون سنة [illegible] عن ابن عباس وغيره وعن الحسن [illegible] قال ذكر لنا
أنه بين أوله وآخره ثماني عشرة سنة أنزل عليه بمكة ثماني سنين وبالمدينة عشر سنين ولعله أراد
المدة التي حمي فيها الوحي وتتابع والأول الصحيح لقول الجمهور وأما آخر سورة نزلت فروي
في صحيح [illegible] عن ابن عباس أنها سورة إذا جاء نصر الله والفتح وروى أبو إسحاق عن البراء بن عازب أنها
سورة براءة وهما جميعا من أواخر السور نزولا فلذلك اشتبه الأمر وأما آخر آية نزلت فروى أبو إسحق
عن البراء بن عازب أنها آية الكلالة التي في آخر النساء وعن أبي بن كعب أنها قوله لقد جاءكم
رسول من أنفسكم الآيتين إلى آخر السورة [illegible] وروى البخاري في صحيحه عن ابن
عباس قال آخر آية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم آية الربا [illegible] وأبي صالح
أنها قوله واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون
آخر كلام شيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين ابن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه آمين

نموذج من النُّسخة الخَطِّيَّة: آخِر الرِّسالة

النَّصُّ المحقَّق

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال شيخُ الإسلام أبو العبَّاس تقيُّ الدِّين ابنُ تَيميَّة قدَّس الله رُوحَه:

الحمدُ لله الَّذي أنزلَ على عبدِه الكتابَ، وأَجْزَلَ لأهلِه مِن عنده الثَّوابَ، وأكملَ ببدائعِ حِكَمِه ومعانِيه نِصابَ الصَّوابِ، وأجملَ بجوامعِ كَلِمِه ومبانِيه فصلَ الخِطابِ، وفَصَّل فيه كلَّ شيءٍ بالتَّعميم أو التَّعيينِ، كما فضَّل عِقْدَهُ بالنَّظْم العُجابِ، بيانًا شافيًا للمهتدين، وبُرهانًا كافيًا لأولي اللَّسَنِ[1] والإعرابِ[2]؛ حيث أنزلَه بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، على أحسنِ الأساليبِ، بين الإقصارِ والإسهابِ، وفضَّلَه على جَميعِ كُتُبِ الأوَّلِين؛ إذ جَمَعَ فيه جِماعَ الطِّلابِ[3]، وجَعَلَه مُهَيمنًا عليه كالحاكمِ الشَّاهِدِ، ومُصَدِّقًا لما بين يدَيْه من الكِتاب.

وكانت تَنْزِلُ على حرفٍ واحدٍ، من بابٍ واحدٍ، فأنزلَه على سبعةِ أحرفٍ، من سبعةِ أبوابٍ، وتولَّى حفظَه بنفسِه، كما يَسَّر حفظَه بدرسِه، واستُحفِظ غيرُه فغُيِّرَ[4]،

(١) أي: الفصاحة. «مختار الصحاح» (٢٨٢ ل س ن).

(٢) أي: الإبانة والإفصاح عن الشيء. «تاج العروس» (٣/ ٣٣٥ ع ر ب).

(٣) أي: مجمع ما تطلبه. «المصباح المنير» (٢/ ٣٧٥ ط ل ب)، «تاج العروس» (٢٠/ ١٦١ ج م ع).

(٤) يشير إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ﴾، وذكر أبو عبد الله القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (١٠/ ٥) قصة عجيبة في ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾.

ولا يُتلَى إلَّا من الإهابِ[١]، ولم يَجْعَل له عِوجًا، لا مخلوقًا، ولا مختلفًا مَرِجًا[٢]؛ تنزيهًا له عن كلِّ عَابٍ[٣]؛ بل أنزلَه قيِّمًا عَدْلًا، قَولًا فَصلًا لا هَزلًا، هاديًا لأقومِ الأسبابِ، على قلبِ رسولٍ كريمٍ، يهدي إلى صراطٍ مستقيمٍ، صراطِ العزيزِ الحميدِ الوَهَّابِ؛ ليُنذِرَ بأسًا شديدًا من لَدُنهُ، أعدَّه لمَن أَعرضَ عنه في يومِ الحسابِ، ويُبشِّرَ الَّذين آمنوا وعَمِلُوا الصَّالحاتِ أنَّ لهم أجرًا حَسَنًا بالحسناتِ، ماكثينَ فيه أبدًا بلا انقضابٍ[٤]، يا له فضلًا ورحمةً ونعمةً أيَّةَ نعمةٍ! ومَنًّا بغير حسابٍ، يُخرِجَ النَّاسَ من الظُّلماتِ إلى النُّورِ، ويُبيِّن لهم حقائقَ الأمورِ، فيما شَهِدُوا وفيما غابَ.

فطُوبى لمَن أخذَ ما أُوتِيَ بقوَّةٍ، وارتضعَ من ثَدْيِ النُّبوَّةِ[٥]، واضطلعَ[٦] من هذا الشَّرابِ، من الأحبارِ الأخيارِ، أولي الأيدي والأبصار، وكلِّ عبدٍ أوَّابٍ، وشَرَح اللهُ صدرَه للإسلام، فاتَّخذَ كتابَ الله كالإمامِ في كلِّ ذَهابٍ وإيابٍ، وأُوتِيَ فَهْمَه وعِلْمَه، فعَقَلَ عن الله حُكْمَه بالحِكَمِ والأسبابِ، وتدبَّرَه بَطنًا وظَهرًا، وتَصوَّرَه تبصِرةً وذِكْرى فتَخيَّرَه على جميعِ الآدابِ، وتفكَّر في عجائبِ أسرارِه، وتذكَّر ببصائرِ أنوارِه،

---

(١) أي: الجلد، أو هو قبل الدبغ. «تاج العروس» (٢/ ٤٠ أ هـ ب).
قال شيخنا مساعد الطيار: «كأنه يشير إلى الكتب السابقة أنها مما يُقرَأُ من الكتاب المكتوب، وأما القرآنُ فالأصلُ فيه المقروء المحفوظ، والكتابة تابعة للمقروء».
(٢) أي: مختلطًا، ومنه قوله تعالى: ﴿بل هم في أمر مريج﴾. «المفردات» (٧٦٤ م ر ج).
(٣) أي: عيب. «تاج العروس» (٣/ ٤٤٨ ع ي ب).
(٤) أي: انقطاع. «مختار الصحاح» (٢٥٥ ق ض ب).
(٥) استغرب شيخنا مساعد الطيار هذا التعبير، ولم أقف على نظير له في كلام المؤلف.
(٦) أي: امتلأ، كأن الشيء من كثرته ملأ أضلاعه. «مقاييس اللغة» (٣/ ٣٦٩ ض ل ع).

وتَسوَّر سُورَ الحِجَابِ، وتحلَّى بحُلَل شرائعِه وحقائقِه، أو تَملَّى[(١)] بالتَّنزُّه في رياضِ حدائقِه، وخاضَ في العُبابِ[(٢)]، قد عادَ عليه ما وَصَفَ به ربُّنا من بركاتِه؛ إذ حَصَلَ على اجتناءِ ثمراتِه، فقالَ رفعًا للارتيابِ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾.

فتباركَ الَّذي نَزَّلَ الفرقانَ على عبدِه ليكونَ للعالمينَ نذيرًا، وجعلَه هو الدَّعوةَ والبرهانَ على أنَّه من عندِه، واضحةَ التَّبيين تقريرًا بإعجازِه، فقامَتِ الحُجَّةُ بإيجازِه، كما بانت المحجَّةُ بُرهانًا ونُورًا؛ إذ أَعجَزَ به مَصاقِعَ[(٣)] البُلغَاءِ، وخَصَّه بالدَّوامِ والبقاءِ؛ ليبقَى التحدِّي مقدورًا، كما جعلَه من بين آياتِ الأنبياءِ وَحْيًا أَنزلَه من السَّماءِ، فأهلُه أكثرُ نَفيرًا، وحَكَى[(٤)] غُرَرَ[(٥)] حِكَمِه بحُلى دُرَرِ كَلِمِه، مُحبَّرًا تحبيرًا[(٦)]، وأودعَ عجائبَ معانِيه، وغرائبَ حِكَم مبانيه ونَظمِه تبصيرًا وتذكيرًا، كما أنزَلَه متوافقَ المعاني متشابهًا مثانِيَ أوَّلًا وأخيرًا، وجَمَعَ فيه عِلمَ الأوَّلِين والآخِرينَ، وفَصَّل فيه حقائقَ الدِّينِ، فاسأَلْ به خبيرًا، وضَرَبَ فيه للنَّاسِ من كلِّ مَثَلٍ، وهدى به لصالحِ القولِ والعملِ مبدأً ومصيرًا، ونَهَجَ بقَصَصِه سَبيلَ الاعتبارِ، ووَعَظَ بوَعدِه ووعيدِه أُولي الأبصارِ؛ إنذارًا وتبشيرًا، وحضَّ على تَدبُّرِ آياتِه والتَّبصُّرِ في بيِّناتِه تذكيرًا وتفكيرًا، فقال

---

(١) أي: تمتع. «مختار الصحاح» (٢٩٨ م ل ا).
(٢) هو السيل العظيم. «مقاييس اللغة» (٤/ ٢٤ ع بّ).
(٣) جمع مِصْقَع، وهو الخطيب إذا كان بليغًا. «مقاييس اللغة» (٣/ ٢٩٨ ص ق ع).
(٤) أي: أحكم. «مقاييس اللغة» (٢/ ٩٢ ح ك ى).
(٥) جمع غُرَّة، وهي أول الشيء وأكرمه. «مختار الصحاح» (٢٢٥ غ ر ر).
(٦) أي: مُحَسَّنًا تحسينًا. «مختار الصحاح» (٦٥ ح ب ر).

موجزًا للبيانِ تحقيقًا وتقديرًا: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

نحمدُه حمدًا كثيرًا طيِّبًا مباركًا فيه، ثناءً وشُكورًا، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونستهديه، وليًّا ونَصيرًا.

ونشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا الله وحدَه لا شريكَ له، إلهًا أحدًا صَمَدًا قديرًا، ونشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه شاهدًا ومبشِّرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنِه وسِراجًا منيرًا، صلَّى الله عليه وعلى آله الَّذين أذهبَ عنهم الرِّجْسَ وطهَّرهم تطهيرًا، وعلى سائرِ عبادِ الله الصَّالحين، وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ عظيمَ قدرِ القرآنِ أجلُّ من أن يَخفَى على أحدٍ من أهلِ الإيمانِ- وإن تفاوتُوا في هذا الخَطْبِ الجليلِ؛ بحيثُ الإجمالُ والتَّفصيلُ- كيف[1] وصفه الله بأكرمِ الصِّفاتِ، كما وَسَمَه لباغيه بأحسنِ السِّمات؟!

فقال مخاطِبًا لنبيِّه ﷺ يَذكُر ما أَنزَلَ إليه: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأنعام: ٩٢]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨].

وقال تعظيمًا للوقتِ الَّذي أُنزِل فيه جملةً والزَّمان: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥].

---

(١) كذا.

وأقسمَ بقسم عظيم تفخيمًا لأمرِه المبين: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ٧٧ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ٧٨ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ٧٩ تَنزِيلٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الواقعة: ٧٧-٨٠].

وقال: ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ أَوۡ قُطِّعَتۡ بِهِ ٱلۡأَرۡضُ أَوۡ كُلِّمَ بِهِ ٱلۡمَوۡتَىٰۗ﴾ [الرعد: ٣١]؛ يعني: لكان هو هذا القرآنَ، وكذلك [ ](١).

وقال تذكيرًا بثِقَلِه وعظمتِه لكلِّ عبدٍ أوَّاهٍ: ﴿لَوۡ أَنزَلۡنَا هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ عَلَىٰ جَبَلٖ لَّرَأَيۡتَهُۥ خَٰشِعٗا مُّتَصَدِّعٗا مِّنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحشر: ٢١].

وقال تنبيهًا على شرَفِ هذا القرآنِ المجيدِ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ٤١ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ٤٢﴾ [فصلت: ٤٢]، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَفِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ﴾ [البقرة: ١٧٦].

كما حَرَسَه عن أن يعبَثَ فيه المُلحِدون بقوله: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وقال مخبِرًا عن امتيازه بعدما تحدَّى بإعجازه تقديسًا وتقريرًا: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا﴾[الإسراء: ٨٨].

وقال بيانًا للصِّراطِ المستقيم، وفُرقانًا بين المحسنِ واللَّئيم، هدايةً وتعليمًا: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ أَجۡرٗا كَبِيرٗا ٩ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡتَدۡنَا لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا﴾ [الإسراء: ٩]، كما قال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال: ﴿وَلَقَدۡ ضَرَبۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖۚ﴾.

(١) غير واضحة، وكأنها (نؤتى)، وهذه صورتها: **وكذلك نؤتى** .

وعن محمَّدِ بنِ كعبٍ القُرَظِيِّ -وهو من خيارِ التَّابعِين، وممَّن أُوتِيَ علمَ القرآنِ- في قولِ الله تعالى: ﴿إنا سمعنا مناديا ينادي للإيمان﴾؛ قال: هو القرآنُ، ليس كلُّهم رأى النبيَّ ﷺ(١).

وعنه في قولِه تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾؛ قال: من بَلَغه القرآنُ فكأنَّما كَلَّمه النبيُّ ﷺ(٢).

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ: أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٥٨)، وابن جرير في «تفسيره» (٦/ ٣١٤)، واختار هذا القولَ ابنُ جرير، فقال في تفسير الآية: «وأولى القولين في ذلك بالصواب قولُ محمد بن كعب، وهو أن يكونَ المنادي القرآن؛ لأن كثيرًا ممن وصفهم الله بهذه الصفة في هذه الآيات ليسوا ممن رأى النبي ﷺ، ولا عاينه، فسمعوا دعاءه إلى الله تبارك وتعالى ونداءه، ولكنه القرآن، وهو نظيرُ قوله جل ثناؤه مخبرًا عن الجنِّ إذ سمعوا كلامَ الله يتلى عليهم أنهم قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعۡنَا قُرۡءَانًا عَجَبٗا ۝١ يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلرُّشۡدِ﴾ [الجن: ١-٢]».

(٢) أخرجه آدم بن أبي إياس في زوائده على «تفسير مجاهد» (ص: ٣٢٠)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٨٧٠)، والطبري في «تفسيره» (٩/ ١٨٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٧١٦٥) بنحوه

قال المؤلف في «الجواب الصحيح» (١/ ٣٨٢-٣٨٣): «إن الله تعالى بعث محمدًا ﷺ، كما بعث المسيحَ وغيره، وإن كانت رسالته أكملَ وأشملَ...، فأمره بتبليغ رسالته بحسب الإمكان إلى طائفةٍ بعد طائفة، وأمر بتبليغ الأقرب منه مكانًا ونسبًا، ثم بتبليغ طائفة بعد طائفة، حتى تبلغ النِّذارةُ إلى جميع أهل الأرض، كما قال تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾ [الأنعام: ١٩]؛ أي: من بلغه القرآن، فكل من بلغه القرآن فقد أنذره محمد ﷺ، ونبين هنا أن النِّذارةَ ليست مختصةً بمن شافههم بالخطاب؛ بل يُنذِرُهم به ويُنذِر من بلغهم القرآن، فأمره الله تبارك وتعالى أولًا بإنذار عشيرته الأقربين وهم قريش، فقال تعالى: ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]».

وقال فيه أيضًا (٢/ ٢٣٩): «كما قال ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾ [الأنعام: ١٩] فكل من بَلَغَه القرآن فهو مخاطَبٌ به يتناوله خطابُ القرآن، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «بلِّغوا عنِّي ولو آيةً»».

وعن ابن عبَّاسٍ في قولِه تعالى: ﴿قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ﴾؛ قال: القرآن، ﴿وَبِرَحۡمَتِهِۦ﴾؛ أن جعَلَكم من أهلِه(١)

إلى غير ذلك من الآيِ الَّتي تُشير إلى عظيمِ فوائدِه، وكريمِ محامِدِه.

* * *

أخبَرَنا(٢) أبو زكريَّا يحيى بنُ أبي منصورِ بنِ أبي الفتح الحَرَّانِيُّ الفقيهُ(٣)، أنا الحافظ أبو محمَّدٍ عبدُ القادر بنُ عبد الله الرُّهَاويُّ، أنا

---

(١) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٥٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٠٦١)، وابن جرير في «تفسيره» (١٢/ ١٩٧).
قال المؤلف -كما في «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٩)-: «وقال تعالى: ﴿قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾ الآيةَ، ففضل الله ورحمته القرآن والإيمان، من فرِحَ به فقد فرِحَ بأعظم مفروحٍ، ومن فرح بغيره فقد ظلم نفسَه، ووضع الفرح في غير موضعه».

(٢) في الهامش لحق: (أخبرني الشيخ الإمام العالم أبو زكريا محي الدين بن يحيى بن يوسف أبو يعقوب الرحبي إجازةً، والحاج محمد بن إبراهيم بن عمر المعروف بالدبس، قالا: أخبرنا الشيخ الإمام شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية إجازةً، قال)، وكُتب في آخرها (صح)، فهذا إسناد ابن عروة صاحب «الكواكب» إلى ابن تيمية.

(٣) أبو زكريا من شيوخ ابن تيمية الذين روى عنهم في «الأربعين» (الفتاوى ١٨/ ٨٥) قال: «أخبرنا الإمام العالم الزاهد كمال الدين أبو زكريا يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع بن علي الحراني، ابن الصَّيْرفي قراءةً عليه في شوال سنة ٦٦٨...الخ».
قال الذهبي: (تَفرَّد وعُمِّر دهرًا...، وكان ذا تألُّهٍ وتهجدٍ وتقوى وعلم»، تُوفِّي سنة (٦٧٨هـ).
وتنظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٣٦٨)، و«معجم الشيوخ الكبير» (٢/ ٣٧٧)، و«المعجم المختص بالمحدثين» للذهبي(١١٢)، و«ذيل طبقات الحنابلة» (٤/ ١٤٩).

أبو الفتح نَصْرُ بنُ سَيَّار بنِ صاعدِ بنِ سَيَّارٍ الهَرَويُّ، أنا أبو عامرٍ الأَزْديُّ، أنا أبو محمَّدٍ عبدُ الجبَّار بنُ [أبي] الجَرَّاح الجَرَّاحِيُّ، ثنا أبو العبَّاس محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ مَحبُوبٍ المَحْبُوبيُّ، ثنا أبو عيسَى محمَّدُ بنُ عيسَى بنِ سَوْرةَ التِّرمذيُّ، ثنا عَبدُ بنُ حُميدٍ، ثنا حسينُ بنُ عليٍّ الجُعفِيُّ، ثنا حمزةُ الزَّيَّاتُ، عن أبي المختارِ الطَّائِيِّ، عن ابنِ أخي الحارثِ الأعورِ، عن الحارثِ، قال: مرَرتُ في المسجدِ، فإذا النَّاسُ يَخُوضون في الأحاديثِ، فدَخَلتُ على عليٍّ، فقلتُ: يا أميرَ المؤمنين، أَلَا تَرَى النَّاسَ قد خاضُوا في الأحاديثِ؟ قال: أَوَقَد فعلُوها؟! قلتُ: نعم. قال: أَمَا إنِّي سمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «**إنَّها ستكونُ فِتنةٌ**». فقلتُ: ما المخرجُ منها يا رسولَ الله؟ قال: «**كتابُ اللهِ، فيه نبأُ ما قبلَكم، وخَبَرُ ما بعدَكم، وحُكمُ ما بينَكم، هو الفَصلُ ليس بالهَزلِ، مَنْ تَرَكَه مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَه اللهُ، ومَنْ ابتغَى الهُدى في غيرِه أضلَّه اللهُ**»[1]، وهو

(١) قال المؤلف في «الاستقامة» (١/ ٢١): «فقوله: «من تركه من جبارٍ قصَمَه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضَلَّه الله» يناسب قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾ [سورة غافر ٣٤]، وكذلك قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [سورة غافر ٣٥]، فذكر ضلال الأول، وذكر تجبُّرَ الثاني؛ وذلك لأن الأولَ مرتابٌ، ففاته العلم؛ حيث ابتغى الهدى في غيره، والثاني جبارٌ عمل بخلاف ما فيه، فقصمه الله.

وهذان الوصفان يجمعان العلمَ والعمل، وفي ذلك بيان أن كلَّ علم دين لا يُطلَب من القرآن فهو ضلال، كفاسد كلام الفلاسفة والمتكلمة والمتصوفة والمتفقهة، وكل عاقل يترك كتاب الله مريدًا للعلو في الأرض والفساد فإن الله يَقصِمه، فالضالُّ لم يحصُلْ له المطلوب؛ بل يُعذَّب بالعمل الذي لا فائدةَ فيه، والجبار حَصَّل لذةً فقصمه الله عليها، فهذا عُذِّب بإزاء لذاته التي طلبها بالباطل، وذلك يُعذَّب بسعيه الباطل الذي لم يفده. =

حَبلُ اللهِ المتينُ، وهو الذِّكرُ الحَكيمُ، وهو الصِّراطُ المُستقيمُ، هو الَّذي لا تَزيغُ به الأهواءُ، ولا تَلتَبِسُ به الألسِنَة، ولا تَشبَعُ منه العلماءُ، ولا يَخْلَقُ(١) عن كثرةِ الرَّدِّ، ولا تَنْقَضِي عَجائبُه، هو الَّذي لم تَنْتَهِ الجِنُّ إذ سَمِعَته حتَّى قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ﴾ [الجن: ١-٢]، **مَنْ قال به صَدَقَ، ومَنْ عَمِلَ به أُجِرَ، ومَنْ حَكَمَ به عَدَلَ، ومَنْ دُعِيَ إليه هُدِيَ(٢) إلى صِراطٍ مستقيمٍ**». خذها إليكَ يا أعورُ(٣).

وهذا الحديثُ وإن كان لا يَثبُتُ في الرِّوايةِ- قال فيه التِّرمذيُّ: حديثٌ غريبٌ، لا نعرفُه إلَّا من حديثِ حمزةَ الزَّيَّاتِ، وإسنادُه مجهولٌ، وفي الحارثِ مقالٌ- فإنَّه لم يَشتمِلْ على حكمٍ غريبٍ؛ بل على حُسنِ السِّياقِ العجيبِ، فحَسُنَتْ روايتُه كسائرِ التَّرغيبِ والتَّرهيبِ(٤).

قولُه: «لا تَزيغُ به الأهواءُ»؛ أي: لا تُزيغُه ولا تُميلُه، كما يُقال: أقامَه، وقامَ به.

= والمقصود هنا: أنه سبحانه في هاتين الآيتين بين من يجادل في آيات الله بغير سلطان أتاهم وقد بُيِّن في غير موضع أن السلطان هو الحجةُ، وهو الكتاب المنزل...» إلخ كلامه.

(١) أي: لا يبلى؛ يقال: خَلُقَ الثوبُ؛ إذا بَلِي. «مختار الصحاح» (خ ل ق: ص ٩٥).

(٢) قال السيوطي في «قوت المغتذي» (٢/ ٧٢٩): «قوله: «ومن دُعِي إليه هُدِي» رُوِي مجهولًا، ولا بد فيه من ضمير راجع إلى «من»، فيصير الهادي مهتديًا، ومعناه: من دعا النَّاس إلى القرآن وُفِّق للهداية، ولو رُوِي معروفًا كان المعنى من دعا النَّاس إلى القرآن هداهم إلى صراط مستقيم».

(٣) «الجامع» (٣١٤٦).

(٤) ينظر كلامه رحمه الله حول أحاديث الترغيب والترهيب التي فيها ضعف في: «الفتاوى» (١/ ٦٥-٦٨، ٢٠/ ٢٦١).

وقولُه: «ولا يَخْلَقُ عن كثرةِ الرَّدِّ»؛ أي: لا يَبْلَى عن كثرةِ التِّلاوةِ [والتَّرداد][(١)]؛ بل كلَّما تُلِي ازدَادَ جِدَّةً وطَلاوةً، بخلافِ عادةِ الكُتُبِ.

وقال أبو عُبيدٍ: حدَّثنا أبو اليَقْظَان عَمَّارُ بنُ محمَّدٍ الثَّورِيُّ أو غيرُه، عن أبي إسحاقَ الهَجَرِيِّ، عن أبي الأَحْوَص، عن عبدِ الله بن مسعودٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: **«إنَّ هذا القرآنَ مأدُبةُ اللهِ، فتعلَّمُوا مِن مأدُبتِه ما استَطَعتُم، إنَّ هذا القرآنَ حَبْلُ اللهِ، وهو النُّورُ المبينُ، والشِّفاءُ النَّافعُ، عِصمةٌ لمَن تَمسَّك به، ونجاةٌ لمن تَبِعَه، لا يَعْوَجُّ فيُقَوَّمَ، ولا يَزِيغُ فيُستَعتَبَ، ولا تَنْقَضِي عجائِبُه، ولا يَخْلَقُ عن كثرةِ الرَّدِّ، فاتْلُوه، فإنَّ الله تعالى يأجُرُكم على تلاوتِه بكلِّ حرفٍ عَشْرَ حَسَناتٍ، أَمَا إنِّي لا أقولُ: ﴿الٓمٓ﴾ حرفٌ، ولكن ألفٌ عَشْرٌ، ولامٌ عَشْرٌ، وميمٌ عَشْرٌ»**[(٢)].

وكذلك رواهُ غيرُ واحدٍ عن أبي إسحاقَ مرفوعًا، ورواهُ غيرُهم موقوفًا على ابنِ مسعودٍ[(٣)].

وأمَّا الفصلُ الأخيرُ منه: فقد رواه التِّرمذيُّ من حديثِ محمَّدِ بنِ

---

(١) في الأصل: (والتردد)، ولعل الصواب ما أثبت أو نحوه. والله أعلم.

(٢) «فضائل القرآن» (ص: ٤٩).

(٣) قال ابن رجب- كما في «هداية الإنسان» لابن المبرد-: «رواه عليُّ بن عاصم، وأبو معاويةَ، ويحيى بن عثمان الحنفي، ومحمد بن فضيل، وعلي بن مسهر، عن الهجري مرفوعًا.
ورواه جعفر بن عون، عن الهجري، عن أبي الأحوص، عن عبد الله موقوفًا.
قال- أي: ابن رجب-: وكذا رُوِّيناه في مسند الدارمي، وكذلك رواه أبو شهاب الحناط، عن الهجري، وكذا ذكره أبو عبيد في «غريبه» عن أبي اليقظان، عن الهجري موقوفًا، وكذلك روى بعضه عبد الرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود من قوله».

كَعبٍ القُرَظِيِّ، عن ابنِ مسعودٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**مَن قَرَأَ حرفًا من كتابِ اللهِ فإنَّه**[١] **حَسَنةٌ، والحَسَنةُ بعَشْرِ أمثالِها، أَمَا إنِّي لا أقولُ: ﴿الٓمٓ﴾ حرفٌ، ولكن ألفٌ حرفٌ، ولامٌ حرفٌ، وميمٌ حرفٌ**».

وقال: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ[٢].

المأدُبَةُ -بالضَّمِّ والفتح-: الطَّعامُ الَّذي يُصنَعُ للولِيمةِ؛ كأنَّه أرادَ أنَّه في ضيافةِ اللهِ الَّتي دَعَا إليها عبادَه، مَنْ تَعَلَّم منه فقد نَالَ من الضِّيافَةِ بقدرِ ما عَلِمَه، شَبَّهَه بذلك؛ لأنَّ الطَّعامَ قُوتُ الأجسامِ، والقرآنَ قُوتُ القُلوبِ[٣].

وقال أبو عُبيدٍ: حدَّثنا حجَّاجٌ، عن المَسْعُودِيِّ، عن عَونِ بنِ عبدِالله بنِ عُتبَةَ، قال: مَلَّ أصحابُ رسولِ الله ﷺ مَلَّةً، فقالوا: يا رسولَ الله، حَدِّثْنا، فأَنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾، قال: ثم نعتَه فقال: ﴿كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا﴾ الآيةَ، قال: ثم مَلُّوا مَلَّةً أُخرى، فقالوا: يا رسولَ الله، حَدِّثْنا شيئًا[٤] فوقَ الحديثِ، ودونَ القرآنِ. يعنونَ: القَصَصَ. فأَنزلَ اللهُ تعالى: ﴿نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ بِمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ الآيةَ.

---

(١) كذا، وفي «الجامع» (فله به)، وذكره المؤلف في أكثر من موضع بلفظ: «فله بكل حرف».

(٢) «الجامع» (٣١٥١)، وقال: «حسن صحيح غريب من هذا الوجه...، ويُروَى هذا الحديثُ من غير هذا الوجه عن ابن مسعود، رواه أبو الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، ورفعه بعضهم، ووقفه بعضهم عن ابن مسعود».

(٣) ينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٤/ ١٠٧).

(٤) (شيئًا) ألحقت في الحاشية.

قال: إن أرَادُوا الحديثَ دلَّهم على أحسنِ الحديثِ، وإن أرَادُوا القَصَصَ [دلَّهم على أحسنِ القَصَصِ][(١)]؛ القرآنِ[(٢)].

وقال كعبٌ الحَبْرُ: عليكم بالقرآنِ؛ فإنَّه فَهْمُ العَقْلِ، ونورُ الحِكمَةِ، وأَحدَثُ الكُتُبِ عهدًا بالرَّحمنِ[(٣)].

* * *

ولعظيمِ ما فيه من البَرَكاتِ كانت تلاوتُه واستماعُه من أعظمِ القُرباتِ، والاشتغالُ بتعلُّمِه وتعليمِه من أسنى الطَّاعاتِ، وكان لأهلِه أعلَى الدَّرجاتِ، وأوفَى الكراماتِ.

عن عقبةَ بنِ عامرٍ، قال: خرَجَ علينا رسولُ الله ﷺ ونحن في الصُّفَّة، فقال: **«أيُّكم يُحِبُّ أن يَغْدُوَ كلَّ يومٍ إلى بُطْحَانَ[(٤)]، أو إلى العقيقِ[(٥)]، فيأتي منه بناقَتَينِ كَوْمَاوَينِ[(٦)] في غيرِ إثمٍ، ولا قَطيعةِ رَحِمٍ؟!»**.

---

(١) ما بين المعقوفتين استُدرِك من المصدر، ومن الموضع الآخر الذي ذكر فيه المؤلف الخبر. ويبدو أنه سقط بسبب انتقال النظر.

(٢) «فضائل القرآن» (ص: ٥٣).

وذكر المؤلف هذا الخبر في موضعٍ آخَرَ (الفتاوى: ١٧/ ٤٠)، وقال عقبه: «ورواه ابن أبي حاتم بإسناد حسن مرفوعًا عن مصعب بن سعد، عن سعد قال: نزل على رسول الله ﷺ القرآنُ، فتلاه عليهم زمانًا، فقالوا: يا رسول الله، لو قصصتَ علينا؟ فأنزل الله تعالى: ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾، فتلاه عليهم زمانًا». وهو في تفسير ابن أبي حاتم (١١٣٢٣).

(٣) أخرجه الحارث المحاسبي في «فهم القرآن» (ص: ٢٨٨)، وهشام بن عمار في «حديثه» (٨٦)، والدارمي في «مسنده» (٣٣٥٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٣٧٦).

(٤) اسم وادٍ بالمدينة، يمتد من جنوبها إلى غربها.

(٥) وهو أيضًا أحد أودية المدينة.

(٦) الكَوْمَاء: الناقة عالية السنام. «النهاية» (٤/ ٢١١ ك و م).

فقُلْنا: يا رسولَ الله، كلُّنا يُحِبُّ ذلك. فقال: «**أفَلَا يَغدُو أحَدُكم إلى المسجدِ فيتعلَّمُ -أو يَقرأُ- آيتينِ من كتابِ اللهِ خَيْرٌ من ناقَتَينِ، وثلاثٌ خَيرٌ من ثلاثٍ، وأربعٌ خَيرٌ من أربعٍ، ومن عِدَادِهنَّ من الإبلِ؟!**». رواه أحمدُ، ومسلمٌ، وابنُ ماجَهْ[١].

عن أبي هريرةَ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أيُحِبُّ أحدُكم إذا رَجَعَ إلى أهلِه أن يَجِدَ فيه ثَلاثَ خَلِفَاتٍ**[٢] **عِظَامٍ سِمَانٍ؟**» قُلنا: نعم. قال: «**ثلاثُ آياتٍ يقرَؤُهنَّ أحدُكم في صلاتِه خيرٌ له من ثلاثِ خَلِفَاتٍ عِظَامٍ سِمَانٍ**». رواه مسلمٌ[٣].

عن البَراءِ بنِ عَازِبٍ، قال: كان رجلٌ يقرأُ سُورةَ الكهفِ، وعندَه فرسٌ مربوطٌ بشَطَنَينِ[٤]، فتَغَشَّتهُ سَحابَةٌ، فَجَعَلَت تَدُورُ، وتَدنُو، وجَعَلَ فرسُه يَنفِرُ منها، فلَمَّا أَصبَحَ أَتى النَّبيَّ ﷺ فذَكَرَ ذلك. فقال: «**تلكَ السَّكِينَةُ، تَنَزَّلَت للقُرآنِ**». أخرجاه في «الصَّحيحينِ»[٥].

عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ، أنَّ أُسَيدَ بنَ حُضَيرٍ بينما هو ليلةً في مِرْبَدٍ[٦]، وهو يَقرأُ من اللَّيلِ سورةَ الكهفِ؛ إذ جَالَت فَرَسُه، فقرأَ، ثم

---

(١) «صحيح مسلم» (٨٠٣)، و«مسند أحمد» (١٧٤٠٨)، ولم أقف عليه عند ابن ماجه، وهو عند أبي داود في «السنن» (١٤٤٩).
(٢) جمع خَلِفة، وهي: الحاملُ من النوق. «النهاية» (٢/ ٦٨ خ ل ف).
(٣) «الصحيح» (٨٠٢).
(٤) في «النهاية» (٢/ ٤٧٥): «الشَّطَن: الحبل، وقيل: هو الطويل منه. وإنَّما شَدَّه بشَطَنَين لقوته وشدته».
(٥) «صحيح البخاري» (٥٠١١)، «صحيح مسلم» (٧٩٥).
(٦) هو: الموضعُ الذي يُجعَل فيه التمر لينشف، كالبَيدَر للحنطة. «النهاية» (٢/ ١٨٢ ر ب د).

جَالَت أُخرى، فقرأَ، ثم جَالَت أيضًا، قال أُسَيدٌ: فخشيتُ أن تَطأَ يحيى[(١)]، فقُمتُ إليها، فإذا مِثلُ الظُّلَّةِ فَوقَ رأسِي، فيها أَمثَالُ السُّرُجِ، حتَّى عَرَجَت في الجوِّ، حتَّى ما أَرَاهَا. قال: فَغَدَوتُ على رسولِ الله ﷺ، فقلتُ: يا رسولَ الله، بينما أنا البارِحَةَ من جَوفِ اللَّيلِ أقرَأُ في مِرْبَدِي؛ إذ جَالَت فَرَسِي. فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**اقرَأ ابنَ حُضَيرٍ**»[(٢)]. قال: فقرأتُ، ثم جَالَت أيضًا. فقال رسولُ الله ﷺ: «**اقرَأ ابنَ حُضيرٍ**». قال: فانصرفتُ، وكان يحيى قريبًا منها، فخَشِيتُ أن تطَأَهُ، فرأَيتُ مِثْلَ الظُّلَّةِ، فيها أمثالُ السُّرُج عَرَجَت في السَّماءِ، حتَّى ما أَرَاهَا. فقال رسولُ الله ﷺ: «**تلكَ الملائكةُ كانَتْ تَستَمِعُ لقراءتِكَ، ولو قَرَأتَ لأَصبَحَتْ يَرَاهَا النَّاسُ ما تَستَتِرُ منهم**». أخرجاه[(٣)].

عن أبي عبد الرَّحمن السُّلَمِيِّ، عن عثمانَ بنِ عفَّانَ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**خَيرُكم مَنْ تعَلَّمَ القرآنَ وعَلَّمَه**»، وفي رواية: «**أو عَلَّمَه**»[(٤)]. قال أبو عبدِ الرَّحمنِ: فذلِك الَّذي أَقعَدَنِي مَقعَدِي هذا.

---

(١) هو ولده، وبه كان يُكنى.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٦٤): «أي: كان ينبغي أن تستمرَّ على قراءتك، وليس أمرًا له بالقراءة في حالة التحديث، وكأنه استحضر صورةَ الحال، فصار كأنه حاضر عنده لما رأى ما رأى، فكأنه يقول: استمرَّ على قراءتك؛ لتستمرَّ لك البركةُ بنزول الملائكة واستماعها لقراءتك، وفهِمَ أُسَيدٌ ذلك فأجاب بعذره في قطع القراءة، وهو قوله: خفت أن تطأ يحيى؛ أي: خشيتُ إن استمريت على القراءة أن تطأ الفرسُ ولدي».

(٣) «صحيح البخاري» (٥٠١٨)، «صحيح مسلم» (٧٩٦)، واللفظ لمسلم.

(٤) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٧٦): «قوله: «خَيرُكم من تعلَّمَ القرآنَ وعلَّمه» كذا للأكثر- أي: الأكثر من رواة «صحيح البخاري»-، وللسَّرَخْسي، -وهو أحد رواة «الصحيح»-: «أو علمه»؛ وهي للتنويع لا للشكِّ، وكذا لأحمد عن غُندَر عن =

وكان يُقرِئُ مِن[١] إمرةِ عثمانَ حتَّى كان الحجَّاجُ. رواه البخاريُّ[٢].

وقال أبو عُبيدٍ: حدَّثنا حَجَّاجٌ، عن إسرائيلَ، عن أبي إسحاقَ، عن أبي عُبيدَةَ، عن عبدِ الله: أنَّه كان يُقرِئُ القرآنَ، فيمرُّ بالآيةِ فيقولُ للرَّجُلِ: خُذْها، فواللهِ، لَهِيَ خيرٌ ممَّا على الأرضِ من شيءٍ[٣].

وعن ابنِ عبَّاسٍ، قال: من سَمِعَ آيةً من كتابِ اللهِ تُتْلَى كانتَ له نورًا يومَ القيامةِ[٤].

= شُعبةَ، وزاد في أوله: «إنَّ»، وأكثر الرواة عن شعبة يقولونه بالواو، وكذا وقع عند أحمدَ عن بَهْزٍ، وعند أبي داود عن حفص بن عمر، كلاهما عن شعبة، وكذا أخرجه الترمذي من حديث عليٍّ، وهي أظهر من حيث المعنى...» إلخ.

وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٧/ ٤٧٢) مشيرًا إلى اختلاف رواة «صحيح البخاري» في هذه اللفظة: «ولأبي ذرٍّ عن الحَمَويِّ والمستملي: أو علمه».

(١) في «صحيح البخاري»: «قال: وأقرأ أبو عبد الرحمن في...» إلخ.

(٢) (٥٠٢٧) من طريق شعبة عن علقمةَ، عن سعد بن عُبيدةَ، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي.

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٧٦-٧٧): «قوله: «قال: وأقرأ أبو عبدالرحمن في إمرةِ عثمانَ حتى كان الحجاج»؛ أي: حتى ولِيَ الحَجَّاجُ على العراق. قلت: بين أول خلافة عثمانَ وآخِرِ ولاية الحجاج اثنتان وسبعون سنةً إلا ثلاثةَ أشهر، وبين آخِرِ خلافة عثمانَ وأول ولاية الحجاج العراق ثمانٍ وثلاثون سنةً، ولم أقف على تعيين ابتداء إقراء أبي عبد الرحمن وآخِرِه، فالله أعلم بمقدار ذلك، ويعرف من الذي ذكرته أقصى المدة وأدناها.

والقائل: «وأقرأ...» إلخ هو سعدُ بن عُبيدةَ؛ فإنني لم أَرَ هذه الزيادةَ إلا من رواية شعبة عن علقمة».

وأخرج الخطيب في «تاريخه» (١١/ ٨٨) عن أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ أنه قال: «أقرأ أبو عبد الرحمن السُّلَمي القرآنَ في المسجد أربعين سنةً».

(٣) «فضائل القرآن» (ص: ٥٢).

(٤) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٦٢) بهذا اللفظ، وأخرجه عبد الرزاق =

عن أبي موسى الأشعريِّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَثَلُ المؤمنِ الَّذي يَقرأُ القُرآنَ مَثَلُ الأُترُجَّةِ، طَعمُها طيِّبٌ، وريحُها طيِّبٌ، ومَثَلُ المؤمنِ الَّذي لا يَقرأُ القُرآنَ مَثَلُ التَّمرةِ، طعمُها حُلْوٌ، ولا ريحَ لها، ومَثَلُ المنافِقِ الَّذي يَقرأُ القُرآنَ مَثَلُ الرَّيحانَةِ، ريحُها طيِّبٌ، وطعمُها مُرٌّ، ومَثَلُ المنافقِ الَّذي لا يَقرأُ القُرآنَ كمَثَلِ الحَنْظَلَةِ، طعمُها مُرٌّ، ولا ريحَ لها**». أخرجاه[(١)].

وقال عبدُ اللهِ بنُ الإمامِ أحمدَ: حَدَّثني أبي، قال: ثنا يزيدُ بنُ عبدِ ربِّه، قال: ثنا الوليدُ بنُ مسلمٍ، عن محمَّدِ بنِ مُهَاجرٍ، عن الوليدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ الجُرَشِيِّ، عن جُبيرِ بنِ نُفَيرٍ، قال: سمِعتُ النَّوَّاسَ بنَ سَمْعَانَ الكِلَابِيَّ يقولُ: سمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**يُؤتَى بالقرآنِ يومَ القيامةِ، وأهلِه الَّذين كانوا يعمَلُون به، تَقْدُمُه سُورةُ البقرةِ، وآلِ عِمرانَ**». وضَرَبَ لهما رسولُ الله ﷺ ثلاثةَ أمثالٍ ما نَسِيتُهنَّ بعدُ، قال: «**كأنَّهما غَمَامَتانِ، أو ظُلَّتانِ سَوْدَاوَانِ بينَهما شَرْقٌ**[(٢)]**، أو كأنَّهما فِرْقانِ**[(٣)] **من طَيْرٍ**

= في «المصنف» (٦٠٩١)، ومن طريقه الدارمي في «المسند» (٣٣٩٤)، والفِريابي في «فضائل القرآن» (٦٤) بلفظ: «من استمع».

(١) «صحيح البخاري» (٥٠٢٠)، «صحيح مسلم» (٧٩٧) واللفظ للبخاري.

(٢) في ط: (فرق).
قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٦/ ٩١): «هو بفتح الراء وإسكانها؛ أي: ضياء ونور، وممن حكى فتحَ الراء وإسكانها القاضي وآخرون، والأشهر في الرواية واللغة الإسكان».

(٣) هكذا في «المسند»، وفي مسلم: «حِزْقَان».
والفِرْقَان: القطعتان، والحِزْقَان: من الحِزْقَة؛ وهي: الجماعة من كل شيءٍ، من الناس والطير وغيرهما. «النهاية» (٣/ ٤٤٠ ف ر ق؛ ١/ ٣٧٣ ح ز ق).

صَوَافَّ، تُحاجَّانِ عن صاحِبِهما»[(١)].

رواه مسلمٌ[(٢)] عن إسحاقَ بنِ منصورٍ، عن يزيدَ بنِ عبدِ ربِّه بَدَلًا[(٣)].

ومعناه عند أهلِ العلمِ: أنَّه يَجِيءُ ثوابُ القُرآنِ، هكذا فسَّرَه التِّرمذيُّ[(٤)] وغيرُه[(٥)].

---

(١) «مسند أحمد» (١٧٦٣٧).

(٢) (٨٠٥).

(٣) البدلية هنا بالنسبة للمؤلف، والبدل هو مرتبة من مراتب العلو النسبي، قال ابن الصلاح في «مقدمته» (٤٤٤): «**أما الموافقة**: فهي أن يقعَ لك الحديثُ عن شيخِ مسلِم فيه مثلًا عاليًا بعددٍ أقلَّ من العدد الذي يقع لك به الحديث عن ذلك الشيخَ إذا رويتَه عن مسلم عنه، **وأما البدل**: فمثلُ أن يقع لك مثلُ هذا العلو عن شيخ غير شيخ مسلم في ذلكَ الحديث».

فهنا المؤلف يروي «صحيح مسلم» بإسناد بينه وبين مسلم ستة رواة، ويروي «مسند الإمام أحمد» بإسناد بينه وبين الإمام أحمد ستة رواة، ومسلم يروي هذا الحديث عن إسحاقَ بن منصورٍ، عن يزيدَ، والإمام أحمد يرويه عن يزيدَ مباشرةً، فلو روى المصنف الحديثَ من طريق مسلم لكان إسناده نازلًا؛ لأن فيه زيادةَ رجلٍ، فلما رواه من طريق الإمام أحمدَ أصبح إسناده عاليًا نسبيًّا؛ لأنه نقص منه رجل.

(٤) أخرجه في «الجامع» (٣١١٧)، ثم قال: «ومعنى هذا الحديث عند أهل العلم: أنه يجيء ثوابُ قراءته، كذا فسر بعضُ أهل العلم هذا الحديثَ وما يشبه هذا من الأحاديث؛ أنه يجيء ثوابُ قراءة القرآن، وفي حديث النَّوَّاس عن النبي ﷺ ما يدل على ما فسروا؛ إذ قال النبي ﷺ: «**وأهلُه الذين يَعمَلونَ به في الدنيا**»، ففي هذا دلالة أنه يجيء ثواب العمل».

(٥) وممن نُقِل عنه تفسيره بذلك: الإمام أحمد كما سيأتي، وأبو عبيد القاسم بن سلام- كما في «بيان تلبيس الجهمية» للمؤلف (٦/ ٢٠٤)- وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٦/ ٢٠٣).

وقال المؤلف في «شرح حديث النزول» (٢٠٦): «وأحمد وغيره من أئمة السنة فسَّروا هذا الحديثَ بأن المراد به مجيءُ ثواب البقرة وآل عمران، كما ذكر مثل ذلك =

وقال الإمامُ أحمدُ: حدَّثنا أبو نُعيم، قال: ثنا بَشيرُ بن المُهاجِر، حدَّثني عبدُ الله بنُ بُريدةَ، عن أبيه، قال: كنتُ جالسًا عند النَّبيِّ ﷺ، فسمِعتُه يقولُ: «**تَعلَّمُوا البقرةَ، فإنَّ أخذَها بَرَكَةٌ، وتَرْكَها حَسْرَةٌ، ولا تَستَطيعُها البَطَلةُ**». قال: ثم سَكَتَ ساعةً، ثم قال: «**تَعلَّمُوا البقرةَ وآلَ عِمرانَ؛ فإنَّهما الزَّهرَاوَانِ، يُظِلَّانِ صاحبَهما يومَ القيامةِ، كأنَّهما غمامَتانِ، أو غَيايَتانِ، أو فِرْقانِ من طيرٍ صَوَافَّ، وإنَّ القرآنَ لَيلْقى صاحبَه يومَ القيامةِ حين يَنشَقُّ عنه قَبرُه كالرَّجُلِ الشَّاحِبِ، فيقولُ له: هل تَعرِفُني؟ فيقولُ: ما أعرِفُكَ. فيقولُ: أنا صاحبُكَ، القرآنُ الَّذي أَظمَأْتُكَ في الهَواجِرِ، وأَسهَرتُ لَيلَكَ، وإنَّ كُلَّ تاجرٍ من وراءِ تجارتِه، وإنَّك اليومَ من وراءِ تجارةٍ**(١)**، فيُعطَى المُلْكَ بيمينِه، والخُلْدَ بشِمالِه، ويُوضَعُ على رأسِهِ تاجُ الوَقارِ، ويُكْسَى والدَاهُ حُلَّتَينِ لا يقومُ لهما أهلُ الدُّنيا، فيقولانِ: بمَ كُسِينا هذا؟! فيُقالُ: بأَخْذِ ولدِكما القُرآنَ. ثمَّ يُقالُ له: اقرَأ**

= من مجيء الأعمال في القبر وفي القيامة، والمراد منه ثواب الأعمال، والنبي ﷺ قال: «**اقرؤوا البقرةَ وآلَ عِمرانَ، فإنهما يجيئانِ يومَ القيامةِ كأنَّهما غَيايَتانِ، أو غَمامتانِ، أو فِرْقانِ مِن طَيرٍ صَوَافَّ، يُحاجَّانِ عن أصحابِهما**».

وهذا الحديث في «الصحيح»، فلما أمَرَ بقراءتهما وذَكَرَ مجيئهما يحاجَّانِ عن القارئ، عُلِم أنه أراد بذلك قراءة القارئ لهما وهو عمله، وأخبر بمجيء عمله الذي هو التلاوة لهما في الصورة التي ذكرها، كما أخبر بمجيء غير ذلك من الأعمال...، والمقصود هنا: أن النبي ﷺ لما أخبر بمجيء القرآن في هذه الصورة أراد به الإخبارَ عن قراءة القارئ التي هي عمله، وذلك هو ثواب قارئ القرآن، ليس المراد به أن نفسَ كلامِه الذي تكلم به وهو قائمٌ بنفسه يتصور صورةَ غَمامتينِ، فلم يكن في هذا حجة للجهمية على ما ادَّعَوه».

وينظر أيضًا تفسير معنى الحديث في: «الاستقامة» (١/ ٧٤)، و«مجموع الفتاوى» (٨/ ٤٠٨ فما بعدها)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ١٧٦).

(١) في «المسند»: (كل تجارة).

واصعَدْ في دَرَجِ الجَنَّةِ وغُرَفِها، فهو في صُعُودٍ ما دامَ يَقرَأُ، هَذًّا كان، أو تَرتيلًا»(١). أخرجه ابنُ ماجَهْ مختصرًا(٢).

البَطَلَةُ: السَّحَرةُ. والغَيَايَةُ: كُلُّ ما أَظلَّك من شيءٍ. والشَّاحِبُ: المتغيِّرُ.

والمرادُ: أنَّه يُمثَّلُ ثوابُ القرآنِ، وهكذا فَسَّرَهُ التِّرمذيُّ وغيرُه من أهلِ العلمِ.

وقولُه: «**يُعطَى المُلْكَ بيمينِه، والخُلْدَ بشِمالِه**»؛ أي: يُعطَى هاتينِ النِّعمتَينِ اللَّتينِ هُمَا جِمَاعُ نعيمِ الآخرةِ.

وذِكَرَ اليَدَ(٣) كِنايةً وتَمثيلًا؛ لأنَّها آلةُ التَّناولِ؛ كقولِه: ﴿ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾، وقولِهم: «بيدِه مِلاكُ الأمرِ»، ونحوِ ذلكَ.

وقال أحمدُ: حدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ، ثنا سُفيانُ، عن عاصمِ بنِ أبي النُّجودِ، عن زِرٍّ، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو، قال: «يُقال- يعني: يومَ القيامةِ- لصاحبِ القُرآنِ: اقْرَأْ وارْقَ، ورتِّلْ كما كُنتَ تُرتِّلُ في الدُّنيا، فإنَّ مَنْزِلَك(٤) عند آخِرِ آيةٍ تَقرَؤُها»(٥).

---

(١) «مسند أحمد» (٢٢٩٥٠).

(٢) «السنن» (٣٨٥٦).

(٣) مراده ما ورد في الحديث من قوله: «بيمينه... وشماله»؛ أي: يده اليمنى، ويده اليسرى. والله أعلم.

(٤) في «المسند»: (منزلتك).

(٥) «مسند أحمد» (٦٧٩٩).

قال المؤلف- كما في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٣٠)-: «أهل الجنة يتنعمون بالنظر إلى الله، ويتنعمون بذِكره، وتسبيحه، ويتنعمون بقراءة القرآن، ويقال لقارئ القرآن: «اقرأْ وارْقَ، ورتِّلْ كما كنتَ تُرتِّلُ في الدنيا، فإن منزلَك عند آخِرِ آيةٍ =

رواه أبو داودَ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ(١)، وقال التِّرمذيُّ: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

عن عائشةَ قالت: قال رسولُ الله ﷺ: **«الماهرُ بالقرآنِ مع السَّفَرةِ الكِرَامِ البَرَرةِ، والَّذي يقرَؤُه ويُتَعتِعُ(٢) فيه، وهو عليه شاقٌّ له أجرانِ»**. متَّفقٌ عليه(٣).

وقال الإمامُ أحمدُ: ثنا عبدُ الرَّحمنِ بنُ مَهدِيٍّ، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ بُديلٍ، عن أبيه، عن أنسِ بنِ مالكٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«إنَّ للهِ**

= تقرؤها»، ويتنعمون بمخاطبتهم لربِّهم ومناجاته، وإن كانت هذه الأمور في الدنيا أعمالًا يترتب عليها الثواب، فهي في الآخرة أعمال يتنعم بها صاحبها أعظمَ من أكله وشربه ونكاحه، وهذه كلها أعمال أيضًا، والأكل والشرب والنكاح في الدنيا مما يُؤمَر به ويُثاب عليه مع النية الصالحة، وهو في الآخرة نفس الثواب الذي يتنعم به. والله أعلم».

(١) «سنن أبي داود» (١٤٥٧)، «جامع الترمذي» (٣١٥٧، ٣١٥٨)، «السنن الكبرى» للنسائي (٨١٩٩)، وصححه ابن حبان (٧٦١)، والحاكم (٢٠٤٩).

(٢) هكذا بالأصل، وفي «صحيح مسلم»: (يتتعتع)، قال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٣/ ١٦٧): «أي: يتردد في تلاوته عِيًّا، والتعتعة في الكلام: العيُّ والتردد، وأصله الحركة».

(٣) «صحيح البخاري» (٤٩٣٧)، «صحيح مسلم» (٧٩٨) واللفظ لمسلم، ولفظ البخاري: **«مثَلُ الذي يقرأُ القرآنَ، وهو حافظٌ له مع السَّفَرةِ الكِرامِ البَرَرةِ، ومثَلُ الذي يقرَأُ وهو يتعاهَدُه، وهو عليه شديدٌ، فله أجرانِ»**.

قال المؤلف- كما في: «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٦٢٢)-: «وقوله ﷺ: **«الماهرُ بالقرآنِ مع السَّفَرةِ الكِرامِ البَرَرةِ والذي يقرَؤُه ويتتعتعُ فيه وهو عليه شاقٌّ له أجرانِ»**، فكثيرًا ما يكثر الثواب على قدر المشقة والتعب، لا لأن التعبَ والمشقة مقصودٌ من العمل؛ ولكن لأن العملَ مستلزمٌ للمشقة والتعب، هذا في شرعنا الذي رُفِعت عنا فيه الآصارُ والأغلال، ولم يُجعَل علينا فيه حرَجٌ، ولا أُرِيد بنا فيه العسرُ؛ وأما في شرع من قبلنا فقد تكون المشقةُ مطلوبةً منهم».

أَهلِينَ من النَّاسِ». قالوا: يا رسولَ اللهِ، ومَنْ هم؟ قال: «**أهلُ القُرآنِ، هم أهلُ اللهِ وخاصَّتُه**»(١).

رواه النَّسائيُّ عن أبي قُدَامةَ عُبيد الله بنِ سعيدٍ، وابنُ ماجَه عن بكرِ بنِ خلفٍ، كلاهما عن ابنِ مَهديٍّ عن عبدِ الرَّحمنِ(٢).

عن عامرِ بنِ واثلةَ: أنَّ نافعَ بنَ عبدِ الحارثِ لقِيَ عُمرَ بعُسْفَانَ، وكان عُمرُ يَستَعْمِلُه على مكَّةَ، فقال: مَنْ استعمَلتَ على أهلِ الوادِي؟ قال: ابنَ أبزَى. قال: ومَنِ ابنُ أَبْزَى؟ قال: مَولًى من مَوالِينا. قال: فاستَخلَفتَ عليهم مَولًى؟! قال: إنَّه لقَارِئٌ لكتابِ الله، وإنَّه عالمٌ بالفَرائضِ. فقال عُمرُ: أَلَا إنَّ نبيَّكم ﷺ قد قال: «**إنَّ اللهَ يرفَعُ بهذا الكتابِ أقوامًا، ويضَعُ به آخَرِينَ**». رواه مسلمٌ(٣).

وقال أحمدُ: حدَّثنا جريرٌ، عن قَابُوسٍ، عن أبيه، عن ابنِ عبَّاسٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إنَّ الَّذي ليسَ في جَوفِه شيءٌ من القرآنِ كالبَيتِ الخَرِبِ**»(٤).

رواه التِّرمذيُّ عن أحمدَ بنِ مَنيعٍ، عن جَريرٍ، وقال: حسنٌ صحيحٌ(٥).

---

(١) لم أقف عليه عند أحمد من روايته عن ابن مهدي، وهو في «المسند» (١٢٢٧٩) عن عبد الصمد، و(١٢٢٩٢) عن أبي عبيدة الحداد، و(١٣٥٤٢) عن مؤمَّل، ثلاثتهم عن عبد الرحمن بن بُدَيلٍ، به.

(٢) «السنن الكبرى» للنسائي (٨١٧٤)، «سنن ابن ماجه» (٢١٦)، وقال الحاكم (٢٠٦٥): «وقد رُوِي هذا الحديث من ثلاثة أوجهٍ عن أنسٍ، هذا أمثلها».

(٣) (٨١٧).

(٤) «مسند أحمد» (١٩٤٧).

(٥) «الجامع» (٣١٥٦).

عن عمرِو بنِ قيسٍ، عن عطيَّةَ، عن أبي سعيدٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**يقولُ الرَّبُّ تعالى: مَنْ شَغَلَه القُرآنُ عن ذِكْرِي ومسألتِي أعطَيتُه أفضَلَ ما أُعطِي السَّائلينَ، وفضلُ كلامِ اللهِ على سائرِ الكلامِ كفضلِ اللهِ على خَلْقِه**».

رواه التِّرمذيُّ عن محمَّدِ بنِ إسماعيلَ، عن شِهابِ بنِ عَبَّادٍ العَبْدِيِّ، عن محمَّدِ بنِ الحسنِ [بنِ][١] أبي يزيدَ، عن عمرٍو[٢].

فهذه بعضُ فضائلِ الكتابِ.

ولا يَخفَى على أُولِي الأَلبَابِ أنَّ المقصودَ بنُزولِه اتِّباعُه، والعملُ بما فيه؛ إذ العامِلُون به هم الَّذين جُعِلُوا أهلَه.

وأنَّ المطلوبَ من تلاوتِه تدبُّرُه، وفهمُ معانِيه، ولذلك أَمَرَ الله بترتيلِه، والتَّرسُّلِ فيه؛ ليَتجلَّى أنوارَ البيانِ من مشارقِ تبصرتِه، ويَتحلَّى[٣] بآثارِ الإيمانِ من حقائقِ تذكرتِه، فإنَّه يشتركُ المؤمنُ والمنافقُ والمطيعُ والمارقُ في تلاوتِه وقراءتِه، كما يشملُ جميعَ النَّاسِ بتبصرتِه وبيانِه؛ لإقامةِ حُجَّتِه، وإبانةِ برهانِه، وإنَّما يفترقُون في نفعِه وثمرتِه، وهُداه ورحمتِه، وشفائِه وموعظتِه، والاعتبارِ بقصَصِه وأمثالِه، والاستبصارِ [ ][٤] وجلالِه، والادِّكارِ[٥] بوَعْدِه ووَعِيدِه، والازدجارِ بحفظِ حدودِه، وإيثارِه

---

(١) في الأصل: (عن)، والتصويب من المصدر.
(٢) «الجامع» (٣١٦٩)، وقال: «حسن غريب».
(٣) وضع الناسخ تحت الحاء علامة تحقيق الإهمال (ح) صغيرة.
(٤) لم أتمكن من قراءتها، وهذه صورتها: والاستبصار لحذمه .
(٥) في الأصل: (والاذكار).

على كلِّ ما سواهُ، فإنَّه كلامُ اللهِ الَّذي أنزَلَه على رسولِ حَظيرةِ قُدْسِه[(١)]؛ لإقامة الدِّينِ الَّذي ارتضاه لنفْسِه.

قال سبحانَه: ﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٢ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٢-٣].

وقال سبحانَه: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣].

وقال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨].

وقال سبحانَه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۗ﴾ [البقرة: ١٢١].

قال عِكرِمةُ: عن ابنِ عبَّاسٍ: يتَّبِعُونَه حَقَّ تِلاوتِه[(٢)]، أَلَا تَرى أنَّك تقولُ: فلانٌ يتلُو فلانًا؛ أي: يَتبعُه، ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝٢﴾؛ أي: تَبِعَها[(٣)].

---

(١) كلمتان تشبهان ما كتب، وهذه صورتهما: [على رسول حظيرة قدسه]، ولعله يقصد الإشارة إلى معراج النبي ﷺ.

(٢) كذا في النسخة، وفي جميع المصادر: (حق اتباعه).

(٣) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١٣٠) عن عباد بن العوام، عن داودَ بن أبي هندٍ، عن عكرمةَ، عن ابن عباس بأوله: «حق اتباعه»، ثم قال: «(قال- أي: داود. والله أعلم-: قال عكرمة: ألا ترى...)»، ثم قال أبو عبيد: «حدثنا هُشَيم، عن داودَ، عن عكرمةَ، في قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾... مثلَ ذلك، ولم يذكره عن ابن عباس». =

وفي «الصَّحيح» عن عائشةَ أنَّها قالت -وقد سُئِلت عن قولِ الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، ما كان خُلُقُ رسولِ الله ﷺ؟- فقالت: كان خُلُقُه القُرآنَ، يَغضَبُ لغَضَبِه، ويرضَى لِرضَاه[(١)].

= وابن جرير أخرج (٢/ ٤٨٩) قوله: «حق اتباعه» من طريق عكرمةَ عن ابن عباس، ثم أخرج (٢/ ٤٩٢) قوله: «ألا تراه» من طريق داود عن عكرمةَ قوله.
وينظر: «الزهد» (٤٤٨) لأبي داود، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١١٥٩).
وقال ابن جرير: «والصوابُ من القول في تأويل ذلك أنه بمعنى: يتبعونه حقَّ اتباعه، من قول القائل: ما زلت أتلو أثرَه، إذا اتبع أثره؛ لإجماع الحجة من أهل التأويل على أن ذلك تأويله...» إلخ.
وقال المؤلف في «الإيمان» (ص: ١٣٥): «وكذلك لفظ «التلاوة»، فإنها إذا أُطلِقت في مثل قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٢١]، تناولت العملَ به، كما فسره بذلك الصحابة والتابعون، مثل: ابن مسعود، وابن عباس، ومجاهد، وغيرهم، قالوا: ﴿يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾: يتبعونه حقَّ اتباعه، فيُحِلُّون حلالَه، ويُحرِّمون حرامَه، ويعملون بمحكَمه، ويؤمنون بمتشابهه، وقيل: هو من التلاوة بمعنى الاتباع، كقوله: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢]، وهذا يدخل فيه مَن لم يقرأه، بل من تمام قراءته أن يفهمَ معناه ويعملَ به...».

(١) الحديث أصله عند مسلم (١٣٩) من رواية سعد بن هشام بن عامر، قال: (قلت: يا أمَّ المؤمنين، أنبئيني عن خُلُقِ رسول الله ﷺ؟ قالت: ألست تقرأ القرآنَ؟ قلت: بلى. قالت: فإن خُلُقَ نبيِّ الله ﷺ كان القرآنَ».
والزيادة التي في آخِرِه: «يغضَبُ لغضبه، ويرضى لرضاه» أخرجها أبو عبيد في فضائل القرآن (ص: ١١١)، والطبراني في «الأوسط» (٧٢) من طريق زيد بن واقد، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريسَ الخَولانيِّ، عن أبي الدَّرداءِ، قال: سألت عائشةَ عن خُلُقِ رسول الله ﷺ؟ فقالت... وقال الطبراني: «لا يُروَى عن أبي الدرداء عن عائشةَ إلا بهذا الإسناد، تفرد به: زيد بن واقد».
قال المؤلف- كما في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٦٥٨)-: «وأما الخُلُق العظيم الذي وصف الله به محمدًا ﷺ فهو الدين الجامع لجميع ما أمر الله به مطلقًا، هكذا قال مجاهد وغيره، وهو تأويل القرآن كما قالت عائشةُ ﵂: كان خُلُقُه القرآنَ. وحقيقته: المبادرةُ إلى امتثال ما يحبه الله تعالى بطيب نفسٍ وانشراح صدرٍ».

وفي «الصَّحيحين» عن طَلْحَةَ بنِ مُصرِّفٍ قال: سألتُ عبدَ اللهِ بنَ أبي أَوْفَى: أَوْصَى رسولُ الله ﷺ؟ قال: لا. قلت: لِمَ كُتِب على النَّاسِ الوَصيَّةُ- أو: أُمِروا بها[١]- ولم يُوصِ؟! قال: أَوْصَى بكتابِ اللهِ[٢].

وقال أبو عبدِ الرَّحمن عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ: إنَّ هذا الصِّراطَ مُحْتَضَرٌ تَحْضُرُه الشَّياطِينُ، يقولُون: هَلُمَّ يا عبدَ الله؛ لِيَصُدُّوا عن سبيلِ اللهِ، فعليكم بكتابِ الله؛ فإنَّه حَبْلُ اللهِ.

قال أبو عُبيدٍ: أرادَ بقولِه: «فإنَّه حَبْلُ الله» قولَه تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣][٣].

وعنه: أنَّ رجلًا جاء إليه، فقال: أَوصِنِي. فقال: إذا سمِعتَ اللهَ يقولُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ فأَرْعِهَا سَمْعَكَ؛ فإنَّه خيرٌ تُؤمَرُ به، أو شرٌّ تُنهَى عنه[٤].

قال أبو قِلَابةَ: لَقِي رجُلٌ من أهلِ الكُوفةِ أبا الدَّرداءِ، فقال: إنَّ إخوانَنا من أهلِ الكُوفةِ يُقرِئونَكَ السَّلامَ، ويَسألُونَكَ أن توصيَهم. فقال:

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٥/ ٣٦٠): «قوله: «أو أُمِروا بالوصيَّةِ» شكٌّ من الراوي، هل قال: كيف كُتِب على المسلمين الوصية، أو قال: كيف أُمِروا بها؟ زاد المصنف- أي: البخاري- في فضائل القرآن: «ولم يوصِ»، وبذلك يتم الاعتراض؛ أي: كيف يُؤمَرُ المسلمون بشيء ولا يفعَلُه النبي ﷺ؟!».

(٢) «صحيح البخاري» (٤٤٦٠)، «صحيح مسلم» (١٦٣٤).

(٣) «فضائل القرآن» (ص: ٧٥).

(٤) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٣٦) ومن طريقه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠٣٧)، وأحمد بن حنبل في «الزهد» (٨٦٦) ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٣٠)، وفيها: «خيرٌ يأمر به، أو شرٌّ يُنهَى عنه».

أَقْرِئْهُمُ السَّلامَ، ومُرهُم فلْيُعطوا القُرآنَ بخَزائِمِهم(١)؛ فإنَّه يَحْمِلُهم على القصدِ والسُّهولةِ، ويُجنِّبُهم الجوْرَ والحُزُونَةَ(٢).

وعن عبدِ اللهِ بنِ [عَمرٍو](٣)، قال: عليكم بالقُرآنِ، فتعلَّمُوه وعَلِّمُوه أبناءَكم، فإنَّكم عنه تُسأَلُونَ، وبه تُجْزَونَ، وكَفَى به واعظًا لمَن عَقَلَ(٤).

وعن الأسودِ بنِ يزيدَ قال: أَصَبتُ أنا وعَلْقمةُ صحيفةً، فانطَلَقْنا إلى ابنِ مسعودٍ بها وقد زالَتِ الشَّمسُ- أو كادَتْ تَزُولُ- فجَلَسْنا بالبابِ، ثمَّ قال للجاريةِ: انْظُرِي مَنْ بالبابِ؟ فقالت: عَلْقَمةُ والأسوَدُ. فقال: ائْذَنِي لهما. قال: فدَخَلْنا. فقال: كأنَّكما قد أَطَلْتُما الجُلوسَ؟ قُلنا: أجَلْ. قال: فما منَعَكما أن تستأذِنَا؟ قالا: خَشِينا أن تكونَ نائمًا. فقال: ما أُحِبُّ أن

---

(١) الخَزائمُ: جمع خِزَامة، وهي الحلقة من شعر تُجعَل في أحد جانبي مَنخِرَي البعير. وفي «النهاية» لابن الأثير (٢/ ٢٩ خزم): «يريد به الانقيادَ لحكم القرآن، وإلقاء الأَزِمَّة إليه، ودخول الباء في خزائمهم- مع كون «أعطى» يتعدى إلى مفعولين- كدخولها في قوله: «أعطى بيده»؛ إذا انقاد ووكل أمرَه إلى من أطاعه وعنا له، وفيها بيان ما تضمنت من زيادة المعنى على معنى الإعطاء المجرد، وقيل: الباء زائدة، وقيل: يَعطوا -مفتوحة الياء، من: عطا يعطو؛ إذا تناول، وهو يتعدى إلى مفعول واحد، ويكون المعنى: أن يأخذوا القرآنَ بتمامه وحقه، كما يُؤخَذ البعير بخِزامتِه. والأول الوجه». اهـ. وهو ملخص من كلام أبي موسى المَديني في «المجموع المغيث» (١/ ٥٧٥).

(٢) الحزونة: الخشونة. «النهاية» لابن الأثير (١/ ٣٨٠ حزن).
والخبر: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦٠٧٥)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٧٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢١٦٣)، والدارمي في «المسند» (٣٣٥٧)، وعند عبد الرزاق زيادة بعد قوله الحزونة: «يعني بخَزائمهم؛ يعني: اجعلوا القرآنَ مثل الخِزام في أنف أحدكم، فاتَّبِعوه، واعمَلوا به».
وأخرج ابن أبي شيبة (٣٢١٦٥) نحوه عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٣) في الأصل: (عمر)، والتصويب من المصدر، وفيه: (ابن عمرو بن العاص).

(٤) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٥٢).

تَظُنَّا بي هذا، إنَّ هذه السَّاعَةَ كُنَّا نَقيسُها بصلاةِ اللَّيلِ[١]. فقُلنا: صَحِيفةٌ، فيها حديثٌ حسَنٌ. فقال: هاتِها يا خادمُ[٢]، هاتِي الطَّسْتَ، فاسْكُبِي فيها ماءً. قال: فجَعَلَ يَمْحُوها بيدِه، ويقولُ: ﴿نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]. فقُلْنا: انظُرْ فيها؛ فإنَّ فيها حديثًا عَجَبًا! فجَعَل يَمْحُوها ويقولُ: إنَّ هذه القُلُوبَ أوعيةٌ، فاشغَلُوها بالقُرآنِ، ولا تَشغَلُوها بغيرِه.

قال أبو عُبيدٍ: نَرَى أنَّ هذه الصَّحيفةَ أُخِذَت من بعضِ أهلِ الكتابِ، فلهذا كَرِهَها عبدُ الله[٣].

وقال[٤] أيضًا: لا يَسألُ عبدٌ عن نفسِه إلَّا القرآنَ، فإن كان يُحِبُّ القُرآنَ فإنَّه يُحِبُّ اللهَ ورسولَه[٥].

وقال أبو موسَى الأَشْعَرِيُّ: إنَّ هذا القُرآنَ كائنٌ لكم أجرًا، وكائنٌ عليكم وِزْرًا، فاتَّبِعُوا القُرآنَ، ولا يَتْبَعَنَّكُمُ القُرآنُ؛ فإنَّه مَن يَتَّبِعِ القرآنَ يَهبِطْ به على الجَنَّةِ، ومَن يَتْبَعْهُ القُرآنُ يَزُخَّ[٦] في قَفَاه؛ حتَّى يَقذِفَه في نارِ جَهنَّمَ[٧].

---

(١) أي: كانوا يشبهون الصلاةَ فيها بالصلاة في الليل، وقد ذكر محمد بن نصر في «مختصر قيام الليل» (١٨٩) عدَّةَ آثارٍ عن السلف في هذا المعنى.

(٢) أي: الجارية، كما في «فضائل القرآن»، وفي «النهاية» لابن الأثير (٢/ ١٥): «الخادم: واحد الخدم، ويقع على الذَّكَر والأنثى، لإجرائه مجرى الأسماء غيرِ المأخوذة من الأفعال، كحائضٍ وعاتقٍ».

(٣) «فضائل القرآن» (ص: ٧٣).

(٤) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٥) «فضائل القرآن» (ص: ٥١-٥٢).

(٦) قال أبو عبيد: «قوله: «يَزُخُّ في قفاه»: يدفعه، يقال: زخَختُه أزُخُّه زَخًّا».

(٧) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٨١)، وسعيد بن منصور في «السنن» - التفسير- (٨)، والدارمي في «المسند» (٣٣٥٥)، بنحوه. =

وقال جُندُبُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ سُفيانَ البَجَلِيُّ في وصيَّتِه لأهلِ البصرةِ: وعليكم بالقرآنِ؛ فإنَّه هُدَى النَّهارِ، ونورُ اللَّيلِ المُظلِمِ، فاعمَلُوا به على ما كانَ من جَهْدٍ[١] وفاقةٍ، فإن عَرَضَ بلاءٌ فقدِّمُوا أموالَكم دونَ دمائِكم، فإن تجاوزَها البلاءُ فقدِّمُوا دماءَكم دونَ دِينِكم، فإنَّ المَحْرُوبَ مَنْ حُرِبَ[٢] دينَه، وإنَّ المسلوبَ مَن سُلِبَ دينَه، إنَّه لا فقرَ بعدَ الجَنَّةِ، ولا غِنَى بعدَ النَّارِ، وإنَّ النَّارَ لا يُفَكُّ أَسيرُها، ولا يَستغني فقيرُها، والسَّلامُ عليكم[٣].

وقال خَبَّابُ بنُ الأَرَتِّ لجارٍ له: يا هَنَاه[٤]، تَقَرَّبْ إلى اللهِ تعالى ما

= وقال أبو عبيد في غريب الحديث (٤/ ١٧٣): «قوله: «اتَّبِعوا القرآنَ»؛ أي: اجعلوه أمامكم ثم اتلوه، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾...

و أما قوله: «لا يتبعنكم القرآن» فإن بعضَ الناس يحمله على معنى: لا يطلبنكم القرآن بتضييعكم إياه، كما يطلب الرجل صاحبَه بالتَّبِعةِ، وهذا معنًى حسنٌ، يصدقه الحديث الآخر: «إنَّ القرآنَ شافعٌ مشفَّعٌ، وماحلٌ مصدَّقٌ»، فجعله يمحلُ بصاحبه إذا لم يتَّبعْ ما فيه، والماحل: الساعي.

وفيه قولٌ آخَرُ هو أحسن من هذا، قوله: «ولا يتبعنكم القرآن» يقول: لا تدعوا العملَ به؛ فتكونوا قد جعلتموه وراء ظهوركم، وهو أشد موافقةً للمعنى الأول؛ لأنه إذا اتبعه كان بين يديه، وإذا خالفه كان خلفَه، ومن هذا قيل: لا تجعل حاجتي بظهرٍ؛ أي: لا تدَعْها فتكونَ خلفك...» إلخ.

(١) أي: مشقة. «مختار الصحاح» (٦٣ ج د هـ).

(٢) أي: سُلِب. «مقاييس اللغة» (٢/ ٤٨ حرب)، و«تاج العروس» (٢/ ٢٥٠ ح ر ب).

(٣) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٧٨) بهذا اللفظ، وأخرجه أحمد في «الزهد» (١١٢٥)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣١٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٥٢٥، ١٨٧٣) بألفاظ متقاربة.

ورُوِي مرفوعًا؛ ولا يصح، كما في «الشعب» للبيهقي (١٨٧٤).

(٤) أي: يا هذا.

استَطَعتَ، واعلَمْ أنَّك لن تتقرَّبَ إليه بشيءٍ أحبَّ إليه من كلامِه[١].

وقال حُذَيفةُ بنُ اليَمانِ لعامرِ بنِ مَطَرٍ: كيف أنتَ إذا أخَذَ النَّاسُ طريقًا، وأخَذَ القرآنُ طريقًا، مع أيِّهما تكونُ؟ قال: أكونُ معَ القرآنِ، أموتُ معه، وأحيا معه. قال: فأنتَ إذًا أنتَ، فأنتَ إذًا أنتَ[٢]!

وعن سَلْمانَ الفارسِيِّ أنَّه قال لزيدِ بنِ صُوحانَ: كيف أنتَ إذا اقتتلَ السُّلطانُ والقُرآنُ؟ قال: أكونُ مع القرآنِ. قال: فأنتَ إذًا أنتَ يا ابنَ آدَمَ[٣]!

وعن أبي الزَّاهِريَّةِ: أنَّ رجلًا أَتَى أبا الدَّرداءِ بابنِه، فقال: يا أبا الدَّرداءِ، إنَّ ابنِي هذا قد جَمَعَ القُرآنَ. فقال: اللَّهمَّ غُفْرًا، إنَّما جَمَعَ القُرآنَ مَن سَمِعَ له وأطاعَ[٤].

وعن الحسنِ بنِ عليٍّ، قال: اقْرَأِ القُرآنَ ما نَهاكَ، فإذا لم يَنهَكْ فليسَتْ بقراءةٍ[٥].

---

(١) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٧٧)، وأحمد في «الزهد» (١٩٢، ١١٢٣)، وعثمان الدارمي في «الرد على الجهمية» (٣١٠)، والبغوي في «معجم الصحابة» (٦٢٥)، وصححه الحاكم (٣٦٩٢).

(٢) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١٣١).

(٣) كذا في الأصل.
والخبر: أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١٣٢)، وفيه: «أنتَ إذًا أنتَ يا ابنَ أمِّ زيد»، وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٣٠٢)، وفيه: «نِعْمَ الزَّيدُ إذن أنتَ»، وفي موضعٍ آخَرَ (٤٠٢٠٤): «نِعْمَ الزُّوَيدُ أنتَ إذن».

(٤) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١٣٢).

(٥) كذا، وفي المصادر: (فلست تقرأه).
والخبر: أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١٣٤)، وأحمد بن حنبل في «الزهد» (١٦٤٤)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (١١٥٩).

وقد رُوِي ذلك مرفوعًا من وجهٍ آخَرَ(١).

وقال الحسنُ البصريُّ: إنَّ أَوْلَى النَّاسِ بهذا القرآنِ مَنِ اتَّبعَه، وإن لم يكُنْ يَقْرَؤُه(٢).

وعن الحسنِ أيضًا قال: قُرَّاءُ القُرآنِ ثلاثةُ أصنافٍ: فصِنْفٌ اتَّخذُوه بِضاعةً يَأكلُونَ به؛ وصِنْفٌ أقامُوا حروفَه، وضيَّعُوا حُدودَه، واستطالُوا به على أهلِ بلادِهم، واستَدَرُّوا به الوُلاةَ، كَثُرَ هذا الضَّرْبُ مِن حَمَلةِ القُرآنِ -لا كَثَّرَهم اللهُ- وصِنْفٌ عَمَدُوا إلى دواءِ القُرآنِ، فوضَعُوه على داءِ قلوبِهم، فركَدوا به في محاريبِهِم، وحَنَوا(٣) به في بَرَانِسِهم، واسْتَشْعَرُوا الخوفَ، وارتدَوُا الحُزنَ، فأولئكَ الَّذين يَسقي اللهُ بهم الغَيثَ، ويَنصُرُ بهم على الأعداءِ، واللهِ لهؤلاءِ الضَّربُ في حَمَلَةِ القُرآنِ أَعزُّ من الكِبْريتِ الأحمَرِ(٤)!

وقال عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ: يَنبغِي لقَارِئِ القُرآنِ أن يُعرَفَ بليلِه إذا

---

(١) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١٣٣) من حديث نافع أبي سهيل مرسَلًا، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٤٥٤٣)، و«مسند الشاميين» (١٣٤٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٣٩٢) من طريق إسماعيل بن عياش، عن عبد العزيز بن عبيد الله، عن شَهْرِ بن حَوشَبٍ، قال: سمعت عبد الله بن عمرٍو، به، مرفوعًا.

(٢) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١٣٤).

(٣) كذا، ووضع تحتها علامة تحقيق الإهمال (ح) صغيرة، وفي بعض المصادر: (وخنوا)، قال أبو أحمد العسكري- كما في ترتيب الأمالي الخميسية (٤٣٣)-: «وقول الحسن: «وخَنُّوا في بَرانِسِهم»؛ الخَنِينُ: ترددُ البكاء في الأنف».

(٤) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١٢٧)، وابن أبي الدنيا في «الهم والحزن» (١٥٢)، والآجري في «أخلاق أهل القرآن» (٦٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٣٨٠)، والشجري؛ كما في «ترتيب الأمالي الخميسية» (٤٣٣).

النَّاسُ نائمُونَ، وبنهارِه إذا النَّاسُ مُفطِرُونَ، وببُكائِه إذا النَّاسُ يَضْحَكُونَ، وبوَرَعِه إذا النَّاسُ يُخلِّطُونَ، وبصَمْتِه إذا النَّاسُ يَخُوضُونَ، وبخشوعِه إذا النَّاسُ يَخْتَالُونَ، وبحُزْنِه إذا النَّاسُ يَفْرَحُونَ، ويَنبَغِي لقارِئِ القرآنِ أن يكونَ باكيًا مَحْزُونًا، حَكِيمًا، حَلِيمًا، مُسْتَكِينًا[١]، ولا يَنْبَغِي لقارِئِ القُرآنِ أن يكونَ جافِيًا، ولا غَافِلًا، ولا صَخَّابًا، ولا صَيَّاحًا، ولا حَدِيدًا[٢].

وقال عبدُ اللهِ بنُ عَمْرِو بنِ العاصِ: مَن جَمَعَ القُرآنَ فقد حَمَلَ أمرًا عَظِيمًا، وقدِ اسْتُدْرِجَتِ النُّبوَّةُ بينَ جَنبَيْه، إلَّا أنَّه لا يُوحَى إليه، فلا يَنْبَغِي لصاحبِ القُرآنِ أن يَحِدَّ[٣] فيمن يَحِدُّ، ولا يَجْهَلَ فيمن يَجْهَلُ، وفي جَوفِه كلامُ اللهِ تعالى[٤].

---

(١) في «المصنف» لابن أبي شيبة وغيره: «سِكِّيتًا».

(٢) أخرجه بهذا السياق أبو إسحاق الفزاري في «السير» (٤٩٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨٣٢٣)، وأحمد بن حنبل في «الزهد» (٨٩٢)، وأبو داود في «الزهد» (١٨٣).

وأخرجه مختصرًا أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١١٢)، و ابن أبي الدنيا في «الهم والحزن» (١٣٧، ١٥١)، والآجري في «أخلاق حملة القرآن» (٣٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٦٦٨)، مع اختلاف يسير بينهم في ألفاظه.

(٣) وضع الناسخ تحتها علامة تحقيق الإهمال (ح) صغيرة.

(٤) أخرجه بهذا السياق: أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١١٣)، والآجري في «أخلاق أهل القرآن» (١٤).

وأخرجه مع زيادة: «ومن قرأ القرآنَ فرأى أن أحدًا من خَلْقِ الله أُعطِيَ أفضلَ مما أُعطِي، فقد حقَّر ما عَظَّم الله، وعَظَّم ما حَقَّر الله»: ابن المبارك في «الزهد» (٧٩٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٣٥٢)، والشجري؛ كما في «ترتيب الأمالي الخميسية» (٤٦٦)، وتصحَّف فيه عمرو إلى عمرَ.

وهذا من قولِ ابنِ عَمرٍو يُقَوِّي الحديثَ الذي[١]:

أنبأنا به الشَّيخُ الجليلُ أبو الحسنِ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الواحِدِ المقدِسِيُّ- بقراءَتِي عليه- قال: أنبأنا الإمامُ أبو الفرجِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ عليٍّ، ابنُ الجَوزِيِّ، أنَّ أبا الحسنِ عليَّ بنَ عبدِ الواحدِ بنِ أحمدَ الدِّينَورِيَّ أخبَرَهم، قال: أنبأنا أبو محمَّدٍ الحسنُ بنُ محمَّدِ بنِ الحسنِ الخَلَّالُ، أنبأنا أحمدُ بنُ جعفرٍ القَطِيعيُّ، قال: ثنا إدريسُ بنُ عبدِ الكريمِ، ثنا خَلَفُ بنُ هشامٍ، عن بِشْرِ بنِ نُميرٍ، عنِ القاسمِ مولَى خالدِ بنِ يزِيدَ، قال: أخبَرَنِي أبو أُمَامَةَ البَاهِلِيُّ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**مَنْ قَرَأَ ثُلُثَ القُرآنِ أُعطِيَ ثُلُثَ النُّبوَّةِ، ومَنْ قَرَأَ ثُلُثَي القُرآنِ أُعطِيَ ثُلُثَي النُّبوَّةِ، ومَنْ قَرَأَ القُرآنَ فكأنَّما أُعطِيَ النُّبوَّةَ كلَّها، ويُقالُ له يَومَ القِيامةِ: اقْرَأْ وارْقَ بكلِّ آيةٍ دَرَجةً، حتَّى تُنجِزَ ما مَعَكَ من القُرآنِ. ويُقالُ له: اقْبِضْ. فيَقْبِضُ بيدِه، ثمَّ يُقالُ له: اقْبِضْ. فيَقْبِضُ بيدِه، ثمَّ يُقالُ له: ما تَدرِي ما في يَدِكَ؟ فإذا في يَدِه اليُمنَى الخُلدُ، وفي الأُخرَى النَّعيمُ**»[٢].

---

(١) زاد ابن عُروةَ هنا إسنادَه إلى المؤلف، فقال: «أخبرنا به الشيخُ أبو زَكرِيَّا الرَّحَبِيُّ إجازةً، والحاجُّ محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ عمرَ المعروفُ بالدِّبسِ أيضًا، قالا: أخبرنا شيخُ الإسلام أبو العبَّاسِ تَقِيُّ الدِّينِ ابنُ تيمِيَّةَ إجازةً، قال: أنبأنا...» إلخ.

(٢) أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٥٢) وقال: «هذا حديثٌ لا يصح عن رسول الله ﷺ؛ قال أحمد: ترك الناس حديث بشرٍ، وقال مرة: يحيى بن العلاء كذَّابٌ يضع الحديث، وبشر بن نمير أسوأ حالًا منه. وقال يحيى بن سعيد: كان ركنًا من أركان الكذب. وقال أبو حاتم الرازي: متروك. وقال ابن حبان: والقاسم يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات».
والحديث أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٨٠٠)- ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٨٣٨)- من طريقٍ آخَرَ عن بشر بن نميرٍ، به، ثم قال: «وعامة ما يرويه عن القاسم وعن غيره لا يُتابَع عليه، وهو ضعيفٌ كما ذكروه». =

وإن لم يَكُنْ إسنادُ هذا الحديثِ بالقائِمِ[(١)].

فإن قيلَ: ما معنَى استِدراجِ النُّبوَّةِ بين جَنبَيْهِ؟

قُلنا: قد قيلَ: إنَّ النُّبوَّةَ مِنَ الإنبَاءِ، فكأنَّ القائمَ بتِلاوةِ القُرآنِ يُنبِئُ عن اللهِ ﷻ، ويَحتمِلُ أن يكونَ ذلك؛ لأنَّ علمَ النُّبوَّةِ جَميعَه مُستودَعٌ في القُرآنِ، عَلِمَه مَن عَلِمَه، وجَهِلَه مَن جَهِلَه، ولا تَتَجلَّى جَميعُ أسرارِ القُرآنِ إلَّا في مِرآةِ النُّبوَّةِ، وأمَّا المؤمنُونَ فَهُم يَتفاوتُون في عِلمِه بحَسَبِ الاستِعدادِ، وبحَسَبِ الأَسبَابِ.

وذلك لأنَّ القُرآنَ يُنتَزَعُ[(٢)] منه جميعُ العلومِ الطَّبيعيَّةِ [و][(٣)] الشَّرعيَّةِ، والدُّنيويَّةِ والأُخْرَويَّةِ؛ لكنَّ غيرَ علومِ الدِّينِ إنَّما دَخَلَ فيه بالتَّبعِ والاعتراضِ، أمَّا عِلمُ الدِّينِ فمبيَّنٌ فيه بأَسرِه[(٤)].

= وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٤٥٥) من حديث ابن عمر، وفي إسناده القاسم بن إبراهيم بن أحمد المَلَطِيُّ، قال عنه الخطيب: «كان كذَّابًا أفَّاكًا يضع الحديثَ». وينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (١٦٨٢)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ١٨٧)، «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٦٦).

وأخرجه الآجري في «أخلاق حملة القرآن» (١٥) قال: «حدثنا أبو بكر بن أبي داودَ أيضًا، قال: نا أبو الطاهر، قال: نا ابن وهب، قال: أخبرني مَسلَمةُ بن عليٍّ، عن زيد بن واقد، عن مكحول، عن أبي أُمامةَ الباهليِّ يرفعه قال: «**مَن قرأ ربعَ القرآنِ فقد أُوتِيَ ربُعَ النبوَّةِ، ومَن قرأ ثلُثَ القرآنِ فقد أُوتِيَ ثلُثَ النبوَّةِ، ومن قرأ ثلُثَي القرآنِ فقد أُوتِيَ ثلُثَي النبوَّةِ، ومن قرأ القرآنَ فقد أُوتِيَ النبوَّةَ**».

ومَسلَمةُ بن عليٍّ الخُشَنيُّ ضعيف جدًّا.

(١) بعدها في الأصل بياض بمقدار كلمتين.

(٢) هذه الكلمة في الأصل محتملة، وهي تشبه ما أثبت، وهذه صورتها: ينتزع.

(٣) زيادة لا بد منها.

(٤) غير واضحة في الأصل، وهي تشبه ما أثبت، وهذه صورتها: بأسره.

قال اللهُ تعالى في وصفِه: ﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: ١١١]، وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

وكذلك قولُه: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، على أحدِ الوجهين؛ لكنَّ الأصحَّ أنَّ المرادَ به اللَّوحُ المحفوظُ، كما نُقِل عنِ ابنِ عبَّاسٍ؛ لدَلالةِ سياقِ الآيةِ عليه(١).

وقال عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ: مَنْ أَرادَ العِلمَ فلْيُثوِّرِ القُرآنَ(٢)؛ فإنَّ فيه عِلمَ الأوَّلِينَ والآخِرينَ(٣).

وقال مَسرُوقُ بنُ الأَجدَعِ- وهو مِن كبارِ تابعِي الكوفةِ، وأجمعِهم لعلم الصَّحابةِ-: ما نسألُ أصحابَ محمَّدٍ ﷺ عن شيءٍ إلَّا وعِلمُه في القرآنِ؛ ولكن قَصُرَ عِلمُنا عنه(٤)!

وعن مُجاهدٍ، قال: استفرغَ علمِي القرآنُ(٥).

---

(١) ينظر: «تفسير الطبري» (٩/ ٢٣٤).

(٢) في «الغريبين» للهروي (١/ ٣٠٢): «لينقرَ عنه، وقال شَمِرٌ: تثويرُ القرآن: قراءتُه ومقايسة العلماء به في تفسيره ومعانيه، ويقال: أثار الترابَ؛ إذا بحثه بقوائمه».

(٣) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على «الزهد» (٨٥٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٦٦٦) بهذا اللفظ.
وأخرجه الحارث المحاسبي في «فهم القرآن» (ص: ٢٩٢)، وابن المبارك في «الزهد» (٨١٤)، وسعيد بن منصور في «السنن» (١)- التفسير- والفريابي في «فضائل القرآن» (٧٨) وغيرهم بنحوه.

(٤) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٩٦)، وزهير بن حرب في «العلم» (٥٠)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١٩٥).

(٥) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١٠١)، ويعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٧١٢)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» السفر الثالث (٥٢٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٧/ ٢٨).

لكنَّ البيانَ فيه على وجهين: مُجمَلٌ ومُفَسَّرٌ، أمَّا أصولُ الدِّينِ وقواعدُ الشَّرعِ فمفسَّرَةٌ فيه، وأمَّا فروعُه وكيفيَّاتُ الأعمالِ وأعيانُ المسائلِ فمُجمَلٌ فيه، مَوكولٌ بيانُه إلى النَّبيِّ ﷺ.

وفي المعنى حكايةُ الشَّافعيِّ -من «ذمِّ الكلام»[1] لشيخ الإسلام[2]-:

قال عبيدُ الله بنُ محمَّدِ بنِ هارونَ: سمِعتُ الشَّافِعيَّ بمكَّةَ يقولُ: سَلُونِي عمَّا شِئتُم أُحدِّثْكم من كتابِ اللهِ وسُنَّةِ نبيِّه. فقالَ له رجُلٌ: يا أبا عبدِ الله، ما تقولُ في مُحْرِمٍ قَتَلَ زُنبُورًا؟ قال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]، حدَّثَنا ابنُ عُيَينةَ، عن عبدِ الملك بنِ عُمَيرٍ، عن ربعِيٍّ، عن حُذَيفةَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**اقْتَدُوا باللَّذَينِ مِن بعدي، أبي بكرٍ وعمرَ**». وحدَّثَنا سفيانُ، عن مِسْعَرٍ، عن قَيسِ بنِ مُسلمٍ، عن طارقِ بنِ شهابٍ، عن عمرَ؛ أنَّه أمَرَ بقتلِ الزُّنْبُورِ.

والَّذي حالَ بينَ أكثرِ النَّاسِ وبين فهمِه سببانِ:

أحدُهما: الرَّينُ الَّذي على القلوبِ من العُيوبِ والذُّنوبِ، الَّذي أشار إليه سبحانَه بقولِه: ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]، وقد بَيَّن النَّبيُّ ﷺ ذلك في الحديثِ الصَّحيحِ عنه؛ أنَّ ذلك يكونُ من الذَّنْبِ على الذَّنْبِ[3].

---

(١) (٢٥٩).

(٢) هو: أبو إسماعيلَ الهَرَويُّ.

(٣) لعل المصنِّف أراد الحديث الذي أخرجه أحمد (٧٩٥٢)، والترمذي (٣٦٤٦)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٣٥٨)، وابن ماجه (٤٣٢٨)، وقال الترمذي: «حسن =

وقال تعالى حاكيًا عن المشركِينَ: ﴿قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٌ﴾ [فصلت: ٥]، وقال تعالى: ﴿سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦].

قال سفيانُ بنُ عُيينةَ: أحرمهم فَهمَ القرآنِ(١).

وقال ذو النُّونِ المِصريُّ: أَبَى اللهُ أن يُكرِمَ قلوبَ البَطَّالِينَ بمكنونِ حِكمةِ القُرآنِ(٢).

وأَخبَرَ سبحانَه أنَّه إنَّما يكونُ هدًى للمتَّقِينَ، السَّليمةِ قلوبُهم، الزَّاكِيةِ نُفوسُهم، فقال: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]؛ تخصيصًا لهم، كما بَيَّن هذا الاختصاصَ؛ حيثُ قال: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، فعَمَّ الجميعَ بالبيانِ الَّذي تقومُ به الحُجَّة، ثمَّ قال:

= صحيح»، وصحَّحه ابن حبان (٩٢٤)، والحاكم (٦، ٣٩٥٠)، كلهم من حديث محمد بن عجلانَ، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ المؤمنَ إذا أذنَبَ كانت نُكتةٌ سوداءُ في قلبِه، فإن تاب ونزع واستغفر، صُقِلَ قَلبُه، وإن زاد زادت، حتى يعلوَ قلبَه ذاك الرَّانُ الذي ذكَرَ اللهُ** ﷻ في القرآن: ﴿كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]».

وأخرجه تمام في «فوائده» (١٢٩٤) بالإسناد السابق إلا أن لفظه: «يُطبَعُ الذنبُ على الذَّنبِ؛ حتى يُنكَتَ على القلبِ نكتةٌ سوداءُ».

وهذا اللفظ معروف من قول جماعة من التابعين. ينظر: «العقوبات» لابن أبي الدنيا (٧٠)، «تفسير الطبري» (٢٤/ ٢٠١).

(١) أخرجه بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٥٢٨).

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٠/ ٤٤٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٩٨٣)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٨٥) بلفظ: «أنزع عنهم فهم القرآن، وأصرفهم عن آياتي»، وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢/ ١٨٤) بلفظ: «أمنعُهم فهمَ كتابي».

(٢) أخرجه الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٥٢٩).

﴿وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، فخصَّهم بذلك دونَ غيرِهم.

وقال: ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٣]؛ لأنَّهم هم الَّذين أبصَرُوا بها، وكانت على [الغيرِ][(١)] عَمًى، كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤]، وقال: ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٠٤].

فلمَّا عَمُوا عنه كان لهم ضلالًا وخَسارًا، ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]، قال سبحانه: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]، وقال: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤] الآيةَ وما بعدَها.

قال قتادةُ بنُ دِعامَةَ السَّدُوسِيُّ- وهو مَن علماءِ تابعي البَصرةِ، وأحفَظِهم-: ما جَالَسَ القرآنَ أحدٌ إلَّا فارقَه بزيادةٍ أو نُقصانٍ، ثمَّ قرأ: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢][(٢)].

وقد بَيَّنَ النَّبيُّ ﷺ هذا؛ أنَّه يَقرَؤُه قومٌ لا خَلاقَ لهم، وقال ﷺ- من طرقٍ صحيحةٍ- في صفةِ أهلِ النَّهروانِ: **«يَقرؤُونَ القرآنَ لا يُجاوِزُ تَراقِيَهم، يَمرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كما يَمرُقُ السَّهمُ منَ الرَّمِيَّةِ»**[(٣)].

---

(١) في الأصل: (العين)، ولعلها محرَّفة، وصوابها ما أُثبِت.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الدارمي في «المسند» (٣٣٧١)، وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٧٨٨)، ومن طريقه الفريابي في «فضائل القرآن» (٧٧)، والآجري في «أخلاق حملة القرآن» (٨٥)، بنحوه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه، وأخرجاه أيضًا (خ ٣٦١١، م ١٠٦٦) من حديث عليٍّ رضي الله عنه (١٠٦٦)، وأخرجه مسلم من حديث جابرٍ رضي الله عنه (١٠٦٣)، وسهل بن حُنيفٍ رضي الله عنه (١٠٦٨). =

أخبَرَني[١] والدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجماعةٌ، قالوا: أنا عبدُ اللهِ بنُ عمرَ بنِ عليٍّ البغداديُّ، أنا أبو الوقتِ عبدُ الأوَّلِ بنُ عيسى بنِ شُعيبِ السِّجْزِيُّ، أنا أبو الحسنِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ محمَّدِ بنِ المظفَّرِ الدَّاوودِيُّ، أنا أبو محمَّدٍ عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ حَمُّويَهِ السَّرَخْسِيُّ، أنا أبو عِمْرانَ عيسى بنُ عمرَ السَّمَرقَندِيُّ، أنا الإمامُ الزَّاهدُ أبو محمَّدٍ عبدُ الله بنُ عبدِ الرَّحمنِ الدَّارميُّ، أنا عبدُ الله بنُ صالحٍ، حدَّثني معاويةُ بنُ صالحٍ، عن عبدِالرَّحمنِ بنِ جُبيرٍ، عن أبيه جُبيرِ بنِ نُفَيرٍ، عن أبي الدَّرداءِ قال: كُنَّا مع رسولِ اللهِ ﷺ، فشَخَصَ ببَصَرِه إلى السَّماءِ، ثمَّ قال: «**هذا أَوَانُ يُخْتَلَسُ العِلمُ منَ النَّاسِ، حتَّى لا يَقدِرُوا منه على شيءٍ**». فقالَ زيادُ بنُ لبيدٍ الأنصاريُّ: يا رسولَ اللهِ، وكيف يُختَلَسُ منَّا، وقد قرَأْنَا القرآنَ، فواللهِ لنَقرَأَنَّهُ، ولنُقرِئَنَّهُ نِساءَنا وأبناءَنَا؟! فقال: «**ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يا زيادَ، إن كنتُ لَأَعُدُّكَ مِن فُقهاءِ المدينةِ، هذه التَّوْراةُ والإنجيلُ عندَ اليَهودِ والنَّصارى، فماذا تُغْنِي عنهم؟!**». قال جُبيرٌ: فلقيتُ عُبادةَ بنَ الصَّامِتِ، قال: قلتُ: أَلَا تَسمَعُ ما يقولُ أخوكَ أبو الدَّرداءِ؟ وأخبَرتُه بالَّذي قال. قال: صَدَقَ أبو الدَّرداءِ، وإن شِئتَ لَأُحدِّثُكَ[٢] بأوَّلِ عِلمٍ يُرفَعُ منَ النَّاسِ، الخُشُوعُ،

= قال المؤلف- كما في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٧٩)-: «قال الإمام أحمد: «صح الحديثُ في الخوارج من عشَرةِ أوجهٍ»، وهذه العشَرةُ أخرجها مسلم في صحيحه موافقة لأحمد، وروى البخاري منها عدةَ أوجه، وروى أحاديثهم أهلُ السنن والمسانيد من وجوهٍ أُخَرَ، ومن أصح حديثهم حديث عليٍّ بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري، ففي الصحيحين...» إلخ.

(١) ساق ابن عُروةَ قبل هذا إسنادَه إلى شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال: «وأخبرني الشيخ الإمام العالم محي الدين، ومحمد بن إبراهيم بن عمر المعروف بالدبس؛ إجازةً، قالا: أخبرنا شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن تيمية؛ إجازة، قال: أخبرني والدي...» إلخ.

(٢) في «مسند الدارمي»: «لأحدثنك».

يُوشِكُ أن تَدخُلَ مسجدَ الجماعةِ فلا تَرَى فيه خاشِعًا[١].

رواه التِّرْمِذيُّ عنِ الدَّارِمِيِّ موافقةً[٢]، وقال: حسنٌ غريبٌ[٣].

وقال بعضُ العُلماءِ: كما أنَّ ظاهِرَه ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]؛ من الأحداثِ، ولا تَتلُو الحائضُ ولا الجُنُبُ شيئًا مِنَ القرآنِ، فكذلك باطنُ معانِيه لا ينالُهُ إلَّا القلوبُ التَّقِيَّةُ النَّقِيَّةُ، ولا يَجِدُ[٤] مَنْ في قلبِه كِبْرًا وحسَدًا[٥] ونحو ذلك طعمَه وحلاوتَه، ولا يَقِفُونَ على أسرارِه وعجائبِه[٦].

---

(١) «المسند» للدارمي (٢٩٧).

(٢) قال ابن الصلاح في «معرفة أنواع علوم الحديث» (ص: ٤٤٤): «أما الموافقة: فهي أن يقعَ لك الحديث عن شيخ مسلم فيه مثلًا عاليًا بعدد أقلَّ من العدد الذي يقعُ لك به ذلك الحديث عن ذلك الشيخ إذا روَيتَه عن مسلم، عنه».
والمؤلف هنا بينه وبين الدارمي ستةُ رواةٍ، وهو يَروي جامعَ الترمذي بإسنادٍ سداسيٍّ، فلو روى هذا الحديث من طريقه فإنه يزيد رجلًا، وأما إذا رواه بهذا الإسناد فكأنه وافق التِّرمذي في شيخه.

(٣) «الجامع» (٢٨٥٧).

(٤) في ط: (تجد).

(٥) كذا.

(٦) قال العلامة ابن القيم في شرح هذا المعنى وبيانه في «التبيان في أيمان القرآن» (١/ ٣٤٠-٣٤٢): (دلت الآية بإشارتها وإيمائها على أنه لا يدرك معانيَه ولا يفهمه إلا القلوبُ الطاهرة، وحرام على القلب المتلوث بنجاسة البدع والمخالفات أن ينالَ معانيَه، وأن يفهَمَه كما ينبغي.
قال البخاري في «صحيحه» في هذه الآية: «لا يجد طعمَه إلا مَن آمن به».
وهذا أيضًا من إشارة الآية وتنبيهها، وهو أنه لا يلتذ به وبقراءته وفهمه وتدبره إلا من شهد أنه كلام الله، تكلم به حقًّا، وأنزله على رسوله وحيًا، ولا ينال معانيَه إلا مَن لم يكنْ في قلبه حرَجٌ منه بوجهٍ من الوجوه.
فمن لم يؤمِنْ بأنه حق من عند الله ففي قلبه منه أعظم حرج. =

السَّببُ الثَّاني: تركُ تدبُّرِه وتَفَهُّمِه من [ ][1]؛ لذلك قال سبحانَه يُبيِّنُ أنَّه أنزَلَه ليُتدَبَّرَ؛ إذ قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨].

قال عَمرُو بنُ مُرَّةَ- وهو من فُضلاءِ الكوفيِّينَ-: إنِّي لَأَمُرُّ بالمَثَلِ من

= ومن لم يؤمن بأن الله سبحانه تكلَّم به حقًّا، وليس مخلوقًا من جملة مخلوقاته؛ ففي قلبه منه حرَجٌ.
ومن قال: إن له باطنًا يخالف ظاهرَه، وإن له تأويلًا يخالف ما يُفهَم منه؛ ففي قلبه منه حرَجٌ.
ومن قال: إن له تأويلًا لا نفهمه، ولا نعلمه، وإنما نتلوه مُتعبِّدين بألفاظه؛ ففي قلبه حرَجٌ منه.
ومن سلَّط عليه آراء الآرائيِّين، وهَذَيان المتكلمين، وسَفْسَطةَ المتسفسطين، وخيالاتِ المتصوفين؛ ففي قلبه منه حرَجٌ.
ومن جعله تابعًا لنِحْلتِه ومذهبِه، وقول من قلَّده دينه، ينزله على أقواله، ويتكلف حمله عليها؛ ففي قلبه منه حرج.
ومن لم يُحكِّمه ظاهرًا وباطنًا في أصول الدين وفروعه، ويُسلِّم وينقاد لحكمه أين كان؛ ففي قلبه منه حرج.
ومن لم يأتمر بأوامره، وينزجر عن زواجره، ويصدق جميع أخباره، ويُحكِّم أمره ونهيه وخبره، ويرد له كل أمر ونهي وخبر خالفه؛ ففي قلبه منه حرج.
وكل هؤلاء لا تمس قلوبُهم معانيَه، ولا يفهمونه كما ينبغي أن يُفهَم، ولا يجدون من لذة حلاوته وطعمه ما وجده الصحابة ومن تبعهم.
وأنت إذا تأملت قوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، وأعطيت الآيةَ حقها من دلالة اللفظ، وإيمائه، وإشارته، وتنبيهه، وقياس الشيء على نظيره، واعتباره بمُشَاكِلِه، وتأملت المشابهة التي عقدها الله سبحانه وربطها بين الظاهر والباطن، فهمت هذه المعانيَ كلَّها من الآية، وبالله التوفيق».

(١) كلمة لم أتمكن من قراءتها، وفي ط: (المعتقِد)، وهذه صورتها: [illegible].

كتابِ الله، فلا أعرِفُه، فأَغتَمُّ به؛ لقولِ الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣][(١)].

ومن أجلِ التَّدبُّرِ أمَرَ بالتَّرتيلِ في قولِه: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤].

وقال عُبيدٌ المُكْتِبُ[(٢)]: قلتُ لمجاهدٍ: رجُلٌ قَرَأَ «البقرةَ» و«آل عِمْرانَ»، ورجُلٌ قَرَأَ «البقرةَ»، قيامُهما واحدٌ، وركوعُهما وسجودُهما واحدٌ، وجلوسُهما واحدٌ، أيُّهما أفضَلُ؟ فقال: الَّذي قرأَ البقرةَ. ثمَّ قرأَ: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦][(٣)].

وقال أبو جَمرةَ: قلتُ لابنِ عبَّاسٍ: إنِّي سريعُ القراءةِ، وإنِّي أقرأُ القرآنَ في ثلاثٍ؟ فقال: لأَنْ أقرَأَ «البقرةَ» في ليلةٍ فأدَّبَّرَها وأُرَتِّلَها أحَبُّ إليَّ مِن أن أقرَأَ كما تقولُ[(٤)].

---

(١) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٩٧).

(٢) هو عبيدُ بنُ مِهرانَ، وقيل له: المُكْتِب؛ لأنَّه كان معلمًا. كما في «تاج العروس» (٤/ ١٠٣).

(٣) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٢٨٥)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١٥٨)، والطبري في «تفسيره» (١٥/ ١١٧)، والآجري في «أخلاق أهل القرآن» (٩٧).

(٤) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١٥٧)، والآجري في «أخلاق أهل القرآن» (٩٦) من طريق أيوبَ، عن أبي جمرةَ، به، وقال أبو عبيد بعده: «حدثنا حجاج، عن شعبة، وحماد بن سلمة، عن أبي جمرةَ، عن ابن عباس، نحو ذلك. إلا أن في حديث حماد: أحب إليَّ من أن أقرأَ القرآنَ أجمعَ هَذْرَمةً».
وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤٧١٥) من طريق شبابةَ، عن شعبة به، بلفظ: «لأَنْ أقرَأَ سورةً واحدةً أعجَبُ إليَّ من أن أفعَلَ مثلَ الذي تفعل، فإن كنت فاعلًا لا بد، فاقرأه قراءةً تسمع أُذُنَيْك، ويعيه قلبك».
والهَذْرَمة: السرعة في الكلام. «النهاية» (٥/ ٢٥٦ هذرم).

وعن زيدِ بنِ ثابتٍ... نحوَ ذلك[(١)].

ونعَتَتْ أمُّ سَلَمةَ قراءةَ رسولِ اللهِ ﷺ: قراءةً مُفَسَّرَةً، حرفًا حرفًا[(٢)].

ومن ذَاقَ طَعمَ القرآنِ استحلَى تَرْدَادَ الآيةِ:

فقد رَوَى النَّسائيُّ[(٣)] وابنُ ماجَهْ[(٤)]، عن أبي ذرٍّ؛ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قام ليلةً بآيةٍ من القرآنِ، يُردِّدُها حتَّى أصبَحَ، ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨].

وقامَ تميمٌ الدَّاريُّ بقولِه: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الجاثية: ٢١] الآيةَ، يُردِّدُها حتَّى أصبَحَ[(٥)].

وقام عمرُ بنُ الخَطَّابِ بفاتحةِ الكتابِ حتَّى أصبَحَ، لا يزيدُ عليها[(٦)].

---

(١) ينظر: «موطأ مالك» رواية يحيى الليثي (٥٣٩)، «الزهد والرقائق» لابن المبارك (١١٩٤)، «المصنف» لعبد الرزاق (٦٠٣٠)، «فضائل القرآن» لأبي عبيد (ص: ١٥٨)، «المصنف» لابن أبي شيبة (٨٨١٣).

(٢) أخرجه أحمد (٢٦٥٢٦)، وأبو داود (١٤٥٩)، والترمذي (٣١٦٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٤٦٨)، و«المجتبى» (١٠٣٤)، كلهم من طريق الليث بن سعد، عن عبد الله ابن أبي مُلَيكةَ، عن يعلى بن مَمْلَكٍ، عن أم سَلَمة. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث ليث بن سعد، عن ابن أبي مُلَيكةَ، عن يعلى بن مَمْلَك، عن أم سلمة»، وقال النسائي في «الكبرى»: «يعلى بن مَمْلَكٍ ليس بذاك المشهور». والحديث صححه ابن خزيمة (١١٥٨)، والحاكم (١١٧٦).

(٣) «المجتبى» (١٠٢٢).

(٤) «السنن» (١٣٧٤).

(٥) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٩٤)، ووكيع في «الزهد» (١٥٠)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١٤٥)، وأبو داود في «الزهد» (٣٩٤)، وعبد الله بن أحمد في زوائده على «الزهد» (١٠١٥)، والبغوي في «مسند ابن الجعد» (١١٠).

(٦) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١٤٦).

والَّذي يُعينُ المُتدبِّرَ على استخراجِ دُرَرِه وجَواهِرِه، والاهتداءِ بأنوارِ بصائرِه عِلمُ التَّفسيرِ؛ الَّذي هو مِفتاحُ بابِ فَهمِه، ومِصباحُ أسبابِ عِلمِه، والكَفيلُ بفتحِ مُقفَلِه، والقَبيلُ بشرحِ مُشكلِه، والمُهَيمِنُ على تفصيلِ مُجمَلِه، فإنَّ تدبُّرَه واتِّباعَه والعملَ بما فيه لا يكونُ إلَّا بعدَ فَهمِه ومعرفةِ معانِيه؛ لكنَّه مقسَّمٌ؛ كما قال ابنُ عبَّاسٍ: التَّفسيرُ على أربعةِ أوجهٍ: وجهٌ تعرِفُه العربُ من كلامِها، وتفسيرٌ لا يُعذَرُ أحدٌ بجَهالتِه، وتفسيرٌ يعلَمُه العُلماءُ، وتفسيرٌ لا يعلَمُه إلَّا اللهُ(١).

فأمَّا الوجهُ الأوَّلُ: فهو معرفةُ دَلالةِ ألفاظِه ومعانِيها بحسَبِ ما يُفهَمُ من العربيَّةِ وعُرفِها، وهذا التَّفسيرُ هو الأَوْلى بحسَب عادتِها لم(٢) يعبر عنه باللُّغة(٣)، مثلُ التَّرجمةِ عن لغةٍ بلغةٍ أُخرى، فإنَّه يُفهَمُ معنَى اللُّغةِ الأُخرى، وهذا النَّوعُ كان(٤) في زمنِ الصَّدرِ الأوَّلِ لجميعِ النَّاسِ؛ عالِمِهم وجاهِلِهم؛ لأنَّ اللُّغةَ طبعُهم ولسانُهم، وإن كان قد يَخفَى على بعضِهم بعضُه.

فأمَّا الآنَ فقد صَارَ لا يُنال إلَّا بطلبٍ وبعلمٍ، ولعلَّه هو الَّذي يقصدُه عامَّةُ المفسِّرين بتفسيرِهم.

وأمَّا الوجهُ الثَّاني الَّذي لا يُعذَرُ أحدٌ بجهلِه: فهو ما فيه من الأمرِ

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٤)، والفريابي في «القدر» (٤١٤)، وابن جرير في «تفسيره» (١/ ٧٠)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٣٨٥).

(٢) كذا، ويحتمل أنها: (ثم).

(٣) كذا، وهذه الجملة فيها إشكال، وهذه صورتها:
وهذا التفسير هو الاولى بحسب عادتها لم يعبر عنه باللغه

(٤) كلمة لم أتمكن من قراءتها، وفي ط: (مستحيلا)! وهذه صورتها: كان مستحيلا بي.

والنَّهي، والحلالِ والحرامِ؛ فإنَّ طلَبَ علمِه فرضٌ على جميعِ النَّاسِ عندَ الحاجةِ إليه.

وأمَّا الوجهُ الثَّالثُ الَّذي يعرفُه العلماءُ: فهو مثلُ: أسبابِ تنزيلِه، وحقائقِ تأويلِه، وناسخِه ومنسوخِه، ومجمَلِه ومتشابِهِه، وخاصِّه وعامِّه، ونحوِ ذلك.

ثمَّ وراءَ ذلك ما يُفتَحُ عليهم من فهمِه ومعرفةِ عجائبِه وحِكَمِه وأسرارِه، وأن يَرَى للآيةِ الواحدةِ وجوهًا كثيرةً، وهذا ممَّا لا نِهايةَ له؛ فإنَّ النبيَّ ﷺ قد أُمِر أن يقولَ: ﴿رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾ [طه: ١١٤].

وأمَّا الوجهُ الرَّابعُ الَّذي لا يَعلَمُه إلَّا اللهُ: فمثلُ ما فيه من الآجالِ المُبهَمةِ، نحو وقتِ الساعةِ، ومجيءِ الآياتِ، وغيرِ ذلك[(١)].

* * *

وقد كان السَّلفُ مع معرفتِهم بتفسيرِه العربيِّ يجتهدُون في طلبِ تفسيرِه من الوجهَينِ الآخَرينِ.

قال ابنُ مسعودٍ: كان الرَّجلُ مِنَّا إذا تَعَلَّم عشرَ آياتٍ لم يُجاوِزْهنَّ حتَّى يعرِفَ معانيَهنَّ، والعملَ بِهِنَّ[(٢)].

---

(١) تكلم المؤلف في عدة مواضعَ من كتبه عن هذه الأوجه الأربعة، وقد نقلت بعضَ كلامه حولها في التعليق على «مقدمة في أصول التفسير» (ص: ٢٢٥).

(٢) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٧٧).

وأخرج الحاكم في «المستدرك» (٢٠٦٦) وصححه من طريق شريك، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «كنَّا إذا تعلَّمْنا من النبي ﷺ عشرَ آياتٍ من القرآن، لم نتعَلَّمْ من العشر الذي نزَلَتْ بعدها حتى نعلَمَ ما فيه». قيل لشَريكٍ: من العمل؟ قال: نعم.

وقال أبو عبدِ الرَّحمن السُّلمِيُّ: حدَّثنا الَّذين كانوا يُقرِئُوننا- عثمانُ بنُ عَفَّانَ، وعبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ، وأُبَيُّ بنُ كعبٍ- أنَّهم كانوا يَستقرئُونَ من النَّبيِّ ﷺ، فكانوا إذا تعلَّمُوا عشرَ آياتٍ لم يُخْلِفُوها حتَّى يَعمَلُوا(١) ما فيها من العملِ، فتعلَّمنا القرآنَ والعملَ جميعًا(٢).

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ما من [رَجُلٍ](٣) قَرَأَ القرآنَ ولم يَعلَمْ تفسيرَه إلَّا بمنزلةِ الأعرابِيِّ، يقرأُ ولا يدري ما هو(٤).

وقال سعيدُ بنُ جُبَيرٍ: مَنْ قَرَأَ القرآنَ ثمَّ لم يُفسِّرْه كان كالأعجمِيِّ أو كالأعرابِيِّ(٥).

وقال الحسنُ البصريُّ: ما أَنزَلَ اللهُ آيةً إلَّا وهو يُحبُّ أن يُعلَمَ فيما أُنزِلَتْ، وما أرادَ بها؟ وقال: عِلمُ القرآنِ ذَكَرٌ لا يعلَمُه إلَّا الذُّكورُ من الرِّجالِ(٦).

---

(١) هكذا في تفسير ابن جرير وغيره، وفي بعض المصادر: (يتعلموا)، وفي بعضها: (يعلموا).

(٢) أخرجه أحمد (٣٨/ ٤٦٦)، وابن سعد (٨/ ٢٩٢)، وابن جرير (١/ ٧٤) وغيرهم من طرق عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن بنحوه، وليس عندهم تسمية أحد من الصحابة، وقد أشار الدارقطني في العلل (٣/ ٦٠) إلى اختلاف أصحاب عطاء في التسمية وعدمها، ثم رجح الروايةَ التي ليس فيها التسمية، فقال عنها: «أشبه بالصواب».
وقال المؤلف تعليقًا على كلام أبي عبد الرحمن السلمي (الفتاوى ١٧/ ٤٠٧): (وهذا أمرٌ مشهور، رواه الناس عن عامة أهل الحديث والتفسير، وله إسنادٌ معروف».

(٣) زيادة يقتضيها السياق، وقد أضافها محقق «تفسير الثعلبي» أيضًا.

(٤) أخرجه الثعلبي في «تفسيره» (١٢٩). (٥) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٧٦).

(٦) أخرجه الثعلبي في «تفسيره» (١٣٠).

وقال إياسُ بنُ معاويةَ: مَن قَرَأَ القرآنَ وهو يعلَمُ تفسيرَه، أو لا يَعلَمُ، مثلُ قومٍ جاءَهم كتابٌ من صاحبٍ لهم ليلًا، وليس عندَهم مِصباحٌ فتداخلَهم بمجيءِ الكتابِ روعةٌ لا يدرُونَ ما فيه، فإذا جاءَهم المِصباحُ عرَفُوا ما فيه(١).

وقال أبو نَصرٍ الرَّمليُّ: أتانَا الفُضيلُ بنُ عِياضٍ بمكَّةَ، فسألنَاه أن يُملِيَ علينا؟ فقال: ضيَّعتُم كتابَ الله، وطلبتُم كلامَ فُضيلٍ وابنِ عُيَينةَ! ولو تفرَّغتُم لكتابِ الله لوجَدتُّم فيه شِفاءً لما تريدُونَ. قُلْنا: قد تعلَّمْنا القرآنَ. قال: إن في تعلُّمِ القرآنِ شُغلًا لأعمارِكم، وأعمارِ أولادِكم، وأولادِ أولادِكم. قُلْنا: كيف؟! قال: لن تعلَمُوا القرآنَ حتَّى تَعرِفُوا إعرابَه(٢)، ومُحكَمَه ومُتشابِهَه، وحلالَه وحرامَه، وناسخَه ومنسوخَه، فإذا عرَفتُم ذلك اشتَغلتُم عن كلامِ فُضَيلٍ وغيرِه. ثمَّ قال: أعوذُ بالله من الشَّيطانِ الرَّجيم، بسم اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧](٣).

وقال إبراهيمُ التَّيميُّ: خلا عمرُ ذاتَ يوم، فجَعَلَ يُحدِّث نفسَه: كيف تختلِفُ هذه الأُمَّةُ ونَبِيُّها واحدٌ، وقِبلتُها واحدةٌ؟ فقال ابنُ عبَّاسٍ: يا أميرَ المؤمنينَ، إنَّا أُنزِلَ علينا القرآنُ فقرَأْناه، وعَلِمنا فيمَ أُنزلَ، وإنَّه سيكونُ بعدَنا أقوامٌ يقرَؤُونَ القرآنَ، ولا يَدرُونَ فيما أُنزِلَ، فيكونُ لهم فيه رأيٌ، وإذا كان لهم فيه رأيٌ اختلَفُوا، فإذا اختلَفُوا اقتَتَلُوا. قال: فزَبَرَه عمرُ وانتَهرَه، فانصَرَفَ ابنُ عبَّاسٍ، ونَظَرَ عُمرُ فيما قال، فعرَفَه،

---

(١) ذكره ابن الجوزي في «زاد المسير» (١/ ٤) بنحوه.

(٢) قال شيخنا مساعد الطيار حفظه الله: «يعني: عربيَّتَه، وليس المرادُ النحوَ».

(٣) أخرجه الثعلبي في «تفسيره» (١٣١).

فأَرسَلَ[١] إليه، فقال: أَعِدْ عليَّ ما قلتَ. فأعادَه عليه، فعَرَفَ عُمرُ قولَه وأعجَبَه[٢].

وقال ابنُ مسعودٍ: والَّذي لا إلهَ غيرُه ما أُنزِلت آيةٌ من كتابِ الله إلَّا وأنا أعلَمُ فيمَ نَزَلَت، وأين نَزَلَت، ولو أعلَمُ أحدًا أَعلَمَ بكتابِ الله منِّي تنالُه المطايَا لأَتَيتُه[٣].

قال مسروقٌ: كان عبدُ الله يَقرَأُ علينا السُّورةَ، ثمَّ يُحدِّثُنا فيها ويُفسِّرُها عامَّةَ النَّهارِ[٤].

وقال أبو وائلٍ: شهِدتُّ ابنَ عبَّاسٍ ووَلِيَ المَوسِمَ، فقرأ سورةَ النُّور على المِنبَرِ، وفَسَّرَها، لو سمِعَتْه الرُّومُ لأَسْلَمَتْ[٥].

عن سفيانَ، [عن][٦] عبدِ الأعلى، عن سعيدِ بن جُبيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**مَن قال في القرآنِ بغيرِ عِلمٍ**- وفي روايةٍ: **برَأْيِهِ- فَلْيَتَبوَّأْ مَقعَدَه مِنَ النَّارِ**».

---

(١) في ط: (وأرسل).

(٢) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١٠٢)، وسعيد بن منصور في «السنن»- التفسير(٤٢).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٧٥)، وأخرجه البخاري (٥٠٠٢)، ومسلم (٢٤٦٣)، بنحوه.

(٤) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٧٥).

(٥) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٧٦).
وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٥٠)، وعبد الله بن أحمد في زوائد «فضائل الصحابة» (١٩٣٤) بنحوه.
وينظر: التعليق على «مقدمة في أصول التفسير» (ص:١٩٥).

(٦) في الأصل: (ابن)، والتصويب من «جامع الترمذي».

رواه النَّسائِيُّ[(١)] والتِّرْمِذيُّ، وقال: حسَنٌ[(٢)].

وقد رُوِي موقوفًا[(٣)] وهو في الحكمِ مرفوعٌ؛ لأنَّ مثلَ ذلك لا يُقالُ بالرَّأيِ.

وقال التِّرْمِذيُّ: حدَّثنا عَبدُ بنُ حُميدٍ، قال: ثنا حَبَّانُ بنُ هلالٍ، ثنا سُهيلٌ- أخو حَزْم القُطَعِيِّ- ثنا أبو عِمرانَ الجَونِيُّ، عن جُندُبٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«مَن قال في القرآنِ برَأْيِه فأصابَ فقد أَخطَأَ، ومَن قال في القرآنِ برَأْيِه فأخطَأَ فلْيَتَبَوَّأْ مَقعَدَه مِنَ النَّارِ»**[(٤)].

رواه النَّسائِيُّ وابنُ ماجَهْ[(٥)]، ورواهُ التِّرمِذيُّ عن عَبْدٍ -موافقةً[(٦)]- وقال: غريبٌ، وقد تكلَّم بعضُ أهلِ العلمِ في سُهيلٍ.

---

(١) «السنن الكبرى» (٨٢٢٧).

(٢) «الجامع» (٣١٩٧)، وفيه: «حسن صحيح»، وما عند المؤلف موافق لما نقله المِزِّي في «تحفة الأشراف» (٤/ ٤٢٣)، وقال البزار في «المسند» (٥٠٨٣): «وهذا الحديث لا نعلمه يُروَى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٠٩٨) عن وكيع، وابن جرير في «تفسيره» (١/ ٧٢) من طريق عمرو بن قيس المُلائيِّ، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٢٢) من طريق أبي عوانة، ثلاثتهم (وكيع، وعمرو، وأبو عوانة) عن عبد الأعلى به موقوفًا، إلا أن لفظ أبي عَوانةَ: «من قال في القرآن بغير علم أُلجِمَ يومَ القيامة بلِجام من نار»، وعند ابن جرير: «مَن قال في القرآن برأيِهِ...».

(٤) «الجامع» (٣١٩٩) دون قوله: «ومَن قال في القرآن برأيِهِ فأخطأ فلْيَتبَوَّأْ مَقعَدَه من النارِ»، وهذه الزيادة لم أقِفْ عليها في طرق الحديث، وقد يكون وقع إشكالٌ في نسخة المؤلف من «جامع الترمذي»؛ لأن هذه الجملة: «ومن قال في القرآن برأيه فأخطأ...» جزءٌ من حديث سابق عند الترمذي قبل هذا- وقد ذكره المؤلف قبل هذا أيضًا- من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس. والله أعلم.

(٥) لم أقف عليه عند ابن ماجه، وأخرجه أبو داود (٣٦٠٤)، والنسائي في «الكبرى» (٨٢٢٩).

(٦) يريد المؤلف أنه يوافق الترمذيَّ في رواية هذا الحديث عن عبدٍ، فإذا رواه عن عبدٍ=

وإنَّما قال: «فقد أخطأ» مع إصابتِه؛ لأنَّه جائرٌ(١) عن الطَّريقِ المستقيمِ، وقال بغيرِ علمٍ، وإنَّما حَصَلتْ إصابتُه بَختًا(٢) واتِّفاقًا، وكذلك القاضي بغير علمٍ، والمصلِّي إلى القِبلةِ عندَ الاشتباهِ بغيرِ اجتهادٍ، وغيرُ ذلك، ولهذا كانَ السَّلفُ يتوقَّفُون في التَّفسيرِ إلَّا بعلمٍ واضحٍ، وما عَلِمُوا به قالوا به، وما لمْ يَعلَمُوا منه وَكَلُوه إلى عالِمِه، ولم يَتكلَّفُوا القولَ فيه(٣).

فسُئِل أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ عن قوله تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]؟

= مباشرةً يكون بين المؤلف وعبدٍ نفسُ العدد الذي بينه وبين الترمذي، وأما إذا رواه بواسطة الترمذي فإنه يزيد رجلًا في الإسناد.

(١) في ط: (حائر)، وهي في الأصل بلا نقط، ولعل الصواب ما أثبت. والله أعلم.
وقال شيخنا مساعد الطيار وفقه الله: «لعلها: حائد».

(٢) في ط: (بحثا).
وفي «المصباح المنير» (٣٧ - ب خ ت): «والبَخْتُ: الحظُّ، وزنًا ومعنًى، وهو عَجَميٌّ».
وقد استخدم المؤلف هذه اللفظةَ بهذا المعنى في غير هذا الكتاب. انظر: «درء التعارض» (٣/ ١٢٩، ٧/ ٣٩٧).
ونقل الخطابي في «غريب الحديث» (٢/ ١٦٩) عن أبي عبيدة أنه قال: «الطائر عند العرب: الحظُّ، وهو الذي تسميه العوامُّ: البختَ».

(٣) قال ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٧٤) في بيان معنى حديث جُندُبِ بنِ عبد الله: «يعني ﷺ أنه أخطأ في فعله، بقيله فيه برأيه، وإن وافق قيلُه ذلك عينَ الصواب عند الله؛ لأن قيلَه فيه برأيه ليس بقيلِ عالمٍ أن الذي قال فيه من قول حق وصواب، فهو قائلٌ على الله ما لا يعلَمْ، آثِمٌ بفعله ما قد نهى عنه، وحظر عليه».
وقال البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٠٨١): «وهذا إن صح، فإنما أراد- والله أعلم- الرأيَ الذي يغلب على القلب من غير دليل قام عليه، فمثل هذا الذي لا يجوز الحكم به في النوازل، فكذلك لا يجوز تفسير القرآن به، وأما الرأي الذي يشده برهانٌ، فالحكم به في النوازل جائزٌ، وكذلك تفسير القرآن به جائز»، وقد استفاد في ذلك من الحليمي في «المنهاج» (٢/ ٢٣٦).
وينظر: ما ألحق بـ «مقدمة في أصول التفسير» (ص: ٢١٥) فما بعدها.

فقال: أيُّ أرضٍ تُقِلُّني، وأيُّ سماءٍ تُظِلُّني إذا قلتُ في كتابِ الله برأيي، وبما لا أَعلَمُ[١]؟!

وقال أنسٌ: قَرَأَ عمرُ على المِنبَرِ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]؛ فقال: هذه الفاكهةُ قد عرَفْناها، فما الأبُّ؟ ثمَّ رَجَعَ إلى نَفْسِه فقالَ: إنَّ هذا لهو التَّكلُّفُ يا عمرُ[٢]!

وقال ابنُ أبي مُلَيكةَ: سَأَلَ رجُلٌ ابنَ عبَّاسٍ عن: ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [السجدة: ٥]، فقال له ابنُ عبَّاسٍ: فما ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤][٣]؟ فقال الرَّجُلُ: إنَّما سألتُك لتُحدِّثَنِي. فقال ابنُ عبَّاسٍ: هما يومانِ ذكَرَهما اللهُ في كتابِه، اللهُ أعلمُ بهما، فكَرِه أن يقولَ في كتابِ الله ما لا يَعلَمُ[٤].

وقال ابنُ أبي مُلَيكةَ: سُئِل ابنُ عَبَّاسٍ عن آيةٍ لو سُئِلَ عنها بعضُكم لقالَ فيها، فأَبَى أن يقولَ فيها[٥].

وقال عبدُ الله بنُ مسعودٍ: إنَّ للقرآنِ منارًا كمَنارِ الطَّريقِ، فما عَرَفتُم

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢١٠٥)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٧٥)، وينظر: التعليق على «مقدمة في أصول التفسير» (ص٢١٦).

(٢) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٧٥)، وسعيد بن منصور في «السنن» التفسير (٤٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢١٠٣).
وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٢٩٣) مختصرًا بلفظ: «نُهينا عن التكلُّفِ» دونَ ذِكرِ القصة.

(٣) من قوله: (فقال له...) إلى هنا سقطت من ط بسبب انتقال النظر. والله أعلم.

(٤) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٧٦)، وابن جرير في «تفسيره» (٢٣/ ٢٥٤)، وصححه الحاكم (٩٠٦٠).

(٥) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٨٠).

منه فتمسَّكُوا به، وما شُبِّهَ عليكم فكِلُوه إلى عالِمِه[١].

وسُئِل [ابنُ عبَّاسٍ][٢] عن قولِه: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فلم يقُلْ فيها شيئًا. قال سعيدُ بنُ جُبَيرٍ: كان لا يعلَمُها[٣].

وعن جُندُبِ بنِ عبدِ اللهِ: أنَّ طَلْقَ بنَ حَبيبٍ سألَه عن آيةٍ من القرآنِ، فقال: أُحَرِّجُ عليكَ إن كنت مُسلمًا لَمَا قُمتَ عنِّي. أو قال: أن تُجالِسَنِي[٤].

وقال عُبَيدُ اللهِ بنُ عُمرَ: أدرَكتُ فُقهاءَ المدينةِ، وإنَّهم ليُعظِّمُونَ [القول][٥] في التَّفسيرِ، منهم: سالمُ بنُ عبدِ الله، والقاسمُ بنُ مُحمَّدٍ، وسعيدُ بنُ المسيَّبِ، ونافعٌ[٦].

وكان سعيدُ بنُ المسيَّب إذا سُئِل عن تفسيرِ آيةٍ من القرآنِ قال: أنا لا أقولُ في القرآنِ شيئًا[٧].

---

(١) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٩٩).

(٢) زيادة لا بد منها، ولعلها سقطت من الأصل، وينظر التعليق الآتي.

(٣) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٧٦)، وابن جرير في «تفسيره» (٦/ ٥٧٤) من طريق عمرو بن مرَّةَ، قال: «قال رجل لسعيد بن جُبَيرٍ: أما رأيت ابنَ عباس حين سُئِل عن هذه الآية: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فلم يقُلْ فيها شيئًا؟ فقال سعيد: كان لا يعلَمُها».

(٤) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٨٠).
وقال شيخنا مساعد الطيار -رعاه الله- : «طَلْقٌ كان يقولُ بالإرجاء».

(٥) في الأصل: (القرآن)، والمثبت من المصدر.

(٦) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٧٩).

(٧) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٧٩).

وكان لا يَتكلَّمُ إلَّا في المعلومِ من القرآنِ[١].

وقال ابنُ سيرينَ: سألتُ عَبيدةَ السَّلْمَانِيَّ عن آيةٍ؟ فقال: عليك بالسَّدَادِ، فقد ذهَبَ الَّذين عَلِمُوا فيمَ أُنزِلَ القرآنُ[٢].

وقال إبراهيمُ النَّخَعيُّ: كان أصحابُنا يتَّقُون التَّفسيرَ ويهابونَه[٣].

وقال الشَّعْبيُّ: واللهِ، ما من آيةٍ إلَّا قد سألتُ عنها؛ ولكنَّها الرِّوايةُ عن اللهِ[٤].

وقال مسروقٌ: اتَّقُوا التَّفسيرَ؛ فإنَّما هو الرِّوايةُ عن اللهِ[٥].

وقال هشامُ بنُ عُروةَ: ما سمِعتُ أبي يُؤَوِّلُ آيةً من كتابِ الله قطُّ[٦].

وقال مسلمُ بنُ يَسارٍ: إذا حُدِّثتَ عن الله حديثًا فقِفْ حتَّى تَنظُرَ ما قبلَه وما بعدَه[٧].

وهذا كلُّه مهابةً للقولِ في القرآنِ، وخوفًا من الزَّلَلِ فيه، وتَعظِيمًا

---

(١) أخبر بذلك عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، كما عند ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٧٩).

(٢) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٨٠)، وسعيد بن منصور في «السنن»- التفسير (٤٤).

(٣) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٧٨).

(٤) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٨١).

(٥) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٧٧).

(٦) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٧٨)، وفيه: (يتأول).

(٧) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٧٧).
قال شيخنا مساعد الطيار -وفقه الله- : «هذا فيه بيانٌ لمنهجٍ من مناهج التفسير؛ وهو التفسير بالسياق».

للقولِ فيه بغيرِ علم، كما قد كانوا يهابُونَ الفتوى والحديثَ؛ بل أشدُّ وأعظمُ، لا إنكارًا لأصلِ التَّفسيرِ، فإنَّ دلائلَه متناصرةٌ.

والمرادُ منَ القولِ في القرآنِ بغيرِ علم: أن يقولَ مقالةً لا يشهَدُ لها أصلٌ صحيحٌ؛ بل يَرجُمُ فيه بحَسَبِ ما يَظُنُّ، وما يَخطُرُ بقلبِه، وما يَدعُو إليه هواه؛ كتأويلِ أهلِ الأهواءِ، وكثيرٍ من المنسوبينَ إلى التَّفسيرِ.

فأمَّا إذا كان قد شَهِد له أصلٌ صحيحٌ لا يُقطَع به فهو الَّذي كان يقِفُ فيه مَن ذكَرْناه منَ السَّلفِ، وليس المرادُ به ما يُؤْتاه العبدُ من الفهمِ في القرآنِ، ورؤية[1] سَعَة فهمِه وعلمِه.

ففي «صحيح البخاريِّ»[2] عن أبي جُحَيفَةَ قال: قلتُ لعليٍّ: هل ترَكَ رسولُ اللهِ ﷺ عندَكم شيئًا ليس عندَ النَّاسِ؟ فقال: لا، والَّذي فَلَقَ الحَبَّةَ وبَرَأَ النَّسمَةَ إلَّا فَهمًا يُؤتِيه اللهُ عبدًا في القرآنِ.

ودعا النَّبيُّ ﷺ لابنِ عَبَّاسٍ: «**اللَّهمَّ عَلِّمْه التَّأويلَ**»[3]، ولو كان مقصورًا على مُجرَّدِ الرِّوايةِ لم يكُنْ لابنِ عَبَّاسٍ فيه مَزِيَّةٌ.

---

(١) رسمها في الأصل هكذا: **ورويه سعة**.

(٢) (٦٩٠٣) بنحوه.

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٣٩٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وصححه ابن حبان (٧٠٥٥)، والحاكم (٦٢٨٠).
وأخرج البخاري (١٤٣)، ومسلم (٢٤٧٧) من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «**اللَّهمَّ فقِّهه**»، زاد البخاري «**في الدِّين**».
وأخرج البخاري (٣٧٥٦، ٧٢٧٠) من حديث ابن عباسٍ أيضًا قال: ضمَّني النبيُّ ﷺ إلى صدره، وقال: «**اللَّهمَّ علِّمْه الحِكْمةَ**»، وفي رواية: «**اللَّهمَّ علِّمْه الكتابَ**».

هذا(١) [مع](٢) ما يُضَمُّ(٣) إلى التَّفسيرِ والتأويلِ من العلومِ المتعلِّقةِ بالتَّنزيلِ، مثل: علمِ القِراءاتِ، والإعرابِ، واللُّغاتِ، وفضائلِ السُّورِ والآياتِ، وما فيها من الآياتِ البَيِّناتِ، والحِكَمِ والحقائقِ، والمواعظِ والرَّقائقِ، والسُّننِ والآثارِ، والقَصَصِ والأخبارِ، ونُكتِ لفظِه ونَظْمِه، ووجوهِ سَعةِ عِلمِه، وأصولِ الدِّينِ والأحكامِ، وتفصيلِ شرائعِ الإسلامِ، وما في ذلك من مختَلَفٍ فيه ومُجمَعٍ عليه، ومُستنَدِ كلِّ طائفةٍ فيما ذهَبتْ إليه، إلى غير ذلك ممَّا فيه لكلِّ واردٍ شِرْبٌ صافٍ، ولكلِّ فاضلٍ نَصيبٌ وافٍ.

مع أنَّ عِلمَه أعظَمُ من أن يُحيطَ به إنسانٌ، أو أن يُتَرجِمَ عنه لسانٌ؛ فإنَّه مَجمَعُ العلومِ الرَّبَّانيَّةِ، ومَرجِعُ الفهومِ الإيمانيَّةِ، وكلَّما ازداد الإنسانُ يقينًا وإيمانًا ازدادَ في القرآنِ معرفةً وتِبيانًا، وكلَّما يُحسِنُ مُعينُه ظهَرَ مَعينُه(٤)، وسائرُ العلومِ كالوسائلِ والأسبابِ، والقِشْرِ من اللُّبابِ.

---

(١) الكلام في المخطوط متصل بما قبله، والذي يظهر لي أن هذا كلامٌ مستأنَف، ولعله مرتبط بما سبقت الإشارة إليه (ص ٢٨٧) من أن علم التفسير يعين المتدبِّرَ على استخراج دُرَر القرآن والاهتداء به، ثم تكلم عن التفسير، ثم ألحق بذلك الإشارة إلى ما يلحق بالتفسير مما يتعلق بالقرآن الكريم، وربما كان في الكلام سقط، والله أعلم.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) (ما يضم) ليست في ط، وهي ملحقة في الأصل بالحاشية.

(٤) قال شيخنا مساعد الطيار -وفقه الله- : «أي: كلما أحسَنَ الإنسانُ في الاستعانة بالله ظهَرَ له مَعين القرآن».

وأحقُّ ما يُبدَأُ في مجلِسِ ابتدَاءِ تأويلِه صفةُ ابتداءِ نزولِه[١]:

ففي «الصَّحيحين»[٢] من حديثِ عائشةَ قالت: أوَّلُ ما بُدِئَ به رسولُ الله ﷺ من الوَحيِ الرُّؤيَا الصَّادقةُ، فكان لا يَرَى رُؤيا إلَّا جاءت مثلَ فَلَقِ الصُّبحِ، ثمَّ حُبِّب إليه الخَلاءُ، فكان يأتي حِرَاءَ، فيتحنَّثُ فيه- وهو التَّعبُّدُ[٣]- اللَّياليَ ذواتِ العددِ، ويتزوَّدُ لذلك، ثُمَّ يَرجِعُ إلى خَديجةَ، فتُزوِّده لمثلِها، حتَّى فجِئَه الحقُّ وهو في غارِ حِرَاءَ، فجاءَه المَلَكُ فيه، وقال: اقرَأْ. فقال رسولُ الله ﷺ: «**فقُلتُ: ما أنا بقَارِئٍ**». قال: «**فأَخذَنِي فغَطَّنِي حتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدَ، ثُمَّ أرسَلَنِي، فقال: اقرَأْ، فقُلتُ: ما أنا بقارِئٍ**». قال: «**فأَخذَنِي فغَطَّنِي الثَّانيةَ حتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدَ، ثُمَّ أرسَلَنِي، فقال: اقرَأْ. فقُلتُ: ما أنا بقارِئٍ**». قال: «**فأَخذَنِي فغَطَّنِي الثَّالثةَ حتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدَ، ثُمَّ أرسَلَنِي فقالَ**: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾ حتَّى بَلَغَ ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١-٥]».

قالت: فرَجَعَ بها تَرْجُفُ بَوَادِرُه... وذكَرَ الحديثَ.

ففي الحديثِ بيانُ أوَّلِ ما نَزَلَ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾، كما قاله قَتادةُ، وأبو صالحٍ، وغيرُهما[٤]؛ وهو الصَّحيحُ، ولذلك استَحبَّ أحمدُ

---

(١) هذه الجملة هي التي فيها الإشارة إلى أن هذه الرسالة كُتِبت ليُلقِيَها المؤلِّفُ في مجلسه الذي ابتدأ به مجالسه في تفسير القرآن الكريم، كما سبق في مقدمة التحقيق، والله أعلم.

(٢) «صحيح البخاري» (٦٩٨٢)، «صحيح مسلم» (١٦٠).

(٣) في رواية للبخاري (٤٩٥٣): «قال: والتَّحَنُّثُ: التعبُّدُ».
قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٨/ ٧١٧): «هذا ظاهرٌ في الإدراج؛ إذ لو كان من بقية كلام عائشةَ لجاء فيه: «قالت»، وهو يحتمل أن يكونَ من كلام عروةَ، أو مَن دونه».

(٤) ينظر: «الناسخ والمنسوخ» لقتادة (ص: ٥٢)، «أنساب الأشراف» للبلاذري =

أن تُستفتَحَ بها التَّراويحُ أَوَّلَ ليلةٍ من شهرِ رَمَضانَ، ولعلَّ في ذلك أثرٌ[(١)].

ورُوِي عن جابرِ بنِ عبدِ الله: أنَّ أَوَّل ما نَزَلَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]، وقد أخرَجَا في «الصَّحيحين»[(٢)] من حديثِه، قال: سمِعتُ رسولَ الله ﷺ وهو يُحدِّثُ عن فَتْرةِ الوحيِ، فقال في [حديثه][(٣)] فبَيْنَما أنا أَمْشِي سمِعتُ صَوتًا منَ السَّماءِ، فرَفَعتُ رأسِي، فإذا المَلَكُ الَّذي جاءنِي بحِرَاءَ جالِسٌ على كُرسِيٍّ بينَ السَّماءِ والأرضِ، فجُئِثْتُ منه رُعبًا، فرَجَعتُ، فقُلتُ: زَمِّلونِي، زَمِّلونِي، فدثِّرُونِي، فأَنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾».

[ ][(٤)] الرِّوايةُ المشهورةُ بتقديم الهمزةِ على الثَّاءِ المثلَّثةِ، وقد رُوِي بثائينِ[(٥)]؛ أي: رُعِبتُ وفَرِقتُ، يُقالُ: رجُلٌ مَجثُوثٌ ومَجؤُوثٌ.

وهذا الحديثُ يُبيِّنُ أنَّ نزولَ «المدَّثِر» بعد نزولِ «اقرأ»؛ لأنَّه[(٦)] كان بحِرَاءَ، وهو موافقٌ للحديثِ الأوَّلِ.

= (١/ ١١٠)، «تفسير الطبري» (٢٤/ ٥٢٧) فما بعدها، «أسباب النزول» للواحدي (ص: ١١).

(١) قال ابن مفلح في «الفروع» (٢/ ٣٧٤): «واستحبَّ أحمدُ أن يبتدئَ التَّراويحَ بسورة القلم-أي: سورة العلق، وهذا أحد أسمائها- لأنها أول ما نزل، وآخر ما نزل المائدة، فإذا سجد قام فقرأ من البقرة، والذي نقله إبراهيمُ بن محمد بن الحارث يقرأ بها في عِشاء الآخرة. قال شيخنا: وهو أحسن»، ونحوه في «الاختيارات» للبعلي (ص: ٩٧).

(٢) «صحيح البخاري» (٤٩٢٥)، «صحيح مسلم» (١٦١).

(٣) في الأصل: (حديثها)، والتصويب من «صحيح البخاري».

(٤) بياض في الأصل، ويتضح من السياق أن الكلام عن كلمة (جُئِثْت) الواردة في الحديث.

(٥) أي: (فجثثت)، وكذا وقع عند مسلم في صحيحه (١٦١).

(٦) أي: نزول «اقرأ».

ورُوِي عن الحسنِ وعِكرِمةَ: أنَّ أَوَّلَ ما نَزَلَ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ورُوِي في ذلك حديثٌ مرفوعٌ[١].

والأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لما تقدَّم.

* * *

وأمَّا اليومُ الَّذي ابتُدِئَ رسولُ اللهِ ﷺ فيه بالتَّنزيلِ: ففي «صحيحِ مسلم»[٢] عن أبي قَتادةَ قال: سُئِل رسولُ اللهِ ﷺ عن صَومِ يومِ الاثنينِ؟ فقال: «**ذلكَ يومٌ وُلِدتُّ فيه، وأُنزِلَ عليَّ فيه**».

وأمَّا الوقتُ: فعن محمَّدِ بنِ إسحاقَ أنَّه قال: ابتُدِئَ بالوَحْيِ في شهرِ رَمَضانَ[٣].

وقيل: هو يومُ السَّابعِ والعشرينَ من رجَبٍ.

* * *

وأمَّا مُدَّةُ نزولِه على رسولِ اللهِ ﷺ:

ففي «الصَّحيحين»[٤] عن ابنِ عَبَّاسٍ قال: أُنزِلَ على رسولِ اللهِ ﷺ وهو ابنُ أربعينَ، وأقامَ بمكَّةَ ثلاثَ عَشْرةَ، وبالمدينةِ عشرًا، وتُوفِّي وهو ابنُ ثلاثٍ وستِّينَ سَنةً.

فيكونُ أَمَدُ نزولِه نَحوًا من ثلاثٍ وعشرينَ سنةً.

---

(١) ينظر: «أسباب النزول» للواحدي (ص: ١١، ١٩)، و«العجاب في بيان الأسباب» لابن حجر (١/ ٢٢٣).

(٢) (١١٦٢).

(٣) «سيرة ابن إسحاق» (١٤٨).

(٤) «صحيح البخاري» (٣٨٥١)، «صحيح مسلم» (٢٣٥١، ٢٣٥٣).

ورُوِي عن الشَّعبِيِّ، قال: فَرَّق اللهُ القرآنَ، فكان بينَ أَوَّلِه وآخِرِه [عشرونَ][(١)] سنةً[(٢)].

ونحوُه عن ابنِ عبَّاسٍ[(٣)] وغيرِه.

وعن الحسنِ البصريِّ قال: ذُكِر لنا أنَّه بَيْنَ أوَّلِه وآخِرِه ثمانيَ عشْرةَ سنةً، أُنزِلَ عليه بمكَّةَ ثمانِيَ سنينَ، وبالمدينةَ عشرَ سنينَ[(٤)].

ولعلَّهما[(٥)] أرادا المُدَّةَ الَّتي حَمِي فيها الوَحْيُ وتتابَعَ، وإلَّا فالصَّحيحُ الأوَّلُ؛ لقولِ الجمهورِ.

وأمَّا آخِرُ سورةٍ أُنزِلتْ:

فروى مسلمٌ في «صحيحِه»[(٦)] عن ابنِ عبَّاسٍ؛ أنَّها سورةُ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [النصر: ١].

وروى أبو إسحاقَ، عن البَراءِ بنِ عازبٍ: أنَّها سورةُ «براءةَ»[(٧)].

وهما جميعًا من أواخرِ السُّورِ نُزولًا؛ فلذلك اشتبه الأمرُ.

---

(١) في الأصل: (عشرين)، والمثبت من المرجع.

(٢) أخرجه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٧).

(٣) أخرج ذلك النسائي في «السنن الكبرى» (٨١٣٢)، وابن جرير في «تفسيره» (٣/ ١٩٠).

(٤) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبير» (١/ ١٩١)، وابن جرير في «تفسيره» (٣/ ١١٨)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٧).

(٥) أي: الشعبي، والحسن.

(٦) (٣٠٢٤).

(٧) «صحيح البخاري» (٤٣٦٤)، «صحيح مسلم» (١٦١٨).

وأمَّا آخِرُ آيةٍ نزلتْ:

فروَى أبو إسحاقَ، عن البَراءِ بنِ عازبٍ؛ أنَّها آيةُ الكَلالةِ الَّتي في آخِرِ «النِّساء»(١).

وعن أُبَيِّ بنِ كَعبٍ وغيرِه؛ أنَّها قولُه: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨-١٢٩] الآيتينِ(٢). موافقةً لقولِ مَن قالَ: إنَّ آخِرَ السُّورِ نزولًا «براءة».

وروى البخاريُّ في «صحيحِه»(٣) عن ابنِ عبَّاسٍ قال: آخِرُ آيةٍ نزَلتْ على النَّبيِّ ﷺ آيةُ الرِّبَا.

كأنَّه يريدُ ما رُوِي عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ وأبي صالحٍ؛ أنَّها قولُه: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١](٤).

* * *

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٣٦٤)، «صحيح مسلم» (١٦١٨).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢١٢٢٦) من طريق أبي العاليةِ، عن أُبَيِّ بن كعبٍ، والحاكم في «المستدرك» (٣٣٣٣) من طريق ابن عباس، عن أُبَيٍّ، وصحَّحه.

(٣) (٤٥٤٤).

(٤) أخرجه همام في زوائده على «الناسخ والمنسوخ» لقتادة (ص: ٥١)، من طريق الكَلْبيِّ.

وأخرج أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٧٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١١٦٧)، وابن جرير في «تفسيره» (٥/ ٦٨)، وابن المنذر في «تفسيره» (٦٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٣٥٧)، من طرق عن ابن عباسٍ؛ أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾: هي آخِرُ ما نزل من القرآن.

وفي آخِرِ الأصل المخطوط: «آخِرُ كلام شيخ الإسلام أبي العباس تقيِّ الدين بن تيميَّةَ قدَّس اللهُ رُوحَه، ونوَّر ضريحَه، آمين».

الفهارس العلمية

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس الآثار
- فهرس الأعلام
- فهرس الكتب
- فهرس الفوائد والقواعد العلمية
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

❊ ❊ ❊

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الآثار

فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
جعفر بن عون	١٩٥
جندب بن عبدالله بن سفيان البجلي	٢١٣، ٢٢٠، ٢٧٢، ٢٩٢، ٢٩٥
الحارث الأعور	٢٥٢، ٢٥٣
حبان بن هلال	٢١١، ٢٩٢
حجاج بن محمد	٢٥٩
حجاج بن نصير	٢٥٥
الحجاج بن يوسف الثقفي	٢٥٩
حذيفة بن اليمان	٢٧٣، ٢٧٩
حزم القطعي	٢١١، ٢٩٢
الحسن البصري	٢١١، ٢٧٤، ٢٨٩، ٣٠١، ٣٠٢
الحسن بن علي بن أبي طالب	١٧٤، ٢٧٣
الحسن بن محمد بن الحسن الخلال	٢٧٦
حسين بن علي الجعفي	٢٥٢
الحسين بن علي بن أبي طالب	١٧٤
الحسين بن مهدي البصري	٢٠٨
حصين بن جندب (أبو ظبيان)	٢٦٥
حماد بن زيد	٢١٧، ٢٢١
حمزة الزيات	٥٢٥، ٢٥٣
حمزة بن عبدالمطلب	١٣٦، ١٧٥
حميد الطويل	٢١٧
خباب بن الأرت	٢٧٢
خلف بن هشام	٢٧٦
الدارمي (عبدالله بن عبدالرحمن)	٢٨٢، ٢٨٣
ذو النون المصري	٢٨٠
ربعي	٢٧٩

الاسم	الصفحة
الربيع بن أنس	٢١١
الزبير بن العوام	١٧٤
زر بن حبيش	٢٦٣
الزمخشري	١٥٢، ١٦٨، ١٧٦
الزهري	١٣٠، ١٣٨
زياد بن لبيد الأنصاري	٢٨٢
زيد بن أسلم	١٣٣، ١٣٧
زيد بن ثابت	٢٨٦
زيد بن صوحان	٢٧٣
سالم بن عبدالله	٢٢١، ٢٩٥
السرخسي	١٤١
سعيد بن المسيب	١٣٧، ٢١١، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٩٥
سعيد بن جبير	١٣١، ٢١١، ٢١٣، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٥، ٣٠٣
سفيان الثوري	٩٧، ١٣٨، ١٩٥، ٢١٠، ٢١٣، ٢٦٣، ٢٩١
سفيان بن عيينة	١٥٩، ٢٠٩، ٢٧٩، ٢٨٠
سلمان الفارسي	٢٧٣
سليمان بن حرب	٢١٧
سليمان بن يسار	١٣٧
سنيد	١٥٩
سهيل -أخو حزم القطعي-	٢١٣، ٢١٤، ٢٩٢
الشافعي	٩٧، ١٤٠، ١٦٨، ١٨٨، ١٨٩، ٢٧٩
شعبة بن الحجاج	٢١١، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢٢
الشعبي	١٣٠، ١٣٨، ٢٢، ٢٩٦، ٣٠٢

الاسم	الصفحة
أبو عبدالرحمن السلمي (محمد بن الحسين النيسابوري)	١٨٣
أبو عبيد (القاسم بن سلام)	٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٩، ٢٧١
أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود	٢٥٩
أبو علي الجبائي	١٦٨
أبو عمران الجويني	٢١٣
أبو قتادة	٣٠١
أبو قلابة	٢٦٩
أبو كريب	١٩٢، ٢١٠
أبو معمر	٢١٦
أبو موسى الأشعري	٢٦٠، ٢٧١
أبو نعيم (الفضل بن دكين)	٢٦٢
أبو نعيم الأصبهاني	١٠٤
أبو هريرة	١٣٧، ٢٥٧
أبو وائل	١٩٣، ١٩٥، ٢٩١
أبو يعلى الفراء	١٤١
ابن أبزى	٢٦٥
ابن أبي حاتم	١٥٩
ابن أبي عمر	٢٠٩
ابن أبي مليكة	٢١٠، ٢١٨، ٢١٩، ٢٩٤
ابن أخي الحارث الأعور	٢٥٢
ابن الباقلاني	١٤٠

❋ ❋ ❋

فهرس الكتب

فهرس الفوائد والقواعد العلمية

مقدمة في أصول التفسير

---

(١) من هنا تبدأ الفوائد المستخرجة من الفصلين الخامس والسادس، واللذين رجحت في مقدمة التحقيق أنهما من كلام ابن كثير، وليسا من كلام ابن تيمية.

****

قاعدة في فضائل القرآن

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

قاعدة في فضائل القرآن

الموضوع	الصفحة

* * *